بُغيَةُ البَاني

في شرحِ كتابِ مختصرِ المعاني

للعلامةِ التفتازاني

الفنُّ الأول علمُ المعاني

الجزءُ الثاني

الشيخ علاء الدين عبد الزهراء آل رضي نجفي

الله

بسمه أتبارك

بُغيةُ الباني

في شرح كتاب مختصر المعاني

الفن الاول

علم المعاني

الجزء الثاني

الشيخ علاء الدين عبد الزهراء الصبتي النجفي

النجف الأشرف حاضرة العلم والتقوى

صلى الله على نازل تربتها ومشرفها وحاميها



بغية الباني

في شرح كتاب مختصر المعاني (ج٢)

الشيخ علاء الدين عبدالزهراء آل صبي نجفي

جميع حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م

المجتبى

للطباعة المحدودة

ايران - قم - ٠٠٩٨٩١٢٣٥١٢٠٣٣ + - E-mail: jafar_wa@yahoo.com

يا زائرا
سائرا إلى طوس
مشهدِ طهرٍ وأرض تقديس
أبلغ سلامي الرضا وحطّ على
أكرم رمسٍ لخيرِ مرموس
واللهِ واللهِ حلفةً صدرت
عن مُخلصٍ في الولاء مغموس
انيَ لو كنتُ مالكا اربى
كان بطوس الغثاء تعريسي [1]

---

(١) الصاحب ابن عباد.

البابُ الثاني

احوال المسند إليه

ذكرنا علم المعاني يتألَّف ويتركَّب من ثمانية أبواب: الإسناد والمسند إليه والمسند إلى آخره، وهذه كلُّها مترابطة؛ لأنّ الإسناد الذي هو الحكم (بالسَّلب أو الإيجاب، أو ضمُّ كلمةٍ إلى أخرى) هذا يقتضي مسنداً إليه ومسنَد، لأنه نِسبةٌ بين طرفين، ولا يُوجَد الإسنادُ الذي هو المعنى والمفهوم إلا إذا وُجِدَ الطرفان، فإذا انتفى أحدُ الطرفان حينئذٍ ينتفي الإسناد.

قدَّمَ التفتازاني أحوال الإسناد الخبري على المسند اليه والمسند معَ كونِ المتبادرِ إلى الذهن من حيث الوصف أن المسند إليه سابقٌ في الوجود، والمسند كذلك سابقٌ في الوجود، رتبة على الاسناد لانه لا يتحقق الا بالطرفين اعني المسند اليه والمسند، قطعا لا يتصور اسناد الا بهما. فلماذا حينئذٍ يُقدِّم أحوال الإسناد الخبري على أحوال المسند إليه؟

نقول: السبقُ ليسَ في المسند إليه من حيث الوصف، وإنما من حيث ذاته، فإذا قيل: زيدٌ قائمٌ، (زيدٌ): هذا مُبتدأ، وهو موضوع، وهو

المسند اليه فعل القيام، و(قائمٌ): هذا خبر وهو محمول، وهو الفعل المسند، حينئذٍ الإسنادُ الذي هو النسبة بين الطرفين، هل هو سابقٌ عن وجودِ المسند إليه والمسند أم متأخرة؟ متأخرة، حينئذٍ كيف يُقدَّم الإسناد الخبري على المسند إليه؟ فالأولى أن يُقدَّم المسند إليه على أحوال الإسناد الخبري. هكذا قد يقال في وجوب تقديم المسند عليه والمسند على الاسناد المتأخر عن الاول برتبة وعن الثاني برتبتين فيأتي هو ثالثا بالتسلسل الرتبي الزماني.

لكن الصحيح ان يقال: انه صحيح المسند إليه وُجِدَ قبل الإسناد من حيث الذات لا باعتبار وصف كونه مسندا اليه؛ لأنه ما حُكِمَ عليه بكونه مسنداً إليه إلا بعدَ وجود وتحقُّقِ الإسناد، وُجِد الإسناد أولاً ثم بعد ذلك وُصِفَ المبتدأ بكونه مسنداً إليه، ووُصِف الخبر بكونه مسنداً، وأما قبلَ تحقُّقِ وإيجاد الإسناد فهو موضوع ومحمول.

زيدٌ قائمٌ، (زيدٌ) ذاته وُجِدَ قبلَ أن يُوصَف بكونه مسنداً إليه، وقائمٌ وُجِد قبل أن يُوصَفُ بكونه مسنداً إليه، فحينئذٍ لا يتحقَّقُ وصف المبتدأ بكونه مسنداً إليه إلا بعدَ تحقّقِ الإسناد، ولا يُوصَفُ المحمول الذي هو الخبر بكونِهِ مسنداً إلا بعد تحقّقِ وإيجاد الإسناد، فلذلك قدَّمَ التفتازاني تبعا للسكاكي وغيره بحثَ الإسناد الخبري على المسند إليه.

قال: (الباب الثاني: في المسند إليه)، أي: في بيانِ أحواله، وليس في ذاته؛ لأن المسند إليه قد يُبحَثُ عنه في ذاته من حيث كونُه جَوهراً أو عَرَضاً، ومن حيث كونه ثلاثيّاً أو رباعيّاً أو خماسيّاً، ومن حيث اسماً

ولا يكونُ فعلاً؛ لأنه مبتدأ، أو نائب فاعل، أو فاعل، فلا يكون فعلاً.

إذن: البحث عنه من حيث كونه ثلاثياً أو رباعياً أو خماسياً نقول: هذا بحث عنه من حيث ذَاتُه، والبحث عنه من حيث كونُهُ عرضاً أو جوهراً بحثٌ عنه من حيث ذاته ومادته، والبحثُ عنه من حيث كونه كُلياً أو جُزئياً بحثٌ عنه من حيث ذاته، والبحث هنا في أحواله العارضة.

إذن: شيءٌ عارِض، والعارِض المراد به: الصفة، إذن: المسند إليه قد تعتريه بعضُ الأحوال، هذه الأحوال تكونُ عارضة، مثل ماذا؟ حذَف المسند اليه للعلم، او لذكره، اوكونه نكرة، وكونه معرفة، هذه أحوال عارِضة، ليسَ بحثاً في ذات المسند إليه، وإنما ما يعتريه من الأحوال العارِضة التي بها يُطابِقُ اللفظُ مقتضى الحال؛ لأن المتكلِّم قد يقتضي المقام أن يذكرَ المسند إليه نكرة، فإذا أخرجَهُ معرفةً حينئذٍ انتفت البلاغة.

وقد يقتضي الحال أن يُخرجَ المسند إليه ويتلفَّظَ به معرفةً، أو محذوفاً، أو مذكوراً، أو أن يكون اسم إشارة، أو اسم موصول، أو معرفا بأل، إلى آخره، فحينئذٍ العدولُ عن بعض هذه الأحوال إلى بعضٍ آخر نقول: لم يُطابِق اللفظ مقتضى الحال، وإذا لم يُطابِق اللفظ مقتضى الحال حينئذٍ انتفت البلاغة.

لذا قال: (احوال المسند إليه) أي الامور العارضة له من حيث انه مسند إليه، وقدم المسند إليه على المسند لما سيأتي.

المبحث الأول

في حَذفِ المسند إليه

مقدمة

كل ما يُرادُ الإِعلامُ به من عناصر الجملة في اللّسان العَرَبيّ، فالأصل السّاذَجُ بالنِّسْبَةِ إليه أنْ يُذْكر ولاَ يُحْذَفَ، لأنَّ ذِكْره دليلٌ على إرادة الإِعْلامِ به، أمّا حَذْفُه فهو دليلٌ على عدم الإِعْلامِ به. هذا هو الأصلُ في الآليَّة المادّيّة لبناء الكلام الدّالِّ على المعاني الّتي يرادُ الإِعلامُ بها، إذا عَزَلْنا قُوى الإِدْراكِ اللَّمْحِيّ والإِشاريّ، وقُوى الاستدلالِ بقرائِنِ الأحوال وقرائن الأقوال، لدَى مُتَلقِّي الخطاب، ولا سيما أهلُ الفطانة والذّكاء وأهل الخبرة في حِيَلِ المعبِّرين عمّا في نفوسهم بأساليبِ وطرائق الكلام المختلفة، فهؤُلاءِ يكفيهم الرّمز وتُقْنِعُهم الإِشارة عن صريح العبارة. وقديماً قال العرب في أمثالهم: (تَقْرع العصا لذي الحلم) أي: يُدْرك ذو العقل الراجح والفطانة

اللَّماحة الْمُرَادَ من قرع العصا على الأرض، فيستخرج منها رُمُوزاً ودلالات يقصِدُها قارعُها، كما ورد في قصّة مَضْرِب هذا المثل. ونلاحظ أنّ في كثيرٍ من الجمل العربيّة مخاذيفَ واجبَة الحذف أو جائزَته، قد لوحظ فيها أن المحذوف هو من الأكوان العامّة الّتي تُفْهَمُ بالْفِطْنَة دون أن تُذكَر، أو من الضمائر التي يُوجَدُ في الملفوظ من الكلام ما يَدُلُّ عليها، أو ممّا يسْهُلُ إدْراكُه ولو لم يُوجدْ في الكلام لفظ خاصٌّ يَدُلُّ عليه. وقد اعتاد أهل اللّسان العربيَ على حَذْفِها دواماً، أو أحياناً، لأنّ اللِّسان العربيَّ مَبْنِيٌّ في مُعْظَم تعبيراته على الإيجاز، وحذْفِ ما يُعْلَم ولَو لَمْ يُذكر، وهذا من مزايا اللّغة العربيّة.

وحينما يكون المتكلّم العربيّ الْبَلِيغُ أمام احتمالَيْنِ جائزيْنِ في اللّسان العربي كالذِّكْر والحذف، ويَرَى أنَّ كُلاًّ منهما يُحَقِّق توصيل ما يُريدُه من المعاني، إلاَّ أنّ أحدهما أكْثَرُ تأثيراً في المخاطب بحسب حاله، أو أكثر جمالاً لدى ذوّاقي الجمال في الكلام، أو يراه يُحَقِّق له غرضاً بلاغيّاً لا يحقّقُه له الاحتمال الآخر، فإنّ عليه أن يكون دقيق الملاحظة في خصائص الاحتمالات وفُروقِ دلالاتها، ويُحَدِّد منها ما يدعوه إلى ما يختار من ذكر العنصر من عناصر الجملة التي يُنْشِئُها أو حذفه.

فإذا ذَكَرَ المسند اليه وكان بالإمكان إدْراكُ المخاطب معرفته لو لم يَذْكُرْه، فينبغي أن يكونَ ذكره له مستنداً إلى داعٍ بلاغيٍّ رجَّحَ لَدَيْه ذكْره. وإذا حذَفَ المسند اليه الذي يُمْكن إدْراكُ المخاطب معرفته لو لم

يذكُرْهُ، فينبغي أن يكون حذفُه له مستنداً إلى داعٍ بلاغيٍّ رجَح لَدَيه حَذْفه، وأدنَى ذلك الرغبةُ في الإيجاز والاقتصادِ في القول، والبُعْدِ عن الإسراف فيه، وإيثار جِسْمٍ للعبارة مُكْتَنِزٍ مُضمَرٍ، على جِسْمٍ مُتَرَهِّلٍ مُنتَفِخٍ لا رصانة فيه ولا قُوَّة ولا جزالة. فلكلٍّ من الذكر والحذف مقامٌ يناسبُه، وحالٌ تقتضيه. وقد نَبَّه البلاغيُّونَ على طائفةٍ من دواعي الذكر، وطائفةٍ أخرى من دواعي الحذف، وأشاروا إلى أنّ ما ذكروه من ذلك لا يُمَثِّل إحصاءً شاملاً لكلِّ الدواعي، وإنّما يُقَدِّم صُوراً ونماذج يمكن أن يهتدي بهديها الباحثون، ويَحْذوا حذوها، وأن تكون لديهم منطلقاتٍ للبحث الذكيِّ الفطن اللّماح في هذا المجال.

وقد قدَّمَ حال الحذفَ هنا على الذكر، والأصل: أن يكونَ الذكرُ أصلاً للحذف، فيُذكَر المسند إليه على الأصل. على قاعدة: (عدمَ الحذف أولى من الحذف)، لكن ليس على إطلاقه. قال: (اما حذفه، قدمه على سائر الاحوال) ؛ لكون الحذفِ عبارةٌ عن عدمِ الإتيان به، وعدم الحَادث سابقٌ على وجوده؛ لأن الحذفَ المراد به: عدمُ الإتيان به، وعدمُ الإتيان به هذا عدم، والعدمُ سابقٌ على حدوثِه، فكان الأولى أن يقدِّمه، ولذلك إسقاطُهُ بعد إمكان وجوده، ولذلك عبَّروا بالحذف ولم يُعبِّروا بالترك؛ لأن التركَ لا يدلُّ على أنه يُذكر ثم يُسقَط، وأما الحذف، فإنه يُشعِر بأنه إسقَاطٌ بعد ذكرٍ.

لذا قال: (اما حذفه) قدمه على سائر الاحوال، لكونه عبارة عن عدم الاتيان به، وعدم الحادث سابق على وجوده.

انواع الحذف

الأول: ما يكون منوياً في التقدير، يعني: مراعىً، يقدِّره المتكلم يعني ينويه: { إنما الأعمال بالنيات } نقول: الحمد لله، لله: جار مجرور مُتعلّق بمحذوف، المحذوف هو الخبر، هذا محذوف أو لا .. لكنه مَنْوي أو لا ؟ مَنوي، مقدَّر أولا ؟ نعم.

الثاني: ما يكون متروكا، يعني: لا يُراعى من جهة النية، وإنما يكون مُسقَطاً ولا يُلتَفَت إليه، لا عند التقدير ولا عند المراعاة، مثَّلوا له بفاعل المصدر، هذا يجبُ حذفُهُ من المواضع التي يجب حذفُ الفاعل أن يكون مصدراً.

كذلك فاعلُ المفعول به إذا ارتفع، على أنه نائب الفاعل: ضُرِبَ زيدٌ، أصلها: ضَرَبَ عمروٌ زيداً، حُذِف الفاعل، اي حُذِف المسند إليه، حَذفُ المسند إليه في هذا التركيب، متروك، ولذلك تقول ضُرِبَ: فعلٌ مُغَيَّر الصيغة، وزيدٌ: نائب فاعل. فليس كلُّ محذوفٍ يكون مَنوياً مُقدَّراً..، فإذا جُعِل مَنوياً مُقدراً حينئذٍ هو الذي نبحث عنه في هذا الموضع، وأما ما جُعِل متروكا فهذا كأنه لم يُذكر أصلاً.

لذا قال: وذكره ههنا بلفظ الحذف، وفي المسند بلفظ الترك، تنبيها على ان المسند إليه هو الركن الاعظم الشديد الحاجة إليه، حتى انه إذا لم يذكر فكأنه اتى به، ثم حذف بخلاف

المسند، فانه ليس بهذه المثابة فكأنه ترك عن اصله.

مقتضيات الحذف

قد يرى المتكلّم البليغ الذّوّاقُ اللأدب الرفيع أن يحذف من كلامِه الذي يُريدُ توصيلَ معناه لمَنْ يتلَقّى كلامه، مَا يمكنُ أن يفهمه المتلَقّي بقرائن الحال، أو قرائن المقال، أو باللّوازم الفكرية الجليَة، أو باللّوازم الفكرية الخفية وبالإشاراتِ الّتي تُدْرَكُ بالذكاء اللّمّاح، ومن المعلوم أنّ الأذكياء يكفيهم الإلْماح، لأنهم يدركون المقاصدَ باللّمح.

وقد اهتمّ علماءُ البلاغة، والباحثون في إعجاز القرآن بدراسة ما في كتاب الله من محذوفات، وبدراسة أقوال كِبَارِ البلغاء والفصحاء، وما فيها من عناصر محذوفة مع أرادة توصيلِ معانيها للمخاطبين بها، فاكتشفوا أنّ الحذف من صريح البيان، والاكتفاء بدلائل قرائن الأحوال أو قرائن الأقوال، أو دلائل اللّوازم الفكرية، وما في الأقوال المذكورة من إشارات، قد يكون أبلَغ وأبدَعَ وأكْثَرَ جَمالاً، إذَا كان المتلَقّي ممَّنْ تقتضي حالُه أنْ يُخَاطَبَ بمثل ذلك، اعتماداً على ذكائه وفطنته، أو كان في المتلقّين من هم كذلك، وهؤلاء يكشفون لسائر المخاطبين ما فهموه من الكلام الموجّه للنّاس بوجهٍ عامٍّ، فَيُغْنِي إفهام أهل البحث والعلم والفطنة بكلام يُلائمُ مقتضى حالِهم، إذْ هم مُكَلَّفُونَ إفْهَامَ الآخرين وتعليمَهُم، ولا حاجة في كلّ الكلام أنْ يلائم أحوال متوسطي الذكاء فمن دونهم، إذا كان الكلام موجّهاً للناس بوجه عامّ. فمن دقائق اللغة،

وعجيب سرها، وبديع أساليبها، أنك قد ترى الجمال والروعة تتجلى في الكلام إذا أنت حذفت أحد ركني الجملة أو شيئا من متعلقاتها، فإن أنت قدرت ذلك المحذوف وأبرزته صار الكلام إلى غث سفساف ونازل ركيك لا صلة بينه وبين ما كان عليه أولا.

وَإِذْا أحسَّ أستاذُ علوم البلاغة (عبدالقاهر الجرجاني) أنَّ حذف ما يُمْكن أن يُدركَهُ أهل الذكاء والفطنة بالقرائن أو الإشارات، ممَا يرفع مستوى الكلام إلى مراتب عاليةٍ في البلاغة والإبداع والجمال البياني، قال كما جاء كتابه (دلائل الإعجاز) بشأن الحذف فقال:

(هذا بابٌ دقيقٌ الْمَسْلَكِ، لطيفُ المأخذ، عجيبُ الأمْر، شبيهٌ بالسِّحْر، فإنَّكَ ترى به تركَ الذّكر أفْصَح من الذكْر، والصَّمْتَ عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدُكَ أنْطَقَ ما تكونُ إذَا لَمْ تَنْطِقْ، وأتمَّ ما تكون بياناً إذا لمْ تُبَيِّنْ، وهذه جُمْلَةٌ قدْ تُنْكِرُها حتَّى تَخْبُر، وتَدفَعُهَا حتَّى تَنْظُر). ومن شرط الحذف أن يكون في الكلام ما يدل على المحذوف، وإلا كان تعمية وإلغازا، ومن شرط حسنه أنه متى أظهر المحذوف زال ما كان في الكلام من البهجة والطلاوة، وهو على ضربين:

١- ضرب يظهر فيه المحذوف عند الإعراب كقولهم: أهلا وسهلا، فإن نصب الأهل والسهل يدل على ناصب محذوف يقدر بنحو: جئت أهلا ونزلت مكانا سهلا، وليس لهذا الحذف من الحسن والأريحية ما تجده في قسميه الثاني.

٢- ضرب لا يظهر بالإعراب، وإنما تعلم مكانه إذا أنت تصفحت

المعنى ووجدته لايتم إذا لم يراع ذلك المحذوف كما يقال: فلان يحل ويعقد، ويعطي ويمنع، إذ من البين أن المعنى يحل الأمور ويعقدها، ويعطي ما يشاء ويمنع ما يشاء، ولكن لا سبيل إلى إظهار ذلك المحذوف، ولو أظهرته زالت تلك البهجة وضاع ما تشعر به من رواء وجمال.

وممّا سبق ندرك أنّ من شرط حَذْفِ ما يُرادُ الدلالة على معناه، أن يمكن القول، إدراكُهُ بقرائن الحال أو قرائن المقال، أو اللّوازم الفكرية، أو إشارات المذكور من القول وإلاّ كان تَعْمِيَةً لا تليق بذي بيان بليغ.

ومن علامات الحذف البليغ الذي يرفع قيمة الكلام، أنَّه إذا أُظْهِرَ المحذُوف زالَ ما في الكلام من بهجة وطلاوة وجمالٍ فنّي وإبداع. وليس كلُّ حذفٍ يكون من أحوال المسند إليه، بل لا بد من وجود أمرين:

الأمر الأول: قابلية المقام بأن يكون السامعُ عارِفاً به، اي مُتمَكِّناً من معرفة المحذوف، يعني: لا بدّ من ذكرِ قرينةٍ تدلّ على المحذوف.

لا يجوز الحذف إلا بقرينة، ولذلك قَعَّدَ ابن مالك قاعدة في النحو، فقال:(وحَذفُ مَا يُعلَمُ جائزٌ). وهذه ليست بباب المبتدأ فقط، بل كلُّ بابٍ من أبواب النحو فهو داخلٌ في هذه القاعدة.

متى يكون المحذوف معلوماً؟ إذا نصَبَ المتكلم قرينةً، هذه القرينة تدلُّ على أن في الكلام محذوفاً، وهل يُشترَط في هذه القرينة أن تكون ملفوظة، بل يكفي فيها ما لو تأمّلَها المتأمّلُ السامع لأدرك أن

في الكلام محذوفاً؛ لأن القرينة لا يُشترط أن تكون تدلُّ على المحذوف مباشرةً، بل لا بد أن يُجعَل للسامع مالو تأمَّلَ لأدرك أن في الكلام محذوفاً، وهذا كثير بل هو الأكثر في لغة العرب.

إذن: الأوَل في جواز الحذف قابليةُ المقام للحذف، بأن يكون السامعُ عارفاً به، يعني: متمكِّناً من معرفة المحذوف، فإذا لم يتمكَّن من معرفة المحذوف، تقول: (جاء)، وتسكت، حذفت المسند إليه الفاعل، وليس بينك وبين المخاطب عَهد في مجيء شخص بعينه، حينئذٍ صارَ الكلام لغواً، لان المخاطب لم يعرف من هو القادم، لكن لو كان ينتظر مسافِراً فقلت: (جاء) وحذفت الفاعل، كان بينك وبين المخاطب عَهدٌ في شخصٍ بعينه. إذن: لا بد أن يكون المقامُ قابلا للحذف: بأن تكون ثَم قرينة لو تأملها السامع عرف المحذوف بهذه القرينة.

الامر الثاني: ما يَقتضيهُ الحال الحذفِ على الذكر، لا بد من أمرٍ يقتضي ويُرجِّح أن يكون الحذف أولى من الذكرِ، يعني: لا بدَّ من نُكتة، ولا بد من فائدة، ولا بدّ من معنىً يُراعى عند الحذف. وهذا الثاني هو الذي يبحثُ عنه البيانيون.

مُرجِّحات الحذف على الذِكر

وقد ذكر البلاغيون طائفة من دواعي الحذف مُوزَّعةً في بحوث حذف المسند إليه، وحذف المسند، وحذف بعض متعلقات الفعل،

ويَعْسُر إحصاءُ كلّ المقتضيات التي تقوم في نفوس البلغاء للحذف، وما ذكره الماتن هنا هو جملة منها وليس جميعها. وقلنا ان الحذف: هو حال من احوال المسند إليه، فحذف، المسند إليه لأحدِ المرجحات الآتية، يعد من الاعتبار المناسب الذي هو مُطابقة الكلام لمقتضى الحال، فإن حُذِفَ لا لواحدٍ منها كان حذفاً على غير الوجه المناسب. بعبارة اخرى: إذا اقتضى المقام الحذف بوجودِ واحدٍ من هذه المرجّحات وحذفتَ كنت بليغاً، فإن وُجِدَ ولم تحذف لم تكن بليغاً، لعدم مطابقة الاعتبار المناسب.

المقتضى الأول: الاحتراز عن العَبث بناءً على الظاهر، إذا كان ما يُحْذَفُ يُمْكِن أنْ يُدْرِكه ويَفْهَمه المتلقّي، دون أ ن يُذْكَر في اللفظ، لدلالة قرينة الحال، أو قرينة المقال، أو اللّوازم الفكرية المنطقيّة، والمخاطب من الذين تكفيهم دلالات القرائن واللّوازم الفكريّة.

المقتضى الثاني: تَخْيِيلُ الْعُدُولِ إلى أَقْوى الدّليلين من العقل أو اللفظ، باعتبار أنّ التوصُّلَ إلى فكرةٍ ما عن طريق الاستدلال العقلي أقْوى لدى الإنسان من أَنْ تُبَيَّنَ له عن طريق دلالة اللفظ، يُضافُ إلى ذلك أنّ فَهْمَ الإنسانِ للأَمْرِ باسْتِنْبَاطِهِ الفكريّ آنَسُ لَهُ وأَسَرّ، وأكثَرُ إشعاراً له بذاتيّته المستقلّة، من أَنْ يَشْعُرَ بأَنَّه عالةٌ من الْفَهْم على من يُعَرِّفُه به بصريح اللّفظ. لمَا يتضمَّنُ البيان بصريح اللّفظ من إلماح ضمنيّ إلى أنَّ المخاطَبَ ليْسَ مِن أهل فهم المعاني بقرائن الأحوال، أو قرائن الأقوال، أو لوازم الأفكار، ففي الحذف إثارةٌ للفكر وترضية لدوافع

النفس التي يُسْعِدها الاستقلال والاعتماد على الذات.

المقتضى الثالث: اختبارُ تَنَبُّهِ المتَلَقي أو مقدارِ تَنَبُّهِ، عند إمكان الاستِغْناءِ عن دلالةِ صريح اللفظ على المراد.

المقتضى الرابع: الإشعار بتمجيد المسمَّى عن طريق الإيهام بصون اسمه عن أن يُبْتَذَلَ بالذكر لجلالة قدره، على معنى قول الشاعر يخاطبُ ممدوحه:

لسنا نسمّكَ إجلالا وتكرمة
فوصفُكَ المُجتلي عن ذاكَ يغنينا

المقتضى الخامس: الإشعار باحتقارِ المسمَّى وازدرائه وتَنْزِيهِ اللّسان عن ذكر اسْمِهِ، عن طريق الإيهام بأنّه يَنْبَغِي صَوْنُ اللّسانِ عنه، كما يُصانُ عن ذكْرِ ألفاظِ الفحش، وأسماء العورات.

المقتضى السادس: صونُ اللّسان حقيقةً عن ذكر المحذوف والاكتفاء بدلالة القرائن، لأنّه ممّا ينبغي سَتْرُ ما يَدُلُّ اللّفظ الصريحُ عليه، ويَسْتَهْجِنُ ذوّاقوا الأدب الرفيع ذكره.

المقتضى السابع: التمكُّن من إنكار المحذوف، عند الحاجة إلى هذا الإنكار، وادّعاء قَصْد غيره.

المقتضى الثامن: كَوْنُ ما يُحْذَفُ مُتَعَيِّناً حقيقةً أو ادّعاءً، فلا داعي إلى ذكره، إذْ يكونُ ذِكْرُهُ عندئذٍ من الإسراف في القول، وهو أمْرٌ لا يَسْتَسِيغُهُ الْبُلَغاء.

المقتضى التاسع: اتّباع الاستعمال الوارد على ترك ذكره،

كالأمثال وما يجري مجراها، نحو: (رَمْيَةٌ من غَيْرِ رَامٍ) أي: رَمْيَةٌ مُصيبةٌ مِن غير رام ماهرٍ يُحْسِنُ الرّماية، ونحو (شِنْشِنَةٌ أَعْرِفُهَا مِنْ أَخْزَمٍ) ونحو: (قضيةٌ ولاَ أبَا حَسَنٍ لَهَا).

المقتضى العاشر: تركُ نظائره في استعمالات العرب، كما في الرفع على المدح، أو الذمّ، أو الترحُّم، فإنَّهُمْ لاَ يكادون يذكرون فيه المبتدأ، وكَقطْع الصفة ونَصبْها على تقدير فعل أمدح، أو أذُمُّ، أو نحو ذلك، وكما في (أهلاً وسهلاً). أي: لقيت أهلاً ووطئت سهلاً، وكما في المفعول المطلق لفعل محذوف، مثل: (سَقْياً وَرَعْياً) أصله: سقاك الله سقياً، ورعاكَ الله رَعْياً، ومثل (حَمْداً وشُكْراً) أصله: أحمد الله حمداً، وأشكر اللهَ شكراً.

المقتضى الحادي عشر: ضيق المقام عن إطالة الكلام بسبب التوجُّعِ أو التضجُّر، كأن تقول لمريض: كيف حالك؟ فيقول: مريض. وكأن تقول لفاقد عزيز عليه: كيف حالك؟ فيقول: حزين.

المقتضى الثاني عشر: إرادة أخفاء الأمر عن غير المخاطب الذي يسألك عن أمْرٍ بحضور آخرين لا تريد إعلامهم به فتكفي بذكر بعض الجملة، أو بنحو حرف نفي، أو حرف إيجاب.

المقتضى الثالث عشر: خوف فوات فرصة سانحة، كأن تقول للصيّاد المترقب الراصدِ (وَعِل - غزال - هذا - ذاك -).

المقتضى الرابع عشر: رعايةُ السَّجْعِ، أو القافية، أو أواخر الآيات، محافظةً على الجمال الفنّي في اللّفظ ونَسَقِ الْجُمَلَ.

المقتضى الخامس عشر: تربية الفائدة بتكثير المعاني، إذْ يتأتَى من احتمالات المعاني بالحذف، ما لا يتأتَى بالذكر.

المقتضى السادس عشر: قَصْدُ التعميم من الاختصار في اللفظ، وهذا كثير في النصوص البليغة الرفيعة، كقول الله عزَّ وجلَّ في سورة (يونس): (وَاللَّهُ يَدْعُواْ إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَن يَشَآءُ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ)[1]. أي: يدعو كلّ ممتَحَنٍ مُكَلَّفٍ إلى دار السلام عن طريق الإيمان والإسلام، ودار السّلام هي الجنة.

المقتضى السابع عشر: قصْدُ الإيجاز فقط، ولو لم ينضمُ إليه داعٍ آخر، فالإيجاز دون إخلالٍ بالمعنى المراد من الدواعي التي يَهْتَمُّ الْبُلَغَاءُ بمراعاتها، لأنّه يصون الجملة في ذوق الناطق العربي من الثقل والترَهُّل.

المقتضى الثامن عشر: المبادرة إلى دفع ما يمكن أن يتوهّمه الْمُتَلقِّي ممّا هو غير مراد، لو لم يحصل الحذف، كأن يقول المخبر بعزوِ الأعداء المدينة: دخلَ الغزاةُ إلى الْقَصْر السلطاني. فَحَذَف عن عبارته لفظ (المدينة) لأنّه بادر إلى دفع توهم أنَّهمْ لم يصلوا بَعْدُ إلى القصر السلطاني، وأنّهم ما زالوا في الطريق إليه.

الداعي التاسع عشر: قصد التشويق بالإيهام، ليأتي البيان بعده شافياً حركة الشوق إلى المعرفة.

---

(١) يونس: ٢٥.

لذا قال: (فللاحتراز عن العبث بناء على الظاهر) لدلالة القرينة عليه (هذا كأن يزورك رجلان سبقت لأحدهما صحبة لك، فتقول لمن معك: (وَفِيَ) تريد: الصاحب وَفِيَ)**وان كان في الحقيقة هو الركن من الكلام. (أو تخييل**[1] **العدول إلى اقوى الدليلين**

---

(١) يدل هذا المصطلح في أصله اللغوي على معنى الظن والتشبيه وتعدد الاحتمالات والوهم والإشكال وعدم التأكد من صحة الشيء على وجه الدقة واليقين. وهو مصطلح فلسفي أخذ عن أفلاطون وأرسطو. ويدل في حقل الأدب والشعر والنقد على الصور الحسية في الذهن، ويعبر عن (فاعلية الشعر وخصائصه النوعية، ويصف طبيعة الإثارة التي يحدثها الشعر في المتلقي، وكصفة تميز بعض الاستعارات والتشابهات من بعضها الآخر) (قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، ص١١٤).

وقد ارتبط عند النقاد والبلاغيين العرب بالغلو والمبالغة والتمثيل والتصوير والتشبيه والمجاز والاستعارة والكناية، مع أنهم لم يذكروه صراحة إلى أن أتى عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، ثم الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) وحازم القرطاجني (ت ٦٨٤هـ). فجاء عند الجرجاني تحت تقسيم للمعاني إلى قسمين: معان عقلية ومعان تخييلية، وقصد بالقسم التخييلي ما (لا يمكن أن يقال إنه صدق، وإن ما أثبته ثابت وما نفاه منفي)(أسرار البلاغة ص٢٦٧، وينظر ص٢٧٥ ٢٧٧).

وربطه الزمخشري بالتصوير والتمثيل والتشبيه دون أن يذكر تعريفاً له(ينظر: الكشاف: ٣: ٣)؛ فقد فسّر الآيات القرآنية على أنها من التخييل وردفه بالتمثيل، أو الممتنع المحال، أو التشبيه، أو التصوير.

وهكذا انطلق مصطلح التخييل من بحوث الفلسفة، ودخل في الأبحاث البلاغية والنقدية العربية، وحمل معاني المخادعة والتأثير وإثارة التعجيب..، وجاء عند العرب تحت علم البيان الذي يشمل التشبيه والاستعارة والمجاز والكناية ←

واللفظ). فان الاعتماد عند الذكر (اي عند ذكر المسند اليه، يعتمد على دلالة اللفظ) **على دلالة اللفظ من حيث الظاهر** (اي الوجود الكتبي للفظ المسند اليه يكون فيها دلالة لفظية بحسب الظاهر على المسند اليه، هذا عند ذكره)، **وعند الحذف** (اي حذف المسند اليه، يكون الاعتماد على الدلالة العقلية) **على دلالة العقل** (لان العقل هو الذي يهتدي الى فهم المعنى للمتكلم ومراده عند حذف المسند اليه) **وهو اقوى لافتقار اللفظ إليه**، (اي العدول الى اقوى الدليلين). **وانما قال تخييل لان الدال حقيقة عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن**

→

والتمثيل.

فالتخييل فنّ بلاغي يصل به الشاعر أو الأديب عموماً إلى مرحلة الخلق والإبداع، ويمكن اتخاذ تعريف له بأنه: ملكة إبداع واختراع وابتكار، يمتلكها الأديب بثقافته وتأمله في العالم المحيط به، فيخلق به عالماً جديداً مختلفاً عن العالم المألوف رغم أن مادته الأساسية من المألوف؛ مما سمع ورأى وقرأ ولمس وتذوق.. متميزاً من غيره؛ إذ يملك القدرة على التأثير في المتلقي تأثيراً يجعله يتفاعل ويتواصل ويتعاطف.. فيغير في فكره أو يضيف إليه إحساساً جديداً وشعوراً لم يشعر به من قبل.

عناصر التخييل: وللتخييل عناصر اتخذها الشعراء أداة ووسيلة في صورهم وتخييلاتهم، وهي: التجسيم والتجسيد، والإيماء والإيحاء، والمبالغة والتوسع، والاختراع والإبداع.

(**كقوله قال لي كيف انت قلت عليل**) (لا يعلم قائله، والشاهد في قوله: عليل؛ لأن التقدير: أنا عليل وفي قوله: سهر دائم؛ لأن التقدير: حالي سهر دائم، والحذف فيه للاختصار والاحتراز عن العبث مع ضيق المقام بسبب الضجر والشعر) **ولم يقل انا عليل، للاحتراز والتخييل** (إنما قال: تخييل؛ لأن الدال حقيقة عند الحذف هو اللفظ المدلول عليه بالقرينة، وهذه نكتة فلسفية أتى بها السكاكي في أغراض الحذف، وليست في شيء من البلاغة العربية) **المذكورين.**

(**أو اختبار تنبه السامع**) **عند القرينة هل يتنبه ام لا.** (هذا كأن يزورك رجلان أحدهما أقدم صحبة من الآخر، فتقول لمن معك: جُدير بالإحسان، تريد: الأقدم صحبة جدير بالإحسان، واختيار مقدار التنبه لا يكون إلا في القرائن الخفية. وهذا الغرض والآتي من تكلفاتهم أيضا)، (**و**) **اختبار** (**مقدار تنبهه**) **هل يتنبه بالقرائن الخفية ام لا.** (**أو ايهام صونه**)(قيل: إن لفظ إيهام هنا لا داعي إليه، وكذلك لفظ تخييل فيما سبق؛ لأن ذلك يقع حقيقة لا تخييلا ولا إيهاما) **أي صون المسند إليه** (**عن لسانك**) **تعظيما له** (**أو عكسه**) **أي ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له.** (**أو تأتى الانكار**)(هذا كقولك: فاجر، تريد رجلا معروفا، فلا تذكره لتقول عند الحاجة ما أردته). (**أو تأتى الانكار**) **أي تيسره** (**لدى الحاجة**) **نحو**

فاسق فاجر عند قيام القرينة على ان المراد زيد ليتأتى لك ان تقول ما اردت زيدا بل غيره (أو تعينه). والظاهر ان ذكر الاحتراز عن العبث يغنى عن ذلك لكن ذكره لامرين.

احدهما: الاحتراز عن سوء الادب فيما ذكروا له من المثال وهو خالف لما يشاء وفاعل لما يريد، إلى: الله تعالى. والثاني التوطئة والتمهيد لقوله (أو ادعاء التعين له) نحو وهاب الاولوف أي السلطان (أو نحو ذلك) (وَهّاب الألوف تريد كريما لا تذكره ادعاء لتعينه وشهرته) **كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجرة أو سآمة أو فوات فرصة. أو محافظة على وزن أو سجع أو قافية.** (اي ومنه المحافظة على وزن أو سجع؛ كقولهم: (من طابت سريرته حمدت سيرته). فلو قيل: (حمد الناس سيرته) لفات السجع)

قيل: أن هذا غرض يراعى من أجل محسن بديعي، فلا يفوت بتركه إلا ذلك المحسن، ولا يكون مقامه في البلاغة كغيره، وقد ذكر بعضهم من أغراض الحذف اتباع الاستعمال الوارد على تركه، كما في قولهم: (رمية من غير رام) أو على ترك نظائره؛ كالرفع على المدح أو الذم في النعت المقطوع، واعتُرض عليه بأن الحذف في ذلك ليس لأغراض بلاغية، وإنما يرجع إلى اقتضاء العربية له.

وقيل في رده: بأن هذا الحذف مع وجوبه عربية لا يصار إليه إلا

لغرض بلاغي يقتضيه، وهو جواب ظاهر الضعف؛ لأنه لا معنى لتوقف الحذف على الغرض البلاغي مع وجوبه في ذاته؛ إذ لا بد منه، وجد هذا الغرض أو لم يوجد.

لذا قال: أو نحو ذلك كقول الصياد غزال أي هذا غزال أو كالإخفاء عن غير السامع من الحاضرين مثل جاء وكإتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل رمية من غير رام أو ترك نظائره مثل الرفع على المدح أو الذم أو الترحم.

أمثلة في عموم الحذف من الكتاب العزيز

قول الله عزّ وجلّ: (وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا)[1]. وقوله تعالى (وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى). جاء في أفعال هذه الآيات الثلاث حذف المفعول به تنزيلاً للفعل المتعدي منزلة الفعل اللازم، إذ الغرض بيان أنّ الله عزّ وجلّ هو الذي تكون بخلقه هذه الأفعال التي تحدث في الناس، فذكْرُ المفعول به إطناب لا لزوم له، إذْ هو خارج عن المقصود بالبيان.

ونظيره قول إبراهيم عليه السلام لنمرود في محاجته له، كما جاء في سورة (البقرة): (ألمْ ترَ إلى الذي حَآجَ إبْراهيمَ فِي ربِّهِ أنْ آتاهُ اللهُ

---

(١) النجم: ٥٣.

الملك إذ قال إبراهيم ربي الذي يحيي ويميت)[١]. أي: هو الذي يكون بخلقه الإحياء والإماتة.

ومنه قول الله عزّ وجلّ في سورة (آل عمران): (قد كان لكم آية في فئتين التقتا فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة يرونهم مثليهم رأي العين والله يؤيد بنصره من يشاء إن في ذالك لعبرة لأولي الأبصار)[٢]. أي: قَدْ كَانَ لَكُمْ آيةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ مؤمِنَةٌ (تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ) تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ الطَّاغوتِ (يَرَوْنَهُمْ مِّثْلَيْهِمْ رَأْيَ الْعَيْنِ). فَحُذِف الوصف وهو لفظ (مؤمنة) في الأوائل لدلالة مقابله في الأواخر لفظ (كافرة) وحُذِفَ من الأواخر جملة (تقاتل) في سبيل الطاغوت، لدلالة مُقَابِله في الأوائل، وهي جملة (تُقَاتِلُ في سَبِيلِ الله). وَهذا الحذف من الأوائل لدلالة الأواخر، ومن الأواخر لدلالة الأوائل يُسمَّى (الاحْتِبَاكَ) إذا اجتمع الحذفان معاً، وله في القرآن نظائر، وهو من إبداعيات القرآن وعناصر إعجازه.

امثلة حذف المسند اليه وغيره من الشعر العربي

ذكر البلاغيّون أنّ من المألوف في أساليب بلغاء العرب أنَّهم يحذفون الْمُسْنَدَ إليه (عند ذكر الدّيار)، ومنه قول امرىء القيس:

لِمَنْ طللٌ أبْصَرْتُهُ فشجانِي

---

(١) البقرة الآية ٢٥٨.

(٢) آل عمران:١٣.

كَخطِّ زَبُورٍ في عَسِيبِ يَمانِ
دِيارُ لِهِنْدٍ والرَّبابِ وفِرْتَنى
لَيالِيَنا بالنَّعْفِ مِنْ بَدَلانِ
لَيالِيَ يَدْعُونِي الهَوى فَأُجِيبُهُ
وأَعْيُنُ مَنْ أَهْوَى إِلَيَّ رَوانِ

الطَّلَلُ: مَا بقِيَ شَاخِصاً مِنْ آثار الدِّيار ونحوها، فَشَجَانِي: أي: فهيَّج حزني وأثاره، كخطّ زبور: شبّه بخَطٍّ لكتاب مكتوب، فِي عَسِيبِ يَمَانٍ: الْعَسِيب: سَعَفُ النَّخل. يَمَانٍ: نسبة إلى الْيَمن، أو جهة اليمن، ويظهر أنّ اليمانيّين كانوا في عصره يكتبون كتبهم في سَعَفِ النخل، دِيارُ لِهِنْدٍ: أي: هي ديار لهند، فحذف المسند إليه، وهو مبتدأ هنا، و(هند) و(الرباب) و(فَرْتَنى) أسماء صواحبَ له، كان يستمتع بلقائهنّ في هذه الديار التي هُدِمت ولم يَبْقَ منها إلاّ الأطلال. لَيَالِينَا: أي: أتذكّر لياليَنا، فحذف المسند. وأبقى النصبَ دليلاً على المحذوف، وهذا شاهد على حذف المسند، وكذلك: لَيَالِي. بالنَّعْفِ: النَّعْفُ: هو ما انحدر من الجبَلِ وارتفع عن الوادي. مِنْ بَدَلَانِ: بَدَلَانُ: بَلَدٌ في اليمن. رواني: أي: ينظرون إلي نظراً طويلاً مع سكون طرف، يقال: رَنَا إليه، إذا أدام النظر مع سكون الطرف.

ذكر امرؤ القيس أنّه أبصر طَلَلَ ديار صواحبِهِ (هند والرَّباب وفَرْتَنَى) فأحزنه هذا المشهد، لأنّه ذكّره ما فاته من أيّام خوالي، كان فيها مستمتعاً بهنّ، ووصف في عرضه المكان وليالي اللّقاء بهنّ.

وقول الشاعر المخزومي القرشي (عُمَرَ بن عبدالله بن أبي ربيعة) من شعراء القرن الهجري الأول (٢٣ - ٩٣ هـ) شاعر الغزل:

هلْ تعْرفُ اليوْم رسْمَ الدارِ والطللا
كما عرفتَ بجَفْنِ الصَّيْقلِ الخللا؟

دارُ لمرْوة إذْ أهلي وأهلهمُوا
بالكانسيّة نرْعى اللهْو والغزلا

رَسْمَ الدّار: أي الأثر الباقي منها، والطَّلَلاَ: أي: ما بقي شاخصا من آثار الديار. بِجَفْنِ الصَّيْقل: الْجَفْنُ: غِمْدُ السَّيف. الصَّيْقَل: الذي يَشْحَذُ السّيوف ويَجْلُوهَا، وأراد هنا السَّيْفَ المجلوَ، والشاعر ممَّنْ يستشهد بكلامه في العربيَّة، الْخِلَلاَ: بكسر الخاء وفتح اللام جمع (خِلَّة) وهي بطانة جَفْنِ السيف. أي: لم يبقَ من الدار إلاَّ كما لو لم يَبْقَ من جَفْنِ السيف إلى بطانته الداخلية، دارٌ لِمَرْوَة: أي: هي دارٌ لمروة، فحذف المسند إليه وهو المبتدأ هنا، كعادة العرب من حذف المسند إليه في هذا المقام، و(مَرْوَة) اسم المرأة التي كان يلهو معها لهو غزل. بالْكَانِسِيَّةِ: اسم مكان.

وسأل الأَقَيْشَرُ ابْنَ عَمٍّ له موسراً، فمنعه ولم يُعْطه، فشكاه إلى قومه وذمَّه، فوثَبَ إليه ابْنُ عمِّه ولطمه، فقال فيه الأَقَيْشر:

سَرِيعٌ إلى ابْنِ العَمِّ يَلْطِمُ وجْهَهُ
وليْسَ إلى داعي النّدى بسَرِيع
حَرِيصٌ على الدُّنْيا مُضِيعٌ لدِينِه
وليْسَ لِمَا فِي بَيْتِهِ بِمُضِيع

أي: ابن عَمِّي فلان سَرِيعٌ إلى ... حَرِيص على، فحذف المسند إليه.

وقول الشاعر في ذكر ربْعِهِ ومنازله الدوارس:

اعْتادَ قَلْبَكَ مِنْ لَيْلَى عَوائِدُهُ

وهاج أهواءك المكنونة الطلل
ربع قواء أذاع المعصرات به
وكل حيران سار ماؤه خضل

أي: هو ربعٌ قَواء، القواء: القفر من الأرض، ومنزل قواء: لا أنيس فيه.

أذاعَهُ وأذَاعَ به: إذا نشره. أذاع المعصراتُ به: أي: نَشَرَتِ السُّحُبُ المعصراتُ مَاءَها فيه بكثرة فغيّرت معالمه. وكلُّ حَيْرَانَ سَارٍ: الحيران السّاري: الْمُزْنُ تَجْرِي لَيْلاً. مَاؤُهُ خَضِلٌ: أي: ندِيّ، يُريدُ أنَّه يُنَدِّي ويُبَلِّلُ الأَرْضَ والجوّ من تحته.

خلاصة البحث الاول

يحذف المسند إليه لأغراض، أهمها:

١- ظهوره بدلالة القرائن عليه، فذكره يعد حينئذ عبثا في الظاهر، وإلا فلا عبث في ذكره على الحقيقة أحد ركني الإسناد. كقوله تعالى: {فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ}[1] أي: أنا.

٢- ضيق المقام عن إطالة الكلام بسبب التوجع والتضجر، نحو: قال لي كيف أنت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل.

٣- إخفاء الأمر عن غير المخاطب، كما تقول: (انتهت)، أي:

---

(١) سورة الذاريات الآية: ٢٩.

المسألة المعهودة بينكما.

٤- خوف فوات فرصة سانحة، كقول من رأى طيرا مقبلا: طير.

٥- المحافظة على سجع أو قافية، فالأول نحو: من طابت سريرته حمدت سيرته، أي: حمد الناس سيرته. والثاني نحو: وما المال والأهلون إلا ودائع ولا بد يوما أن ترد الودائع. إذ لو قيل أن يرد الناس الودائع لاختلفت القافية.

٦- اتباع الاستعمال الوارد بالحذف كقولهم في المثل: رمية من غير رام، أي: هذه رمية، يريد رمية مصيبة من رام غير محسن، يضرب مثلا لمن صدر منه فعل حسن ليس أهلا لأن يصدر منه. وقاله الحكم بن عبد يغوث المضري. أو الوارد على ترك نظائره، كما في الرفع على المدح، أو الذم أو الترحم، فإن المسند إليه لا يكاد يذكر في هذه المواضع، فيقولون بعد أن يذكروا الممدوح: غلام من شأنه كذا وكذا، وفتى من شأنه كيت وكيت، وقال الرازي: يشبه أن يكون السبب في ذلك أنه بلغ في استحقاق الوصف إلى حيث إنه لا يكون إلا للموصوف، سواء أكان في نفسه كذلك، أم بحسب دعوى الشاعر على طريق المبالغة. كما قال ابن عنقاء الفزاري يمدح عميلة، وقد شاطره ماله لما رآه معوزا:

رآني على ما بي عميلة فاشتكى
إلى ماله حالي أسر كما جهر
غلام رماه الله بالخير يافعا
له سيمياء لا تشق على البصر

رماه الله وضع فيه، واليافع الشاب، والسيمياء العلامة والهيئة، ولا تشق على البصر أي: تفرح به من ينظر إليه. وكما قال عبد الله الأسدي يمدح احدهم:

سأشكر عمرا إن تراخت منيتي
أيادي لم تمنن وإن هي جلت
فتى غير محجوب الغنى عن صديقه
ولا مظهر الشكوى إذا النعل زلت
رأى خلتي من حيث يخفى مكانها
فكانت قذى عينيه حتى تجلت

وزلت النعل كناية عن الخصاصة والفاقة. وبعد أن يذكروا الديار والمنازل ربع كذا وكذا كما قال:

اعتاد قلبك من ليلى عوائده
وهاج أهواءك المكنونة الطلل
ربع قراء أذاع المعصرات به
وكل حيران سار ماؤه خضل

أذاع المعصرات أنزلت ماءها بكثرة، والحيران الساري هو المزن يجري ليلا، والخضل الصافي، وربع قواء لا أنيس به.

٧- تعيينه وعدم احتمال غيره، إما بحسب الحقيقة والواقع، كما تقول: خلاق لما يشاء، أي: الله تعالى، وإما بحسب المبالغة والادعاء، كما يقول المادح وهاب الألوف أي: الممدوح.

٨- تكثير الفائدة باحتمال أمرين عند الحذف، نحو قوله تعالى:

{فَصَبْرٌ جَمِيلٌ}[١]، أي: فأمري صبر جميل، أو فصبر جميل أجمل بي وأولى.

٩- تأتي الإنكار عند الحاجة إلى ذلك، كما يقال: {هَمَّازٍ مَشَّاءٍ بِنَمِيمٍ}[٢] إذا قامت القرينة على أن المراد خالد مثلا.

١٠- إيهام العدول إلى أقوى الدليلين، وهو الدليل العقلي دون اللفظي، فإن الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ وعند الحذف على دلالة العقل، وهي أقوى وإنما قيل لإيهام؛ لأن الدال في الحقيقة عند الحذف هو اللفظ المدلول عليه بالقرينة ويحتمله (قال لي: كيف أنت؟ قلت: عليل).

ومن حذف المسند إليه ما إذا أسند الفعل إلى نائب الفاعل لاعتبارات، منها:

١- جهل الفاعل، كقول المرقش الأكبر:

إن تبتدر غاية يوما لمكرمة تلق السوابق منا والمصلينا

٢- الخوف عليه، كقول النابغة يعتذر إلى النعمان:

نبئت أن أبا قابوس أوعدني
ولا قرار على زأر من الأسد

أبو قابوس كنية النعمان بن المنذر والمنيئ له عصام حاجب

---

(١) سورة يوسف الآية: ١٨.

(٢) سورة القلم الآية: ١١.

النعمان، وقد أسر له بذلك.

٣- العلم به، كقول ليلى الأخيلية تمدح [redacted]:

أحجاج لا يقلل سلاحك إنما الـ منايا بكف الله حيث يراها

٤- احتقاره، كقول النابغة:

لئن كنت قد بلغت عني وشاية لمبلغك الواشي أغش وأكذب

٥- الخوف منه، كما تقول: صودرت أموال فلان، إذا كان ظالم ذو سطوة. قد أخذها.

المبحث الثاني

في ذكر المسند إليه

ذكر البلاغيّون طائفةً من دواعي ذكر المسند اليه الذي يُراد الإعلام به، مع إمكان فهم معناه العامّ لدى حذفه، وهذه الدواعي تُحَقّق أغراضاً بلاغيّة يَهْدِفُ إليها المتكلمّ البليغ.

وقد قدم أغراض الحذف على أغراض الذكر؛ لأن الحذف أهم في البلاغة من الذكر، والذكر الذي يُبحث عن أغراضه هو الذي يصح الاستغناء عنه لوجود القرينة، فوجودها شرط في الذكر كما هو شرط في الحذف؛ لأنه مع فقدها يتعين الذكر، وإنما يُبحث في هذا العلم عن الأغراض المرجحة كما سبق.

وقد اعتُرض على هذا الغرض بأنه مع وجود القرينة يكون مقتضى الحذف موجودا، ويكون الأصل الحذف، لا الذكر، وأجيب بأنه يريد لا مقتضى الحذف في قصد المتكلم وإن كان موجودا في نفسه. وإني أرى أنه متى وجدت القرينة يتعين الحذف بلاغة، ولا يصح الذكر لمثل هذا الغرض؛ فالأولى الاقتصار على ما بعده. وقيل: إن مراده أن الذكر هو الأصل عند فقد القرينة؛ ويكون ما بعده من الأغراض عند وجودها، ولا يخفى ضعف هذا الجواب أيضا.

ومن مقتضيات ذكر المسند إليه التنبيه على غباوة السامع: أي: تنبيه الحاضرين على غباوة المقصود بالسماع، وأنه لا يفهم إلا ما تنص عليه الألفاظ؛ لأن في الحذف تعويلًا على الذكاء والقدرة على الإفادة من السياق والقرائن، فيعمد المتكلم إلى ذكر المسند إليه وإن كان السامع فاهمًا له بالقرينة؛ لأجل تنبيه الحاضرين على غباوة السامع إما لقصد إفادة أنها وصفه أو بقصد إهانته وتحقيره، فيقال في جواب من سأل: ماذا قال عمرو؟ عمرو قال كذا.

أو زيادة الايضاح والتقرير)

(نحو قول الشاعر من الوافر:

وقد علم القبائل من معد

إذا قبَب بأبطحها بنينا

بأنا المطعمون إذا قدرنا

وأنا المهلكون إذا ابتلينا

وأنا المانعون لما أردنا

وأنا النازلون بحيث شينا

وأنا التاركون إذا سخطنا

وأنا الآخذون إذا رضينا

لذا قال: (واما ذكره) أي ذكر المسند إليه (فلكونه) أي الذكر (الاصل). (يعني: لكون ذكرِهِ هو الأصل، والضمير يعود إلى المسند

إليه. قال: (ولا مقتضى للعدولِ عنه) من قرينة أو غيره، يعني: ليس ثَم ما يقتضي حذفَهُ من المرجِّحات السابقة، فحينئذٍ ينبغي ذكره، والمراد إذا لم تحصل نكتةٌ بأن ترجِّح فتذكره).

ومن مقتضيات ذكر المسند إليه أيضاً الاحتياط لضعف الاعتماد على القرينة، وذلك إذا كان هناك قرينة تدل على المسند إليه لو حذف، ولكن هذه القرينة خفية فيخشى المتكلم حينئذٍ إن هو اعتمد عليها أن يلتبس المراد على السامع، وبعبارة اخرى: الاحتياط بذكر المسند اليه، لضعف التعويل على القرينة فيما لو حُذِف، إذْ تكون القرينة غير كافية للدلالة عليه، ويخشى المتكلّم أن يَلْتَبِسَ المرادُ على المتلَقّي إذا حذفه تعويلاً على القرينة التي يمكن أن تدُلَّ عليه. ولذلك يأخذ بالاحتِيَاط فيذكر المسند إليه غير معول على القرينة الموجودة كما يقال مثلًا: مَن حضر؟ ومَن سافر؟ فيقال في الجواب: الذي حضر زيد والذي سافر عمرو، ولا يقال: زيد وعمرو؛ لأن السامع قد يجهل تعيين ذلك من السؤال.

لذا قال: (أو للاحتياط لضعف التعويل)، (هذا عند خفاء القرينة؛ كما تقول: من حضر ومن سافر؟ فيقال: الذي حضر زيد، والذي سافر عمرو، ولا يقال: زيد وعمرو؛ لأن السامع قد يجهل تعيين ذلك من السؤال)، **(على القرينة أو للتنبيه على غباوة السامع** (الإشعار بغباوة المخاطب،

وأنّه ليس من الّذين يُدْرِكون المراد بالقرائن، بل لا بدَ من إعلامه باللّفظ الخاصّ الصريح الدّال على العنصر).

وإذا كان المخاطب غبي لا يفهم إلا بالتصريح فصرِّحْ، قالوا: كقولك لعابد الصنم لو قلت له: لا يضرّ ولا ينفع، هو غبي لا بد أن تقول له: الصنمُ لعابد الصنم، الصنم لا يضرُّ ولا ينفعُ، حينئذٍ التصريح هنا بالمسند إليه وهو الصنم لكون المخاطب غبيّاً، فلا يفهمُ إلا بالتصريح، اما الإيضاح فهو حاصلٌ عند الحذف، بقرينة، وإنما يُذكَر لزيادة الإيضاح، ليس للإيضاح؛ لأنه لو لم يتّضح مع الحذف؛ لأن الترجيح هنا ترجيح الذكر على الحذف، إذا قيل الإيضاح مقابل الحذف، إذن: إذا حُذِف لم يتضح، إذن: لا يجوز أصلاً الحذف، وإنما هو مُتَّضحٌ مع الحذف، وإذا ذُكِر ازدادَ إيضاحاً. إذن: الإيضاح موجود في الحذف وفي الذكر، إلا أنه في الذكر ازدادَ إيضاحاً، وإلا لا يجوز الحذف؛ لأن ما لم تُنقل القرينة بالفعل أو بالقوة لا يجوزُ الحذف مطلقاً. مثلا زيدٌ عندي، فتخاطب: (هل زيدٌ عندك؟) فتجيب وتقول: زيدٌ عندي، هذا ذكرٌ للمسند إليه، هو مثّل زيدٌ عندي، في جواب: أينَ زيدٌ؟ زيدٌ عندي، والأصل أن يقول: عندي ويحذف المسند إليه، أينَ زيد، سؤال؟ السؤالُ معادٌ في الجواب، يقول: عندي ويحذفُ المسند إليه للعلم به، لكن قال: زيدٌ عندي لزيادة الإيضاح.

لذا قال: أو زيادة الايضاح والتقرير)(إرادة زيادة الإيضاح

والتقرير، وذلك حين يكون الموضوع يقتضي ذلك، كأمور العقائد، وأحكام الحلال والحرام، والصِّيَغ القانونيَّة التي قد يتلاعبُ بمعانيها أصحاب الأهواء، ولا تكفي القرائن لإلزامهم بالمعاني المرادة ويَحْسُنُ هذا الإيضاح والتقرير في مجال تعليم مسائل العلوم، وفي الوعظ والإرشاد، وفي مقام إثارة الحماسة وسائر العواطف، وفي البيانات والبلاغات العامّة للجماهير). **وعليه قوله تعالى [اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون].**

ويُذكَر المسند إليه اعْظاما، يعني: تعظيم، تعظيم يعني: إظهاره من باب التعظيم، محمد صلى الله عليه وآله شفيعُنا.. أمير المؤمنين عليه السلام وسيلتنا الى الله عزوجل..

لذا قال: (أو اظهار تعظيمه) لكون اسمه مما يدل على التعظيم نحو امير المؤمنين حاضر.

ويُذكَر المسند إليه إهانَة، يعني: يُذكَر مِن باب الإهانة: العاصي ذليلٌ.. اللعين إبليس، هذا مِن باب الإهانة.

لذا قال: (أو اهانته) أي اهانة المسند إليه لكون اسمه مما يدل على الاهانة مثل السارق اللئيم حاضر.

ويتبرَّك بلفظ المسند إليه، الله ربُّنا، لو قال: مَن ربك؟ الله ربُّنا، ربُّنا الله؛ يجوز الوجهان. تَبَرُّكٍ: محمد صلى الله عليه وآله وسيلتُنا إلى ربنا، الله خالقُ كل شيء، ذُكر المسند إليه هنا من باب التبرّك به.

لذا قال: (أو التبرك بذكره) مثل النبي عليه السلام قائل

هذا القول.

ومقتضى ذكر المسند إليه طلبا للذة، بأن يتلذذ بذكره، كشأن المحبين، كما إذا قيل: الحبيب راضٍ في جواب: هل الحبيب راضٍ؟ الأصل أن يقول: راضٍ، لكن يُريد أن يُعيدَ لفظ الحبيب ليطمئن قلبه، فقال: الحبيبُ راضٍ، حينئذٍ ذكر المسند إليه من باب التلذُّذ.

لذا قال: (أو استلذاذه) مثل الحبيب حاضر (نحو قول الشاعر: بالله يا ظبيات القاع قلن لنا .. ليلاي منكن أم ليلى من البشر. إرادة التلَذُّذ، ويظهر هذا الداعي في الألفاظ الّتي يُحبُّ المتكلّم أن يُرَدِّدَها على لسانه، لأنّه يحبُّ مسمَّيَاتها، كاسم المعشوقة عند العاشق، واسم الذهب عند عشاقه).

ومقتضى ذكر المسند إليه تَشَوُّقا، يعني: إلى مُسمّاة: محمدٌ (صلى الله عليه وآله) أفلحَ مَن رآه، ذكَرَ الاسم مِن باب التشوّق.

ومقتضى ذكر المسند إليه لضرورة النظم، إلى وزنٍ أو قافية، مثالُهُ:

قال العذولُ وقد رأى ولهي بهِ
طفلي حبيبك قلتَ حبي مفردُ
فلذا إذا ما غابَ عني سيدي
ضاقَ الفضاءُ ولهجتُ أينَ السيدُ

فإن كلاً من: حبي والسيد معروفٌ مما قبلَهُ، لكن ذُكر الأول لاستقامة الوزن: قلت حُبي مفردٌ، والثاني: لاستقامة القافية، وهو وإن توقَّف عليه الوزن أيضاً لكن ليس ملحوظاً. فإذا اقتضى المقامُ في

الشِّعر ذكرَ المسند إليه ذُكر من أجل الوزن.

ومقتضى ذكر المسند اليه (تعبدا) يعني: يُتعبَّدُ بذكر المسند إليه: كقولك: الله أكبرُ، أكبرُ مِن كل شيء، لو قالَ في الصلاة: أكبرْ مِن كل شيء، لا تصحُّ، لو قالَ: الله أكبر هذا الأصل، أكبرُ من كل شيء، حصَلَ المراد من حيث المعنى حصلَ الله أكبر؛ لأنه تقدير حُذِفَ من كل شيء، ولو صرَّحت به: أكبرُ من كل شيء ذكرتَ الخبر ولم تذكر المبتدأ صحَّ من حيث المعنى، مدلول واحد من حيث المعنى، لكن في الصلاة هل يصح أن تقول: أكبرُ من كل شيء، وتحذف المبتدأ للعلم به؟ نقول: لا، لأنك مُتعَبَّدٌ بذكر المسند إليه في هذا المقام الله أكبر.

ومقتضى ذُكَر المسند إليه لإظهار التعجَب منه(اي من المِسند إليه)، مثلا: زيدٌ يقاوم الأسد! زيدٌ: هذا مبتدأ، يقاوم الأسد: أنتَ تعجبتَ من مقاومة زيدٍ للأسد، ذكرتَ زيدا من باب إظهار التعجب! إذن جُعِلَ زيد من حيث الذكر كالتوطئة والتمهيد لذكرِ ما تعجبتَ منه وهو مقاومته للأسد، إذن: زيدٌ يُقاومُ الأسد! هذا إذا كُنتَ تخاطب به من يعلم.

ومقتضى ذكر المسند اليه التقرير، اي زيادة تقريرٍ، والتمكُّن في نفس السامع، أما التقرير فهذا حاصل حتى مع الحذف، وإنما المراد به الزيادة، لا نفسَ التقرير فإنه حاصلٌ عند الحذف: ومما ذكر فيه المسند إليه لغرض الإيضاح والتقرير الخبر وتأكيد الحكم المحكوم به على المسند إليه أيضاً قول الله تعالى: (أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ

وَأُولَئِكَ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ)[١].

حيث ترى المسند إليه يُذكر ويكرر مع كل خبر عنه ومع كل حكم عليه، وكان من الممكن أن يكتفَى بذكره أولًا ويحذف بعد ذلك، ولكنه - والله أعلم- قصد إلى تقرير هذه الأخبار وتأكيد هذه الأحكام، فهم كفروا بربهم وهم الأغلال في أعناقهم وهم أصحاب النار، وفي هذا تكرار للمسند إليه من إعلان الغضب والوعيد ما لا يخفى.

ومن ذلك أيضًا قول الله تعالى: (أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ)[٢].

ففي إعادة ذكر المسند إليه زيادة تقرير وإيضاح، وإبراز لمكانة هؤلاء المؤمنين الذين آمنوا بالغيب وأقاموا الصلاة وأيقنوا بالدار الآخرة. من هنا نعلم أن ذكر المسند إليه كما يكون لزيادة إيضاحه وتقريره في نفسه، يكون كذلك لإيضاح الخبر عنه وتقرير الحكم عليه، وتأكيد المعاني المنسوبة إليه. وقد يجتمع هذان الغرضان لذكر المسند إليه في كلام واحد كما تراه مثلًا في قول عمرو بن كلثوم:

قد علم القبائل من معد
إذا قبب بأبطحها بنينا
بأنا العاصبون إذا أطعنا
وأنا الغا نم ون إذا عصينا

---

(١) الرعد: ٥.

(٢) لقمان: ٥.

وأنا المنعمون إذا قدرنا
وأنا المهلكون إذا أوتينا
وأنا الحاكمون بما أردنا
وأنا النازلون بحيث شينا
وأنا التاركون لما سخطنا
وأنا الآخذون لما هوينا

حيث تجده قد ذكر المسند إليه وكرره، والسر في ذلك هو تقرير ما أخبر به عن قومه، وتأكيد المعاني المنسوبة إليه في الوقت ذاته تجد للذكر سرًّا آخرَ يتصل بالمسند إليه نفسه وهو زيادة إيضاحه وتقريره: تأكيداً لذات قومه وإبرازًا لهذه الذات في مواجهة الأعداء الذين توهموا في نظر عمرو بن كلثوم أن قومه قد أضعفتهم الحروب وأفنِتهم المعارك، كما نفهم من قوله:

ألا يحسب الأعداء أنا
تضعضعنا وأنا قد فنينا
ترانا بارزين وكل حي
قد أخذوا مخافتنا قرينا

ومن هذا القبيل قول الخنساء في رثاء أخيها صخر:

وإن صخرًا لكافينا وسيدنا
وإن صخرًا إذا نشت لنحار
وإنا صخر لتأتم الهداة به
كأنه علم في رأسه نار

حيث نجد المسند إليه وهو صخر قد ذكر وتكرر لزيادة إيضاحه

وتقريره: تجاوبًا مع ما تحسه نحو أخيها من شدة التعلق به، والذي يجعل من ذكره اسمه وتكراره شيئًا حبيبًا إلى نفسها، ووسيلةً من وسائل السلوى وتخفيف الآلام، كما نجد لذكر المسند إليه هنا سرًّا آخر يتمثل في تقرير المعاني التي نسبتها إليه، وتأكيد الأخبار التي أخبرت بها عنه.

ومقتضى ذكر المسند اليه هو التَسْجيلِ، يعني: الضبط على السامع، إشهادُ يكون باللسان، والتسجيل يكون الضبط الكلام، باعني دارَهُ، أكتب عقد: باعني داره، مَن هو باعني داره هذا؟ كيف تثبتُ به الأحكام، لكن لا بدّ مِن ذكر: زيدٌ باعني داره، أما بيعت الدار، وباعني الدار دون ذِكرٍ للمسند إليه لم يحصل الإشهاد، يعني: بالكتابة الذي هو التسجيل والضبط. حينئذٍ لا بد من ذكرِ المسند إليه، أو إشهادهِ، أو تسجيلٍ، يعني: الضبط على السامع في وثيقةٍ حتى لا يكون له سبيلٌ إلى الإنكار: باعَ زيدٌ داره، أما باع داره، هكذا دون ذكر المسند إليه فإنه يحصل به اللبس.

ومقتضى ذكر المسند اليه إرادة بسط الكلام في المقام الذي يحسُنُ فيه بسط الكلام، كمقام الافتخار، أو المدح، أو الذمَ والتشنيع والتوبيخ، وكمقام التعليم، أو الترويج لفكرةٍ ما، أو الترغيب فيها، أو الترهيب منها.

ويذكر فيه المسند إليه ويُراد بسْطُ الكلام لإطالة وقت المحادثة والمحاورة، بغية التشرُّف، أو التبرّك، أو الاستئناس، أو

الاستمتاع والتلذّذ.

وقد يُراد بسط الكلام بغية استدراج المخاطب للإفاضة عمّا في نفسه، إذْ يُفْصحُ في حالة الإفاضة عن أشياء يَحْرِصْ في العادة على كِتْمانها وعدم الإعلام بها.

لذا قال: (أو بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب) أي في مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه، ولهذا يطال الكلام مع الاحباء وعليه (نحو) قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام (هي عصاي) اتوكأ عليها (فقال: أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى..، وكل هذا لأن الكلام مع رب العزة. وإصغاء المخاطب في مثل هذا مطلوب للمتكلم، والإصغاء محال علىٰ الله تعالى، ولكن كلامه يجري على أساليب العربية، بقطع النظر عن كونه كلامه. وقد يطلب بسط الكلام لغير ذلك من مقامات المدح والرثاء والفخر ونحوها: كقول الشاعر: فعباس يصد الخطب عنا .. وعباس يجير من استجارا).

ومقتضى ذكَر المسند إليه تهويلا وتخويفا كقولك في الوعظ: الله ربُّنا أمرَ بذلك، ذكرتَ لفظ الجلالة هنا من باب التخويف والتهويل، وهذه كما تلحظ كلُّها يمكن استنباطها من بعض الأمثلة وبعضُها يُعلمُ بالسياق، أو يعلم بالقرينة، أو يعلم بالذوق، الإنسان إذا كان عنده ذوق بلاغي في المعاني يستطيعُ أن يستنبطَ أكثر من هذا، ولذلك ذكَرَ في

الإيضاح أنها لا يمكن حصرُها، كلُّ ما ذُكرَ في الحذف، وفي الذكر، وفي غير ذلك، هذه لا يمكن حصرها.

لذا قال: وقد يكون الذكر للتهويل .أو التعجب أو الاشهاد في قضية.

أو التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل إلى الانكار. (كقول الفرزدق في علي بن الحسين عليه السلام حين أنكر هشام بن عبد الملك معرفته:

هذا ابن خير عباد الله كلهم
هذا التقي النقي الطاهر العلم
هذا ابن فاطمة إن كنت جاهله
بجده أنبياء الله قد ختموا).

أمثلة في ذكر المسند اليه من الكتاب العزيز

ويكثر في القرآن ذكر المسند إليه أو المسند مع إمكانية حذفه أو حذفهما لتكون الجمل مستقلّة، قابلةً لأن يُستَشْهد بها منفردة في المناسبات الداعيات إلى الاستشهاد بها. منه قول الله عزّ وجلّ في سورة (البقرة) بشأن المتقين: (أولائكَ على هدًى مّن رّبّهم وأولائك هم المُفلحُون)[1]. ففي تكرير المسند إليه وهو اسم الإشارة في الجملة

---

(١) البقرة: ٥.

الثانية مع فهم المراد دون ذكره غرض بلاغيّ وهو زيادة الكشف والإيضاح بالتنبيه على أنّهم كما تحقّق منهم أنّهم متمكّنُونَ من تحقيق الْهُدَى الذي جاءهم من عند ربّهم بأعمالهم الصالحة، فقد ثبت لهم أنّهم هم المفلحون عند ربهم يوم الدّين، أي: هم الظافرون بما يريدون والفائزون بجنّات النّعيم. وفي هذه الإعادة أيضاً فائدة جعل كلّ جملة من الجملتين وحدةً مستقلة، ولو انفردت كُلُّ جملةٍ منها لكانت كافية للدّلالة على الأخرى منهما عن طريق اللّزوم الفكري، لأنّ من كان على هدى من ربّه لا بُدّ أن يكون مُفْلِحاً، ومن كان من المفلحين فلا بدّ أنه قد كان على هُدىً من رَبِّه، ففي استقلاليّةِ كُلٍّ من هاتين الجملتين تأكيد لمعنى كلّ منهما عن طريق دلالة ما في الأخرى من اللُّزوم الفكري.

ونظيره قول الله عزّ وجلّ بشأن الّذين كفروا في سورة (الرعد):

(أولائكَ الذينَ كفَروا بربّهِمْ وأولئكَ الأغلالُ في أعناقهمْ وأولائكَ أصحابُ النّارِ هُمْ فيها خالدون)[1].

ومن ذلك قول الله عزّ وجلّ في سورة (آل عمران): (الذين قال لهمُ النّاسُ إنّ النّاسَ قدْ جمعُوا لكُمْ فاخْشَوْهُمْ فزادهُمْ إيمانا وقالوا حسْبُنا اللهُ ونعْمَ الوكيلُ فانْقلبُوا بنعْمةٍ منَ اللهِ وفضْلٍ لمْ يمْسَسْهُمْ سُوءٌ

---

(١) الرعد: ٥.

واتبعوا رضوان الله والله ذو فضل عظيم)[١]. لقد كان من الممكن الاستغناء بالضمير في (من الله - رضوان الله - والله ذو) لكن إعادة ذكر اسم الجلالة في هذه الجمل يجعل كلاً منها جملةً مستقلّة، مع ما في ذكر لفظ الجلالة من تربية الإجلال والإعظام في القلوب، وإمكان الاستشهاد ببعضها منفردةً عن سائرها.

ومن ذكر المسند والمسند إليه مع إمكان حذفهما قول الله عزّ وجلّ في سورة (لقمان): (وما تدري نفسٌ ماذا تكسبُ غدا وما تدري نفسٌ بأيّ أرضٍ تموت)[٢]. فقد كان من الممكن أن يقال: ولا بأيّ أرض تموت.

ومنه ما جاء في سورة (طه) بشأن تكليم الله موسَى عليه السلام: (وما تلكَ بيمينكَ يامُوسَى قالَ هيَ عصايَ أتوكّأ عليها وأهشّ بها على غنمي ولِيَ فيها مآربُ أخرى قال ألقها يامُوسى)[٣]. في هذا النَّصّ نلاحظ ذِكْرَ كلماتٍ كان من الممكن حَذْفُها دونَ أن يُؤَثِّرَ على المعنى شيئاً. لقد كان يكفي أن يقول موسى عليه السلام في جواب سؤال ربّه: (عَصَايَ) دون أن يقول: (هِيَ عَصَايَ). وكان من الممكن أن يقتصر على بيان أنها عصاه، دون أن يشرح أعماله فيها بقوله: (أَتَوَكَّأُ

---

(١) آل عمران: ١٧٣-١٧٤.

(٢) لقمان: ٣٤.

(٣) طه: ١٩،١٨،١٧.

عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى). وكان من الممكن أن يقول الله عزّ وجلّ له: (أَلْقِهَا) دون أن يناديَهُ (يامُوسَى). لكن دعَا إلى بسط الكلام وإطالةِ الحديث رغبةٌ الإيناسِ مِنَ الرَّبّ عزّ وجلّ، ورغبةُ التشرّف والاستئناس والتلذّذ بطول المحادثة من موسى عليه السلام.

ومنه في قصّة إبراهيم عليه السّلام وتحطيمه أصنام القوم التي كانت على أشكال الناس، إلاّ كبيراً لهم، وذلك حين خرج القوم من بلدتهم لعيدٍ لهم ولم يخرج معهم إبراهيم عليه السلام، جاء فيها بيانُ سؤال قومه له عمّن حطّم أصنامهم، فأجابهم عليه السلام جواباً فيه تعريض بغباوتهم، إذْ ذَكَرَ في كلامه ما يُمْكن فَهْمُه لو حذفه، فقال الله عزّ وجلّ في سورة (الأنبياء): (قالوا مَن فعَل هاذا بآلهتنآ إنّه لمِن الظالمِينَ قالوا سَمِعْنا فتى يذْكرُهُمْ يُقالُ لهُ إبْراهيمُ قالوا فأتوا به علَى أعْينِ النّاسِ لعلّهُمْ يَشْهدُون قالوا أأنْت فعلْت هاذا بآلهتنا يا إبْراهيمُ قال بَلْ فعلَه كبيرُهُمْ هاذا فاسْألوهُمْ إن كانوا ينطِقُون)[1]. لَقَدْ كَان يكفي أن يقول لهم: (بل فعله كبيرهم) أو يقول لهم: (بل فعله هذا) لكنّه شعر أنّهم أغبياء إذْ يُدَافِعونَ عن آلهتهم من الأصنام التي حُطِّمَتْ ولم تستطعْ أن تُدَافع عن أَنْفُسِها، ولم يُقْنِعهم تحطيمها بأنّها لو كانت تملك لأنفسها أو لغيرها نفعاً أو ضراً لحمت أنفسها من التحطيم، ولمنَعتْ مُحَطِّمَها من أن يجعلَهَا جُذاذا. ومن كان

---

(١) الأنبياء: ٥٩-٦٣.

يمثل هذا الغباء فإنَه يُناسبُه أن لا يُحْذَفَ له من الكلام ما يُمْكن أن يفهمه أقَلُّ النَاس ذكاءً وإدراكاً لدلالات القول.ومنه جاء في المأثور من الأقوال، ويُرْوى عن أمير المؤمنين عليَ بن أبي طالب عليه السلام: (اعمل لدُنيْاك كأنَكَ تعيشُ أبداً، واعْمَلْ لآخرَتِكَ كأنَكَ تَمُوتُ غداً). نلاحظ في هذا القول تكرير عبارة (اعمل) في الجملة الثانية، مع إمكان فهمها لو حُذفت، والغرض إرادة زيادة التقرير والإيضاح، مع جعل كلّ جملة وحدةً مستقلّة.

امثلة ذكر المسند اليه من الادب العربي

ومن النصوص الادبية قديما وحديثا لا تعد من الشواهد البيانية في ذكر المسند اليه لاحد الاغراض البلاغية المتقدمة. وقد اوردنا منها مجموعة فراجع. الا اننا ذاكرين في ههنا ما جاء في شعر الشاعرة الخنساء، تُمَاضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد، من بني سُلَيم، مُضَرِّية من أهل نجد، أشعر شواعر العرب، أدركت الجاهلية والإسلام، ووفدت مسلمة على رسول الله صلى الله عليه وآله مع قومها بني سليم، ومن شعرها قولُها في رثاء أخيها صخر:

أعَيْنيَّ جُودا ولا تَجْمُدا
ألا تبْكيانِ لِصخرِ النَدى
ألا تبْكيانِ الجوادَ الجميلَ
ألا تبْكيانِ الفتى السَيِّدا

قالت هذا وهي في موقف الحزن، فَحَسُنَ في حِسِّها الملتهب

بالمشاعر، وهي من أشعر الشواعر، أن تكرّر قولَها تخاطب عينيها: (أَلاَ تبكيان) مع أن العبارة الأولى كانت كافيةً للدلالة على المقصود، حتى العبارةُ الأولى كان بالإمكان فهمُ أصل المراد منها من قولها في الشطر الأول: (أَعينيَّ جودا ولا تجمدا) لكن في عبارة الاستفهام من أغراضِ بلاغية ما ليس في عبارتي الأمر والنهي، وفي فعل (تَبْكِيان) من دلالة على تجديد البكاء المتتابع ما ليس في (جُودا ولا تجمُدا) فقصدت إلى تعيين نوع البكاء، وأنّه ينبغي أن يكون بكاءً متجدّداً، فاستعملت الفعل المضارع الدالّ على هذا المعنى.

وبكت أخاها صخراً في شعرها، فجعلتها شاعريَّتُها تكرّر في مقام رثائها لأخيها وفجيعَتِها به عبارةً (وابكي أخاك) تخاطب نفسها بِعلى طريقة التجريد:

وابْكِي أخاكِ ولا تَنسَيْ شمائلهُ
وابْكِي أخاكِ شُجاعا غيْرَ خوّارِ
وابْكِي أخاكِ لأيْتامٍ وأرْمَلةٍ
وابْكِي أخاكِ لحَقّ الضَيْفِ والجارِ

لقد كان من الممكن أن تُعَدِّدَ ما تُرِيدُ من شمائل أخيها، دون أن تكرّر عبارة (وابْكِي أخاكِ) لكنّها في مقام التوجّع والتفجُّعِ والرّثاء والنحيب، وفي هذا المقام الملتهب بمشاعر الحزن الحارّ، يحلو في أنْفُسِ ذواتِ الحزن التكرار، كما يَشْفِي تكرار تدفُّق الدموع.

خلاصة البحث الثاني

لم يتعرض لهذا الباب كثير من أئمة هذا الفن كأبي هلال العسكري وعبد القاهر، وكأنهم لم يروا فيه من اللطائف والمزايا ما يسيغ البحث عنه في علوم الفصاحة إذ هو بمباحث علم النحو أشبه.

ولكن المتأخرين كالسكاكي ومن تبعه ذكروا فيه نكات ومزايا لم يستطيعوا أن يردفوها بآي من التنزيل، أو بشواهد من كلام ذوي اللسن والفصاحة، وقصارى ما قالوه إن المسند إليه يذكر وجوبا إذا لم تقم قرينة تدل عليه كان الكلام معمى لا يستبين المراد منه، ويترجح إذا وجدت القرينة لمزية من المزايا الآتية:

١- أنه الأصل وليس هناك ما يقتضي العدول عنه، كما تقول: هذا أخي وذلك صديقي.

٢- زيادة الكشف والإيضاح، كما تقول: اللبيب من فكر في العواقب، اللبيب من خالف نفسه الأمارة بالسوء.

وعليه قوله تعالى: {أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ}[1]. ففي تكرير اسم الإشارة تنبيه إلى أنهم كما ثبت لهم الأثرة بالهدى فهي ثابتة لهم بالفلاح أيضا، فجعلت كل واحدة منهما في تمييزهم بها عن غيرهم بالمثابة التي لو انفردت كفت مميزة على حيالها، قاله في (الكشاف). بسط الكلام في مقام الافتخار، كقول سامي البارودي:

---

(١) سورة البقرة الآية: ٥.

أنا مصدر الكلم البوادي بين المحاضر والنوادي
أنا فارس أنا شاعر في كل ملحمة ونادي

٤- التسجيل على السامع حتى لا يتأتى له الإنكار، كقول الفرزدق يمدح زين العابدين عليه السلام:

هذا ابن خير عباد الله كلهم هذا التقي النقي الطاهر العلم

٥- الاستلذاذ بذكر الاسم المحبوب، كما يكرر المادحون ذكر ممدوحيهم، كقوله: فعباس يصد الخطب عنا وعباس يجير من استجارا.

٦- التهويل، كما تقول: ملك البلاد يأمرك بكذا.

٧- التعظيم، إذا كان اللفظ يفيد ذلك، كما يقال في جواب أحضر الملك؟ حضر سيف الدولة.

٨- التحقير، إذا كان اللفظ يشعر بالإهانة، نحو: حضر المجرم في جواب: هل حضر فلان؟.

٩- التعجب، إذا كان الحكم غريبا في مجرى الإلف والعادة، نحو: علي يصرع الأسد في جواب: هل يصرع علي الأسد؟.

١٠- ضعف القرينة، فتقل الثقة بها فلا يعتمد عليها، نحو: أول الإنسان نطفة مذرة، وآخره جيفة قذرة.

تمرينات على الذكر والحذف

تمرين١: لماذا حُذف المسند إليه في الأمثلة الآتية:

١ـ وما المال والأهلون إلا ودائع

ولا بد يوما أن ترد الودائع

٢- سألوني في سقامي
كيف حالي؟ قلت: نضو

٣- واني رأيت البخل يزري بأهله
فأكرمت نفسي أن يقال: بخيل

تمرين٢: لماذا ذُكر المسند إليه في الأمثلة الآتية:

١- واني لحلو تعتريني مرارة
وإني لتراك لما لم أعوّد

٢- قوله تعالى: (فأصبح في المدينة خائفا يترقب فإذا الذي استنصره بالأمس يستصرخه قال له موسى إنك لغوي مبين)[١].

٣- قوله صلى الله عليه وآله: (أنا النبي لا كذب، أنا ابن عبد المطلب).

تمرين٣: بين حال المسند إليه في الذكر والحذف، والداعي:

١- قوال محكمة نقاض مبرمة
فتاح مبهمة حباس أوراد

٢- قوله تعالى: (قل هو الله أحد، الله الصمد)[٢].

٣- إن تبتدر غاية يوما لمكرمة
تلق السوابق منا والمصلينا

٤- قوله تعالى: (فصبر جميل والله المستعان على ما تصفون)[٣].

---

(١) القصص: ١٨.

(٢) الإخلاص: ١، ٢.

(٣) يوسف: ١٨.

البحث الثالث

في تعريف المسند اليه

تمهيد

في الفرق بين النكرة والمعرفة والداعي إلى التعريف

كل من النكرة والمعرفة يدل على معين وإلا امتنع الفهم، إلا أن النكرة تدل على معين من حيث ذاته لا من حيث هو معين، أي: ليس في لفظ النكرة ما يشير إلى أن السامع يعرفه فليس في اللفظ دلالة على ملاحظة التعين، والمعرفة تدل على معين أي: إن في لفظ المعرفة ما يشير إلى أن السامع يعرفه، وإذا فالنكرة يفهم منها ذات المعين فحسب ولا يفهم منها كونه معلوما للسامع، والمعرفة يفهم منها ذات المعين وكونه معلوما للسامع.

والتعين في المعرفة، إما أن يكون بنفس اللفظ، كما في الأعلام، وإما بقرينة خارجية، كما في غيره من بقية المعارف.

ويعدل عن التنكير إلى التعريف لتزداد الفائدة وتتم، فإن فائدة الخبر أو لازمها كلما ازداد متعلقها معرفة زاد غرابة، واعتبر ذلك بما

تراه من عظيم الفرق بين قولنا: ثوب نفيس اشترى في السوق، وقولنا: ثوب حرير مطرز من صنع بلدة كذا اشتراه فلان أمس بألف دينار.

(تعريف الاسم) في الاصطلاح النحوي

لك في تعريف الكلمة طرق كثيرة تختلف حسب مقتضيات الكلام، ذاكرين في هذا التمهيد تعريفا وشرحا موجزا في طرق التعريف عند النحاة ليكون مدخلا الى التفصيل الآتي بعد ذلك، واعلم ان الاصل في الكلمة او الاسم التنكير مما حدى بهم تقديمه في المصنفات النحوية على تعريف الكلمة او الاسم، الا انه قدمه هنا لنكتة سنتعرف عليها من خلال البحث، واما انواع التعريفات التي تعرض على الكلمة لتخرجها من كونها نكرة الى معرفة فهي:

اولا: التعريف بالضمير

وهو يختلف حسب نوعه من متكلم إلى مخاطب إلى غائب، ويُلجأ إليه في مقامات الاختصار والإيجاز والفخر، وأحياناً يكون أكثر تعريفاً من غيره، مثل أن يكون المتحدث حاضراً ويتحدث عن نفسه، فلو ذكر اسمه العَلَم لربما أوهم أن غيره من يتكلم، لكن الأولى هنا التعريف بالضمير، وينجلي ذلك عند الفخر مثل قول النبي صلى الله عليه وآله: (أنا سيد ولد آدم يوم القيامة، وأول من ينشق عنه القبر، وأول شافع وأول مشفع) رزقنا الله تعالى شفاعته وزيارته في الدنيا، وصحبته وشفاعته في الآخرة.

ومن ادب الطف قول: علي الاكبر عليه السلام كان في قتاله

يرتجز ويقول :

أنا
علي بن الحسين بن علي
من عصبة جد ابيهم النبي
والله لا يحكم فينا ابن الدعي
اطعنكم بالرمح حتى ينثني
ضرب غلام هاشمي علوي

وقول المتنبي:

أنا الذي نظر الأعمى إلى أدبي
وأسمعت كلماتي من به صمم

وقول المهاجرين والأنصار يوم حفر الخندق:

نحن الذين بايعوا محمدا
على الإسلام ما بقينا ابدا

ولكن لا بد من الحذر عند استخدام ضمائر المتكلم، لأن الإكثار منها يجعل الكلام ممجوجاً، والمتكلم مكروهاً عند سامعيه، أو القارئين له، وخصوصاً إذا كان ذلك على سبيل التعالي، فليحذر كل الحذر من طغيان (أنا) و(لي) و(عندي)، فإن هذه الألفاظ الثلاثة ابتلي بها (إبليس وفرعون وقارون) فحكى القران عن ابليس قوله: (أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ)[1]، وحكى عن فرعون قوله: (لِي مُلْكُ مِصْرَ)[2]. وحكى القران

---

(١) الأعراف: ١٢ .

(٢) الزخرف: ٥١ .

الكريم عن قارون قوله: و(إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَى عِلْمٍ عِنْدِي)[١] لقارون، وأحسن ما وضعت (أنا) في قول العبد: (أنا العبد المذنب المخطئ، المستغفر، المعترف، ونحوه)، و(لي) في قوله:(لي الذنب، ولي الجرم، ولي المسكنة، ولي الفقر والذل)، و(عندي) في قوله: (اغفر لي جِدِّي وهزلي، وخطئي وعمدي، وكل ذلك عندي).

والتعريف بضمائر الخطاب له مكانه، وكذلك التكلم، وكذلك الغياب، ومما يحسن مراعاته، أنه عند الحديث مع مخاطبين في موضوع فيه ذم أو قدح؛ فيستحسن البعد عن المخاطبة، لما فيها من التجريح والإيلام، والأولى هنا استخدام ضمائر التكلم العامة، ليكون المتكلم من ضمن المعنيين بالحديث، وأما في مواطن المدح والإطراء، فيبتعد الإنسان عن التكلم، ويمكن أن يستخدِم المخاطبة.

ثانيا: التعريف بالموصول، وهو نوعان رئيسان:

أ - عام مشترك، وهو (مَنْ، وما).

ب- خاص، وهو (الذي) وأخواتها .

ويُلجأ إلى التعريف به (أي إلى الموصول) لبيان قوة اتصاف المعرَّف به بما وقع في حيز الصفة، ولإمكان إجراء الأوصاف من مدح وقدح على المراد تعريفه، قال تعالى:(وراودته التي هو في بيتها)[٢].

---

(١) القصص: ٧٨.

(٢) يوسف: ٢٣.

فالتعريف بالموصول (التي) دون الاسم (زليخا)، ودون الإضافة (امرأة العزيز) لما في التعريف بالصلة من إمكانية إجراء الأوصاف الذامة لهذه المرأة، فعرفنا بالتعريف بالموصول أن المراوَد وهو يوسف كان في بيت المرأة، وأن موضع المراودة هو بيتها، والمفترض في مثلها وهي السيدة وهو المأمور عندها أن لا ترغب في مثله، وهكذا نلحظ كيف أسهم التعريف بالموصول في الإيحاء بكل هذه المعاني، ولو جاء التعريف بالعلمية أو الإضافة لما عرفنا كل ذلك .

ثالثا: التعريف بالإشارة

الإشارة تكون بـ(هذا وأخواتها)، فـ(الهاء) للتنبيه و(ذا) للإشارة، ولك أن تقول: (ذاك) و(ذلك)، ففي الإشارة إلى القريب تقول: (ذاكَ)، وللبعيد تقول: (ذلك)؛ لأن اللام للبعد، وتذكر (ذلك) في التعريف لقصد تعظيم المكانة ورفعة المنزلة، وذلك كقوله تعالى:(ذَلِكَ الكِتابُ لا رَيْبَ فيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ)[1] .

وأيضاً نجد التعريف بالإشارة يكثر لقصد التحديد الدقيق كقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا)[2]، فالتعريف بـ(هذا) لتحديد العام المقصود وليس هناك شيء أكثر تحديداً من اسم الإشارة في مثل

---

(١) البقرة: ٢.

(٢) التوبة: ٢٨.

هذا المقام.

رابعا: التعريف بالعَلَمية

ويحسن التعريف بالعلمية (الاسم)، عند غياب شخص المعرَف، وأما عند حضوره فالضمير والإشارة أولى في أكثر الأحوال، وتأمل معي هذه الحادثة وانظر إلى أثر نوع التعريف فيها، يقول جابر رضي الله عنه: أتيت النبي صلى الله عليه وآله في دَين كان على أبي فدققت الباب فقال :(من ذا)؟ فقلت: أنا، فقال :أنا أنا ! (كأنه صلى الله عليه وآله كرهها) .. فنلحظ كيف أن النبي كره تعريف جابر نفسه بالضمير (أنا)، لأن هذه اللفظة (أنا) لا تعرّف بالمستأذن،، وكان التعريف بالعلم هنا أولى، وقيل ان قوله: (أنا) لا يتضمن الجواب، ولا يفيد العلم بما استعلمه، وكان حق الجواب أن يقول: (أنا جابر) ليقع تعريف الاسم الذي وقعت المسألة عنه. وقد يراد من التعريف بالعَلَمية -أحياناً- التعظيم والمدح كقوله تعالى عن نبيه محمد صلى الله عليه وآله : (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ)[1] فالمقام هنا للمدح والتمييز، وقد يكون المراد عكس ذلك، كما نقول: الكذّاب هو مسيلمة، فذكر العَلَم هنا فيه مزيد ذم، لارتباط العلم بما يذم .

خامسا: التعريف بأل

---

(١) الفتح: ٢٩.

وهي أنواع ومن أهمها (أل) التي للعهد والتي للجنس، وتذكر الأولى إذا كان قد سبق الكلام عن المعرَّف، وعلى ذلك يكون حاضراً في الذهن، لذا قالوا عنها: إنها للعهد الذكري أو الذهني، أما الثانية فتذكر لقصد التعميم والشمول والاستغراق .

مثال الأولى قولك لصاحبك: (أرسل لي الكتاب)، وقد سبق بينكما حديث أو اهتمام أو اشتغال بكتاب معين، وما يزال شأن هذا الكتاب ماثلاً في الذهن، عندها لن تتردد في معرفة مراد صاحبك، فتُرسل له كتاباً محدداً رغم كثرة الكتب، فأفاد التعريف بـ(أل) هنا تحديد ذلك الكتاب دون غيره .

ومن شواهد هذه اللام قوله تعالى :(هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ)[1]. فالكتاب هنا هو القرآن، واللام فيه للعهد .

وقوله تعالى: (وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى الْغَضَبُ أَخَذَ الأَلْوَاحَ وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ)[2]، فالتعريف في الألواح للعهد الذهني والذكري، لأنه سبق ذكرها من قبل .

وأما (أل) التي للجنس، فإنها تُذكر إذا أريد الاستغراق الكامل

---

(١) آل عمران: ٧.

(٢) الأعراف: ١٥٤ .

لأفراد الجنس، مثل قوله تعالى: (وَالْعَصْرِ إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ)[١]، فـ(الإنسان) هنا معرَّف بـ(أل)، والمقصود استغراق الجنس الإنساني كله، وهذا أقوى من لو قيل بالجمع: (إن الناس لفي خسر)، وذلك لأن الجمع قد يراد منه الأكثر أو الأغلب، أو نوع معين أو جهة خاصة، فيخرج من بسبب ذلك بعض الأفراد، وأما (أل) التي للجنس فلا يخرج منها شيء، إضافة إلى ما في بقاء اللفظ معها مفرداً من الإشعار بالمسؤولية الفردية، فمن يسمع الآية السابقة، يشعر كأنه المخاطب الوحيد بها، بسبب الإفراد فيكون أكثر تحسساً للتَّبِعَة والمسؤولية، وأما مع الجمع فقد تذهب تلك الحساسية لعدم توجه الخطاب إلى المتلقي لكونه فرداً محدداً مقصوداً، ولهذا نجد الجمع نفسه إذا أريد له الشيوع الكامل تجيء معه (ال) التي للجنس، مثل قوله تعالى: (قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ)[٢].

ومن الشواهد التي يختلف فيها المعنى باختلاف نوع اللام ما يأتي: قال تعالى :(وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا)[٣]، فـ(الحجر) هنا يحتمل أن يكون حجراً معيّناً فتكون اللام للعهد، ويحتمل أن لايكون معينا، فتكون

---

(١) العصر: ١، ٢.

(٢) الناس: ١.

(٣) البقرة: ٦٠.

للجنس وهو أظهر في المعجزة وأقوى للحجة .

سادسا: المضاف إلى غير الضمير من المعارف السابقة، مثل: (زوجة سعيد - غلام هذا - قلم الذي زارني صباحاً - كتاب الرجل..).

سابعا: النكرة المقصودة في النداء، مثل: (يَا رَجُلُ) تخاطب رجلاً بعينه. هذا على ذمة النحاة، اما البحث البلاغي فآت ان شاء الله..

ولمّا كانت الأسماء الّتي تدخل في بناء الجملة ذوات أقسام:

النكرة بأقسامها الثلاثة، والمعرفة بأقسامها السبعة، فإنّ أمام منشىء الكلام بدائل من هذه الأسماء يمكن أن يختار منها. لكنّ هذه البدائل ليستْ سواءً في دلالاتها، حتّى يأخذَ منْها ما يشاء لما يشاءُ، دون اختيار وانتقاء لما يراه أكثر ملائمة وأداءً لما يريد توصيلهِ بِمن المعاني، أو التعبير عنه.

لذلك كان لابدّ من رسم معالم هذه البدائل، وتوضيح فروق دلالاتها، حتّى ينتقي منها منشىء الكلام لكلامه ما هو الأحكام بياناً، والأفضل لتحقيق ما يريد توصيله من معاني، رجاء أن يكون كلامه أكثر بلاغة، وأتقن اختياراً، وأوفى دلالة على المعاني التي يريد التعبير عنها.

ولمّا كان المتكلم البليغ لا يُلْقِي كلامه جزافاً، بل ينتقي ويختار بحسب أغراضه التي يهدف إليها، فإنّ عليه أن يعرف بدقّة فروقَ دلالاتِ ما يختار لكلامه من كلماتِ.

ولمّا كانت دلالات المعارف من الأسماء ليست سواءً كان لا بُدَّ من بيان فروق دلالاتها، ومقتضيات اختيار كلّ قسم منها، وهذا أمْرٌ اهتمَّ به

البلاغيون، لتبصير دارسي النصوص البليغة كي يُدْرِكُوا مراميها، وتبصير منشئي الكلام الحريصين على الارتقاء في درجات سلّم البلغاء كي يُجَوِّدوا ما ينشؤون من كلام، حتى يكون كلامهم بليغاً.

وفي مقتضيات اختيار المعرفة من الأسماء ممّا لا يشترط فيه التنكير في الجملة الكلاميّة.

وبما أن المعارف سبعة أقسامٍ مختلفات الدلالات، فلا بدّ من بحث مقتضيات اختيار كلٍّ منها.

البحث البلاغي

في مقتضيات تعريف المسند اليه

اولا: في مقتضيات اختيار الضمير في تعريف المسند اليه

وفي المقدمة نقول: إن المسند إليه كما عرفت يمثل المبتدأ في الجملة الاسمية، والفاعل في الجملة الفعلية، والمسند إليه هو المحكوم عليه في القضايا المنطقية، فعندما أقول: زيد مجتهد، أكون قد حكمت بالاجتهاد على زيد، ومثلُ ذلك في الجملة الفعلية: يجتهد زيد، أكون أيضاً حكمت بالاجتهاد على زيد، فأياً ما كان الأمر فزيد وهو المسند إليه هو المحكوم عليه في الجملتين. والأصل في المحكوم عليه أن يكون معينًا، إذ الحكم على المجهول لا يفيد إفادة تامة وكمال التعيين بالتعريف؛ ولذا جعل البلاغيون الغرض العام لإيراد المسند إليه معرفًا (بأي نوع من أنواع التعريف السبعة المتقدمة الذكر في التمهيد) في قصد المتكلم إفادة المخاطب الحكم إفادةً تامةً، فإذا لم يقصد المتكلم هذه الافادة (التامة للمخاطب)، جِيء بالمسند إليه

نكرةً، فالضابط هو مقام الاقتضاء في التعريف او التنكير. ومن هنا آثر النظم القرآني تنكير المسند إليه على تعريفه في قول الله تعالى مثلًا: (وجاء رجلٌ من أقصى المدينة يسعى)[1].

هذا هو الغرض العام بإيراد المسند إليه معرفة، ثم لكل نوع من أنواع التعريف بعد ذلك أسرار ونكات. ونعرض فيما يلي لأهم ما ذكره البلاغيون من أغراض وأسرار تعريف المسند إليه بادئين باشرفها وهو الضمير وقدمه هنا لان الاصل في تعريف المسند اليه بلاغيا هو التعريف وليس التكير بخلافه في المسند فان الاصل فيه التكير لذا قدم التعريف هنا واخره هناك واخر التنكير هنا وقدمه هناك. أقول: ان هذا التقديم للتعريف والتاخير للتنكير (فيه نظر؟)، وان اختلفا موضوعا الا ان يجمعهما كونهما كلاما، لأن التنكير عدمي والتعريف وجودي، وكيف يقدم الوجودي على العدمي بعد معرفة الاصل في الماهيات الاستواء والخارج عنه فهو بامر زائد على الاصل، فالاصل بالاشياء الاعدام والتنكير عدمي لان لايصدق عليه الزيادة على الاصل فيقدم كما فعل النحاة من ذي قبل، فتامل!!.

قال: (واما تعريفه) أي ايراد المسند معرفة. وانما قدم ههنا التعريف وفي المسند التنكير، لان الاصل في المسند إليه التعريف وفي المسند التنكير.

---

(١) القصص: ٢٠.

تعريف المسند اليه بالضمير

يعرف المسند إليه بالإضمار؛ لأن المقام مقام تكلم، كقوله عليه السلام يوم بدر: (أنا النبي لا كذب، أنا ابن عبد المطلب) وقول بشار: (أما المرعث لا أخفى على أحد ذرت بي الشمس للقاصي وللداني) الرعثة القرط يعلق في شحمة الأذن، ولقب بشار بالمرعث لرعثة كانت له في صغره، وذرت طلعت.

أو مقام خطاب كقول الحماسية: (وأنت الذي أخلفتني ما وعدتني وأشمت بي من كان فيك يلوم).

أو مقام غيبة، ولا بد من تقدم ذكره إما لفظا نحو: (فاصبروا حتى يحكم الله بيننا وهو خير الحاكمين) [١]، وقول أبي تمام:

بيمين إبي إسحاق طالت يد العلا
وقامت قناة الدين واشتد كاهله
هو البحر من أي النواحي أتيته
فلجته المعروف والبحر ساحله

وإما معنى لدلالة لفظ عليه، نحو: (وإن قيل لكم ارجعوا فارجعوا هو أزكى لكم) [٢]، لما في ارجعوا من معنى الرجوع، أو لقرينة حال كقوله تعالى: (ولأبويه لكل واحد منهما السدس) [٣]، أي:

---

(١) سورة يونس الآية: ١٠٩.

(٢) سورة النور الآية: ٢٨.

(٣) سورة النساء الآية: ١١.

ولأبوي الميت، وإما حكما كما في باب رب نحو: ربه فتى، وباب ضمير الشأن نحو: (إنّهُ منْ يتّقِ ويصبرْ فإنّ الله لا يُضيعُ أجْرَ المُحْسنين)[١].

والأصل في الخطاب أن يكون لمشاهد معين نحو: أنت استرققتني بإحسانك، وقد يخاطب:

١- غير المشاهد إذا كان مستحضرا في القلب كأنه نصب العين، كما في: (إيّاكَ نَعْبُدُ).

٢- غير المعين ليعم كل من يمكن خطابه على سبيل البدل لا على طريق التناول دفعة واحدة، كما تقول: فلان لئيم إن أحسنت إليه أساء إليك، فلا يراد في مثله مخاطب معين، بل يراد أن سوء معاملته، غير مختص بواحد دون آخر. وعليه قول المتنبي:

إذا أنت أكرمت الكريم ملكته
وإن أنت أكرمت اللئيم تمردا

وقوله تعالى: (ولَوْ تَرَى إذِ المُجْرِمُونَ ناكِسُو رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ)[٢]. أخرج الكلام في صورة الخطاب، مع إرادة العموم، تنبيها إلى تقطيع حالهم، من تنكيس الرءوس والخجل، من أهوال يوم القيامة، وبيانا لأنها بلغت الغاية في الظهور، بحيث لا تخفى على أحد، ولا تختص بها رؤية راء، بل كل من يتأتى منه الرؤية يدخل في الخطاب،

---

(١) سورة يوسف الآية: ٩٠.

(٢) سورة السجدة الآية: ١٢.

ولهذا نظائر كثيرة في القرآن الكريم، نحو: (وإذا رأيت ثمّ رأيت نعيمًا ومُلكًا كبيرًا)[١].

التقديم التقديري للضمير

اما التقديم تقديراً بأن يتأخَّر المرجع عن الضمير في اللفظ، ولكن رتبته التقديم فيعد بذلك متقدماً لفظًا وتقديراً نحو: (في داره زيد)، ومن هذا القبيل قوله: (نعم رجلًا زيد)، على رأي مَن يجعل المخصوص بالمدح أو الذم في باب نعم وبئس مبتدأً، والجملة قبله خبراً مقدماً، فمرجع الضمير هنا على هذا الرأي هو المخصوص بالمدح وهو زيد، وقد تأخر لفظًا لكنه متقدم رتبةً؛ لكونه مبتدأ. وهذه صورة من صور تقدم مرجع ضمير الغيبة.

وهناك صورة ثانية تتمثل في أن يتقدم مرجع الضمير معنى بأن يتقدم على الضمير لفظ من جنسه تدل عليه قرينة؛ فمثال ما دل عليه لفظ قوله تعالى: (اعدلوا هو أقرب للتقوى)[٢]، فالضمير هنا للعدل، وقد تقدم معناه في لفظ: (اعْدِلُوا) من ذلك قوله تعالى: (وإنْ قيل لكُمُ ارْجِعُوا فارْجِعُوا هو أزْكى لكُمْ)[٣] فالضمير للرجوع وقد

---

(١) سورة الإنسان الآية: ٢.

(٢) المائدة: ٨.

(٣) النور: ٢٨.

تقدم عليه.

ومثال ما دلت عليه قرينة قوله تعالى: (ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد)[١]. فالضمير المستتر في الفعل: (تَرَكَ) وهو مسند إليه مرجعه المتوفى قد دلت عليه قرينة الحال، وذلك أن الكلام في الآية عن الميراث فالمرجع متقدم معنًى.

ومن أمثلة ما دلت عليه قرينة الحال قوله تعالى: (حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ) فإن قرينة ذكر العشي والتواري بالحجاب مع سياق الكلام الدال على فوات وقت الصلاة تدل على أن الضمير يرجع إلى الشمس، وقد تقدم هذا في الشرح السابق ايضا.

التقديم الحكمي للضمير

اما التقديم الحكمي، بأن يرد الضمير في الكلام ولا يتقدم له مرجع في اللفظ تحقيقًا ولا تقديرًا، ولا يتقدم له مرجع في المعنى، وحينئذٍ يقال: إن مرجعه متقدم حكمًا، ويتمثل هذا في مرجع ضمير الشأن والقصة وضمير رب، كذا قيل في التقدم الحكمي.

مثال ضمير الشأن قوله تعالى: (إنه من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين)[٢] ومثال ضمير القصة قوله تعالى: (فَإِنَّهَا لَا

---

(١) النساء: ١١.

(٢) يوسف: ٩٠.

تَعْمَى الْأَبْصَارُ)[١] .

ومثال ضمير (ربً) قولك: ربه فتن ..، فالمرجع في كل ذلك متأخر لفظًا متقدم حكماً، ونكتة التأخير كما قالوا: البيان بعد الإبهام أو التفصيل بعد الإجمال.

اشكال: ومفاده إن مقامات الإضمار هذه مباحث لغوية لا تعلق لها بالبلاغة، فإن مقام التكلم يوجب ضمير المتكلم، ومقام الخطاب يوجب ضمير الخطاب، ومقام الغيبة يوجب ضمير الغيبة، ومثل هذا لا يتحدث عنه في البلاغة.

واجيب عنه: إن التعبير بهذه الضمائر في مقاماتها وإن كانت لغوية، فهي لا تخلو من أسرار ومزايا بلاغية تكمن وراء هذه التعبيرات يدركها كل من يتأمل السياقات ويترسم الأساليب، كما نرى ذلك في ضمير المتكلم، حيث يشعر بالاعتداد بالنفس وانظر مثلا إلى قول الله تبارك وتعالى: (فلمَّا أتاها نُوديَ يا مُوسَى ❖ إنِّي أنا ربُّكَ فاخلعْ نعليْكَ إنَّكَ بالوادي المُقدَّسِ طوًى ❖ وأنا اخترْتُكَ فاستمعْ لما يُوحَى ❖ إنَّني أنا اللهُ لا إله إلا أنا فاعبُدْني وأقِمِ الصَّلاة لِذِكْري)[٢]. فإنك تجد أن التعبير بضمير التكلم: (إنِّي أنَا رَبُّكَ)، (وَأَنَا اخْتَرْتُكَ)، (إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا) أفاد من الإيناس والتلطف ما لا يفيده غيره خاصةً وأن الله -

---

(١) الحج: ٤٦.

(٢) طه: ١٤.

تبارك وتعالى- ينادي موسى أول مرة: فالمقام يحتاج إيناسًا وتلطفًا. ومنه قوله تعالى: (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون)[١]. وتأمل إيثاره التعبير بضمير التكلم: (إنا نحن نزلنا)[٢]. (وإنا له)[٣]. وما وراء ذلك من تأكيد الحفظ وبث الطمأنينة في نفس المؤمن.

ثم تأمل قول النبي - صلى الله عليه وآله -:

(أنا النبي لا كذب، أنا ابن عبد المطلب)

وما وراء التعبير بصيغة التكلم عن الاعتداد بالنفس وتمام الثقة وبث الطمأنينة في نفوس المؤمنين، ويؤتى به غالبًا في الشعر في مقام الفخر كما في قول عمرو بن كلثوم وقد تقدم:

وقد علم القبائل من معد
إذا قبب بأبطحها بنينا
بأنا العاصمون إذا أطعنا
وأنا الغانمون إذا عصينا
وأنا المنعمون إذا قدرنا
وأنا المهلكون إذا أوتينا
وأنا الحاكمون بما أردنا
وأنا النازلون بحيث شينا
وأنا التاركون لما سخطنا

---

(١) الحجر: ٩.

(٢) الإنسان: ٢٣.

(٣) يوسف: ١١.

وأنا الآخذون لما هوينا

ولا يخفَى عليك ما يكمن وراء التعبير بضمير التكلم في الأبيات من الفخر والاعتداد بالنفس.

لذا قال: (فبالاضمار لان المقام للتكلم) نحو انا ضربت (أو الخطاب) نحو انت ضربت (أو الغيبة) نحو هو ضرب لتقدم ذكره اما لفظا تحقيقا أو تقديرا واما معنى لدلالة اللفظ عليه أو قرينة حال واما حكما.

ثم انه بدأ بالضمير من التعريفات لأنه أعرف المعارف المذكورة. يعني: (في غيرِ اسم الله عز وجل، الله عَلَمٌ على الرب جل وعلا أعرف المعارف) نقول: الضميرُ أعرف المعارف، على خلافٍ بينهم: ليس متفِقاً عليه؛ لأن بعضهم يرى أن اسم الإشارة أعرف المعارف. وقوله: (فبالاضمار): الباء هنا للمُلابسة، يعني: مُعرَفاً وتعريفُهُ بالإضمار، أي: بملابِس مُضمَرٍ وهو الإضمار، ومُضمَر هو تفسير الضمير؛ لأن الضمير هذا الذي هو عبارة البصريين، ضمير فعيل بمعنى مفعول، أي: بمعنى مُضمَر، مأخوذ من الإضمار وهو: الخفاء والاستتار.

وقدَّم الاضمار على غيره من المُعرفات؛ لأن التعريف به أقوى. لقوله: (لان المقام للتكلم) اي كون المسند إليه معرفةً، وكونُ هذه المعرفةِ ضميراً، والضمير كما هو معلوم ما دلَّ على مُتكَلِّمٍ أو مُخاطبٍ أو غائبٍ، متى تأتي بالمسند إليه ضمير متكلم، ومتى تأتي بالمسند إليه ضميرَ غائب، ومتى تأتي بالمسند إليه ضميرَ خطاب؟ فكل منها بحسب

المقام، قد يستدعِي أن تتكلَّم وتُخبِر عن نفسك، وتقول: أنا ضربتُ زيدا. أنا: هذا ضميرُ متكلِّم، لماذا اخترت أنا دون هو؟ لأن المقام يقتضي ذلك، هذا واضح بيّن؛ لأن المتكلِّم إنما يُخبر عن نفسه، زيد هو، تأتي بضمير الغيبة، أنتَ يا زيد، تأتي بضمير المخاطب.

قولهم(بحسب المقام) يعني: في المقام، ضميرُ غائب، إذا تقدَّم ما يَرجِع إليه المسند إليه لفظاً، إما تحقيقاً نحو: جاءَ زيدٌ وهو راكب، فالأصل في الضمير أنه يعودُ إلى متقدِّمٍ لفظاً ورتبةً، فإذا تقدم ما يرجعُ إليه الضمير فحينئذٍ نقول: رجعَ إلى أصله: جاءَ زيد وهو راكب، هو: هذا مُسنَد إليه، وجُعِلَ ضمير غيبةً، لاقتضاء المقام، ما هو المقام؟ هو ما يرجعُ إليه الضمير، وهو المسند إليه الضمير هنا، تقدُّمُ ما يرجعُ إليه حقيقةً؛ لأنه ملفوظٌ به، جاء زيد وهو أي: زيدٌ راكِب، فـ(هو) يعودُ على زيد، وهو فاعل، وهو متقدِّم تَحقيقاً، بمعنى أنه تقدم في اللفظ وفي الرتبة.

ففي اللفظ، يعني: نُطِقَ به متقدماً، وفي الرتبة؛ لأنه فاعل، ثم جاءت الحال وهي في معنى الصفة، والفاعل إذا كانت منه حال في معنى الموصوف، وشأنُ الموصوف يتقدَّمَ على صفته، فلا إشكال في هذا.

أو تقديراً، نحو: جاءَ وهو راكب زيدٌ، (هو) الضمير يعودُ على (زيد)، لكنه متأخرٌ لفظاً متقدِّمٌ تقديراً.. رتبةً، فحينئذٍ رجعَ الضمير هنا على مُتقدِّمٍ تقديراً لا لفظاً، ومثّلَ بعضهم (على كلام فيه): ضَربَ

غلَامَـهُ زيـدٌ، ضَـرَبَ زيـدٌ غُلَامَـه، لا إشـكال فيـه ضَـرَبَ غلَامَـهُ زيـدٌ، غلَامَـهُ، الضميرُ يعودُ على زيد، وهو متأخِّر في اللفظ؛ لأنه تلفظ به متأخراً بعد الضمير.

والأصل أن يُتَلَفَّظَ بِمرجع الضمير قبله لا بعده، ولكن هنا في اللفظ يرجع إليه الضمير، لا في التقدير والمعنى، لأن المتأخَّر هذا فاعل، وعاملُهُ الذي هو الفعل تقدَّمَ، فحينئذٍ أصلُ التركيب: جاء زيد وهو راكب، التركيب السابق، فعادَ إلى مُتقدم لفظاً ورتبة.

فإذا قلت: جاءَ وهو راكب زيدٌ، عادَ الضمير على متأخِّرٍ في اللفظ فقط لا في الرتبة، ومثله: ضَربَ غلَامَهُ زيدٌ، ضَرَبَ: فعل ماضي، زيدٌ: فاعله، غلامه: هذا مفعول به أُضيفَ إلى ضمير، مَرجِع الضمير هو الفاعل، إذن: اتصل المفعول به بمضير يعود على الفاعل، سواء كان الفاعل متقدِّماً في اللفظ أو متأخِّر، نقول: هذا مُستَساغ بلغة العرب، لكن الأصل أنه يعودُ عليه وهو متقدمٌ في اللفظ والرتبة، فإن تأخَّر الفاعل في اللفظ فلا يلزمُ منه تأخره في الرتبة؛ لأن استحقاقَهُ أن يكون: متقدِّماً متصلاً بعامله، فحينئذٍ نقول: ضَربَ غلَامَهُ زيدٌ، ضرب غلامه: الضميرُ يعودُ على متأخر في اللفظ لا في الرتبة، وحينئذٍ يعودُ إلى الفاعل وهو مرجعُهُ تقديراً، أو معنىً نحو: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ

للتقـوى)[١] مَرجِعُ الضمائر من علامات الاسمية. (اعْدِلُوا هُو أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) مِن حيث المعنى المشار إليه لا يَكونُ إلا اسماً على القاعدةِ المطردة، فحينئذٍ لزِمَ أن نُقدِّر لمرجعِ الضمير اسماً من جملة: اعدلوا: لأننا لو التزمنا أن الضمير رَاجِعٌ إلى (اعدلوا) لحكمنا على (اعدلوا) بأنه اسم، والواقع ليس كذلك.

فحينئذٍ لا بدَّ من النظر في المعنى مُراعاةً للقاعدةِ المطردة، فنشتقُّ مِن (اعدلوا) العدلَ فيكونُ هو مرجع الضمير، إذن: (اعْدِلُوا هُوَ) أي: الضميرُ يعودُ على العدل، هذا مأخوذٌ من جهة المعنى.

أو قرينةُ حال: (حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ)[٢] ما هي التي توارت؟ مِن أينَ أخذت هذا؟ قالوا: مِن السياق والقرائن، السياق والسباق مُحكَّم، فحينئذٍ نظروا فإذا به يعودُ على الشمس: (حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ) أي: الشمس بدلالة السياق الدال على فوات وقت الصلاة، مع قرينة ذكرِ العشي والتواري بالحجاب.

ومثلُهُ قوله تعالى: (وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ)[٣].

(لِأَبَوَيْهِ) مَن؟ الميت لكن لم يصرح به، لكنه من جهة المعنى أُخذا بالسياق والقرائن.

---

(١) المائدة:٨.

(٢) سورة: ص:٣٢.

(٣) النساء:١١.

وإما حُكْماً: أن يكون الضمير عائداً على مَرجِعِه حُكْماً، كضميرِ (الشأن) وضمير (رُبَّ). الأصل في الضمير أنه يعود إلى سابقٍ، واستثنوا ستّ مسائل فقد، جوَّزوا فيها قياساً مُطرداً عودِ الضمير على متأخرٍ لفظاً ورتبةً، ست أبواب فقط منها: ضمير (رُبَّ)كما في الالفية لابن مالك:(رُبَّه فتيةً دعوت إلى ما..)رُبَّه فتيةً: الضمير يعودُ إلى فتية، وهو متأخِّرٌ، ومُستَساغ في لغة العرب. تقول(نِعمَ رجلاً..) نعمَ هو رجلاً يعودُ إلى متأخر: الأصل: عودُ الضميرِ على مُتقدِّمٍ لفظاً ورتبةً، ويجوز في ستة أبواب أن يعود الضمير على متأخّرٍ لفظاً ورتبةً، هذه الأبواب ما عداها فلا، ضَرَبَ غُلَامُهُ زيداً هذا شاذ، لأن الضمير يعودُ على متأخرٍ في اللفظ وفي الرتبة، وليسَ من الأبواب الستة، ضَرَبَ غُلَامُهُ زيداً. أما: (رُبَّه فتىً)، هذا وإن كان قليل: (وما رَووا من نحو رُبَّه فتىً اجرُر..) هذا قليل، لكنه مستثنىً من جهة عودِ الضمير: وجرُّ ربَّ للضمير هو النزر هو الذي يُعتبر شاذاً عند بعضهم.

وإما حُكماً نحو ضميرُ (الشأن) وضمير (رُبَ) نحو: (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) رُبَّهُ رجلاً، أو يقتضي المقام أن يُورَدَ فيه ضمير متكلم، أو مخاطب: لكون المقام مقام تكلّمٍ أو خطابٍ، أنا ضربته.. (إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ)[1] أو خطاب: أنتَ ضربتَ (إِنَّكَ لا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ)[2] .

---

(١) طه:١٤.

(٢) القصص:٥٦.

إذن: بحسبِ المقام: هو أن يُنظرَ في المقام: ما الذي يقتضيه؟ إن كان يقتضي ضميرَ تكلّم فحينئذٍ البلاغة أن يأتي بضمير تكلّم، إن كان يقتضي ضمير غائب فحينئذٍ البلاغة تقتضي أن يأتي بضمير غائب وهلمّ جرا، بشرط أن يكون مما جازَ في النحو، وأما ما لا يجوزُ حينئذٍ لا يكون بليغاً.

لذا قال: (فبالاضمار لان المقام للتكلم) نحو انا ضربت (أو الخطاب) نحو انت ضربت (أو الغيبة) نحو هو ضرب لتقدم ذكره اما لفظا تحقيقا أو تقديرا واما معنى لدلالة اللفظ عليه أو قرينة حال واما حكما. (واصل الخطاب ان يكون لمعين) واحدا كان أو اكثر لان وضع المعارف على ان تستعمل لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام إلى حاضر.

اي ان هذا لا يحتاجُ إلى تنصيص؛ لأنه مَفهومٌ من كونه معرفة، والمعارفُ كلّها بأنواعها وضعت لتستعمل في معين، فلا نحتاجُ إلى أن نقول: والأصلُ في المخاطب التعيين، وإنما لما كان الضميرُ من حيث الاستعمال قد يُفرَد به عن أصل وضعهِ، ذكَرَ هذه الفائدة مع دخولها ضمناً فيمَ سبقَ، بل صراحةً.. ذكرها تمهيداً وتوطئةً للحكم الذي سيأتي.

في مقتضيات اختيار المعرفة(ضميرا)

علمت ان أنواع ضمائر التكلّم والخطاب والغيبة المفصّلة عند النحويين، قد يُخْتَار للكلام منها، لأنّ المقام يدعو إلى ذلك، وهي ألفاظ مختصرة موجزة يُستغنى بها ظاهرةً أو مضمرة عن ألفاظ تحتاج عند النطق أزماناً وجهداً أطول وأكثر. فإذا كان المقام مقام حديث المرء عن نفسه أو معه غيره جيء بضمير التكلم، مثل قول الله عزّ وجلّ في سورة (طه) في حكاية خطابه لموسى عليه السلام بجانب الطور: (إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى وأنا اخترتُكَ فاستمعْ لما يُوحَى إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ لا اله إلا أنا فاعْبُدْنِي وأقم الصَّلاةَ لِذِكْرِي)[1].

وقول الله عزّ وجلّ في سورة (البقرة): (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ)[2].

ويلاحظ الضمير المستتر في (نُسَبِّح) و(نُقَدّس)، وهو (نحن).

وقول المتنبي:

أنا الذي نظرَ الأعمى إلى أدبي
وأسمعَتْ كلماتي مَنْ بهِ صَمَمُ

---

(١) طه: ١٢-١٤.

(٢) البقرة:٣٠.

وَإذا كان المقام مقامَ مُخاطَبٍ واحدٍ أو أكثر جيء بالضمير المناسب للمخاطب فرداً أو مثنًى أو جمعاً، مثل قول الله عزّ وجلّ في سورة (طه) في حكاية خطابه لموسى عليه السلام: (اذهبْ أنت وأخوك بآياتي ولا تنيا في ذكري اذهبا إلى فرعون إنه طغى فقولا له قولا ليّنا لعله يتذكر أو يخشى)[١].

وقول الله عزّ وجلّ في سورة (البقرة): (وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَابَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنْتُم مُّسْلِمُونَ)[٢].

وإذا كان المقام مقامَ حديثٍ عن غائب أو أكثر جيء بالضمير المناسب للمتحدَّث عنه فرداً أو مُثَنًّى أو جمعاً، مثل قول الله تعالى في سورة (آل عمران): (إنّ الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل من أحدهم مِلْءُ الأرضِ ذهبا ولو افتدى بهِ أولائك لهم عذابٌ أليمٌ وما لهم من ناصرين)[٣].

ولا يُتْرَكُ الضمير إلى استخدام معرفة أخرى في مقام التكلّم أو الخطاب أو الحديث عن الغائب الذي يُلائمه الكناية عنه بالضمير للإيجاز والربط بين الكلام إلاّ لمقتضيات بلاغية التي تستدعي ذلك.

---

(١) طه: ٤٢-٤٤.

(٢) البقرة:١٣٢.

(٣) آل عمران: ٩١.

وسيأتي إن شاء الله بيان هذا في بحث: (الخروج عن مقتضى الظاهر) الشامل لأمور كثيرة غير العدول عن الضمير الملائم إلى غيره. قالوا: وأصل الخطاب أن يكون لمعيّن، وقد يُتْرَكُ هذا فيكونُ الكلامُ مُوجَّهاً لكلِّ من يَصْلُح بصفاته لأن يخاطب به، ويُحْمَلُ على هذا كثير ممَّا جاء في القرآن المجيد من خطاب مفردٍ أو جَمْعٍ إلاَّ ما كانَ خاصّاً بمعيَّنٍ كالرَّسُولِ صلى الله عليه وآله، أو خاصّاً بجماعة معيَّنةٍ مقصودة بالذات، ومن الأمثلة قول الله عزّ وجلّ في سورة (السجدة): (ولو ترى إذ المُجْرِمُونَ ناكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ رَبَّنَآ أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحاً إِنَّا مُوقِنُونَ)[1]. أي: ولو تَرَى أَنْتَ يَا أَيُّها الصالح لمثل هذا الخطاب أيّاً كُنْتَ.

وقول الله عزّ وجلّ في سورة (لقمان): (أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً)[2]. أي: أَلَمْ تَرَوْا أَنْتُمْ يَا أَيُّها الصّالِحُونَ لمثْلِ هذَا الْخِطَابِ.

وقول الرسول صلى الله عليه وآله (بَشِّرِ المَشَّائِينَ في الظُّلَمِ إلى المَسَاجِدِ بالنُّورِ التَامِّ يَوْمَ القِيَامَةِ). أي: يَا مَنْ يَصْلُح للخطاب بَشِّرْ، والمعنى بَلِّغْ عنّي هذه البشارة.

ونظائر هذا كثير، ومنه: قول أبي فراس الحمداني: (لاَ تَطْلُبَنَّ دُنُوَّ

---

(١) السجدة:١٢.

(٢) لقمان:٢٠.

دارِكَ مِنْ خَلِيلٍ أَوْ مُعَاشِرْ)، (أَبْقَى لأَسْبَابِ الْمَوَدَّةِ)، (أَنْ تَزُور ولاَ تُجاوِرْ). وقول المتنبي: (لاَ تَلْقَ دَهْرَكَ إلاَّ غَيْرَ مُكْتَرِثٍ)، (مَا دَام يَصْحبْ فيه رُوحَكَ الْبَدَنُ)، (فَمَا يَدُومُ سُرُورٌ مَا سُرِرْتَ بِهِ)، (وَلاَ يَرُدُّ عَلَيْك الْفَائِت الْحَزَنُ)، (مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى الْمَرْءُ يُدْرِكُهُ)، (تَجْرِي الرِّيَاحُ بِمَا لاَ تَشْتَهِي السُّفُنُ). فالخطاب فيهما لكلّ من يصْلُحُ للخطاب، حتَّى المتكلّم نفسه على طريقة تجريد شخصٍ من نفسه يخاطبُه.

ترك الخطاب مع معين الى غيره

ونرى مثل هذا في التعبير بضمير المخاطب عند خروجه عن أصله، حيث إنه وضع في الأصل لمعين كسائر المعارف، ولكن الأصل في المعين المقصود بضمير المخاطب أن يكون مشاهَداً حاضراً كما تقتضي حقيقة الخطاب؛ لأن الخطاب توجيه الكلام إلى حاضر المشاهد، ومع ذلك قد يخرج الضمير عن هذا الأصل فيخاطَب به غيرُ المشاهد، والنكتة في ذلك تتمثل في الإشارة إلى أنه حاضر في القلب قريب من الخاطر كأنه نصب العين، مثل قوله تعالى:

(إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ❖ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ❖ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ)[١]. ومثل قوله تعالى: (لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ)[٢].

---

(١) الفاتحة:٥: ٧.

(٢) الأنبياء: ٨٧.

كما يخاطب به غير المعين بأن يراد مطلق مخاطب، وذلك حيث يراد تعميم الخطاب وتوجيهه إلى كل مَن يتأتَّى خطابُه، فالسر البلاغي في مثل هذا إرادة العموم، وإن الأمر المسند إلى ضمير المخاطب في الكلام مقصود به كل مَن يتأتى خطابه.

كقول المتنبي:

إذا أنت أكرمت الكريم ملكته
وإن أنت أكرمت اللئيم تمردا

وقول بشار بن برد:

إذا أنت لم تشرب مرارًا على الظما
ظمئت وأي الناس تصفو مشاربه

وقول الشاعر:

إذا ما كنت ذا قلب قنوع
فأنت ومالك الدنيا سواء

وقول الآخر:

إذا أنت لم تعرف لنفسك حقها
هوانًا بها كانت على الناس أهون

فليس المراد بالمخاطب في هذه الأبيات إنسانًا معينًا، بل المراد كل من يتأتى خطابه، والسر هو التعميم في الخطاب إشعارًا بأن الأمور المتحدث عنها لها من الثبات في نفسها ما يجعلها صالحة لأن يخاطب بها كل إنسان.

ومن هذا القبيل قولك: فلان لئيم إذا أكرمته أهانك وإن أحسنت إليه أساء إليك، فليس المراد بالضمير في قولك: إن أكرمت وإن أحسنت مخاطبًا معينًا حاضرًا كما هو الأصل في الخطاب، وإنما المراد مطلق

مخاطب على معنى أي فرد من أفراد هذا المطلق: أكرم فلانًا اللئيم أو أحسن إليه، وقابله فلان هذا بالإهانة والإساءة.

وفي هذا إشارة إلى أن سوء معاملة اللئيم لا يختص بها واحد دون آخر، ومن أجل ذلك كان الخطاب عامًّا يشمل كل مَن يمكنك خطابه.

وقد ذكر البلاغيون من شواهد إرادة العموم عند التعبير بضمير المخاطب- قوله تعالى: (ولو ترى إذ المجرمون ناكسو رءوسهم عند ربهم ربنا أبصرنا وسمعنا فارجعنا نعمل صالحا إنا موقنون)[1]، والمراد بالخطاب هنا كل من يتأتى منه الرؤية للإشارة إلى أن حالة المجرمين في ذلك اليوم من تنكيس الرءوس خوفًا وخجلًا ورثاثة الهيئة واسوداد الوجه؛ وغير ذلك من سمات الخزي والخذلان المفادة من التصريح بتنكيس الرؤوس، ومن حذف جواب (لو) في الآية الكريمة، قد تناهت في الظهور والاتضاح والفظاعة لأهل المحشر، فلا يختص بها راء دون راء، بل كل من يتأتى منه الرؤيا داخل في الخطاب، بحيث لا يُختص بهذا الخطاب مخاطبٌ دون مخاطب.

وهذا معنى العموم الذي هو نكتة العدول بالخطاب عن أصل وضعه، وفي هذا التعميم المشعر بظهور حال المجرمين ظهورًا واضحًا، إشارةٌ أيضًا إلى التنفير والتحذير من سلوك المجرمين الذي أدَّى بهم

---

(١) السجدة: ١٢.

إلى هذا المصير.

ومن قبيل العدول بضمير المخاطب عن أصل وضعه للعموم قوله - صلى الله عليه وآله-: (بشروا المشائين في الظلم إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة)، فليس المراد بالمخاطبين هنا جماعة معينين، وإنما المراد كل فرد من المسلمين يتأتى منه التبشير هو مأمور أن يبشر هؤلاء المشائين في الظلم إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة، وفي ذلك نهاية التكريم لهم وغاية الرضا عنهم.

لذا قال: (وقد يترك) الخطاب مع معين (إلى غيره) أي غير معين (ليعم) الخطاب (كل مخاطب) على سبيل البدل (يعني: ترك تعيين المخاطب، وهذا ظاهر في كلام البلغاء، لأجل قصدِ شمولِ المخاطَب، فيكونُ الخطابُ عاماً لا يختصُّ به مخاطبٌ دونَ غيره، والعمومُ المراد به هنا العموم البدلي وليس العموم الشمولي، والمقصود: التركُ في بعض الأحيان لغرض، يعني: الأصل في الخطاب أن يكونَ لمعين، قد لا يكونُ لمعين، قد تقول: أنتَ يا زيد، أو أنتَ يا رجل، ولا تريد بـ(أنت) معين، خرج عن أصلِ وضعه اللغوي: أنت يا رجل. نقول: خروجُهُ عن أصل وضعه في لغة العرب هذا خلاف الأصل، وإذا كان كذلك فلا بدّ من نُكتةٍ وفائدة يَعدِلُ عنها المتكلم إلى غيرها، ما هي هذه النكتة؟ قال: ليعم كل مخاطب، بمعنى أنه لا يُرادُ به واحدٌ بعينه، ليعمَّ كل مَن يتأتَى منه أن يكون مخاطباً).

لذا قال: (نحو: ولو ترى إذ المجرمون ناكسوا رءوسهم عند ربهم) لا يريد بقوله ولو ترى إذ المجرمون مخاطبا معينا قصدا إلى تفظيع حالهم (أي تناهت حالهم في الظهور) لاهل المحشر إلى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية راء دون راء.

فقوله: (وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ) يعني: بلَغَ هذا الموقف من الظهور والفظاعة ما أنه لا يخفى على راءٍ دون راءٍ، بل الكلُّ يرى، هذا شمولٌ بدلي.

ويحتملُ أنه حقيقةٌ تدلُّ على كل فردٍ بالمطابقة، كدلالة العام على أفراده، يعني: يحتملُ أنه: (ولو ترى ربهم) أنه يدلُّ على كل أفراده، يعني: مَن يتأتّى أن يكون مخاطباً، بدلالةِ المطابقة كاللفظ العام.. اللفظ العام عمومُهُ شمولي، فحينئذٍ يقال: (فاقتلوا المشركين)[1] المشركين يصدُقُ على كل فرد من أفراده دلالة مطابقة. فحينئذٍ يكون هذا مثله: (ولو ترى ربهم) لما كان عامّاً فحينئذٍ يمكن أن يكون دالاً بدلالة المطابقة على كل أفرادهِ، كما أن اللفظَ العام دلَّ على كل أفرادهِ بالمطابقة، لكن نقول: لا، لأن العمومَ هنا عمومٌ بدلي، وليس عموم

---

(١) التوبة:٥.

شُمولي على الأصح، وفيه خلاف..

بـدلي. إذن: يحتمـل أنـه حقيقـة تـدلُّ علـى كـل فـردٍ بالمطابقـة، كدلالة العام على أفراده انصباباً واحداً.

لذا قال: وإذا كان كذلك (فلا يختص به) أي بهذا الخطاب (مخاطب) دون مخاطب بل كل من يتأتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب وفي بعض النسـ خ فلا يختص بها أي برؤية حالهم مخاطب أو بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف.

تعريف المسند إليه بايراده عَلَماً

الْعَلَمُ ينقسم كما ذكر النحويون إلى (اسْم - وكُنْيةٍ - وَلَقَبٍ). فالكنيةُ: كُلُّ مركّب إضافيّ صُدّر بأبٍ أو أمّ، ومنه: (أبو الحسن- أمُّ ابيها)(عليهما السلام). واللَّقبُ: كلُّ علم أشعر برفعة المسمَّى أو أشعر بضعَتِه، ومنه: (زين العابدين - سيد الشهداء، الانزع،) (عليهم السلام)و ايضا (الجاحظ المتنبي، الاخطل..) والاسم: ما عدا القسمَيْن السابقين، وهو الغالب، منه: (زيد - خالد - عمر - - ذو الفقار - يَعْفُور..). وفي استعمالات العرب وجد إذا اجتمع الاسم واللّقب أُخّر اللّقبُ على الاسم، مثل: (علي زين العابدين) ولا ترتيب بين الكنية وغيرها، فيجوز تقديم الكنية على الاسم واللّقب، ويجوز تأخيرها عنهما.

مقتضى اختيار العَلَم

قد ظهرت للبلاغيين عدّة مقتضيات لاختيار الاسم (العلم) دون غيره من المعارف السّبع. فإنه يؤتى بالمسند إليه معرفًا بالعَلمية لأغراض بلاغية؛ منها:

المقتضى الاول: إحضار المسند إليه بعينه وشخصه في ذهن السامع ابتداءً باسم مختص به، فهناك بين المقامات ما يقتضي إحضار المسند إليه في ذهن السامع ابتداءً باسم مختص به، ولا يكون ذلك إلا بالعَلم؛ لأنه يحضر مسماه في ذهن السامع ابتداء بخلاف ضمير الغائب مثلًا، فإنه وإن أحضر شخصه في ذهن السامع لكنه إحضارٌ يأتي ثانيًا بعد إحضاره بالمرجع أولًا، مثل: جاءني زيد وهو راكب.

والعلم نص في مسماه فلا يقع فيه التباس؛ لأنه موضوع للذات المشخصة المعينة بخلاف الضمير فليس نصًّا في معناه من حيث ذاته، بل هو موضوع لكل غائب، فالذي يتحقق به إحضار المسند إليه بشخصه بمجرد النطق باللفظ والعلم، وهذا الغرض وإن كان من استعمال العلم في معناه الأصلي فهو أيضًا من وجوه البلاغة إذا اقتضاه المقام.

ومن شواهد هذا الغرض قول الله تعالى: {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ}[1]

---

(١) الإخلاص: ١.

على جعل ضمير الشأن مبتدأً أولًا ولفظ الجلالة مبتدأً ثانيًا، والجملة من الأخير وخبره خبر المبتدأ الأول يكون فيه الشاهد، وهو إيراد المسند إليه علمًا للنقطة المذكورة، وهي إحضار المسند إليه في ذهن السامع ابتداء باسم مختص به لاقتضاء المقام لها حيث إنه مقام بيان للتوحيد وتقرير لوحدانية الله -عز وجل- والتعبير بلفظ الجلالة أعون على ترسيخ ذلك في ذهن السامع. فيكون المقتضى البلاغي الأول عند البيانيين هو إرادة إحضار المتحدّث عنه في ذهن المتلقّي باسمه الخاصّ به، ليمتاز عمّا عداه، ويترجّح هذا المقتضى حينما يكون المتحدّث عنه معروفاً لدى الْمُتَلَقِّي باسْمِهِ الخاصّ به.

وأمثلة ذلك كثيرة منها: قول الله عزّ وجلّ في سورة (البقرة): (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ)[١].

ومن شواهده أيضاً قوله تعالى: (وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ)[٢].

وقوله تعالى: (اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ)[٣].

وقوله تعالى: (اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَى وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ وَمَا

---

(١) البقرة: ١٢٧.

(٢) آل عمران: ٣٦.

(٣) الأنعام: ١٢٤.

تَزْدَادُ وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ)[١] .

وقوله -جل شأنه-: (اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا)[٢]. إلى غير ذلك من الآيات الكريمة التي نلحظ فيها أن المسند خاص بالله -عز وجل -.

وفي الادب العربي احدهم يذكر (أبا الطيب المتنبي) بكنيته ليميزه ويحضره في الأذهان:

مَنْ أغْفَلَ الشِّعْرَ لَمْ تَعْرِفْ مَنَاقِبَهُ
لا يَجْتَنِي ثَمَرَ مَنْ غَيْرِ أغْصَانِ
لَوْلا أبُو الطَيِّبِ الكِنْدِيُّ ما امتلأتْ
مَسَامِعُ النَّاسِ مِنْ مَدْحِ ابْنِ حَمْدَانِ

المقتضى الثاني: إرادة الإشعار بتعظيم المتحدّث عنه، ويكون هذا في الأعلام التي تشعر بمدح، ومنها الألقاب التالية: (ذو الفقار - علاء الدين - اسد الله) ويكون في الأسماء التي اشتهرت بصفاتها العظيمة، ومنها: (محمد بن عبد الله) صلى الله عليه وآله - علي بن ابي طالب عليه السلام - الحسن بن علي عليهما السلام. وفي الكُنَى، مثل: (أبو الحَسَنِ) وهو عليّ بن أبي طالب عليه السلام.

المقتضى الثالث: إرادة الإشعار بإهانة المتحدث عنه، ويكون هذا في الأعلام التي تشعر بذمّ، أو اشتهرت بصفاتها الذميمة، ومنها (حمار)

---

(١) الرعد: ٨.

(٢) الرعد: ٢.

(علماً) - صخْر - أبو مَرة - أبو لهب - أمّ الخبائث (كنية الخمر) - أبو جَهْل.

المقتضى الرابع: إرادة استخدام لفظ العلَمَ للكناية به عن معناه اللغويّ قبل نقله إلى العملية، مثل أن تقول: جاءنا (محسن) بالبشائر، وأنت تريد الإشعار بأنّه في صفاته الحسنة، فلَهُ من اسمه نصيب. وقولك: خَصْمُنَا (صَخْر) وأنْتَ تريد الإشعار من خلال ذكر اسمه بأنه قاسٍ لا يَنْدَى كالصخر.

المقتضى الخامس: إرادة التلذّذ اسم المتحدّث عنه لأنه محبوب، فالمحبّون والعشاق يأنسون ويستمتعون بذكر أسماء من يحبون، ومن ذلك: قول مجنون ليلى:

باللّهِ يا ظبيات القاع قلن لنا
ليلايَ منكنّ أم ليلى من البشر

المقتضى السادس: إرادة التنفير، واستثارة الخوف، أو استثارة التقزّز من ذكر اسمه، وهذا يظهر حينما يكون المتحدَّث عنه مُخيفاً أو مكروه الاسم ينْفِرُ منْه المتلقّي، كاسم (جنهّم) علماً على دار العذاب يوم الدين، وكاسامي الاشرار والجلادين عند ضحاياهم وخصومهم، واسم الضرّة على مسمع ضَرَّتِها، إذَا كانت أثيرة عند زوجها ومالكةً قلْبه، فسَمَاعُ اسم ضرّتها يثيرها ويغضبها ويهيّج غَيْرَتها.

المقتضى السابع: إرادة إثارة الفأل الحسن، وهذا حينما يكون الاسم العلم فيه ما يُشْعِر بالتفاؤل كالاسماء الحسنى لله عزوجل

وصفاته واسامي الرسول الاعظم صلى الله عليه وآله وصفاته واسامي اهل البيت عليهم السلام وصفاتهم الشريفة.

المقتضى الثامن: إرادة إثارة التشاؤم لدى المتلقي، إذا كان من الذين تشاءمون، وهذا حينما يكون الاسم العلم فيه ما ثير التشاؤم، وهذا الامر نسبي بين الاشخاص فربَّ اسم يذكر فيه ما يثير التشاؤم عند شخص وليس بالضرورة هو كذلك عند الآخر.

المقتضى التاسع: إرادة التسجيل والتثبيت حتى لا يتأتَّى الإنكار، ويُلْجَأُ إلى تحقيق هذا الداعي كثيراً في تثبيت العقود، وتدوين الشهادات، وفصل الخصومات في القضاء، فذكر الأعلام فيها بالتفصيل ممّا يتحقّق به التسجيل المميَّزُ الذي تُحَرَّرُ فيه القضايا، وتُضْبَطُ بكلّ ما يتطلَّبُه التسجيل من ضوابط.

لذا قال: (وبالعلميّة) أي تعريف المسند إليه بايراده علما وهو ما وضع لشئ مع جميع مشخصاته (لاحضاره) أي المسند إليه (بعينه) أي بشخصه، بحيث يكون متميزا عن جميع ما عداه. واحترز بهذا (اي بقوله لاحضاره بعينه)**عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جاءني (في ذهن السامع ابتداء) أي اول مرة واحترز به عن نحو جاءني زيد وهو راكب (باسم مختص به) أي بالمسند إليه بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره.**

قوله: (وبالعَلَمِيَّة): والعَلَم في اللغة، يأتي بمعنى: الجبل: (وَلَهُ

الْجَوَارِ الْمُنْشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالأَعْلامِ)[1] يعني: كالجبال. وفي الاصطلاح عندَهم في العَلَم: ما دلَّ على مُسمّى بلا قيد، والمعرفة: ما وُضِعَ ليُستَعمَل في مُعيَّن، إذن: كلُّ ما كان مدلولُهُ معين فهو معرفة، قد تُوصَفُ النكرة بوصفٍ لا يُشارِكُ غير الموصوف في ذلك الوصف: فقولك(اعبُد إلهاً خلق السموات والأرض)، إلهاً: هذا نكرة، ووَصِفُ بانه(خلق السماوات والأرض)، هنا اختصَّ ولا يحتمِلُ غيره معه وهذا مدلُول المعرفة، لكنه لا يكون معرفةً، لماذا؟ لأن الوضعَ هنا أو الاختصاص بمُعين في المعرفة هذا اختصاص جَعْلِي وَضْعِي، وذاك عَقلِي، يعني: لك تصرُّفٌ فيه أنت، أنت الذي قُلت: (اعبدوا إلهاً خلقَ السماء والأرض)، وهذا هو الذي جَعلتَه وصفاً لا يحتمل غير الموصوف. وأما زيد، والضمير، واسم الإشارة، والموصولات، هذه ليس بفعلك أنت، وما كانَ كذلك فحينئذٍ ما كان دالاً على معنىً لا يحتمِلُ غيره، بَجعل الجاعِلِ وهو الواضع اللغوي، حينئذٍ يصير أقوى من جَعْلِك أنت.

إذن العَلَم: ما وُضِعَ ليُستعمل، أو ما دلّ على مُسمّاه بلا قيدٍ.

عَلَمٌ شخصي: هذا منسوب إلى شخص، يعني: والشخص هو الشيء المعين زيد.. عمر.. خالد إلى آخره، تقول هذا مُسماهُ شخصٌ لأنه دلّ على شيء بعينه، إذن: من جهة المعنى علمُ الشخص: ما دلّ على مسماه بعينه، يعني: لا يتناول غيرَه، يختصُّ بواحدٍ دون آخر، إذا

---

(١) الرحمن:٢٤.

قلت: هذا زيدٌ، زيدٌ دلّ على الذات المشَخَصة المشاهدة في الخارج. هل يُشارك غير زيد في الذات.. اي في مسمى زيد؟ لا يُشاركه أحد، هذا من جهة المعنى.

وأما عَلَمُ الجنسِ من جهة المعنى: فهو في حُكم النكرة، يعني: لا يَختص بواحدٍ دون غيره: أسامة هذا عَلَم جنس قائم، فإنه يَصدُقُ على كل أسدٍ أنه أسامة، فهو من حيث المعنى فيه شيوع الذي يكون في النكرة.

وأما العلم الشخصي، والعلم الجنسي من حيث الحكم اللفظي فهما سيّان لا يُفرُّق بينهما، لكن إلحاق العلم الجنس بعلم الشخص في الأحكام اللفظية هذا قالوا: مِن باب الضرورة، وإلا هو في الأصل ليس بعَلَم، لكن لمّا وجدوا أنهم عاملو عَلَم الجنس معاملة عَلَم الشخص ألحقوهُ به في الحكم فقط، أما في المعنى فمعناهُ: نكرة.

قالوا: مجيء الحالِ متأخِّرة منه: جاء زيدٌ راكباً، زيدٌ: هذا علم شخص، وراكباً: هذا حال منه، إذن: جاءت الحال متأخرة من علم الشخص، رأيت أسامة مُقبلاً، مُقبلاً: هذا حال جاء من أسامة وهو علم جنس وليس بعلم شخص، كذلك زيد: هذا علم شخص.

وعلم الشخص قد يَلتحِق به أو يُزاد على العلمية سببٌ آخر يمنعه من الصرف: أحمد.. جاء أحمدُ، ممنوع من الصرف، كيف ممنوع من الصرف.. أحمد ممنوع من الصرف؟ وزيد ممنوع من الصرف، أحمد ممنوع من الصرف للعَلَمِيّة .

ووزن الفعل، مثل عمروا، معدول عن عامر فهنا العدلُ، تحقيقي أو تقديري؟ تقديري؛ لأنه لا يوجد عدلٌ. لكن بعضهم يطعنُ في هذه العلة، يقول: ما هو صحيح.. لا يوجد عدل تقديري؛ لأن عمروا قد يُقال بأنه معدول عن عامر، لكن زُحَل وزُفَر ما سُمع زَافر ولا زَاحل، فكيف يكون معدولاً عنه؟!

إذن: قد يكون مع العَلَميّة وصف آخر يَسلُبُه الصرف، فتقول: هذا أحمد، وتقول: هذا أسامة، إذن ممنوع من الصرف للعَلَميّة والتأنيث، أسامة ممنوع من الصرف.. إذن مُنِع من الصرف عَلَمُ الجنس كما مُنِع عَلَمُ الشخص. كذلك لا تدخل عليه (أل) لا تقل: جاء الزيد، إلا في حالات هذا الأصل: جاء الزيد.. جاء العمروا، ما تدخل عليه (أل)؛ لأنه معرفة، والمعرفة لا تقبل التعريف.

كذلك لا يضاف في الأصل.. هذا من أصل: أنه لا يضاف. كذلك علمُ الجنس وُجِدَ أنه لا يقبل (أل) ولا يقبل الإضافة. كذلك لا يُنعَت بنكرة، كما أن علم الشخص لا يُنعَت بنكرة؛ لأن الأصل في الموصوف والصفة أن يكونا مُتَّحدين.

إذن أُلحِقَ عَلَم الجنس بعَلَم الشخص، هذا هو الأصل، لكن المراد هنا (وبالعَلَميَّة) علم الشخص أم الجنس؟ المراد هنا علم الشخص، هل يَرِدُ معنى علم الجنس؟ لا يَرِد، لماذا؟ لأنه نكرة، والكلام في المعارف واضح هذا، نحن نَتَحدث في إيراد المسند إليه معرفةً، وعلم الجنس.

لذا قال: واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم أو المخاطب أو اسم الاشارة أو الموصول أو المعرف بلام العهد أو الاضافة وهذه القيود لتحقق مقام العلمية والا فالقيد الاخير مغن عما سبق.

وقيل احترز بقوله ابتداء، عن الاحضار بشرط التقدم، كما في المضمر الغائب والمعرف بلام العهد والموصول فانه يشترط تقدم ذكره أو تقدم العلم بالصلة.

وفيه نظر لان جميع طرق التعريف كذلك حتى العلم فانه مشروط بتقدم العلم بالوضع (نحو قل هو الله احد) فالله اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت عنها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق للعالم.

وزعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته أو المستحق للعبودية له وكل منهما كلى انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي.

وفيه نظر لانا لا نسلم انه اسم لهذا المفهوم الكلى كيف وقد اجتمعوا على ان قولنا لا اله الا الله كلمة التوحيد ولو كان الله اسما لمفهوم كلى لما افادت التوحيد لان الكلى من حيث انه كلى يحتمل الكثرة.

(أو تعظيم أو اهانة) كما في الالقاب الصالحة لذلك مثل ركب علي وهرب معاوية (أو كناية) عن معنى يصلح للعلم له

نحو أبو لهب فعل كذا كناية عن كونه جهنميا بالنظر إلى الوضع الاول اعني الاضافي لان معناه ملازم النار وملابسها ويلزمه ان جهنمى فيكون انتقالا من الملزوم إلى اللازم باعتبار الوضع الاول وهذا القدر كاف في الكناية.

وقيل في هذا المقام ان الكناية كما يقال جاء حاتم ويراد به لازمه أي جواد لا الشخص المسمى بحاتم ويقال رأيت ابا لهب أي جهنميا.

وفيه نظر لانه حينئذ يكون استعارة لا كناية على ما سيجئ ولو كان المراد ما ذكره لكان قولنا فعل هذا الرجل كذا مشيرا إلى كافر. وقولنا أبو جهل فعل كذا كناية عَنْ الجهنمي ولم يقل به احد. ومما يدل على فساد ذلك انه مثل صاحب المفتاح وغيره في هذه الكناية، بقوله تعالى ﴿ تبت يدا ابي لهب ﴾ ولا شك ان المراد به الشخص المسمى بابى لهب لا كافر آخر (أو ايهام استلذاذه) أي وجدان العلم لذيذا نحو قوله: باللّه يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاى منكن ام ليلى من البشر. (أو التبرك به) نحو اللّه الهادى، ومحمد (صلى الله عليه وآله) الشفيع، أو نحو ذلك، كالتفؤل والتطير والتسجيل على السامع وغيره مما يناسب اعتباره في الاعلام.

خلاصة في تعريف المسند إليه بالعلمية

يؤتى بالمسند إليه لأغراض، منها:

١- إحضار معناه في ذهن السامع باسمه الخاص ليمتاز عما عداه كقوله تعالى: (وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل)[١].

٢- التعظيم في الأعلام التي تشعر بمدح كسيف الدولة وصلاح الدين..

٣- الإهانة في الأعلام التي تشعر بذم نحو صفوان وصخر.

٤- الاستلذاذ بذكره كما يذكر المحبون أسماء من يحبون، ومن ثم يقول المتنبي مادحا عضد الدولة:

أساميا لم تزده معرفة وإنما لذة ذكرناها

وعليه قول مجنون ليلى:

باللّه يا ظبيات القاع قلن لنا
ليلاي منكن أم ليلى من البشر

٥- الكناية عن معنى يصلح العلم له بحسب معناه قبل العلمية، كما يقال: أبو الفضل وأخو الحرب، فإطلاق ذلك إطلاقا علميا يجوز أن يلاحظ فيه الأصل مع القرينة، فيلمح في الأول أنه ملابس للفضل فهو صاحب المكارم، وفي الثاني أنه ملاصق للحرب، فهو شجاع فاتك.

٦- التفاؤل في الأعلام التي تشعر بذلك نحو: سعد وسعيد.

---

(١) سورة البقرة الآية: ١٢٧.

٧- التطير والتشاؤم نحو: السفاح والجراح.

٨- التسجيل على السامع حتى لا يتأتى له الإنكار، كما يقول القاضي لشخص: هل أقر إبراهيم بكذا، فيقول إبراهيم: أقر بكذا، فلم يقل هو لتسجيل الحكم وضبطه لئلا يجد المشهود عليه سبيلا للإنكار.

تعريف المسند إليه بايراده اسم موصول

اسم الموصول: هو اسم معرفة يفتقر في بيان المراد منه إلى أمْرَيْن:

الأمر الأول: الصلة، وهي:

(أ) جملةٌ خبرية: مثل: الذي خلق كلّ شيء.

(ب) أو شبه جملة (وشبه الجملة الظرف والجار والمجرور المتعلقان بعامل محذوف وجوباً) مثل: الذي في الدار، والذي عندك.

(ج) أو وصف صريح (وهذا خاصٌّ بألْ الموصولية) مثل: هذا المغلوبُ على أمره، أي: الذي غُلِبَ على أمره.

الأمر الثاني: العائد، وهو ضمير مذكور أو محذوف يربط الصلة به.

وأسماء الموصول، منها ما هو نصٌ في معناه، وهي ثمانية: (الذي - التي - اللذان - اللتانِ - الأولى - الذين - اللاتي - اللائي).

ومنها ما هو مشترك، وهي ستة: (مَنْ - ما - أيُ - ألْ - ذو - ذا). فاسم الموصول هو اسم مُبْهَمُ الدلالة لولا صلته الكاشفة للمراد به، والمعرَّفةُ

حقّاً بما يرادُ الدلالة به عليه. وهذا الإبهَامُ الأوَلِيُّ في أسام الموصول يُحْدِثُ في نَفْسِ المتلَقّي تشَوُّفاً وَتَشَوُّقاً لمعرفة المراد به عن طريق صِلَته. فهو بسبب استشارته للدّاعي النفسيّ إلى المعرفة يُعْتَبَر من أدوات البيان التي تنفتح لها أبواب النفس انفتاحاً تلقائياً فتتلقَّفُهَا بالدافع الذّاتي إلى المعرفة.

ومن هنا تَبْدُو لنا ميزةٌ خاصّةٌ لاسم الموصول لا تُوجَد في غيره، ويُضاف إلى هذه الميزة أنّ صلة الموصول قد تتضمَّن مع التعريف بالمدلول عليه به بياناً لمعانٍ مُهِمَّةٍ تُؤَدَّى بكلام تامّ يَقْصِدُ المتكلّم بيانها، مع صياغتها في إطار مفردٍ هو جزء جملة، ويَقْصِدُ توصيلها إلى من يُوجِّه له الكلام.

وقد بيَّنَ التفتازاني مُرجِّحات كون المسند إليه ضميراً، ثم انتقل إلى بيان مُرجِّحات كون المسند إليه عَلَمَاً، وبيَّنَ أن الضمير أعرف من العَلَم. ثم يأتي مرتبةً ثالثة في (وبالموصولية)، اي تعريف المسند اليه، وهي الأعرفيّة: اسم الإشارة، ثم اسم الموصول، ثم المحلى بأل، ثم مَن زادَ النكرة المقصود المنادى جعله بعد:(أل)، أو معها، على خلاف، ثم المضاف إلى واحد من هذه الأمور الخمسة، لذلك رتَّبها ابن مالك، بقوله:

فمُضمَرٌ أعرفها ثم العلم
فذو إشارةٍ فموصولٌ منتمِ
فذو أداةٍ فمُنادى عيّنا

فذو إضافةٍ بها تبينا

هذه على الترتيب في الأعرفية، هنا قدَّمَ الضمير، ثم ثنّى بالعَلَم، وثلّث بالموصول، والأولى: أن يُثلِّث باسم الإشارة، لماذا عدَلَ عن اسم الإشارة إلى الموصول؟ نقول: قدَّمَ الموصول على اسم الإشارة، مع كون اسمِ الإشارة أعرفَ منه، لمعرفةِ السامع مدلولَهُ بالقلب والبصر بخلاف الموصول، يعني: لماذا جعلنا اسمَ الإشارة أعرف من الموصول؟ لأن معرفة الموصول بالقلب.. معرفة ذهنية قلبية علمية، وأما معرفةُ الإشارةِ فهي قلبيةٌ بصرية؛ لأن اسم الإشارة ما وُضِعَ لمسمىً وإشارة إليه. تقول: هذا زيدٌ: حصلَ العلمُ مع الإشارة، إذن: بحاستين: السمع والبصر، وهذا أعرف قطعا.

إذن: الأولى أن يُقدَّم اسم الإشارة؛ لكون مدلولهِ يحصلُ في ذهن السامع علماً وحساً مُدرَكاً بالبصر، بخلاف الموصول؛ الا انه تابعٌ للاصل، وإذا كان تابعاً للأصل لا لومَ عليه؛ وصاحبَ التلخيصِ ايضا ذكر الموصول أولاً ثم الإشارة، والناظم تابعٌ، والتابع تابع؛ فلا لوم عليه، وبعضُهم علّلَ، غير ذلك.. ولأن في الموصول شبها بالألقاب، فقالوا: جمعُ لقب، واللقب هذا فردٌ من أفراد العلَم.

فالعلمُ ثلاثة أنواع كما بينا في الشرح المتقدم: اسمٌ (زيد)، وكنية (أبو زيد)، ولقب وهو ما أشعرَ بمدحٍ أو ذمٍّ، مثل: أنف الناقة، أو مدحٍ، مثل: زين العابدين، زين العابدين هذا لقب، وهو مُشعرٌ بالمدح، وأنفُ الناقة هذا لقبٌ وهو مُشعرٌ بالذمّ؛ لأن في الموصول شبها بالألقاب،

بإفادته وصفَ الرِفعة وعكسها، يعني: قد يُفيدُ الموصول ما أفاده اللقبُ.

قد يُفيدُ الموصول في بعض إغراضه ما يُفيده اللقب، من حيث الإشعار بالمدح أو بالذم. إذن: وُجِد مناسبة بين الموصول وبين العَلم، فحينئذٍ ناسبَ أن يكونَ الموصول تالياً للعَلَم؛ كما أن بعض أنواع العَلم وهو اللقب يكون مُشعِراً بالذم أو بالمدح، حينئذٍ جُعِلَ تالياً له، فهو أشدُّ ارتباطاً بالعَلَم، فناسَبَ جعله بلَصقهِ كما قال بعضهم.

فحكمنا على كون الموصول معرفةً، لأنه لا يؤتى بـ (الذي) و (التي) و (اللذان) و (اللتان) إلا بشرط جملةِ الصلة، و جملة الصلة يُشترَط فيها أن تكون معهودةً، يعني: معلومةً عند المخاطب، حينئذٍ تكونُ قد حَدَّدْته بما لا يُمكن إدراكُه، فقد أحضرت حينئذٍ ما يُصدُق عليه الاسم الموصول بواسطة هذه الجملة، فصارَ التعيين، وهو كونُهُ محكوماً عليه، والحكم على الشيء فرعٌ عن تصوره.

مقتضيات اختيار اسم الموصول

أمّا المقتضيات البلاغيّة الخاصّة الّتي تدعو المتكلّم البليغ إلى استخدام اسم الموصول في كلامه، للتعريف بالعنصر الاسمي من عناصر أركان جملته، فهي الّتي اهتمَّ البلاغيون بالتنبيه على ما اكتشفوه منها.

وقد ذكر البلاغيُّونَ طائفةً من المقتضيات البلاغيَّة لاختيار اسم الموصول مِنْ ضِمْن البدائل التي تصلُح لأن تستخدم في موقعه من

الجملة، دون أن يكون ما ذكروه منها حاصراً لكلّ المقتضيات التي تتفتَّقُ عنْها قرائح أذكياء البلغاء. ومع تجاوز التقيّد بحدود المسند والمسند إليه تظهر لنا المقتضيات التالية:

منه قول الله عزَّ وجلَّ في عرض قصة موسى عليه السلام في سورة (القصص): (فأصبَح في المَدينة خآئفا يترقب فإذا الذي استنصرهُ بالأمسِ يَستصرِخهُ قال لهُ مُوسَى إنَّكَ لغويٌّ مُبينٌ)[1]. فسامعوها لا يَعْرِفُونَ عن هذا الرجل غير ما جاء في سِياقِ القصة من أنّه استنصر موسى بالأمس فنَصَرَهُ، فوكَزَ مُوسَى الرَّجُلَ القبطيَّ فقضى عليه.

فالمقتضي هو أَنْ لا يكون لدى منْ يتلقَّى الكلامَ عِلْمٌ بشيءٍ من المعرّفات التي تعرّف العنصر الاسميّ، أو تميّزه في الجملة عن غيره، إلاَّ اتّصافه بما دلَّت عليه صلة الموصول، فيكون اختيار الاسم الموصول في هذه الحالة أمراً لازماً لتحقيق البيان الذي يستدعيه الكلام.

لذا قال: (وبالموصولية) أي تعريف المسند إليه بإيراده اسم موصول (لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذى كان معنا امس رجل عالم) ولم يتعرض المصنف لما لا يكون للمتكلم أو لكليهما علم بغير الصلة نحو الذين في بلاد المشرق لا اعرفهم أو لا نعرفهم لقلة جدوى مثل هذا الكلام.

---

(١) القصص:١٨.

ومن مرجِّحات كون المسند إليه اسماً موصولاً، أن يُؤتى به للتفخيم، يعني: تفخيم المسند إليه؛ أي: تعظيمه والتهويل بشأنه: لما في الموصول من الإبهام المُشعِرِ بأنه أعظمُ مَن أن يُدرَك. مثَّلوا له بقوله جل وعلا: (فغشيهُم من اليمِّ ما غشيهُم)[1] ما، أي: مَوجٌ عظيمٌ لا يُدرَك كُنهُهُ، ولا يُمكن وصفُهُ، (ما) من أين أخذناه؟ لأنه اسمٌ موصول، والأصلُ فيه أنه مُبهَم.

وعند النحاة يقولون: يَشترَط في جملة الصلة أن تكون مَعهودةً للمخاطب إلا في مقام التفخيم والتهويل والتعظيم، وهذا هو الذي معنا هنا.

(فغشيهُم من اليمِّ ما) أي: مَوجٌ عظيمٌ لا يُدرَك كنهُهُ ولا يُمكن وصفُهُ، لو قال: فغشيَهم الغرق، هل أفادَ التفخيم ما أفاده الاسم الموصول مع صلته؟ الجواب: لا، فَرقٌ بينهما.

ومن مرجِّحات كون المسند إليه اسماً موصولاً، هو تحاشي التصريح باسمه لكونه مُستَهْجَناً، أو يُؤْثر المتكلِّم عدم التصريح به تأدُّباً أو تعفُّفاً أو استحياءً أو غير ذلك، فيكونُ تمييزه بالوصف عن طريق الموصول وصلته محقّقاً لمطلوب البيان، دون التعرض للتَلفُّظ بما هو مستهجَنٌ ممجوج مُستَكْرَهٌ في آذانِ المتلقين، أو ما يؤثر المتكلّم عدم التصريح به لسبب من الأسباب.

---

(١) طه: ٧٨.

والمراد بالهُجنةً، الاستقباح، وهو استقباحُ المسند إليه، فكلُّ ما كان التصريح به فيه نوع استقباح.. فيه في رأيك أنت حينئذٍ تَعدلُ عنه إلى الموصوف: الذي يخرجُ من السبيلين ناقضٌ للوضوء.

ومنه ما روي عنه صلى الله عليه وآله انه قال: (إنّ اللّه جعل ما يَخْرُجُ مِن ابْنِ آدم مَثلاً للدّنيا). يلاحظ أنّ ذكر ما يخرج من ابن آدم باللّفظ الصريح مستَهجن، فأشار الرسول صلى الله عليه وآله إليه بأنّه الذي يخرج من ابن آدم، فاستخدم اسم الموصول وصلته.

ومنه قوله صلى الله عليه وآله انه قال: (مَنْ يَضْمَنْ لي ما بيْن لحْيَيْهِ وَما بَيْنَ رِجْليْه أضْمَنْ لهُ الجنّة).

لذا قال: (أو استهجان التصريح بالاسم أو زيادة التقرير) أي تقرير الغرض المسوق له الكلام.

ومن المقتضيات تقرير اسم المسند اليه، ان يكون الاسم فيه تقرير، وفي الموصول زيادةُ التقرير: (وراودتْهُ التي هُوَ في بيْتها عن نَفْسِهِ وغَلّقَتِ الأبْوابَ وقالتْ هيْتَ لكَ قالَ مَعاذَ اللّهِ إنّهُ ربّي أحْسن مثْوايَ إنّهُ لا يُفْلحُ الظالمُون)[1] هنا تقرير الغرضِ الذي سِيقَ له الكلام، والمراد به كما ذكرنا زيادةُ التقرير وليس عينَ التقرير؛ لأن أصلَ التقرير حاصلٌ بالاسم أيضاً، لو قالَ: وراودته زُليخة، حصلَ التقرير بالاسم، ولكن لما أُريدَ زيادة التقرير وهو الغرض الذي سيقَ الكلام من أجله وهو

---

(١) يوسف:٢٣.

الآية هنا نزاهة يوسف عليه السلام، لقال: وراودته امرأة العزيز، هل أفاد ما أفادَه: (الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا).. ما الذي زادَه اللفظ الثاني؟ زيادة النزاهة، بحيث أفادَ الصلة مع الموصوف أن المراودة حصلت في بيتها، فإذا عَفَّ وتنزَّه وترفَّعَ مع كونه في بيتها، نقول: هذا زيادةُ نزاهة، إذن: فَرقٌ بينهما، فيُعدَل عن التصريح بالعلم.. بالاسم: وراودته امرأة العزيز، أو زُليخة، يُعدَل مع كونه مقرِّراً لنزاهة يوسف، والمراد زيادةُ النزاهة للإشارة إلى ما تضمّنتهُ جملة الصلة من كونه في بيتها، وهذا أشدُّ نزاهة وأعظمُ وأبلغ، لأنه إذا كان في بيتها وعفَّ، فإذا كان في مكان آخر من بابٍ أولى وأحرى.

اذن: (زيادة التقرير)، يعني: زيادة التقرير والتقوية للغرض المسوق له الكلام. ومع زيادة التقرير هذه نلاحظ مضمون الثناء على عفّة يوسف عليه السلام، واستعصامه وطاعته لربّه، إذ استطاع مع وجود كلّ الدواعي الدافعة بقوّةٍ إلى الخطيئة، أَنْ يَصْمُدَ أمام كلّ مثيرات الإغراء، وأنْ يتحَدَّى سلطةَ سيّدة القصر الّتي تريد تحقيق رغبتها ولو بالقوّة. وتُفْهَمُ زِيَادةُ التقرير هذه من قول أبي العلاء المعرّي:

أعبَّاد المسيح يخافُ صَحْبي
ونحنُ عَبيدُ مَنْ خلقَ المسيحا؟!

أي: من المستبعد جداً في أصْحَابي المسلمين الذين يَعْبُدونَ من خَلَقَ الْمَسِيحَ، ويستعينون به، ويرجون منه النَّصْرَ أن يَخَافُوا مَنْ يَعْبُدون الْمَسِيحَ الذي هو عبدالله، وخَلْقٌ من خلْقِه، وإن استنصرتموهُ

لم يَنْصُرْهم.

لذا قال: وقيل تقرير المسند وقيل المسند إليه (نحو وراودته) أي يوسف عليه السلام والمرادوة مفاعلة من راد يرود جاء وذهب وكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشئ الذى لا يريد ان يخرجه من يده يحتال عليه ان يأخذ، منه وهى عبارة عن التمحل لموافقته اياها، والمسند إليه هو قوله (التى هو في بيتها عن نفسه) متعلق براودته، فالغرض المسوق له الكلام، نزاهة يوسف عليه السلام، وطهارة ذيله، والمذكور ادل عليه من امرأة العزيز أو زليخا، لانه إذا كان في بيتها وتمكن من نيل المراد منها ولم يفعل كان غاية في النزاهة. وقيل هُوَ تقرير للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط والالفة وقيل تقرير للمنسد إليه لامكان وقوع الابهام والاشتراك في امرأة العزيز أو زليخا والمشهور ان الآية مثال لزيادة التقرير فقط. وظني انها مثال لها.

ولاستهجان التصريح بالاسم وقد بينته في الشرح.

مقتضى إرادة التفخيم والتعظيم أو التهويل، وذلك لأنّ الإبْهام الذي قد يوحي به اسم الموصول مع صلته أحياناً يومىء إلى ذلك. ومنه قول الله عزَّ وجلَّ في سورة (طه): (ولقدْ أوْحينآ إلى مُوسى أنْ أسْر بعبادي فاضْربْ لهمْ طريقا في البحْر يبسا لا تخافُ دركا ولا تخشى

فأتبعهم فرعون بجنوده فغشيهم من اليم ما غشيهم)[١]. أي: فَغَشِيَ فرعَوْنَ وجُنُودَه من الْيمّ مَا غَشِيَهُمْ منْ أمْرٍ مَهُولٍ جداً، فدلّ الإبهام في الموصول وصلته عَلى عِظم الأمر المهول الذي غشيهُمْ.

ونظيره قول الله عزَّ وجلَّ في سورة (النجم):(والمؤتفكة أهوى فغشّاها ما غشّى)[٢]. المؤتفكة: أي: المنقلبة، وهي قُرَى قوم لوط. فَغَشَّاهَا مَا غَشَّى: أي: فنزل عليها من فوقها شيءٌ مهولٌ عظيم سترها كلَّها فدمّرها تدميراً شاملاً، فدلّ الإبهام في الموصول وصتله على عِظَم الأمر المهول الذي غشَّى قرى قوم لوط المنقلبة عاليها سافلها.

وقول الله عزَّ وجلَّ في سورة (النجم) أيضاً بشأن تفخيم وتَعْظِيم ما يَغْسَى سِدْرَةَ المنتَهَى، فوق السماوات السَّبع:(ولقد رآه نزلة أخرى عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى إذ يغشى السدرة ما يغشى)[٣]. أي: إذْ يَغْشَى السِّدْرة شيءٌ فخم عظيم لا تستطيع الأوهام أن تتخيّله.

وقد يُتَّخَذُ اسم الموصول مع صلته ذريعة لتعظيم الموصوف به، إذ اتّصافُه بما تضمَّنته صلة الموصول من وصفٍ عظيم أمرٌ يدلُّ على أنّه عظيم، كأن تقول: الذي خَلَقَ السماوات والأرض وأتقن كلّ شيءٍ

---

(١) طه:٧٧-٧٨.

(٢) النجم: ٥٣-٥٤.

(٣) النجم:١٣-١٦.

صُنْعاً هو إلَهُنا. فَوَصْفُهُ كَأَنَهُ هو الخالق المتقن لكلّ شيءٍ يَدُلُّ على عظمته وجلاله واستحقاقه أن يُعْبَد ويُفْرد بالعبادة. وقد يُتَّخَذُ ذَرِيعةً للتعريض بالمنزلة الرفيعة للمتكلّم، أو فخامة شيءٍ يتعلّق به، أو نحو ذلك، كأن تقول: الذي بنَى قصر الملك هو الذي بنَى قَصْرِي، تشير إلى فخامة بناء قصرك، وأنّك ذو مكانة رفعية. ومنه قول الفرزدق من قصيدة يفتخر بها على جرير:

إنّ الذي سَمكَ السَّماءَ بنى لنا
بيْتا دعائمهُ أعزُّ وأطولُ

وقد يُتَّخَذُ ذريعة للتخويف من عقاب الموصوف به، والتحذير الشديد من مخالفته، ومنه قول الله عزَّ وجلَّ في سورة (الشعراء) في حكاية ما قال شعيب عليه السلام لقومه: (واتقوا الذي خلقكم والجبلة الأولين)[1]. والجِبِلَّةَ الأَوَّلِينَ: أي: الأمَّةَ الأَوَّلِينَ من الناس. والمعنى أنّ خالق الناس جميعاً يجب أن يُتَّقَى عقابُه، إذ هو على كلّ شيءٍ قدير.

لذا قال: (أو التفخيم) أي التعظيم والتهويل (نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم) فان في هذا الابهام من التفخيم ما لا يخفى.

ومقتضى تنبيه المخاطب على خطأ، اي إرادة تنبيه المخاطب على خطأٍ واقع فيه، بما تضمّنَتْه صلة الموصول مما يخالف معتقده،

---

(١) الشعراء: ١٨٤.

ومنه قول عَبْدَة بْنِ الطبيب من قصيدة يَعِظُ فيها بنيه:

إنّ الذين ترونهمْ إخوانكُمْ

يشفي غليل صدورهمْ أنْ تصْرعُوا

غَلِيلَ صُدُورهم: أي: غيظ صدورهم منكم. أَنْ تُصْرَعُوا: أي: أن تَهْلِكُوا وتَمُوتُوا. وفيه إظهار الخطأ ووهمهم، فيُعدَل عن التصريح بالاسم أو بالوصف الخاص إلى ذكر الاسم الموصول مع صلته، لبيانِ أنك في مُعتقدِك قد أخطأت. ومنه قوله تعالى: (إنّ الذين تعْبُدُون من دُونِ اللهِ لا يَمْلِكُون لكُمْ)[1] اي إن آلهتكم لا تملِكُ لكم رزقاً، لكن عُدِلَ عنه لإظهار أنهم قد عَدلوا بهذه العبادة.. (إنَّ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ) إذن: خطأٌ في الاعتقادِ، وبيان بأنك قد أخطأت في اعتقادك. (إنّ الذين تعْبُدُون من دُونِ اللهِ) يُمكن أن يُقال: تعبُدُون كل ما عُبِدَ من دون الله فهو إله، يُطلق عليه أنه إله في الشرع: أألهةٌ، سُمي في الشرع: (وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهاً آخَرَ)[2] كثير هذا، بخلافِ ما يظنُّه المناطقة هناك، يقولون: إله هذا كُليٌ لا يوجد منه إلا فردٌ واحد، وهذا باطل ليس بصحيح! مَضى معنا هذا، وإنما نقول: هذا له متعلَّق كثير، وإنما الإله الحقّ هو الواحد، وكل مَن صُرِف إليه شيءٌ من العبادة فقد اتخذهُ العابدُ إلهاً؛ عبدَهُ من دون الله: (إنّ الذين تعْبُدُون من دُونِ اللهِ) إذن:

---

(١) العنكبوت:١٧.

(٢) المؤمنون:١١٧.

صيّرتموهم آلهة.

فإذا وُجِدت العبادة من العابد لغير الله عز وجل فقد اتخذه إلهاً، كلّ مَن صرف العبادة عن غير الله، حينئذٍ قد اتخذَ ذلك المعبود إلهاً من دون الله، فكيف يقول المناطقة هنا: بأن إله هذا لا فردَ له في الخارج إلا الإله الحق، نقول: هذا ليس صحيح، هذا يردُّه الكتاب والسنة.

لذا قال: (أو تنبيه المخاطب على خطاء نحو "ان الذين ترونهم) أي تظنونهم (اخوانكم، يشفى غليل صدورهم ان تصرعوا") أي تهلكوا وتصابوا بالحوادث. ففيه من التنبيه على خطائهم في هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم الفلاني.

والمقتضى الايماء إلى وجه بناء الخبر، الايماء يعني: الإشارة، الإيماء إلى وجهِ بناءِ الخبر، قد يُعدَل عن ذكر المسند إليه باسمه إلى ذكر الموصول مع صلته، لبناءِ أنّ الحكم الذي هو المسند إنما بُنيَ على المسند إليه؛ لوجودِ جملة الصلة: (الذين آمنوا لهم جنات النعيم)، جنات النعيم: هذا مسنَد.

ما وجهُ بناءِ الخبر؛ الحكم الذي هو ثبوتُ جنات النعيم للمسند إليه، لوجود صفة الإيمان، والذي دلَّ عليه صلة الموصول.

ومنه قوله جل وعلا: (إنَّ الذين يستكبرُون عنْ عبادتي

سيدخلون جهنم داخرين)[١] (الذين): هذا المسند إليه، (سيدخلون جنهم): هذا هو الخبر والمسند.

فالايماء هو الإشارة إلى أنّ الوصف الذي دلّت عليه صلة الموصول هو علة بناء الحكم في الجملة، والإشارة أيضاً إلى أن الوصف الذي دلّت عليه صلة الموصول يقتضي الالتزام بالتكليف الذي يأتي بعده.

والأمثلة على هذا الداعي بفرعيه كثيرة في القرآن المجيد، فمنها قول الله عزّ وجلّ في سورة (البقرة): (إنّ الذين آمنوا وعملوا الصالحات وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون)[٢].

أي: هذا الجزاء الكريم لهم إنّما هو بسبب اتصافهم بالإيمان والعمل الصالح وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة.

وقول الله عزّ وجلّ في سورة (النساء): (إنّ الذين كفروا بآياتنا سوف نصليهم نارا كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودا غيرها ليذوقوا العذاب إنّ الله كان عزيزا حكيما)[٣]. أي: هذا العذاب الأليم لهم إنّما يكون بسبب كفرهم بآياتِ الله.

---

(١) غافر:٦٠.

(٢) البقرة:١٧٧.

(٣) النساء: ٥٦.

وقول الله عزَّ وجلَّ في سورة (الحشر): (يا أيها الذين آمنوا اتقوا اللهَ ولتنظرْ نفسٌ ما قدَّمتْ لِغدٍ واتقوا اللهَ إنَّ اللهَ خبيرٌ بما تعملون)[1]. أي: إنّ إيمانكم بالله واليوم الآخر يقتضى منكم الالتزام بطاعة الله، لتَتَّقُوا عذابه يوم الدين.

لذا قال: (أو الايماء) أي الاشارة (إلى وجه بناء الخبر) أي إلى طريقة (أي: طريق إسناده إلى الموصول من كونه مدحا أو ذما أو نحوهما، بأن يُذكر في الصلة ما يناسب ذلك). **تقول: عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته أي على طرزه وطريقته يعنى تأتى بالموصول والصلة للاشارة إلى ان بناء الخبر عليه من أي وجه واى طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك (نحو ان الذين يستكبرونَ عن عبادتي)[2] فان فيه ايماء إلى ان الخبر المبنى عليه امر من جنس العقاب والاذلال وهو قوله تعالى سيدخلون جهنم داخرين ومن الخطأ في هذا المقام تفسير الوجه في قوله إلى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب وقد استوفينا ذلك في الشرح. (ثم انه)** (الضمير يعود إلى الإيماء إلى وجه بناء الخبر) **أي الايماء إلى وجه بناء الخبر لا مجرد**

---

(١) الحشر:١٨.

(٢) غافر: ٦٠(إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ).

جعل المسند إليه موصولا كما سبق إلى بعض الاوهام (ربما جعل ذريعة) أي وسيلة (إلى التعريض بالتعظيم لشأنه) أي لشان الخبر (نحو ان الذى سمك) أي رفع (السماء بنى لنا بيتا) اراد به الكعبة أو بيت الشرف والمجد (دعائمه اعز واطول) من دعائم كل بيت، ففى قوله ان الذى سمك السماء ايماء إلى ان الخبر المبنى على امر من جنس الرفعة والبناء عند من له ذوق سليم.

ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التى لا بناء اعظم منها وارفع.

(أو) ذريعة إلى تعظيم (شان غيره) أي غير الخبر (أي لا يجعل ذريعة إلى تعظيم شأن غير الخبر)(نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين)، ففيه ايماء إلى ان الخبر المبنى عليه(على الموصول) مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشان شعيب عليه السلام. وربما يجعل ذريعة إلى الاهانة لشان الخبر نحو ان الذى لا يحسن معرفة الفقه قد صنف فيه أو لشان غيره نحو ان الذى يتبع الشيطان فهو خاسر (فالموصول فيه إيماء إلى نوع الخبر المبني عليه، وفي ذلك الإيماء تعريض بحقارة الشيطان)وقد يجعل ذريعة إلى تحقق الخبر أي جعله محققا ثابتا (والمحقق له في الحقيقة إنما هو الصلة التي حصل بها الإيماء لا نفس الإيماء)نحو، ان التي ضربت بيتا مهاجرة

بكوفة الجند غالت ودها غول فان في ضرب البيت بكوفة والمهاجرة إليها إيماء إلى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة، ثم انه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كأنه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر وهو مفقود في مثل ان الذى سمك السماء إذ ليس في رفع الله السماء تحقيق وتثبيت لبنائه لهم بيتا فظهر الفرق بين الايماء وتحقيق الخبر.

خلاصة في تعريف المسند إليه بالموصولية

يعرف المسند إليه بالموصولية لدواع، منها:

١- عدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة، نُحو: من دخل هذا الحصن استحق أكبر ألقاب الشرف.

٢- التفخيم، أي: التهويل والتعظيم، نحو قوله تعالى: (فغشيهم من اليمّ ما غشيهم)[1].

٣- تنبيه المخاطب إلى خطئه، كقول عبدة بن الطبيب، من قصيدة يعظ فيها ابنه:

إن الذين ترونهم إخوانكم يشفي
غليل صدورهم أن تصرعوا

أن تصرعوا أي: تهلكوا أي: فمن تظنونهم إخوانكم يتمنون لك

---

(١) سورة طه الآية: ٧٨.

الهلاك والدمار فأنتم مخطئون في هذا الظن.

٤- زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام، كقوله تعالى: (وراوَدتُهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ)[١]، فالغرض الذي سيق له الكلام نزاهة يوسف عليه السلام وبعده عن مظنة الريبة، وهذا التعبير أوضح في الدلالة على هذا الغرض مما لو قيل امرأة العزيز أو زليخا أو نحو ذلك؛ لأنه إذا امتنع عن الفحشاء ولم ينخدع مع كونه غلامها وفي بيتها مع كمال قدرتها عليه، كان ذلك غاية النزاهة ونهاية الطهارة وعليه قول أبي العلاء المعري:

أعبَاد المسيح يخاف صحبي
ونحن عبيد من خلق المسيحا

المراد إيخاف أصحاب المسلمين من عباد المسيح مع أننا عبيد الإله الذي خلق المسيح. فقوله: عبيد من خلق المسيح أدل على تقرير غرضه وهو نفي خوف أصحابه من قوله: عبيد الله.

٥- الإيمان والإشارة إلى نوع الخبر من مدح أو ذم أو عقاب أو غير ذلك فيتنبه الفطن من فاتحة الكلام إلى خاتمته، ويدرك ما تومئ إليه من المقاصد، كقوله تعالى:(إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ) (سورة المؤمن)، داخرين صاغرين، ففي مضمون الصلة وهو الاستكبار عن العبادة، تلميح إلى أن الخبر المترتب عليه من جنس

---

(١) سورة يوسف الآية: ٢٣.

الإذلال والعقوبة.

قال السكاكي: ثم يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة، فربما جعل ذريعة إلى التعريض بالتعظيم لشأن الخبر كقولك: الذي يرافقك يستحق الإجلال، والذي يفارقك يستحق الإذلال، وعليه قول الفرزدق:

إن الذي سمك السماء بنى
لنا بيتا دعائمه أعز وأطول

سمك رفع، والبيت بيت العز والشرف قاله يفخر بقبيلته على قبيلة جرير. فهو مع كونه يشير إلى أن الخبر المبني عليه من جنس الرفعة والبناء، يعرض بتعظيم بناء بيته؛ لأنه فعل من رفع السماء، أو ذريعة إلى تحقيق الخبر نحو:

إن التي ضربت بيتا مهاجر
بكوفة الجند غالت ودها غول

سميت الكوفة كوفة الجند لإقامة جند العرب بها عند تمصيرها، وغالته غول، أي: أزالته وأهلكته. ففي ضربها البيت في مكان المهاجرة تحقيق للحكم بزوال محبتها وودها.

٦- الحث على التعظيم نحو: جاء الذي أدبك، وربك فأحسن تربيتك.

٧- التهكم، نحو: ﴿وقالوا يا أيها الذي نزل عليه الذكر إنك

لمجنون)[١].

٨- الحث على الترحكم، نحو: الذي سبى أولاده، ونهب طريفه وتلاده، يستحق المعونة.

٩- تعليل الحكم، نحو: (إنّ الذين آمنوا وعملوا الصّالحات كانت لهُمْ جنّات الفردوس نُزُلا)[٢].

ففي ذكر الإيمان والعمل الصالح بيان لسبب فوزهم بالجنات ورفع الدرجات، وعلى الجملة، فلطائف هذا الباب لا تكاد تنحصر.

تعريف المسند إليه بإيراده اسم الاشارة

اسم الإشارة: هو ما وُضع لمشارٍ إليه مذكراً أو مؤنثاً، مفرداً أو مثنّىً أو جمعاً، وقد تلحق به كاف الخطاب، ولام البعد، وقد تقترن به (ها) التي للتنبيه. وأسماء الإشارة هي:

١: الإشارة إلى المفرد المذكر تكون بكلمة (ذا).

٢: والإشارة إلى المفردة، تكون بما يلي: ذي - ذهْ - تهْ وتنطقان بثلاثة وجوه: بإسكان الهاء وبكسرها دون إشباع وبكسرها مع إشباع ذات - تا.

٣: والإشارة إلى المثنّى المذكر تكون بـ: (ذانِ) في حالة الرفع،

---

(١) سورة الحجر الآية: ٦.

(٢) سورة الكهف الآية: ١٠٨.

و(ذين) في حالتي النصب والجرّ.

٤: والإشارة إلى المثنّى المؤنَّث تكون بـ:(تانِ) في حالة الرفع و (تَيْنِ) في حالتي النصب والجر.

٥: والإشارة إلى جمع العقلاء من الذكور والإناث تكون بـ(أُولاَءِ) وقد يُشَار به قليلاً إلى جمع غير العقلاء.

٦: والإشارة إلى الأمكنة تكون بـ (هُنَا) للمكان القريب وقد يقترن بها (ها) التي للتنبيه، فتصير (ههُنَا) ويُشَار إلى البعيد من الأمكنة بإحدى الصّيَغ التالية: (هُنَاك - ههُنَاك - هُنَالِكَ - هَنَّا - هنَّا) وبكلمة (ثَمَّ) بفتح الثاء.

وتلحقُ كافُ الخطاب اسْمَ الإشارة الموضوع للمشار إليه البعيد، وكاف الخطاب حرفٌ لا محلّ له من الإعراب، فتفتح للمخاطب المذكر، وتُكْسَرُ للمخاطبة، وتتصل بها علامة التثنية في المثنّى، وعلامة الجمع في الجمع.

وقد تُزادُ الامُ الْبُعْدِ قبل كاف الخطاب للدلالة على الْبُعْدِ الكثير، باستثناء: [المثنَّى - وأولئك - وما سبقته (ها) التي للتنبيه] فلا تزاد لام البعد فيها.

فتقول: (ذَاكِ وذَلِكَ - ذَاك وذَلِكِ - ذاكُمَا وذَلِكُمَا - ذاكُمْ وذَلِكُمْ - ذَاكُنَّ وَذَلِكُنَّ). وقِسْ على هذا سائر أسماء الإشارة مراعياً ما يجوز وما لا يجوز.

ولاستخدام اسم الإشارة مزايا أساسية منها الإيجاز وتفادي

التكرار اكتفاءً بدلالة اسم الإشارة.

لذا قال: (وبالاشارة) أي تعريف المسند إليه بايراده اسم الاشارة (لتمييزه) أي المسند إليه (اكمل تمييز).

مقتضيات اختيار اسم الإشارة

وقد ظهرت للبلاغين عدّة مقتضيات لاختيار اسم الإشارة، دون غيره من المعارف، وفيما يلي بيانُها مع التّنبيه على أنّ المقتضيات لا تنحصر فيها، منها إرادة تمييز المتحدَّث عنه أكمل تمييز يُحْضِرُهُ في ذهْنِ المتلَقّي، مبالغةً فِي تعيينه، وقد يحسُنُ هذا في الإطراء، أو في الهجاء، ومعلومٌ أنّ من طبيعة دلالة اسم الإشارة تحديد المشار إليه تحديداً ظاهراً متميّزاً عن غيره وهذا قد يكون من مقاصد المتكلّم. وأمثلة ذلك: سأل رجلٌ من أهل الشام هشام بن عبدالملك عن عليّ بنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام، وكان ذا هيئةٍ ونضارة، فتجاهله هشام، خشية أنْ يفتَتِنَ به أهْلُ الشّام، فقال الفرزدق مستخدماً اسم الإشارة في شعره، يمدح عَلِيّ بْنَ الْحُسَيْن عليه السلام:

هذَا ابْنُ خَيْرِ عِبَادِ اللهِ كُلِّهِمِ
هَذَا التَّقِيُّ النَّقِيُّ الطَّاهِرُ الْعَلَمُ
هذَا الَّذِي تَعْرِفُ الْبَطْحَاءُ وَطْأَتَهُ
والْبَيْتُ يَعْرِفُهُ والْحِلُّ والْحَرَمُ
إِذَا رَأَتْهُ قُرَيْشٌ قَالَ قَائِلُهَا

إلى مَكَارِمِ هَذَا يَنْتَهِي الْكَرَمُ
يَكَادُ يُمْسِكُهُ عِرْفَانَ رَاحَتِهِ
رُكْنُ الْحَطِيمِ إِذَا مَا جَاءَ يَسْتَلِمُ
يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ
فَمَا يُكَلَّمُ إِلاَّ حِينَ يَبْتَسِمُ

لقد حَسُنَ في ذوق الفرزدق أنْ يُكَرِّر استعمال اسم الإشارة للدلالة على ممدوحه وتمييزه أكمل تمييز، وفي هذا التمييز ردٌّ ضِمْنِيٌّ على تجاهل هشام بن عبدالملك له.

ومنه قول الله عزّ وجلّ في سورة (النور): (إنّ الذين جاءوا بالإفك عُصْبَةٌ مِّنكُمْ لا تحسبوه شرّا لكُمْ بلْ هو خيرٌ لكُمْ لكلّ امرئ مِّنهُمْ مَّا اكتسب من الإثم والذي تولّى كِبْرَهُ مِنهُمْ لهُ عذابٌ عظيمٌ لوْلا إذْ سمعتموه ظنّ المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيرا وقالوا هاذآ إفكٌ مُبينٌ)[1].

ومنه قولُهُ تَعَالَى: (ولوْلا إذْ سمعتموه قلتم مّا يكون لنآ أن نتكلّم بهذا سُبْحانكَ هذا بُهْتانٌ عظيمٌ)[2]. فجاء ذكْرُ حديثِ الإفْكِ باسْمِ الإشارة (هذا) في ثلاثة مواضع: [هذا إفْكٌ] و[مَا يكونُ لنا أن نَتَكلّم بهذا] و[هذا بهْتَانٌ عَظيمٌ] لتمييزه أبلغ تمميز، وإبرازه بما فيه من قُبْحٍ وشناعةٍ وظُلْمٍ لا يَليقُ بالمؤمنين.

---

(١) النور: ١١-١٢.

(٢) النور: ١٦.

وتظهر إرادة تمييز المشار إليه في قول الله تعالى في سورة (آل عمران): (يا أهل الكتاب لم تحآجُون في إبراهيم وما أنزلت التوراة والإنجيل إلا من بعده أفلا تعقلون ها أنتم هؤلاء حاججتم فيما لكم به علم فلم تحآجُون فيما ليس لكم به علم والله يعلم وأنتم لا تعلمون)[١]. لمَّا كان خطابُ أهل الكتاب بعبارَة (ها أنتم) محتَملةً لمخَاطبَةِ جميع أهْلِ الكتاب إبّانَ التّنزيل، سواءٌ من كان منهم قد واجه الرَّسُول الاعظم صلى الله عليه وآله، ومن لم يواجهه، اقتضى تمييز المجادلين من عموم أهل الكتاب بعبارة (هؤلاء) أي: يَا هؤُلاء، لا غيركم من سائر أهل الكتاب.

وقوله تعالى: (إنّ أولى النّاس بإبْراهيم للّذين اتّبعوهُ وهاذا النّبيُّ والّذين آمنوا واللّه وليُّ المؤمنين)[٢]. وفي هذه قد اقتضى تمييز الرسول الاعظم صلى الله عليه وآله باسم الإشارة مع وصفه بالنبوّة، فقال تعالى: (وهاذا النّبيُّ).

ومنه قول ابن الرومي مادحاً أبا الصقر الشيباني:

هذا أبُو الصّقْرِ فرْدا في مَحاسنه
من نسْلِ شَيْبان بيْن الضّالِ والسّلم

الضّال: شجر السّدر، وهو من شجر البوادي. السّلَم: شجر ذو شوك، وهو من شجر البوادي أيضاً. لمّا أراد ابن الرّومي وصف أبي

---

(١) آل عمران: ٦٥-٦٦.

(٢) آل عمران: ٦٨.

الصقر بأنّه فردٌ في محاسنه ذكره باسم الإشارة ليميّزه أكمل تمييز.

لذا قال: لغرض من الاغراض (نحو هذا أبو الصقر فردا) نصب على المدح أو على الحال (في محاسنه)، من نسل شيبان بين الضال والسلم وهما شجرتان بالبادية يعنى يقيمون بالبادية لان فقد العز في الحضر (نحو هذا أبو الصقر فردا).

ومقتضى إرادة التعريض بغباوة المتلقّي، إذ يُشْعِر أحياناً استخدام اسْم الإشارة بأنّ المخاطَب يحتاج لتمييز المتحدّث عَنْهُ إلى إشارة حسيَّةٍ، وأنَّه لاَ تكفيه الدلالات الفكريّة. وقد مثَّلُوا لهذا الداعي بقول الفرزدق من قصيدة يفتخر فيها على جرير:

أولئكَ آبائي فجئني بمثلهمْ

إذا جَمَعَتْنا يا جَرِيرُ المَجَامِعْ

ويمكن أن نفهم التعريض بغباوة المخاطبين في قول الله عزَّ وجلَّ في سورة (الأنعام): (ولوْ ترى إذْ وُقِفُوا على ربِّهِمْ قال أليْس هاذا بالحقّ قالوا بلى وربِّنا قال فذُوقوا العذاب بما كُنتمْ تكْفُرون)[1]. أي: أليس هذا الذي أنْتُمْ فيه تُحِسُّونَهُ وَتَعِيشون فيه بعد بعثكُمْ إلى الحياة الأُخْرى بالواقعِ الحقّ، وهو الأمر الذي كنْتُمْ تُنْكِرُونَه وتَجْحَدُونَه في الحياة الدنيا؟.

---

(١) الأنعام: ٣٠.

ويكْثرُ في مخاطبات الناس أنّهم كلّما شعروا بغباء المخاطب عن إدراك المتحدّث عنه استخدموا له اسماً من أسماء الإشارة، على معنى: هذا أو ذاك أو ذلك فانظره إذا كنت من الذين لا تكفيهم الدلالة الذهنية.

لذا قال (أو التعريض بغباوة السامع) حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس (كقوله اولئك آبائى فجئني بمثلهم إذا جمعتنا ياجرير المجامع).

ومقتضى إرادة بيان أنّ المتحدَّثَ عنه واضح جليّ حاضرٌ قريب التناول لا يحتاج إلى بَحْثٍ وَجَهْدٍ للوصول إليه.

ومنه قول الله عزَّ وجلَّ في سورة (الأنعام): (وأنّ هذا صراطي مُستقيما فاتّبعوهُ ولا تتبعوا السُبُلَ فتفرّقَ بكُمْ عن سبيله ذلكُمْ وصّاكُمْ بهِ لعلّكُمْ تتقون)[1]. أي: هذا القريب منكم جداً، والظّاهر بما أنزلت عليكم من بيان حوله، والذي يتلاءم مع فطرة عقولكم ونفوسكم، وهو دين الإسلام هو صراطي حالة كونه مستقيماً لا اعوجاج فيه.

ومنه قول الله عزَّ وجلَّ بشأن القرآن في سورة (الإسراء): (إنّ هذا القرآن يَهْدي لِلّتي هيَ أقوَمُ ويُبَشّرُ المؤمنين الذين يعْملون الصّالحات أنّ لهُمْ أجْرا كَبيرا وأنّ الذين لا يؤمنون بالآخرة أعْتدْنا لهُمْ عذابا

---

(١) الأنعام: ١٥٣.

أليما)[١]. أي: إنّ هذا القرآن القريب منكم الّذي يُتْلَى عَلَيْكُمْ.

لذا قال: (أو بيان حاله) أي المسند إليه (في القرب أو البعد أو التوسط كقولك هذا أو ذاك أو ذلك زيد)، واخر ذكر التوسط؛ لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين، وامثال هذه المباحث تنظر فيها اللغة، من حيث انها تبين ان هذا مثال للقريب، وذاك للمتوسط وذلك لبعيد، وعلم المعاني من حيث انه إذا اريد بيان قرب المسند إليه يؤتى بهذا وهو زائد على اصل المراد الذى هو الحكم على المسند إليه المذكور المعبر عنه بشئ يوجب تصوره على أي وجه كان.

ومقتضى إرادة تَحْقِيرِ المتحدَّثِ عنه بتعريفه باسم الإشارة. منه قول الله عزَّ وجلَّ من سورة (الأنبياء): (وإذا رآكَ الذين كفروا إن يتخذونكَ إلا هزوا أهذا الذي يذكرُ آلهتكمْ وهمْ بذكرِ الرحمانِ همْ كافرون)[٢].

ومن الظاهر في عبارة الذين كفروا: [أهذا الذي يذكرُ آلهتكمْ] أنّهم يريدون التحقير باستعمال اسم الإشارة (هذا) مع الاستفهام الذي يراد منه الاستصغار والتحقير أيضاً.

ومنه قول الله عزَّ وجلَّ في سورة (الشعراء): (فأرسلَ فرعونَ في

---

(١) الإسراء: ٩-١٠.

(٢) الأنبياء: ٣٦.

المدائن حاشرين إن هؤلاء لشرذمة قليلون وإنهم لنا لغائظون وإنا لجميع حاذرون)[١]. فحقَّرَ فِرْعَوْنُ بَنِي إِسْرَائِيل وقَلَّل من شأنهم بقوله (إِنَّ هَؤُلاَءِ) وفصّل كلامه بقوله: (لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُون).

الشِّرْذِمَةُ: الجماعة القليلة، وجمعُ شِرْذِمَة شَرَاذِم.

ومنه قوله جل وعلا: (وما هذه الحياة الدُنيا إلا لهوٌ ولعبٌ)[٢] وما هذه الحياة، هذا قُرب فيه إشارة أو استعمال باسم الإشارة الدالّ على القرب، وهذا فيه نوعُ تحقير؛ لأنه قال: (إلا لهوٌ ولعبٌ) وهذا تحقير.

ومثله: (أهذا الذي يذكرُ آلهتكم)[٣] .. (أهذا الذي بعث الله رسولاً)[٤] كلُّه من باب المراد به التحقير ولا يُسلَّم، نَزَّلَ دناءتها مُنْزَلة قرب المسافة، وبالبعد: ذلك الفاسق فعلَ كذا.: هذا أيضاً تنزيلٌ له مُنْزَلة البعيد حساً.

لذا قال: (أو تحقيره) أي تحقير المسند إليه (بالقرب نحو هذا الذى يذكر آلهتكم أو تعظيمه بالبعد نحو آلم ذلك الكتاب) تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة (أو تحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا) تنزيلا لبعده عن

---

(١) الشعراء: ٥٣-٥٦.

(٢) العنكبوت: ٦٤.

(٣) الأنبياء: ٣٦.

(٤) الفرقان: ٤١.

ساحة عز الحضور والخطاب منزلة بعد المسافة. ولفظ ذلك صالح للاشارة إلى كل غائب، عينا كان أو معنى، وكثير ما يذكر المعنى الحاضر المتقدم الحاضر بلفظ ذلك لان المعنى غير مدرك بالحس فكأنه بعيد.

ولمقتضى التنبيهِ، يعني: التنبيه على كونِ المسند إليه جديرا بالأوصاف المذكورة قبلَ اسم

الإشارة، ولذلك جاء في أول سورة البقرة: (الذين يؤمنون بالغيبِ)[1] إلى أن قالَ بعدَ أن ذكر تلك الصفات: (أولئكَ على هدًى من ربِهِمْ وأولئكَ هُمُ المُفْلِحُون)[2] أعادَ اسم الإشارة مرّة بِجَعْل اسم الإشارة للدلالة على أنهم أحقّاء وجديرون بتلك الأوصاف السابقة، هذا كنايةً. يعني: يُؤتى باسم الإشارة إذا ذَكرت أوصافاً، ثم ذكرت حُكماً وأردت أن تشيرَ إلى أن هذا الحكم إنما رُتِّب عليهم لوجود تلك الصفات وأنهم أهلها، وهم أحقّاء بها، فتأتي باسم الإشارة. فالتنبيهُ على كون المسند إليه جديرٌ بالأوصاف المذكورة بعدَ المشار إليه: (أولئكَ عَلى هُدًى من ربِهِمْ وأولئكَ هُمُ المُفْلِحُون) يعني: تَنبيهاً على أن المشارَ إليهم أحقاء بما يَرِد بعدَ أولئك وهو كونهم على الهدى عاجلاً والفوز بالفلاح آجلاً، من أجل اتصافهم بالأوصاف المذكورة.

---

(١) البقرة:٣.

(٢) البقرة:٥.

هذا ما يتعلَّقُ باسم الإشارة من نحو ما ذكرهُ التفتازاني صاحب مختصر المعاني، وذكر البيانيين أكثر مما ذُكِر، كل ما يذكره التفتازاني هنا من باب الاختصار، وكلُّها بل أكثرها أو أكثرها مما يستطيع من تذوق الأساليب العربية وغاية الفصاحة يستطيع أن يستنبط ويزيد بعض المسائل، لكن في الغالب لا تخرج عن هذه الأمور المذكورة.

لذا قال: (أو للتنبيه) أي تعريف المسند إليه بالاشارة للتنبيه (عند تعقيق المشار إليه باوصاف) أي عند ايراد الاوصاف على عقيب المشار إليه يقال عقبه فلان إذا جاء على عقبه.

ثم تعديه بالباء إلى المفعول الثاني وتقول عقبته بالشئ إذا جعلت الشئ على عقبه.

وبهذا ظهر فساد ما قيل ان معناه عند جعل اسم الاشارة بعقب اوصاف (على انه) متعلق بالتنبيه أي للتنبيه على ان المشار إليه. (جدير بما يرد به بعده) أي بعد اسم الاشارة (من اجلها) متعلق بجدير أي حقيق بذلك لاجل الاوصاف التى ذكرت بعد المشار إليه (نحو) الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة إلى قوله (اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون) عقب المشار إليه وهو الذين يؤمنون باوصاف متعددة من الايمان بالغيب واقامة الصلاة وغير ذلك.

ثم عرف المسند إليه بالاشارة تنبيها على ان المشار إليهم احقاء

بما يرد بعد اولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح آجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة .

مقتضيات بلاغية لم يذكرها الماتن

هناك مقتضيات غير ما ذكر في تعريف المسند اليه بالاشارة باحد اسمائها ولم يذكرها الماتن، وقد ذكرت في المصنفات البلاغية، ومثل لها بما ينفع الطالب في تحصيله لعلم البلاغة والوقوف على النكات البلاغية بقدر المستطاع آلينا ذكرها ههنا لتعم الفائدة، ولعل بعضها ذكرت ضمنا او تلويحا ولا حاجة عنده لتكرارها مستقلة بعد ما عرفت ان ذلك من المطولات، لكننا آثرنا ذكر بعضها لعموم تداولها في النصوص الادبية والبلاغية، ومن تلك المقتضيات البلاغية في تعريف المسند اليه باحد اسماء الاشارة هو أن يتعَيّن اسم الإشارة طريقاً للتعريف بالمشار إليه، كأن يكون المتكلّم والمتلقّي أو أحدهما لا يعرف من المعارف التي تُميّزُ المتحدَّثَ عنْهُ غيَر كونه حاضراً مُحَسَّاً يشارُ إليه، فيكون استعمال اسم الإشارة لتعيين المتحدّث عنه هو الأمر الذي ينبغي المصير إليه.

منه قوله عزوجل في سورة (البقرة): (وعلّم ءادم الأسمآء كلّها ثمّ عرضهم على الملائكة فقال أنبئوني بأسمآء هؤلاء إن كنتم

صادقين)[١]. فلمّا كان الملائكة يجهلون أسماء ما عَرَضَ الله عليهم من خلقه قال لهم: (أنبئوني بأسماء هؤلاء) فأشارَ إليهم باسم الإشارة لتعيينهم.

ومنه قول الشاعر يُثْني على ممدوحه بأنّه يَقْري ضيفه الطارقَ عليه بليل وهو لا يعرفه، فينحر له الناقة، ذاتَ السَّنَام العظيم:

وإذا تأمّلَ شَخْصَ ضَيْفٍ
مُقْبلٍ مُتسَرْبِلٍ سِرْبالَ ليلٍ أغْبَرِ
أوْمَا إلى الكَوْماءِ هذا طارقٌ
نحَرَتْني الأعْداءُ إنْ لمْ تَنْحري

أَوْمَا: أي أومَأَ بمعْنَى أشار. الكَوْمَاء: النَّاقَةُ ذَاتُ السَّنَامِ العظيم، وعظم سنامها يدلّ على سِمَنِها. هَذَا طَارِقٌ: أي: هذا ضيف طَارق، والطَّارِقُ هو الذي يأتي ليلاً. والشاعر يدعو نفسه بأن تَنْحَرَهُ الأَعْدَاءُ إنْ لم يَنْحَرْ نَاقَتَهُ إكراماً للضيف الطارق عليه الذي لا يعرفه، وقد مَيَّزَهُ باسم الإشارة (هذا).

ومنه قول سيدنا إبراهيم عليه السلام:(ربِّ اجْعَلْ هاذا البلدَ آمنا).

ومن المقتضيات البلاغية: إرادة تكريم المتحدَّث عنه والتعبير عن ارتفاع منزلته، باستعمال اسم الإشارة الذي يُشار به إلى البعيد، والأمثلة على هذا كثيرة في القرآن المجيد.

---

(١) البقرة: ٣١.

منه قول الله عزّ وجلّ في سورة (البقرة): (ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين)[١]. جاء في هذا النّص استخدام اسم الإشارة الموضوع للمشار إليه البعيد، مع أنّ المشار إليه متْلُوٌّ على المتلقّين قريبٌ منهم، للإشعار بأنّه جليلٌ رفيع المنزلة، جديرٌ لارتفاع منزلته أن يشار إليه باسم الإشارة الموضوع للبعيد.

ومنه قول الله عزّ وجلّ في سورة (البقرة) أيضاً بعد أن فصّل صفات المتقين:)وْلَائِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَائِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ)[٢]. فأشار إليهم باسم الإشارة الموضوع للمشار إليه البعيد إشعاراً بارتفاع منزلتهم فوْقَ الناس، إذْ منزلتهم الرفيعة جديرة بأن يُشَارَ إليهم فيها بهذه الصيغة من أسماء الإشارة. ونظائر هذا الاستعمال في القرآن كثيرة. منه قول الشاعر (الحطيئة) مادحاً:

أولئك قوْمٌ إنْ بنوْا أحسنوا البنى
وإنْ عاهدوا أوْفوْا وإنْ عقدوا شدّوا

الْبِنَى: جمع (البِنْيَة) وهي تُطلق على كُلِّ ما بُنِي. وإنْ عَقَدُوا شَدُّوا: يقال لُغَةً شَدَّ الْعَقْدَ إذَا وَثَّقَه.

ومن الدواعي إرادة إهانة المتَحَدَّث عنه، والتعبير عن انحطاط منزلته، وبعدها كثيراً إلى جهة الأسفل، باستعمال اسم الإشارة الذي

---

(١) البقرة: ٢.

(٢) البقرة: ٥.

يشار به إلى البعيد، والأمثلة على هذا كثيرة في القرآن المجيد.

ومنه قول الله عزّ وجلّ في سورة (آل عمران): (إن الذين كفروا لن تغني عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئا وأولائك أصحاب النار هم فيها خالدون)[١]. أي: وأولئكَ المنحطونَ السّافلون البعداء جداً عن رحمة الله أصحاب النار هم فيها خالدون.

ومنه قول الله عزَّ وجلَّ في سورة (الأعراف): (ولقد ذرأنا لجهنم كثيرا من الجن والإنس لهم قلوب لا يفقهون بها ولهم أعين لا يبصرون بها ولهم آذان لا يسمعون بها أولائك كالأنعام بل هم أضل أولائك هم الغافلون)[٢]. أي: أولئك الذين ردّوا أنفسهم بكفرهم إلى أسْفَلِ سافلين حتى صاروا أضلّ من الأنعام، فابْتَعَدُوا جداً عَنْ مَهَابِطِ رحْمَةِ الله فصاروا أصحاب جهنَّم يوم الدين، فناسب حالُهم أن يشار إليهم باسم الإشارة الذي يشار به إلى البعيد. ذَرَأْنَا: أي: خلقنا وفق نظام التناسل الذي تكون المواليد به ذُرِيَة آبائهم وأُمَّهَاتهم.

ومنه قول الله عزَّ وجلَّ في سورة (محمد) بشأن المنافقين: (فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم أولائك الذين لعنهم الله فأصمهم وأعمى أبصارهم)[٣]. أي: أولئكَ المنافقون البعداء عن مهابط الرحمة إلى جهة الدَّرْك الأسْفلِ من النّار الذين

---

(١) آل عمران: ١١٦.

(٢) الأعراف: ١٧٩.

(٣) محمد: ٢٢-٢٣.

لعنهم الله بسبب نفاقهم فأصَمَّهُمْ وأعْمَى أبصارهم.

ومن الدواعي تنزيل المعنويات الفكريّة منزلة الأشياء الّتي تُدْرَكْ بالحواسّ الظاهرة، فهِيَ تَسْتَحِقُ أَنْ يُدَلَّ عليها باسم الإشارة، بحسب ما يرى المتكلم من حالها قرباً أو بعداً. فإذا كان يريد أنّها قريبة أشار إليها باسم الإشارة الذي للقريب. وإذا كان يرى أنّها بعيدة أشار إليها باسم الإشارة الّذي للبعيد.

ومنه قول الشاعر ابن الدمينة يخاطب معشوقته:

تعاللتِ كَيْ أشجى وما بك علّة
تريدين قتلي قد ظفرتِ بذلك

فنزّلَ فِكْرَةَ قَتْلِهِ منزلةَ الأمْرِ المدرك بالحسّ الظاهر، فأشار إليها باسم الإشارة، ولكن ألْمَحَ إلى أنّ لديه قدرة احتمال قد تؤخّرُ موته فتجعَلُه بعيداً يشار إليه باسم الإشارة الموضوع للبعيد.

ومن الدواعي البلاغية: استخدام اسم الإشارة الذي يُشار به إلى ذي أوصاف متعددة سبقت في الكلام، للإشعار بأنّ هذه الأوصاف السابقة هي التي جعلته مستحقاً لأن يُحْكَمَ عليه بما جاء في جملته الخاصة.

ومنه قول الله عزَّ وجلَّ في سورة (البقرة) في صوف المتقين:

(الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالآخرة هم يوقنون

أولائك على هدى من ربهم وأولائك هم المفلحون)[١].

أيْ: إنَ الحكم لها بالفلاح وظفرهم به يوم الدين قد كان بسبب اتصافهم بالأوصاف التي ذُكِرَت لهم فيما سبَقَ من النصَ في عدَة جُمَلِ.

ومنه قول الله عزَّوجلَّ في سورة (البقرة) أيضاً في وصف الفاسقين: (الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الأرض أولئك هم الخاسرون)[٢].

أي: إنّ الحكم عليهم بأنّهم هم الخاسرون قد كان بسبب اتصافهم بالأوصاف التي ذُكِرَتْ لهم فيما سبَقَ من النصَ.

خلاصة في تعريف المسند إليه باسم الإشارة

يؤتى بالمسند إليه اسم إشارة لأغراض كثيرة يلاحظ البلغاء منها:

١- تعين اسم الإشارة طريقا إلى إحضار المشار إليه بعينه في ذهن السامع بأن يكون حاضرا محسوسا، والمتكلم والسامع لا يعرفان اسمه الخاص ولا معينا آخر.

٢- تميزه أكمل تمييز لإحضاره في ذهن السامع بواسطة الإشارة الحسية، كأن يكون المقام للمدح فيكون أعون على كماله، وعليه قول الحطيئة:

---

(١) البقرة: ٣-٥.

(٢) البقرة: ٢٧.

أولئك قوم إن بنوا أحسنوا البنى
وإن عاهدوا أوفوا وإن عقدوا شدوا

٣- التعريض بغباوة السامع حتى كأن الأشياء لا تتميز لديه إلا بالإشارة الحسية، كقول الفرزدق يهجو جريرا، ويفخر بآبائه:

أولئك آبائي فجئني بمثلهم
إذا جمعتنا يا جرير المجامع

يظهر أن نكتة التعبير باسم الإشارة التعظيم أو تمييزهم.

٤- قصد تحقيره بالقرب، نحو: (أهذا الذي يذكر آلهتكم)(الانبياء)، حكاية لقول المشركين حينما كانوا يستهزءون به. ومنه في غير المسند إليه: (ماذا أراد الله بهذا مثلا)[١].

٥- قصد تعظيمه بالقرب نحو: (إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ)[٢]. وذلك كثير في التنزيل.

٦- قصد تحقيره بالبعد نحو: (فذلك الذي يدع اليتيم). يدع يقهر.

٧- قصد تعظيمه بالبعد نحو: (فذلكن الذي لمتنني فيه)[٣] من حيث لم تقل: فهذا، وهو حاضر رفعا لمنزلته في الحسن وتمهيدا لعذر الافتتان به.

٨- قصد التنبيه على أن المشار إليه المعقب بأوصاف جدير بما

---

(١) سورة البقرة الآية: ٢٦.

(٢) سورة الإسراء الآية: ٩.

(٣) سورة يوسف الآية: ٣٢.

يذكر بعد اسم الإشارة نحو: (أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون)[١]، فقد عقب المشار إليه وهم المتقون بأوصاف، وهي الإيمان بالغيب وإقامة الصلاة وما بينهما، ثم عرف المسند إليه بالإشارة تنبيها على أن المشار إليهم أحقاء أجل تلك الخصال بأن يفوزوا بالهداية عاجلا أو آجلا. ونظيره قول حاتم:

ولله صعلوك يساور همه ويمضي
على الأحداث والدهر مقدما
إذا ما رأى يوما مكارم أعرضت
تيمم كبراهن ثم صما
إذا الحرب أبدت ناجذيها وشمرت
وول هدان القوم أقبل معلما
فذلك إن يهلك فحسنى ثناؤه وإن
عاش لم يقعد ضعيفا مذمما

صعاليك العرب فقراؤهم ومتلصصوهم، والمساورة المواثبة، والهم العزيمة والقصد، وأعرضت ظهرت، والهدان الأحمق الثقيل. فقد قال: لله صعلوك، ثم عدد له خصالا فاضلة من المضاء على الأحداث مقدما وتيمم كبرى المكرمات والتأهب للحرب، إلى غير ذلك مما ذكره بعد، ثم عقبه بقوله: فذلك إن يهلك.

٩- التهكم والسخرية كقوله: من يهزأ بأعمى هذا الهلال في السماء.

١٠- الإشارة إلى فطانته وذكائه حتى كأن غير المحسوس عنده كالمحسوس، نحو: هذا ما تشير إليه عبارتك.

---

(١) سورة البقرة الآية: ٦.

المبحث الثالث

المسند اليه معرف باللام

المسند اليه (الاسم) المعرّف باللاّم، وقَدْ يستعمل النحاة عبارة المعرَف أو المحلّى بـ(ال) تدخل عليه أداة التعريف هذه فتدُلُّ على مَعَانٍ متعدّدة، تختلف باختلاف المراد منها الذي تكشفه القرائن اللفظية أو غير اللفظية. وقد أحْصَى النحاة وتبعهم البلاغيون المعَانيَ التي يُمْكن أن تستفاد من هذه الأدة من أدوات التعريف. ونبَّه البلاغيون على أن المتكلّم البليغ قد يختار في كلامه الاسم المعرَف باللاّم دون المعارف الأخرى التي تَصلُح بدائل له، للدّلالة على معنى يقصده من المعاني التي يمكن أن تستفاد من أداة التعريف هذه، مع قصْدِ الإيجاز في التعبير.

ونلاحظ أنّه كلّما كان المتكلّم أكثر إحساساً بفروق المعاني، وأكثر تذوّقاً لفروق العناصر الجمالية في الكلام، وأكثر إدراكاً لمطابقة الكلام لمقتضى الحال، كلما أحْسَنَ اختياراً من البدائل التي يَصلُح كلُّ منها لأداء أصل المعنى المقصود بوجه عامّ، وبسبب ذلك تتفاوت مراتب

الكلام البليغ ودرجات كلّ مرتبة منها، وتتفاضل مراتب البلغاء ودرجاتهم في إنشاء الكلام البليغ والإبداع فيه.

وللناس في المعرف باللام ثلاثة مذاهب:

أولا: مذهب النحاة، والمشهور عندهم التقسيم الرباعي الصارم - بحيث لا يختلط قسم بقسم - ويذكرون المعاني الأربعة:

(الجنس -العهد الذهني -العهد -الخارجي -الاستغراق). فذكر بأختصار أن (ال)إما أن يشار بها للحقيقة واما أن يشار بها للأفراد، والتي يشار بها للحقيقة إما أن يشار بها للحقيقة من حيث هي وتسمى (لام الجنس) وإما أن يشار بها للحقيقة من حيث تحققها في حصة من الأفراد غير معينة ويقال لها(لام العهد الذهني)، نحو (ادخل السوق) إذا كان في البلد أسواق متعددة و(اشتر اللحم) و(أخاف أن ياكله الذيب)، والتي يشار بها للأفراد إما أن يشار لكل أفراد الحقيقة ويقال لها (لام الاستغراق) نحو، إن الإنسان لفي خسر، بدليل قوله بعد: (إلا الذين آمنوا)لأن الاستثناء يدل على العموم والاستغراق في المستثنى منه وإما أن يشار بها إلى حصة من الأفراد معينة نحو (جاء القاضي) إن لم يكن في البلد إلا قاض واحد ويقال لها (لام العهد الخارجي) فالأقسام أربعة.

ولتقريب هذا التقسيم وأنواعه ننطلق من قوله تعالى على لسان نبيه يعقوب(وأخاف أن ياكله الذئب) لتحديد معنى (ال) -هل هي للاستغراق؟ لا . لأن يعقوب عليه السلام لا يريد أن يخبر بأنه يخشى

على ابنه من كل ذئاب الدنيا.

-هل هي للحقيقة أعني للجنس؟ لا. لأن الحقيقة هي الماهية المجردة وهي لا تكون كذلك إلا في الذهن فلا خوف على يوسف من اعتبار ذهني! لم يبق إلا أن يكون الذئب فردا-أو حصة- وهنا احتمالان:

-هل هو فرد معهود في الخارج؟ هذا مستبعد. فالقول به معناه أن هناك ذئبا معينا معروفا ومعهودا وربما له سوابق كأن يكون مثلا قد تعرض لهم من قبل أو افترس لهم شاة أو نحو ذلك لكن سياق القصة القرآنية لا يؤيد هذا الاحتمال..

فلم يبق إلا أن يكون الذئب فردا متصورا في ذهن يعقوب عليه السلام وهو المراد. هذا ويطلق على لام الجنس أسماء أخرى: فيقال لها لام الحقيقة ولام الماهية ولام الطبيعة.

هذا والمعرف بلام العهد الذهني يراد به فرد غير معين فحصل الإشكال المعروف: إذا كان اسم الجنس موضوعا للفرد المنتشر فما فائدة اللام؟ قيل في الجواب: أن معنى المراد في المحلى باللام والمعرى عنها - وإن كان فردا منتشرا في كل منهما - ملحوظ في المحلى باللام بكونه فردا للماهية وجزئيا من جزئياتها ومندرجا تحتها ومطابقا إياها إلى غير ذلك من الاعتبارات المناسبة وهذا معنى عهدية ذلك الفرد في الذهن وغير ملحوظ في المعرى من اللام بكونه فردا منها وجزئيا من جزئياتها ومندرجا تحتها ومطابقا إياها مع أن ذلك الفرد في نفس الأمر كذلك.

وبعبارة أخرى هم ميزوا بين المصاحبة والتحقق وبين الملاحظة والاعتبار.. فمن جهة التحقق استوت النكرة واسم الجنس لكن من جهة الملاحظة والاعتبار افترقا فالنكرة غير ملحوظة أما المعرف بلام الجنس العهدية فملحوظ. وبهذا التمايز عد هذا من المعارف وتلك من النكرات.

لا يخفى ان هذا التعليل قد لا يصمد أمام التمحيص لأن تلك الملحوظية التي عولوا عليها في التمييز لم تخرج الفرد المنتشر من الإبهام والنكارة.

ومع ذلك فلهم ان يتمسكوا بحجة جدلية مفادها أن المعرف بلام الحقيقة يعتبر من المعارف مع أن معناه أمر كلي شامل لجميع ما تحته من الأفراد بل الابهام بقي على حاله ومع ذلك لم يقل أحد أن تعريفه تقديري بل حقيقي.

وعدهم إياه من المعارف ليس إلا بالنظر الى حضوره في الذهن وعهديته فيه وهو مع ذلك لم يخرج من الدلالة على الأمر الكلي الشامل وما تحته من الأفراد المبهمة. هذا ما اشتهر عند النحاة.

القول الثاني هو المشهور عند أهل البيان:

وهو يحصر معاني اللام في معنيين فقط - لا أربعة كما اشتهر عند النحاة- وهذا قول السكاكي والمختار عند الماتن (التفتازاني) والجرجاني وغيرهم.

أحدهما: الإشارة بها إلى معهود خارجي، وهي التي يكون

مدخولها معينًا في الخارج، وتسمى اللام حينئذ لام العهد الخارجي. ثانيهما: الإشارة بها إلى الحقيقة، وهي التي يكون مدخولها موضوعًا للحقيقة والماهية، وتسمى اللام حينئذ لام الحقيقة أو لام الجنس، ولكل من اللامين أقسام ثلاثة بالنظر إلى مدخولها.

أقسام لام العهد الخارجي

الاول: هناك لام العهد الخارجي الصريحي، وهي التي يتقدم لمدخولها ذِكر صريح في الكلام، كما في قولك مثلًا: صنعت في طالب معروفًا ولم يحفظ الطالب هذا المعروف، فإتيان المسند إليه وهو لفظ الطالب معرفًا بـ(أل) للإشارة بها إلى معهود خارج عهداً صريحاً لتقدم ذكره صراحةً في قولك: صنعت في طالب معروفًا، ومثاله أيضاً قوله تعالى: (اللهُ نُورُ السَّماواتِ والأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكاةٍ فِيها مِصْباحٌ المِصْباحُ فِي زُجاجَةٍ الزُّجاجَةُ كَأَنَّها كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ)[1] فلفظ المصباح والزجاجة كل منهما مسند إليه، وقد أتيَا معرفين بـ(أل) إشارةً إلى معهود خارجي، وهذا المعهود قد صرح به قبلًا في قوله سبحانه: (فيها مصْبَاحٌ)، (فِي زُجَاجَةٍ) ولذا سميت اللام هنا لام العهد الخارجي الصريحي.

الثاني: وهناك لام العهد الخارجي الكنائي وهي التي يتقدم

---

(١) النور: ٣٥.

لمدخولها ذكر كنائي؛ أي: غير مصرح به كما في قول الله تعالى في شأن أم مريم: {ربِّ إني نذرتُ لك ما في بطني مُحرَّرًا فتقبَّلْ مني إنك أنت السَّميعُ العليمُ ۞ فلمَّا وضعتها قالت ربِّ إني وضعتُها أنثى واللهُ أعلمُ بما وضعتْ وليسَ الذَّكرُ كالأنثى}[1] فلفظ الذكر مسند إليه؛ لأنه اسم ليس فهو في الأصل مبتدأ، وقد جاء معرفًا بـ(أل) للإشارة بها إلى معهود خارجًا عهدًا كنائيًّا لعدم التصريح بلفظه، وإنما ذكر كنايةً في قوله تعالى حكاية عن أم مريم: (نذرتُ لكَ ما في بطني مُحرَّرًا) فإن لفظ (ما) مبهم يعم الذكور والإناث، لكن (التحرير)، وهو أن يعتق الولد ليكون وقفًا على خدمة بيت المقدس كان خاصًّا بالذكور فقط، فـ(ما) حينئذ كناية عن الذكر لاختصاص التحرير بالذكور، والمراد بالكناية هنا الخفاء؛ لأن فهم الذكر من لفظ (ما) الذي يطلق على الذكر والأنثى فيه نوع خفاء؛ لعدم التصريح.

ويصح أن يكون المراد بالكناية المعنى الاصطلاحي عند البلاغي وأن المطلوب بها موصوف؛ لأن التحرير من الصفات المختصة بالذكور فهو إذن ملزوم والذكر لازم له، وقد أطلق اسم الملزوم وهو لفظ: (ما في بطني) الموصوف بالتحرير وأريد اللازم وهو الذكر، ومن أجل هذا سميت اللام هنا لام العهد الخارجي الكنائي.

الثالث: لام العهد الخارجي العَلَمي، وهي التي لا يتقدم

---

(١) آل عمران: ٣٥، ٣٦.

لمدخولها ذكر مطلقًا لا صريحاً ولا كناية ، ولكن للمخاطب عهد به سواء كان حاضراً بالمجلس أو غائبًا عنه: كأن تقول في شأن رجل حاضر: أبدع الرجل في خطبته، وتسمى اللام حينئذ لام العهد العَلمي الحضوري؛ لأن المتكلم اعتد فيها على ما عند المخاطب من علم بشأن هذا الحاضر في المجلس، وكأن تقول في شأن رجل غائب: حاضرنا الرجل فأبدع في محاضرته فالمسند إليه في المقامين جاء معرفًا بـ(أل) للإشارة بها إلى معهود خارجًا عهداً علميًّا لتقدم عهد المخاطب به، ومنه في غير المسند إليه قول الله تعالى: (لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة)[1]. فالمراد بالشجرة شجرة معهودة عهداً علمياً حيث لم يتقدم لمدخولها ذِكر لا صريحاً ولا كناية وإن كانت غير مسند إليه.

أقسام لام الحقيقة

فهي تنحصر فيما يسمى بلام الحقيقة، أو لام الجنس، وكذا لام العهد الذهني، ولام الاستغراق.

فلام الحقيقة أو لام الجنس: هي التي يكون مدخولها مراداً به الحقيقة نفسها بغض النظر عما ينطوي تحتها من أفراد، كما في قولهم: الرجل خير من المرأة؛ أي: حقيقة الرجل خير من حقيقة

---

(١) الفتح: ١٨.

المرأة، وهذا لا ينافي أن يكون بعض أفراد جنس النساء خيراً من بعض أفراد جنس الرجال؛ لأن المنظور إليه في الخيرية والمفاضلة إنما هو الحقيقة لا الفرض، ومنه قولهم: أهلك الناسَ الدينارُ والدرهم، فالمسند إليه جاء معرفًا بـ(أل) للإشارة بها إلى الحقيقة والجنس بغض النظر عن الأفراد؛ لأن الحكم المذكور على جنس هذين النقدين لا على نقد بعينه. ومثله قول أبي العلاء المعري:

والخِل كالماء يبدي لي ضمائره
مع الصفاء ويخفيها مع الكدر

هو لأحمد بن عبد الله (المعروف بأبي العلاء المعري). والخل: الصديق، وضمائره: ما يضمره من المودة وغيرها، وليس الحكم هنا على خل معهود، وإنما هو على جنس الخل. فالحكم بالتشبيه هنا على حقيقة الخل لا على خلٍ معهود.

أما لام العهد الذهني: فهي التي يكون مدخولها مراداً به فرد مبهم من أفراد الحقيقة لقرينة دالة على ذلك؛ أي: أن الفرد المبهم مستفاد من قرينة خارجية لا من المعرف باللام؛ لأنه موضوع بالحقيقة، بخلاف النكرة فإنها تدل على الفرد المبهم ابتداء بذاتها. ومن أمثلة هذه اللام كلمة الذئب في قوله تعالى على لسان يعقوب -عليه السلام-: (وأخاف أن يأكله الذئب وأنتم عنه غافلون)[1].

---

(١) يوسف: ١٣.

فالقصد هنا إلى فرد مبهم من حقيقة الذئب، والقرينة على ذلك قوله: {أن يأكله الذئب} فليس المراد الحقيقة نفسها؛ لأن الحقيقة من حيث هي أمر لا وجود له خارجًا حتى يتحقق منه أكل أو شرب، وإنما يتأتَّى ذلك من الأفراد، كما أنه ليس المراد حقيقة من حيث وجودها في جميع الأفراد؛ لاستحالة أن تجتمع الذئاب كلها على أكله، ولا الحقيقة من حيث وجودها في فرد بعينه، إذ لا عهد في الخارج بذئب معين، لتعين أن يكون المراد فردًا مبهمًا من أفراد الحقيقة. ومن أمثلة هذه اللام كلمة الغراب في قول الشاعر:

فمَن طلب العلوم بغير كد
سيدركها إذا شاب الغراب

فليس المراد الحقيقة نفسها؛ لاستحالة قيام الشيب بما لا وجود له في الخارج، ولا الحقيقة في ضمن جميع أفرادها لعدم الداعي إليه، ولا الحقيقة من حيث وجودها في فرد بعينه إذ لا عهد بغراب معين، فتعين أن يكون المقصود فردًا غير معين من أفراد الحقيقة بقرينة قوله: شَابَ. ومن هذا القبيل في غير المسند إليه قولك: أدخلُ السوق، فليس المراد حقيقة السوء لاستحالة الدخول فيما لا وجود له خارجًا، ولا سوقًا بعينها، إذ ليس بينك وبين مخاطبك سوق معينة، ولا جميع أفراد حقيقة السوق لاستحالة الدخول في جميع أفراد هذه الحقيقة، فتعين أن يكون المراد فردًا ما من أفرادها، ومنه قول الشاعر:

ولقد أمر على اللئيم يسبني

فمضيت ثمت قلت لا يعنيني

هو لعميرة بن جابر الحنفي من قوله:

ولقد أمر على اللئيم يسبني
فمضيت ثمت قلت لا يعنيني

وثمت: حرف عطف لحقها تاء التأنيث، وقوله: (أمر) مضارع بمعنى الماضي؛ لاستحضار تلك الصورة العجيبة عنده، ورواية الكامل: (فأجوز ثم أقول لا يعنيني، وكتبت في بعض المصادر: ثمة، ثَمَّ: اِسْمٌ يُشارُ بِهِ إلى الْمَكانِ البَعيدِ، وَيُعْرَبُ اِسْمَ إِشارَةٍ بِمَعْنَى هُناكَ: ثَمَّ رِجالٌ أَوْفِياءُ. وتَتَّصِلُ بِها تاءُ التَّأْنِيثِ فَيُقالُ ثَمَّةَ، ثَمَّتَ: ثَمَّةَ أَمْرٌ يَشْغَلُنِي. وتُسْتَعْمَلُ ظَرْفاً وَتُجَرُّ بِمِنْ: (وَمِنْ ثَمَّ)، اي بِالتَّالي). والشاهد في لام اللئيم؛ لأن المراد منه واحد غير معين. فالشاعر لا يريد حقيقة اللئيم لاستحالة المرور بما لا وجود له في الخارج ولا لئيمًا بعينه، إذ لا عهد له به، ولا الحقيقة في ضمن جميع أفرادها؛ لعدم تأتي المرور بكل لئيم، فتعين أن يكون المراد فرداً غير معين من أفراد الحقيقة.

هذا؛ ولك أن تسأل قائلًا: كيف سُميت هذه اللام لام العهد الذهني مع أن مدخولها فرد غير معين، فلا عهد فيه لازمًا ولا خارجًا؟ والجواب: بأنه معهود في الذهن باعتباره أحد أفراد الحقيقة المعهودة في الذهن، بمعنى أنها معلومة متميزة عما عداها من الحقائق، فعهديته تبع لعهدية الماهية، وصح بهذا الاعتبار اعتبار الفرد المبهم معهوداً ذهنياً، وصح تسمية هذه اللام الداخلة عليه بلام العهد الذهني.

لذا قال: (**وباللام**) **أي تعريف المسند إليه باللام** (وقيل ان المعرف (أل) وليس اللام بمفرده)(**للاشارة إلى معهود**) **أي إلى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان أو اثنين أو جماعة، يقال عهدت فلانا إذا أدركته ولقيته، وذلك لتقدم ذكره صريحا أو كناية** (**نحو - وليس الذكر كالانثى - أي ليس**) **الذكر** (**الذى طلبت**) **امرأة عمران** (**كالتي**) **أي كالانثى التي** (**وهبت**) **تلك الانثى** (**لها**) **أي لامرأة عمران** (أي ليس الذكر الذي طلبت كالأنثى التي وهبت لها) **فالانثى اشارة إلى ما تقدم ذكره صريحا في قوله تعالى** [**قالت رب اني وضعتها انثى**]، **لكنه ليس بمسند إليه، والذكر اشارة إلى ما سبق ذكره كناية في قوله تعالى** [**رب اني نذرت لك ما في بطني محررا**]، **فان لفظة - ما - وان كان يعم الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو المسند إليه** (باعتباره اسم ليس). **وقد يستغنى عن ذكره لتقدم علم المخاطب به، نحو - خرج الامير - إذا لم يكن في البلد الا امير واحد** (**أو**) **للاشارة** (**إلى نفس الحقيقة**) **ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد** (**كقولك الرجل خير من المرأة، وقد يأتي**) **المعرف بلام الحقيقة** (هذه اشارة الى ان هذا هو القسم الثاني من لام

الحقيقة، وتسمى اللام فيه لام العهد الذهني، وتسمى في القسم الاول لام الجنس، وتسمى في القسم الثالث الآتي لام الاستغراق) (**لواحد**) **من الافراد** (**باعتبار عهديته للذهن**) **لمطابقة ذلك الواحد مع الحقيقة، يعنى يطلق المعرف بلام الحقيقة الذى هو موضوع للحقيقة المتخذة في الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها، كما يطلق الكلي الطبيعي على كل جزئي من جزئياته، وذلك عند قيام قرينة دالة على أنه ليس القصد إلى نفس الحقيقة من حيث هي هي بل من حيث الوجود، ولا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل بعضها** (اي بعضها غير معين) (**كقولك - ادخل السوق - حيث لا عهد**) **في الخارج، ومثله قوله تعالى** [**واخاف ان يأكله الذئب**] (**وهذا في المعنى كالنكرة**) **وان كان في اللفظ يجرى عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك، وانما قال - كالنكرة - لما بينهما من تفاوت ما، وهو ان النكرة معناه بعض غير معين من جملة الحقيقة، وهذا معناه نفس الحقيقة**، (قال: (كالنكرة): لأن النكرة تدل على واحد غير معين من جملة الحقيقة، والمعرف بلام العهد الذهني يدل على نفس الحقيقة في ذاته ولا يدل على الواحد المبهم إلا

بوساطة القرينة، كالدخول في قولك: (ادخل السوق) فهما بالنظر إلى القرينة سواء، ويقطع النظر عنها مختلفان). **وانما تستفاد البعضية من القرينة كالدخول** (في قولك: ادخل السوق) **والاكل فيما مرّ**، (في قول يعقوب عليه السلام ـ اخاف ان يأكله الذئب) **فالمجرد وذو اللام بالنظر إلى القرينة سواء، وبالنظر إلى انفسهما مختلفان**، (اي مع وجود القرينة اللفظية كقوله تعالى الا الذين آمنو.. او قرينة حالية كما القرينة التي علم منها ليس المراد من الذئب كل الذئاب، بل هو فرد منها، سواء دخلت (ال) في اللفظ ام لم تدخل، لان المدار على القرينة هي التي تعين المطلوب) **ولكونه** (مدخول (ال) مع القرينة) **في المعنى كالنكرة قد يعامل معاملة النكرة ويوصف بالجملة كقوله " ولقد امر على اللئيم يسبني"**. (لأن المعرف بلام العهد الذهني في معنى النكرة، والجمل بعد النكرات صفات لا أحوال، ولكن يرد على هذا أنهم جعلوه كالنكرة في المعنى فقط، وأجروا عليه في اللفظ أحكام المعارف، على أن تقدير (يسبني) حالا هو المناسب لقوله: (فمضيت)؛ لأنه ظاهر في أن السبّ كان منه في حال المرور فقط، ولم يكن صفة لازمة له، وذكره السكاكي في المفتاح قائلا: فعرف اللئيم، والمعنى ولقد أمر على لئيم من اللئام ولذلك تقدر يسبني وصفا لا حالاً).

(وقد يفيد) المعرّف باللام المشار بها إلى الحقيقة (الاستغراق

نحو ـ ان الانسان لفي خسر) اشير باللام (في الانسان) **إلى الحقيقة.** (اي كل ما يصدق عليه انه من افراد البشر او مصداق الانسانية) **لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي،** (اي لم يقصد بالانسان بما هو انسان) **ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد،** (بأن تقوم قرينة على أنه ليس القصد الحقيقة من حيث هي، ولا بعض الأفراد دون بعض بالاستثناء في الآية؛ فتكون اللام لاستغراق جميع الأفراد؛ ولهذا تسمى لام الاستغراق) **بل في ضمن الجميع،** (والدليل على ارادة الاستغراق والشمول لكل الافراد من (ال) في الانسان هو صحة الاستثناء وهو في الآية: الا الذين آمنوا.. اي استثنى من الخسران الذين آمنوا من افراد حقيقة الانسان، فلو لم يستثني لعم وشمل كل افراد مدخول ـ ال) **بدليل صحة الاستثناء الذى شرطه** (اي شرط صحة الاستثناء) **دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره فاللام التى لتعريف العهد الذهنى أو الاستغراق هي لام الحقيقة حمل** (اي مدخول اللام) **على ما ذكرناه بحسب المقام والقرينة.**

ولهذا قلنا: ان الضمير في قوله ـ يأتي، وقد يفيد ـ عائد إلى المعرف باللام المشار بها إلى الحقيقة، ولابد في لام الحقيقة من ان يقصد بها الاشارة إلى الماهية باعتبار حضورها في الذهن، ليتميز

(اسم الجنس المعرف باللام)عن اسماء الاجناس النكرات، مثل - الرُجعى ورُجعى - وإذا اعتبر الحضور في الذهن فوجه امتيازه عن تعريف العهد ان لام العهد اشارة إلى حصة معينة من الحقيقة واحدا كان أو اثنين أو جماعة، ولام الحقيقة اشارة إلى نفس الحقيقة من غير نظر إلى الافراد، فليتأمل.

في لام الاستِغْراقِ

الاسْتِغْراقَ حقيقي وعرفي، الحقيقي الذي يُرادُ به كلُّ فردٍ فردٍ على جهة الحقيقة، كقوله تعالى: (إنَّ الإنسانَ لفي خُسْرٍ) والعُرفي الذي هو المجازي، الذي لا يُرادُ به إلا بما كانَ في عُرف المتكلم: (جَمعَ الأميرُ الصاغَةَ)، صاغة بلدهبحسب العُرف، وليس المراد كلّ فردٍ فردٍ من مدخول الصاغة، وإنما المراد كل من كان في بلده.

واليك شرحا لابيات النظام في الاستغراق من اجل الوقوف على معاني الاستغراق المستعملة في لسان العرب. لزيادة الفائدة:

وكونهُ باللام في النحوِ علمْ
لكنَّ الاستغراقَ فيهِ ينقسمْ
إلى حقيقيٍّ وعُرفيٍّ وفي
فردٍ من الجمْعِ أعمَّ فاقتفي

(لكنَّ الاسْتِغْراقَ فيهِ): فيه، يعني: في دلالة اللام، يَنْقَسِمْ إلى حقيقيٍّ: وهو أن يُرادَ كلُّ فردٍ من اللفظ بحسب ما دلَّ عليه الوضع

اللغوي: (إنّ الإنسان)[١] الإنسان نقول: في لغة العرب: (أل) هذه استغراقية، ووضعُ (أل) للدلالة على الاستغراق ليس وضعاً عقلياً، وإنما هو وضعٌ لُغوي، يعني: صاحبَ اللغة هو الذي وَضع (أل) دالةً على الاستغراق.

حينئذٍ هو الذي أرادَ بمدخول (أل) في قوله: (إنَّ الإنسَانَ) أرادَ كلَّ فردٍ فردٍ، بدليل أنه استثنى منه، وإذا جاءَ في القرآن صارَ هو أعلى القواعد مما يقعِّدُهُ النحاة من الشعر ونحو ذلك، فإذا جاء في القرآن مثل هذا التركيب: (إنّ الإنسان لفي خُسْرٍ ❖ إلا الذين آمنوا) إذن: حصل الاستثناء من لفظٍ مُفرد في ظاهره، الإنسان في الظاهر أنه مُفرد، لكن في المعنى والمدلول المراد به كلّ فردٍ فردٍ.

فلام الاستغراق الحقيقي هي ما يكون مدخولها مراداً به كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب الوضع كما تقول: (الغيب يعلمه الله)، فإن القصد فيه إلى جميع الأفراد التي يتناولها لفظ الغيب وضعت؛ أي: كل أفراد الغيب لا تخفى على الله، وكما في قوله تعالى: (إنّ الإنسان لفي خُسْرٍ ❖ إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات)[٢] فإن القصد فيه إلى جميع الأفراد التي يتناولها لفظ الإنسان بحسب الوضع؛ أي كل فرد من أفراد الإنسان.

---

(١) العصر: ٢.

(٢) العصر: ٢، ٣.

ومنه في غير المسند إليه قوله تعالى: (عالمُ الغيبِ والشهادة)[١] أي: محيط علماً بكل مغيب وكل مشاهد.

وهذا الاستغراق والشمول لا بد عند إرادته من نصب قرينة تدل عليه، وهذه القرينة الدالة على الاستغراق إما أن تكون حالية وإما أن تكون مقالية؛ فالحالية كما في قولنا: (الغيب يعلمه الله)، فالقرينة هنا على إرادة الاستغراق حالية؛ لظهور أن ليس المراد حقيقة معنى الغيب وماهيته؛ إذ ليس ذلك مما استأثر الله بعلمه، ولا أن يكون المراد فرداً مبهماً أو معيناً من أفراد الغيب، فحاشا لله العليم بخفايا الأمور أن يقتصر علمه على بعض الغيوب؛ فتعين إذن أن يكون المراد جميع الأفراد بقرينة الحال.

والقرينة المقالية كما في قوله تعالى: (إنَّ الإنسانَ لفي خُسْرٍ) فالقرينة هنا على أن المراد هنا عموم الأفراد، لا الحقيقة نفسها ولا فرد مبهم أو معهود في أفرادها القرينة، بدليل صحة الاستثناء في قوله سبحانه بعد: (إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات) فهذا أمارة العموم؛ لأن شرط الاستثناء دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكر المستسنى، ودخوله فيه فرع عمومه الدال على الاستغراق والشمول، وهذا الدخول شرط صحة الاستثناء، فتعين أن يكون المراد جميع الأفراد بقرينة صحة الاستثناء المذكور.

---

(١) السجدة: ٦.

أما لام الاستغراق العرفي فهي تلك التي يكون مدخولها مراداً به كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف والعادة: كما في قولك مثلًا: امتثل الطلاب أمر الأستاذ، فـ(أل) في الطلاب يراد بها الاستغراق العرفي؛ لأن مدخولها أريد به جميع الأفراد التي يتناولها اللفظ بحسب العرف وما جرت به العادة لا جميع الأفراد حقيقةً.

إذن: الاستغراقُ ينقسم إلى استغراق حقيقي منسوب إلى الحقيقة، وهو أن يُرادَ كلّ فردٍ مما يتناولُهُ اللفظ بحسب اللغة، مثّلوا له،: (عالِمُ الغَيْبِ والشَهادة)[1] عالم الغيبِ، يعني: كلّ غيب، والشهادة يعني: كلّ شهادة، هذا مِن صيغ العموم، فالغيبُ والشهادة، (أل) هنا استغراقية، استغراق حقيقي؟ نقول: نعم، كلّ ما هو غَيبٌ فالله يعلمه. كل ما هو شهادة فالله يعلمه.

وَعُرْفِيٍّ: منسوبٌ إلى عرف الناس، يعني: يسمُّونه في عرفهم: استغراقاً، لا أنه في اللغة دالٌّ على الاستغراق، مثلنا له بما ذكرناه: جمعَ الأمير الصاغة، إذن: العُرفي هو أن يُرادَ كل فردٍ مما يتناولُهُ اللفظ بحسب العُرف، يُرادُ كل فرد، لكن ليس بالوضع اللغوي، وإنما بحسب ما دلَّ عليه العرف. فحينئذٍ إذا تكلّم المتكلِّم: جمع الأمير الصاغة، حينئذٍ نقول: لم يُرِد كلّ الصاغة، وإنما أراد بعضهم.

وَفي فَردٍ: إذن قَسَّمَ الاستغراق إلى نوعين، ثم قال: وَفي فَردٍ مِنَ

---

(١) الأنعام:٧٣.

الجَمْعِ أَعَمَّ: هنا الاستغراق قد يدلُّ عليه الاسم المفرد، وقد يدلُّ عليه الجمع، وكذلك الاثنين، تركَها اختصاراً، إذن: قد يدلُّ عليه المفرد، وقد يدلُّ عليه المثنى، وقد يدلُّ عليه الجمع، قد يُستفادُ الاستغراق مِن هذه التراكيب، لكن متى؟ عند دخول (أل) فتقول: الإنسان كما ذكرناه، هذا يُفيدُ العموم الرجال يُفيدُ العموم.. العلماءُ يُفيدُ العموم: الجمع والفرد المعرفان...باللام كالكافر والإنسان..

إذن: مَدخُول (أل) يُفيد الاستغراق.. يعني: تفيدها (أل) للاستغراق إذا كان مفرداً، وإذا كان جمعاً، وإذا كان مثنى: الطالبان المجدّان. و(أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ)[1] أو الطفل: هذا في اللفظ مُفرد، ولكنه عامٌّ بدليل نعتِهِ، هذا أفادَ العموم، هذا في غير النفي. أما في النفي، لو قلت: لا رجلَ في الدار، إذن: مدلولُهُ قبل ذلك.. مدلولُ المفرد والمثنى والجمع إذا كان محلىً بـ(أل) في الإثبات، كلّها درجة واحدة، يُفيدُ العموم، هل بعضُها أعمّ وأكثرُ استغراقاً من الآخر؟ كلّها متساوية.

قال: (وَفي فَردٍ مِنَ الجَمْعِ أَعَمَّ)، يعني: الاستغراق في المفرد أعمُّ منه في الجمع، إذن: فرّقَ بين استغراق المفرد، وبين استغراق الجمع، إذن: المفردُ أكثر استغراقاً من الجمع، ونحن ذكرنا الإثبات فحينئذٍ يُحمَلُ كلامُ الناظم هنا على النفي، ليسَ على إطلاقه هكذا.

---

(١) النور:٣١.

(وَفي الفردِ)، يعني: في المفرد، وَفي فَردٍ، يعني: الواو هنا للاستئناف، كلامٌ مستقلّ، وَفي فَردٍ، أي: استغراقُ المفرد أعمُّ من الجمع، يعني: أشمل من الجمع، فإذا قلت: لا رجلَ في الدار، وإذا قلتَ: لا رجالَ في الدار، أيهما أعمُّ؟ لا رجلَ في الدار أعمُّ، لماذا؟ إذا قلت: لا رجالَ في الدار: هنا نفيت ماذا؟ نفيت الجمع، وأقل الجمع ثلاثة، إذن: لا رجالَ في الدار قد يكون فيه واحد، وقد يكون فيه اثنان، والمنفي ثلاثة فأكثر. المنفي: لا رجال في الدار، ليس فيه رجال إنما فيه رجل واحد، وفيه رجلان.

إذن: النفي والاستغراق لثلاث وما فوق، أما إذا قلت: لا رجلَ بالمفرد، حينئذٍ ليس جنسَ الرجولة موجودٌ في الدار، ولذلكَ يصحُّ أن تقول: لا رجالَ في الدار بل رجل، ويصحُّ أن تقول: لا رجالَ في الدار بل رجلان، ولا يصحُّ أن تقول: لا رجلَ في الدار بل ثلاثة، بل اثنان لا يصحُّ، لأنك نفيت الواحد، ونفيت الاثنين، ونفيت الثلاث والمائة والألف والمليون، بقول: لا رجلَ. أبداً ليس فيه من جنس الرجولة أبداً. لكن هل يصحُّ أن تقول: لا رجل في الدار بل امرأةٌ، يصحُّ؟ يصحُّ؛ لأنه غير منفي، لا رجلَ في الدار بل امرأة.

إذن قوله: وَفي فَردٍ مِنَ الجَمْعِ أَعَمَّ، أي: استغراق المفرد أشملُ من الجمع، هذا نقول: في المنفي نعم، وأما في المثبت فلا، في المنفي: لا رجلَ، ولا رجالَ، نعم، وأما في المثبت فلا؛ لأنَّ مدخول (أل) سواء كان مُفرداً أو مثنّى أو جمعاً فهو عام في المثبت. فَاقْتُفي، يعني: فاتبَعَ.

الخلاصة: انه وبالتأمل فيما سبق ندرك أمرين مهمين: أولهما: أن حمل (أل) التي للعهد الذهني على الفرد المبهم والتي للاستغراق على جميع الأفراد مشروط بالقرينة الدالة على ما حملتَا عليه، أما بدون القرينة فكلتا اللامين محمولة على الحقيقة؛ لأن مدخولها موضوع للحقيقة؛ فإذن فالنظر إلى الفرد المبهم في لام العهد الذهني وإلى جميع الأفراد في لام الاستغراق إنما هو بالقرينة لا بالوضع.

ثانيهما: المعرف بلام العهد الذهني موضوع للحقيقة، وإنما يُحمل على الفرد المبهم عند قيام القرينة الدالة عليه، فهو إذن ذو شبهين من جهتين: يشبه النكرة من جهة المعنى ويشبه المعرفة من جهة اللفظ؛ أما شبهه بالنكرة فلأن مفاد كل منهما بعض غير معين، إلا أنه يدل على هذا البعض بالقرينة، والنكرة تدل عليه بالوضع؛ ولهذا يعامل معاملة النكرة من جهة المعنى فيوصف بالجملة على نحو ما توصف النكرة كما في قول الشاعر: ولقد أمر على اللئيم يسبني.. وأما شبهه بالمعرفة فلجريان أحكام المعارف عليه غالباً فهو يقع مبتدأً، كما في قولك: الذئب في حديقتي، ويكون ذا حال كما في قولك: رأيت الذئب خارجًا من حديقتك يطارده كلب، ويأتي موصوفًا بالمعرفة كقولك: السوق ذات السلع الجيدة يقصدها الناس. إلى غير ذلك من أحكام.

لذا قال: (وهو) أي الاستغراق (ضربان حقيقي) وهو ان يراد

كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة (اي هو الذي يتناول كل فرد بحسب وضع اللفظ) (**نحو عالم الغيب والشهادة أي كل غيب وشهادة وعرفي) وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف** (اي هو الذي يتناول كل فرد بحسب العرف العام، أما العرف الخاص كعرف الشرع فيدخل الاستغراق بحسبه في الاستغراق الحقيقي) (**نحو جمع الامير الصاغة أي صاغة بلده أو) اطراف (مملكته) لانه المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا**(ال في (الصاغة) معرفة لا موصولة؛ لأنها إنما تكون موصولة في اسم الفاعل، إذا دل على الحدوث. هذا صحيح في استغراق النكرة المنفية؛ أما استغراق المعرف باللام فالمفرد والجمع فيه سواء؛ ولهذا كان قوله تعالى: (النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ)[1] شاملا لكل مؤمن، وليس خاصا بجماعات المؤمنين).

قيل المثال مبنى على مذهب المازنى والا فاللام في اسم الفاعل عند غيره موصول.

وفيه نظر لان الخلاف انما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث دون غيره (وهو مايدل على الدوام والثبات، لأنه حينئذ من

---

(١) الأحزاب: ٦.

الصفة المشبهة، كما في المثال . جمع الامير الصاغة) نحو المؤمن والكافر والعالم والجاهل، لانهم قالوا هذه الصفة فعل في صورة الاسم فلابد فيه من معنى الحدوث، ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف أو غيره، والموصول ايضا مما يأتي للاستغراق، نحو ـ اكرم الذين يأتونك الا زيدا واضرب القاعدين والقائمين الا عمرا ـ وهذا ظاهر .

(واستغراق المفرد) سواء كان بحرف التعريف أو غيره (اشمل) من استغراق المثنى والمجموع، بمعنى انه يتناول كل واحد واحد من الافراد، والمثنى انما يتناول كل اثنين اثنين، والجمع انما يتناول كل جماعة جماعة، (بدليل صحة لا رجال في الدار إذا كان فيها رجل أو رجلان دون لا رجل) فانه لا يصح إذا كان فيها رجل أو رجلان، وهذا في النكرة المنفية مسلم، (اي بخلاف نفي الوحدة، نحو: لا رجل في الدار فإنه يصدق إذا كان فيها رجلان أو أكثر، ويكون لاستغراق الواحد كما يكون الجمع لاستغراق الجموع دون الأفراد).

واما في المعرف باللام فلا نسلم، بل الجمع المعرف بلام الاستغراق يتناول كل واحد من الافراد على ما ذكره اكثر ائمة الاصول والنحو، ودل عليه الاستقراء، واشار إليه ائمة التفسير،وقداشبعنا الكلام في هذا المقام في الشرح فليطالع ثمة.

فقد ذكر التفتازاني في شرح المختصر ردا على تشكيك السكاكي في المفتاح[١] في تعريف الحقيقة والاستغراق بما حاصله: أما تشكيكه في تعريف الحقيقة من حيث هي: فبدعوى أنه لا فرق بين المراد منها والمراد من أسماء الأجناس النكرات؛ كرجل، وقيامة، إن قصد منها الدلالة على الحقيقة من حيث هي، فإن قصد منها الحقيقة باعتبار حضورها في الذهن لم تفترق عن لام العهد الخارجي.

وأما تشكيكه في الاستغراق فبدعوى التنافي بينه وبين أفراد الاسم.

وقد أجاب الخطيب عن الأول بما أشار إليه من أن لام الحقيقة تدل على الحقيقة بقيد استحضارها في الذهن، ولام العهد الخارجي يقصد بها فرد معين، وبهذا تمتاز لام الحقيقة عن أسماء الأجناس النكرات، وعن لام العهد الخارجي، وأجاب عن الثاني بدفع التنافي بين الاستغراق وأفراد اسم الجنس.

لذا قال: ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو ان إفراد الاسم يدل على وحدة معناه (وحدة عددية اي شيء واحد) **والاستغراق يدل على**

---

(١) مفتاح العلوم للسكاكي١١٥ . قال: وإذا قلنا المراد بتعريف الحقيقة هو الاستغراق لزم في اللام كونها موضوعة لغير التعريف إذا تأملت ولزم مع ذلك أن يكون الجمع بينها وبين لفظ المفرد جمعا بين المتنافيين.. وكل ذلك على ما نرى فاسد، والأقرب بناء على قول بعض أئمة أصول الفقه بأن اللام موضوعة لتعريف العهد لا غير.

تعدده (لشموله لكل الافراد فردا فردا) **وهما** (الوحدة والتعدد) **متنافيان اجاب** (صاحب تلخيص المفتاح الخطيب القزويني) **عنه بقوله** (**ولا تنافى بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف** الدال على الاستغراق **كحرف النفى ولام التعريف** (انما يدخل عليه) **أي على الاسم المفرد حال كونه** (مجردا عن) **الدلالة على** (معنى الوحدة) **وامتناع وصفه بنعت الجمع** (هذا عند الجمهور، وقد أجازه الأخفش لِمَا سمع من كلامهم: أهلك الناس الدينار الحمر والدرهم البيض) **للمحافظة على التشاكل اللفظى.**

(**ولأنه**) **أي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق** (**بمعنى كلّ فرد لا مجموع الافراد، ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع**) **عند الجمهور وان حكاه الاخفش**[1] **في نحو اهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض.** (كان هذا جوابا عن اعتراض بعضهم بأن إفراد الاسم ينافي أن تكون الأداة (ال)الداخلة عليه للاستغراق؛ لأن إفراد الاسم يدل على الوحدة،

---

(١) لعله سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط تلميذ سيبويه من أهل بلخ وكان معتزليا يقول: ما وضع سيبويه في كتابه شيئا إلا وعرضه علي وكان يرى أنه أعلم به مني وأنا اليوم أعلم به منه. وهو الذي زاد في العروض بحر الخبب. له كتاب المقاييس في النحو وكتاب الاشتقاق وكتاب العروض والقوافي وغير ذلك. مات سنة عشر أو إحدى وعشرين أو خمس عشرة ومائتين.

والاستغراق يدل على التعدد، وهذا يدفع القول بالتنافي بين الوحدة والتعدد. لانه على طرقة البدلية، فيبقيان معا بعد دخول حرف الاستغراق، ولا يتجرد اللفظ عن الدلالة على الوحدة كما في الجواب الاول).

خلاصة: ذكرنا في ما يتعلَّق باللام، أي: أنه يُشارُ بها إما معهودٍ، أو إلى حقيقة، وعَبَّر بعضهم عن الحقيقة بكونها جنسية، ثم هذا الجنس قد يتنوَّع إلى أن يكونَ المراد به حقيقة الشيء من حيث هو هو، كالرجل خيرٌ من المرأة، وقد يُرادُ به الاستغراق، وهذا قلنا: نوعان: حقيقي وعُرفي.

ثَم نوعٌ يذكره البيانيون: وهو الإشارة الحقيقة باعتبار وجودها في بعض الأفراد، ويكون هذا الأفراد غير معين، كقولك: ادخل السوق، قال البيانيون: أن السوق هنا (أل) هذه المراد بها الحقيقة، المشار إليه هو بعض الأفراد، لكنّه غير معين، لأنه لا يمكن أن يكون المراد بالسوق هنا (أل) للحقيقة من حيث هي هي؛ لأن السوقَ مفهومُه معنىً عقلي بحت، لا وجودَ له في الخارج إلا في ضمن أفراده، كما في معنى الإنسان ونحوه.

حينئذٍ لا يمكن أن يُقال: السوقُ مفهومه وحقيقته وماهيته ادخل في هذه الحقيقة؛ لأنها أمرٌ في العقل، حينئذٍ لا وجودَ للماهية من حيث هي في الخارج.

إذن: امتنعَ أن تُجعَلَ (أل) هذه كـ(أل) التي في: الرجل خيرٌ من

المرأة. وأيضاً لا يمكن أن تُجعَلَ (أل) هذه للاستغراق، بمعنى: أن كلَّ فردٍ فردٍ مُرادٌ بهذا التركيب، لأنه يستحيلُ أن يُقال: ادخل السوق، أي: كل سوقٍ على وجه الأرض، فحينئذٍ يتعيّنُ أن يكون المراد بـ(أل) هنا المشار إليه حقيقة في الذهن موجودة في بعضِ الأفراد، هذا الفرد غيرُ معين، أي: ادخل بعض الأسواق. أو يكون بينَك وبين المخاطَب سوق، لكنه غير مُعيّن؛ لأنه لو كان ثَم سوقٌ خارجي معين، لكانت (أل) هنا للعهد الذهني، ولكن يُشترَط في هذه: أن لا يكونَ بينك وبين المخاطب عهدٌ، فإن كان ثَم عهدٌ فحينئذٍ نقول: هذه (أل) للعهد الذهني.

إذن: قوله ادخُل، نقول: هذا قرينة تدلُّ على أن (أل) في السوق ليس المراد بها الحقيقة من حيث هي هي، وادخُل أيضاً قرينة تدلُّ على أن المراد بـ(أل) ليس الاستغراق الحقيقي كلُّ فردٍ فردٍ، وإنما المراد به بعض الأفراد في الخارج لكنه غير مُعيَّن.

لو قيل: كُل اللحم واشرب اللبن، اي بعض اللبن، هل نقول (أل) للحقيقة من حيث هي هي، مثل: الرجلُ خيرٌ من المرأة؟ الجواب: لا يمكن هذا، لأن اشرب، الفعل هذا قرينة، ولا يمكن الحقيقة الماهية التي تكون في الذهن تُشرب، ولا يمكن أنت تكون (أل) هنا لكلِّ فردٍ فردٍ من أفراد اللبن، إذ يستحيل أن يقال: اشرب اللبن، يعني: كل اللبن الذي على وجه الأرض، فيتعيَّن اشرب اللبن: اشرب فرداً من أفراد اللبن غير معين.

فقوله: ادخُل السوق، المراد به سوقٌ واحد لا بعينه، باعتبار

الوضع، ومثله: (وأخاف أن يأكله الذئب)[١] كلُّ الذئاب أم ذئبٌ معيَن. أم ذئب غيرٌ معين؟ ليس كل ذئب، وليس المراد حقيقة الذئب، إذن: لا بدَ أن يُصرَفَ المعنى إلى ذئبٍ فردٍ غير معين.

وهذا النوع في المعنى كالنكرة: (وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ) يعني: أن يأكلَهُ ذئبٌ، في المعنى نَكرة؛ لأنه يَصدُقُ على كلِّ ذئبٍ ذئبٍ على جهة البدل لا على جهة الشمول، فحينئذٍ نقول: هو في المعنى كالنكرة.

خلاصة في تعريف المسند إليه باللام

يؤتى بالمسند إليه معرفا باللام، لإفادة معنى من المعاني التي تفيدها اللام، ذلك أنها تنقسم قسمين:

لام العهد الخارجي، وهي ثلاثة أنواع: صريحي، وكنائي، وعلمي.

ولام الحقيقة، وهي أربعة أقسام: لام الحقيقة أو لام الجنس، ولام العهد الذهني، ولام الاستغراق الحقيقي، ولام الاستغراق العرفي:

١- لام العهد الصريحي هي ما يتقدم مدخولها صراحة، كما في قوله تعالى: (اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ)[٢]، فقد ذكر المصباح والزجاج منكرين ثم أعيدا معرفين.

---

(١) يوسف:١٣.

(٢) سورة النور الآية: ٣٥.

٢- لام العهد الكنائي: هي ما يتقدم ذكر كناية، أي: مبهما، تعينه القرائن، كقوله تعالى: (وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنْثَى)[١] فالذكر، وإن لم يتقدم صريحا، قد استفيد من (ما) في قولها: (رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا)[٢]، إذ التحرير وهو العتق لخدمة بيت المقدس لم يكن إلا للذكور فهو المعنى بـ(ما) في كلامها.

٣- لام العهد العَلَمِي: هي ما علم مدخولها عند المخاطب سواء أكان حاضرا أم لا، نحو: (إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ)[٣]، (إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ) أي: الشجرة والغار المعهودين لك، وكما تشير إلى حاضر، وتقول: هذا الخطيب تكلم فأحسن الكلام.

٤- لام الحقيقة: هي ما يشار بها إلى الحقيقة، بقطع النظر عن عمومها، وخصوصها، وتسمى لام الجنس، كقولهم: أهلك الناس الدينار والدرهم، وشربت الماء، وقول أبي العلاء:

والخلُّ كالماء يبدي لي ضمائره
مع الصفاء ويخفيها مع الكدر

وعليه من غير هذا الباب قوله تعالى: (وجعلنا من الماء كل شيء حي)[٤]، إذ المراد: جعلنا مبدأ كل شيء حي هذا الجنس

---

(١) سورة آل عمران الآية: ٣٦.

(٢) سورة آل عمران الآية: ٣٥.

(٣) سورة الفتح الآية: ٢٨..

(٤) سورة الأنبياء الآية: ٣٠.

وهو لماء.

٥- لام الحقيقة في ضمن فرد مبهم: إذا قامت القرينة على ذلك، وتسمى لام العهد الذهني، كما في قوله تعالى: ﴿أخاف أن يأكله الذئب﴾[١] ومدخولها في المعنى كالنكرة فيعامل معاملتها فيوصف بالجملة، كما توصف النكرة، كقول عميرة بن جابر الحنفي:

ولقد أمر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني

أما في اللفظ فتجري عليه أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها، وإنما لم تقل نكرة لما بينهما من التفاوت إذ النكرة معناها بعض غير معين من جملة أفراد الحقيقة، وأما المعرف باللام فمعناه نفس الحقيقة، وتستفاد البعضية من القرائن كالأكل في الآية، وإذاً فالمجرد وذو اللام مع القرينة سواء، في أن كلا منهما يفيد بعضا غير معين وضعا في النكرة وبالقرينة في ذي اللام. وبالنظر إلى أنفسهما مختلفان.

٦- لام الحقيقة، في ضمن جميع الأفراد التي يتناولها اللفظ بحسب اللغة، وتسمى لام الاستغراق الحقيقي، ودليل الشمول والاستغراق، إما:

أ- قرينة خالية نحو: ﴿عالم الغيب والشهادة﴾[٢]، أي: كل

---

(١) سورة يوسف الآية: ١٣.

(٢) سورة التوبة الآية: ٩٤.

غيب وشهادة.

ب- قرينة مقالية نحو: (إنَّ الإنسانَ لفي خُسْرٍ)[١]، أي: كل إنسان، بدليل الاستثناء الذي هو علامة إرادة العموم، إذ شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه، لو لم يذكر.

٧- لام الحقيقة في ضمن جميع الأفراد التي يتناولها اللفظ بحسب متفاهم العرف كما تقول: جمع الملك الوزراء وألقى عليهم نصائح ذهبية، فإن المقصود وزراء مملكته، لا وزراء العالم أجمع.

تنبيه: من القضايا المشهورة قولهم (استغراق المفرد أشمل)، ومعنى ذلك أن اسم الجنس المفرد إذ دخلت عليه أداة الاستغراق كحرف التعريف أو النفي كان شموله للأفراد وتناوله إياها أكثر من شمول المثنى والجمع الداخلة عليهما تلك الأداة.

بيان ذلك أن المفرد يتناول كل واحد من الأفراد، والمثنى إنما يتناول كل اثنين اثنين، والجمع إنما يتناول كل جماعة جماعة، ودليل ذلك صحة قولك: (لا رجال في الدار)، إذا كان فيها رجل أو رجلان، وعدم صحة قولك:(لا رجل) إذا كان فيها واحد أو اثنان من هذا الجنس، وهذه القضية ليست بصحيحة على عمومها، وإنما تصح في النكرة المنفية دون الجمع المعرف باللام؛ لأن المعرف بلام الاسغراق يتناول كل واحد من الأفراد، بل هو في المفرد أقوى كما دل عليه

---

(١) سورة العصر الآية: ٢.

الاستقراء وصرح به أئمة اللغة و علماء التفسير في كل ما وقع في القرآن الكريم، نحو: (أعلم غيب السماوات والأرض)[١]، (والله يحب المحسنين)[٢]، (وعلم آدم الأسماء كلها)[٣]، إلى غير ذلك مما لا يحصى.

تعريف المسند اليه بالاضافة

الإضافة في اللغة العربية عند النحاة تعني: ربط اسمين أحدهما بالآخر على وجه يفيد تعريفا أو تخصيصا، وتبعا لهذا التعريف فإن الاسم الأول يسمى مضافا ويُعرب حسب موقعه في الجملة، فإما أن يكون فاعلا، أو نائب فاعل، أو مفعولا به، أو مبتدأ، أو خبرا..إلخ، أما الاسم الثاني فيسمى مضافا إليه ويكون ملازما للجر دائما.

وقد قسم نحاة العربية الإضافة إلى قسمين: محضة وغير محضة، فالمحضة هي التي يكون فيها الاتصال بين المتضايفين قويا، ويستفيد المضاف من المضاف إليه تعريفا أو تخصيصا، من خلال تقدير حرف جر معنوي لا لفظي، لذلك سميت أيضا إضافة معنوية، فإما أن يكون الحرف المقدر (في) كما في (شهداء الانتفاضة)، أي

---

(١) سورة آل عمران الآية: ١٣٤.

(٢) سورة آل عمران الآية: ١٤٨.

(٣) سورة البقرة الآية: ٣١.

شهداء في الانتفاضة، وإما أن يكون (اللام المفيدة للملك والاستحقاق) كما في (كتابي)، أي كتاب لي، وإما أن يكون (من) كما في (هذا خاتم ذهب)، أي خاتم من ذهب، ويمكن تقدير حروف أخرى حسب ما يقتضيه المعنى.

الإضافة اللفظية: هي إضافةٌ ليست على معنى حرف من حروف الجر، وإنما هي نوع من التخفيف اللفظي فحسب، لا يستفيد المضاف من خلالها تعريفا إذا أضيف لمعرفة، (بدليل وصف النكرة به) كما لا يستفيد تخصيصا، لأن الاختصاص موجود قبل الإضافة والغالب فيها أن يكون المضاف اسما مشتقا، زمنه الحال أو الاستقبال أو الدوام، ويكون المضاف إليه معمولا للمشتق المضاف، وهذا المشتق إما أن يكون اسمَ فاعلٍ، أو اسمَ مفعولٍ، أو صفةً مشبهةً. ومن أمثلة اسم الفاعل قولنا: (هذا ضاربُ زيدٍ)، فـ(ضارب) اسم فاعل أضيف لمفعوله وهو (زيد)، ولو لم نخفف اللفظ، وفصلنا ونطقنا بالجملة حسب معناها لقلنا: (هذا ضاربٌ زيداً)، فيتضح إعمال المشتق (ضارب) في معموله (زيد). ويندرج تحت اسم الفاعل أيضا صيغة المبالغة، كما في قولنا: هذا (كَتّابُ الرسائلِ)، فصيغة المبالغة (كَتّاب) أضيفت إلى مفعولها وهو (الرسائل). ومن أمثلة اسم المفعول قولنا: (فلانٌ مُقطّعُ الأوصالِ)، فاسم المفعول (مُقَطّع) أضيف إلى نائب الفاعل (الأوصال)، ولو لم نخفف اللفظ، وفصلنا ونطقنا بالجملة حسب معناها لقلنا: (فلان مُقَطّعٌ الأوصالُ)، فيتضح إعمال المشتق (مُقطّع) في معموله

(الأوصال).

ومن أمثلة الصفة المشبهة قولنا: (فلانٌ طويلُ القامة)، فالصفة المشبهة (طويل) أضيفت إلى معمولها (القامة)، ولو لم نخفف اللفظ، وفصلنا ونطقنا بالجملة حسب معناها لقلنا: (فلان طويلٌ القامةَ) بنصب المعمول على التشبيه بالمفعول به، أو (قامةً)بالنصب على التمييز.

دخول الألف واللام على المضاف

اشترط النحاة دخول الألف واللام على المضاف المشتق بأن تدخلا أيضا على المضاف إليه، أو على ما أضيف إليه المضاف إليه، ومثال الأول: (لمُطيعُ الأميرِ)، ومثال الثاني: (المُطيعُ رسولِ الأميرِ)، هذا إذا كان المضافُ مفردا كما في المثالين السابقين، أو جمعَ تكسيرٍ ومثاله: (القُرّاءُ القرآنِ) و(القُرَاءُ تفسيرِ القرآنِ)، أو إذا كان جمعَ مؤنثٍ سالماً ومثاله: (الملازماتُ البيوتِ) و(الملازماتُ غرفِ البيوتِ).

وينطبق ما سبق- أيضا- على المضاف إلى ما أضيف لضمير يعود على المعرف بالألف واللام كما في: (الفضلُ أَنتَ الجامعُ أَطرافِهِ)، فالهاء في (أطرافه) تعود على (الفضل) الذي دخلته الألف واللام.

أما إذا لم تدخل الألف واللام- فيما سبق- على المضاف إليه، أو على ما أضيف إليه المضاف إليه، أو لم يكن المشتق مضافا إلى ما أضيف لضمير يعود على المعرف بهما، فيمتنع دخولهما على المضاف

المشتق، غير أن ذلك يجوز إذا ما كان المضاف المشتق مثنًّى أو جمعَ مذكر سالما، فيُكتَفى بهما فيه، كما في قولنا: (أنتما المساعدا زيدٍ)، و(أنتم المساعدو زيدٍ)، بحذف النون للإضافة.

أمّا دواعي التعريف بالإضافة الحقيقة فقد ذكر البلاغيون طائفة منها، وفيما يلي بيانٌ لها.

الداعي الأول: كون الإضافة أخصر طريق وأوجزه، والمقام يقتضي الاختصار والإيجاز.

ومن الأمثلة: قول جَعْفَر بن عُلْبَة الحارثي:

هَوايَ مَعَ الرَّكْبِ اليَمانينَ مُصْعِدٌ
جَنيبٌ وجُثْماني بمَكَّةَ مُوثَقُ
عَجِبْتُ لِمَسْرَاها وأنّى تخلَّصَتْ
إليَّ وبابُ السِّجْنِ دُوني مُغْلَقُ
ألَمَّتْ فحيَّتْ ثمَّ قامَتْ فودَّعَتْ
فلمّا تولَّتْ كادَتِ النَّفْسُ تَزْهَقُ
فلا تحسَبي أنّي تخشَّعْتُ بعدَكُمْ
لِشَيْءٍ ولا أنّي مِنَ المَوْتِ أفرَقُ
ولا أنَّ قلبي يَرْدَهيهِ وعيدُهُمْ
ولا أنَّني بالمَشْيِ في القيدِ أخرَقُ
ولكنْ عرتْني مِنْ هَواكِ ضَمانَةٌ
كَما كُنْتُ ألقى مِنْكِ إذْ أنا مُطلَقُ

مُصْعِد: من أصْعَدَ إذا ارْتقى في أرضٍ آخذةٍ في العلوّ والارتفاع، وقد كان سجينا في مكة، فزارته التي يهواها، ثم سافرت مع الركب المتجهين

مُصْعِدِين إلى جهة اليمن. والْجَنِيب: ما يقادُ إلى الجنب من الخيل وغيرها، شبّه هواه الصاعد مع الركب بالدابة التي تُقاد إلى جنْبِ من مقودها، فتكون مرافقة للركب، وقصده مَنْ يهوى، فهي هواه، قالوا: وحسَّنَ هذا الاختصار أنّ الشاعر ضائق وسجين. كادَت النَفْسُ تَزْهَقُ: أي: تخرج من جسده. تَخَشَّعْتُ: تذللت وتضرعت. أفْرَق: أخاف. أخْرَقُ: أي: مذعور فَزِعٍ مندهش. ضمانَةٌ: أي: علّةٌ لَزِمَتْنِي. والشاهد الذي استشهد به البلاغيون قولُه هَوَايَ أي: التي أهواها، فأطلق عليها أنّها هي الهوى، وأضاف الهوى إلى ياء المتكلم، فقال: هَوَايَ مع الركب اليمانين مُصْعِدِ.

لذا قال: (وبالاضافة) أي تعريف المسند إليه بالاضافة إلى شئ من المعارف (لانها) أي الاضافة (اخصر طريق) إلى احضاره في ذهن السامع (نحو ـ هواي) أي مَهْوِيَي وهذا اخصر من ـ الذي اهواه ونحو ذلك ـ والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السأمة لكونه في السجن والحبيب على الرحيل (مع الركب اليمانين مصعد) أي مبعد ذاهب في الارض وتمامه " جنيب وجثماني بمكه موثق "، الجنيب المجنون المستتبع، والجثمان الشخص والموثق المقيد، ولفظ البيت خبر ومعناه تأسف وتحسر.

الداعي الثاني: أن يشار بالإضافة إلى تعظيم المضاف أو تعظيم المضاف إليه، ومن أمثلته منها قول الله عزَّ وجلَّ في سورة (الإسْرَاء):

(سُبْحانَ الذي أسْرى بعبْده ليْلا مِن المسْجد الحرام إلى المسْجد الأقصى الذي باركْنا حوْله)[١].

وقول الله عزَّ وجلَّ في سورة (الجنّ):(وأنّهُ لمّا قام عبْدُ اللّه يدْعوهُ كادُوا يكُونُون عليْهِ لبدا)[٢]. لبَداً: لبَد جَمْعُ لبْدَة، وهي لبْدَةُ الأسَدِ، أي: كاد مشركو مكة من كثرة تألُّبهم ضدَّه لمقاومة دعوته يكونون مثل لبَدِ أُسود حوله. فالإضافة إلى الله في الآيتين تَشْرِيفٌ للمضاف عظيم.

ومن تعظيم المضاف أن يقول ذو مكانة اجتماعية ومال كثير: (هؤلاء أنصاري)، و (هذا السوقُ ملْكِي)، و (هذا عبدي).. فهو يُعظِّم نفسه بانصاره، وبما يملك.

لذا قال: (أو لتضمنها) أي التضمن الاضافة (تعظيما لشان المضاف إليه أو المضاف أو غيرهما كقولك) في تعظيم المضاف إليه (عبدي حضر) تعظيما لك بان لك عبدا (أو) في تعظيم المضاف (عبد الخليفة ركب) تعظيما للعبد بانه عبد الخليفة (أو) في تعظيم غير المضاف و المضاف إليه (عبد السلطان عندي) تعظيما للمتكلم بان عبد السلطان عنده وهو غير المسند إليه المضاف وغير ما اضيف المسند إليه وهذا معنى قوله أو غيرهما.

---

(١) الإسْراء: ١.

(٢) الجنّ: ١٩.

الداعي الثالث: أن يُشار بالإضافة إلى تحقير المضاف أو تحقير المضاف إليه، أو تحقير غيرهما.

فمن تحقير المضاف أن تقول لمن تريد أهانته: هذا قصرك.

ومن تحقير غيرهما أن تقول لمن تريد إهانته وهو جالسٌ على كرسيّ مستكبراً: هذا كُرسيُّ الإسكاف.

ومنها ما ذكره في المتن الآتي..

لذا قال: (أو) لتضمنها (تحقيرا) للمضاف (نحو ولد الحجام حاضر) أو المضاف إليه نحو ضارب زيد حاضر أو غيرهما نحو ولد الحجام جليس زيد أو لا غنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا أو متعسر نحو اهل البلد فعلوا كذا أو لانه يمنع عن التفصيل مانع مثل تقديم البعض على بعض نحو علماء البلد حاضرون إلى غير ذلك من الاعتبارات.

ولا تقتصر على ما تقدم بل هناك دواع بلاغية غير ما تقدم لم يذكرها ههنا مثل: كون الإضافة تُغني عن تفصيلٍ متعذرٍ، أو متعسّر، ومن الأمثلة أن تقول: أجْمَعَ علماءُ المسلمين على رجْم الزّاني المحصن. فتفصيل علماء المسلمين أمرٌ متعذّر.

ومن الأمثلة: قول حسان بن ثابتٍ يمدح أولاد جفنة من الْغَسَاسِنَة، ويبدو أنّ هذا من شعره قبل الإسلام:

أولادُ جفنةَ حولَ قبرِ أبيهمْ

قبرِ ابنِ ماريةَ الكريمِ المفضّلِ

الْمُفْضِلِ: الْمُحْسِنِ بالعطاء، والزائد على غيره في الحسَبِ والشّرف.

وقول الشاعر يمدح قومه بني مطر:

بَنو مَطرٍ يومَ اللقاءِ كأنّهُمْ
أسُودٌ لها في غيلِ خفّانَ أشْبُلُ

في غِيلِ: الغِيلُ مَوْضِعُ الأسُود، والمجتمع من الشجر. خفّان: مأَسدةٌ قُرْبَ الكوفة. أشْبُلُ: جمع شِبْل وهو وَلدُ الأَسد.

وقول الحارث الجرمي:

قومي همُ قتلوا أميمَ أخي
فإذا رميتُ يُصيبُني سَهْمي

ومع الاختصار ففي هذه الإِضافة معنَى التحسُّرِ لأنَّ من قَتَلَ أخُاه هم قومُه الّذِينَ يَعِزُّ عليه أن يَنْتَقِم منهم، لأنَّه لو فعل لأصابَ بسَهْمِهِ نفسه.

ومنها أن تتضمّن الإِضافة معنىً يُقْصد ويُشاور إليه بها، كالتحريض على الإِكرام، أو التحريض على الإِهانة والإِذلال، أو التحريض على البرّ، أو إرادة الاستهزاء والتّهكم، أو غير ذلك.

ومن أمثلة التحريض على الإِكرام: (هذا صديقُك يزورك).

ومن أمثلة التحريض على الإِهانة والإِذلال: (هذا عدُوّك مقبل إليك). ومن أمثلة التحريض على البرّ: (هذا أبوك الذي ربّاك).

ومن امثلة إرادة الاستهزاء والتهكم: أن تقول لمن تسخر منه:

(هذا رَئيسُنَا وزعيمُنَا)، مع أنَه لا يصلُح إلاَّ أن يكون تابعاً خادماً. إلى غير ذلك من معانٍ لطيفة يمكن أن يُشارَ إليها بالإضافة.

خلاصة في تعريف المسند إليه بالإضافة

يعرف المسند إليه بالإضافة لمزايا كثيرة، منها:

١- أن تكون أخصر طريق لإحضاره في ذهن المخاطب والمقام يقتضي ذلك لفرط الضجر والسآمة، كقول جعفر بن عبلة حين حبس بمكة:

هواي مع الركب اليمانين مصعد
جنيب وجثماني بمكة موثق

اليمانون جمع يمان، ومصعد من أصعد في الأرض، سار فيها، والجنيب المجنوب المستتبع والجثمان الشخص، والموثق للقيد.

فهواي: مهوى أخصر من الذي أهواه ونحوه، مع كون الاختصار مطلوبا لضيق المقام.

٢- أن تغني عن تفصيل متعذر نحو: أجمع أهل الحق على كذا، أو متعسر إما باعتبار الكثرة نحو: أهل الشام فعلوا كذا، أو باعتبار لزوم تقديم بعض على بعض بدون مرجح نحو: علماء البلد اتفقوا على كذا.

نحو قول حسان بن ثابت:

أولاد جفنة حول قبر أبيهم قبر
ابن مارية الكريم المفضل

أولاد جفنة من الغساسنة الذين مدحهم حسان بالشام.

٣- أن تتضمن تعظيم شأن المضاف، أو المضاف إليه، أو غيرهما، نحو: (إنَّ عبادي ليْسَ لكَ عليْهِمْ سُلْطانٌ)[١]، ونحو: خادمي اليوم عمل كذا، ونحو: رسول السلطان زار فلانا، وعليه من غير المسند إليه قوله: (لا تدعني إلا بيا عبدها فإنه أشرف أسمائي).

٤- أن تتضمن تحريضا على الإكرام نحو: صديقك عندك.

٥- أن تتضمن تحريضا على الإذلال نحو: عدوك ببابك.

٦- أن تتضمن استهزاء وتهكما نحو: (إنَّ رسُولكُمُ الذي أرْسِلَ إليْكُمْ لمجْنونٌ)[٢].

تمارين في تعريف المسند اليه

بين مقتضيات تعريف المسند إليه، بإحدى طرق التعريف:

١- أبو مالك قاصر فقره على نفسه ومشيع عناء.

الجواب: أتى بالمسند إليه علما لإحضاره باسمه المختص به.

٣- إن الذي الوحشة في داره تؤنسه الرحمة في لحده.

الجواب: أتى بالمسند إليه اسم موصول للإيماء إلى وجه بناء الخبر وكونه مدحا للمحدث عنه.

٤- ولا يقيم على ضيم يراد به إلا الأذلان عير الحي والوتد

---

(١) سورة الحجر الآية: ٤٢.

(٢) سورة الشعراء الآية: ٢٧.

هذا على الخسف مربوط برمته وذا يشج فلا يرثي له أحد

العير الحمار، والرمة الحبل يربط به، والخسف الإهانة.

الجواب: أتى بالمسند إليه اسم إشارة للتحقير بالقرب.

٥- ﴿وما هذه الحياة الدنيا إلا لهوٌ ولعبٌ﴾[١].

الجواب: أتى بالمسند إليه اسم إشارة للتحقير بالقرب.

٦- بنو مطر يوم اللقا كأنهم أسود لها في غيل خفان أشبل.

الغيل الأجمة وخفان مأسدة مشهورة بضراوة أسدها، والأشبل جمع شبل ولد الأسد.

الجواب: أتى بالمسند إليه مضافا لإغناء الإضافة عن تفصيل متعذر.

---

(١) سورة العنكبوت الآية: ٦٣.

المبحث الرابع

المسند اليه نكرة

تمهيد التنكير

يبدأ النحاة عادة بالتنكير؛ (لأنه الأصل)، يذكر ابن جني (أن التنكير أسبق رُتْبة من التعريف، ولهذا لما كان التعريف طارئاً علَى التنكير احتاج إلى زيادة فيه، هي علامة التعريف، وقد يكون من دلالة سَبْقِ التنكير أنه أوسع دلالة من التعريف، وتذكر معه دائماً إرادة الشيوع، وإذا تكررت النكرة دلت على معنى جديد -غالباً- على عكس المعرفة).

ولما كان الكلام في البحث السابق هو ان المسند إليه معرفةً، وذكرنا المرجِّحات؛ وبموجبها يكون الكلام بمقتضى الحال معرفة، فإما أن يقتضي أن تأتي بالضمير، أو اسم الإشارة، أو اسم الموصول، إلى آخره، وقد قدم بحث التعريف على التنكير على عكس ما صنعهُ في باب المسند كما سيأتي؛ لأن الأصل في المسند إليه أنه محكومٌ عليه، والحكمُ عن الشيء فرعٌ عن تصوّره.

فلا بد أن يكون معلوماً، فالأصلُ في المسند إليه أن يكون معرفة. والنكرةُ خلافُ الأصل، والأصلُ في (المسند) أنه حكم، والأصلُ فيه أنه يكون نكرة، والمعرفة فَرعٌ فيه، حينئذٍ قدَّمَ في كلِّ موضعٍ ما هو الأصل فيه، فقدَّمَ التعريف على التنكير في المسند إليه؛ لأنَّ الأصل في المسند إليه أن يكون معرفةً، وقدَّمَ التنكير على المعرفة في باب المسند؛ لأن الأصل في المسند أنه نكرة.

وحيث ان (لا يجوزُ زيادةُ حرفٍ أو معنىً في الكلام البليغ إلا لفائدة)، فإذا أمكنَ أن يُؤدّى المعنى بنكرة لا يجوزُ العدولُ إلى معرفة، إذا استوى الأمر، فيبقى الأصل في الحكم أن يكون نكرة، هذا تعليلُ (المسند)، لأنه حُكم، والحكمُ يحصُلُ بإيراد اللفظ نكرة. فلا داعي للزيادة بأن نأتي باللفظ معرفةً، فإن جَيءَ باللفظ معرفةً مع إرادةِ إفادةِ الحكم فقط لا لأمر زائد، حينئذٍ صارَ حشواً في الكلام.

قال السيوطي في عقود الجمان:

كالنكر معنى ولأفراد تعم
أشمل إذ صحَ وجود مفرد
ومنه عرفي وعموم المفرد
في الدار دون ما إذا فرد يقال
ورجلين مع قول لا رجال
و بين الافراد بالاتفاق
ولا تنافي بين الاستغراق
عن وحدة وبالاضافة استقرَ

لأنه يدخل مع قطع النظر
إليه أو مضاف هذا أو خلاف
للاختصار أو لتعظيم المضاف
عبد إمام المسلمين عندي

النكرة: اسم يطلق على القليل والكثير، أو على مفرد، أو على أكثر ومعناه شائع في جنس، أو نوع، أو صنف، أو نحو ذلك، وهذا يصدق بالمثنى والجمع. وما يطلق على القليل والكثير صالح لأن يراد به أقل مقدار وأكثر مقدار، وما يطلق على مفرد صالح لأن يراد به أيّ فرد دون تعيين، وما يطلق على أكثر من مفرد صالح لأن يراد به أيُّ جمع دون تعيين إذا كان جمعاً، وأيّ اثنين إذا كان مثنى. فالشائع في أفراد دون تعيين مثل: (رجل - امرأة - إنسانٌ). والشائع في مثاني أو جموع دون تعيين مثل: (رجلين - رجال - امرأتين - نساء). وما يطلق على القليل والكثير من الجنس أو النوع أو الصنف مثل: (ماء - تراب - ريح)، فيؤتى بالمسند إليه نكرة: لعدم علم المتكلم بجهة من جهات التعريف حقيقةً - أو ادعاءً، كقولك - جاء هنا رجل يسأل عنك، إذا لم تَعرف ما يعينه من علم أو صلة أو نحوهما، وقد يكون لأغراض أخرى. كالتَّكثير نحو: (وإن يكذبوك فقد كذبت رسلٌ من قبلك) (أي رسلٌ كثيرة)، والتقليل - نحو: (لو كان لنا من الأمر شيء)، ونحو: (ورضوان من الله أكبر). والتَّعظيم والتَّحقير - كقول ابن أبي السمط

له حاجبٌ عن كل أمرٍ يشينه

وليس له عن طالب العرف حاجب

أي له مانع عظيم، وكثيرٌ عن كل عيب - وليس له مانع قليل - أو حقير عن طالب الإحسان فيحتمل التَعظيم والتَكثير والتَقليل والتَّحقير. وإخفاء الأمر - نحو: قال رجل إنك انحرفت عن الصَّواب تخفى اسمه، حتى لا يلحقه أذىً.

وقصد الإفراد - نحو: ويلٌ أهونُ من ويلين. «أي ويل واحد أهون من ويلين»، وقصد النوعية - نحو: لكل داءٍ دواءٌ (أي لكلّ نوع من الدَّاء نوع من الدواء). الى هنا عرفنا أنّ النكرة ثلاثة أقسام:

الأول: ما يطلق على القليل والكثير، معناه شائع في جنسٍ أو نوع، أو صنف، أو نحو ذلك، مثل: (ماء - تراب - ريح). وهذا القسم يراد منه غالباً المعنى الشائع قلَّ او كثر، وعند إرادة تحديد الكميَة أو وصفها بالقلة أو الكثرة أو نحوهما يُضاف في البيان ما يُراد بيانه. ولامعنى لجمع هذا القسم ما دام يطلق على القليل والكثير، إلاَّ إذا أريد بالجمع الأنواع أو الأصناف أو نحو ذلك.

الثاني: ما يطلق على مفرد شائع دون تعيين، وهذا القسم صالح لأن يراد به معنى الجنس أو النوع أو الصنف أو نحو ذلك، وأن يراد به معنى الإفراد على وجه الخصوص، وفي هذه الحالة يحسن تأكيد معنى الإفراد بالوصف بأنه واحد، قال الله عزَّ وجلَّ في سورة (ص):

(أجعَلَ الآلهةَ الها واحدا إنّ هاذا لشيءٌ عجابٌ)[١].

الثالث: ما يُطلق على أكثر من مفرد، ومعناه شائعٌ في مَثَانٍ أو جُمُوع، وهذا القسم صالح لأنِ يُرادَ به معنى الجنس أو النوع أو الصف أونحوهما، وأن يراد به معنى التثنية أو الجمع على وجه الخصوص، وفي هذه الحالة يحسُنُ تأكيد معنى التثنية بالوصف بنحو (اثنين) ومنه قول الله عزَّ وجلَّ في سورة (النحل): (وقالَ اللهُ لا تتخذوا الهينِ اثنينِ إنما هوَ الهٌ واحدٌ فإياي فارهبون)[٢]. ففي هذا المثال نلاحظُ تأكيد التَثْنِيَة في الْمُثَنَّى النكرة بوصفه بلفظ (اثنين)، وايضا تأكيد الإفراد في المفرد النكرة بوصفه بلفظ (واحد)، لأنّ المراد التنبيه على أنّ التثنية والإفراد هما المرادان على وجه الخصوص، أمّا في النكرة التي هي جمع فقد يحسن تخصيصها بنحو قليل أو كثير، مثل قول الله عزَّ وجلَّ في سورة (الفرقان): (وأنزلنا من السَّماءِ ماءً طهورا لنحييَ بهِ بلدةً ميتا ونسقيهُ مِمَّا خلقنآ أنعاما وأناسيَّ كثيرا)[٣]، فخصَّص (أنْعَاماً وأناسِيَّ) وكلٌ منهما نكرةٌ جمْعٌ، فوصفهما بفلظ (كثيراً). وإذا كان المراد تحديد عدد معين وُصِفَتِ النكرة الجمع بما يُبَيِّن العدد، ومنه قول الله عزَّ وجلَّ في سورة

---

(١) سورة ص: ٥.

(٢) النحل: ٥١.

(٣) الفرقان: ٤٨-٤٩.

(الواقعة): (وكنتم أزواجا ثلاثة)[١].

أي: وكنتم أيها الناس يوم القيامة أصنافاً ثلاثة: هم أصحابُ الميمنة، وأصحابُ المشأمة، والسّابقون المقربَون.

بعد تحديد معالم النكرات يَحْسُنُ بيانُ دواعي اختيار النكرة في الجملة الكلامية.

مقتضيات تنكير المسند اليه

ـ المقتضى الأول: من مقتضيات تنكير المسند اليه هو الجهل بما يُعَرِّف المذكور بقسم من أقسام المعرفة، فيلْجأ المتكلم إلى التنكير، بإطلاق اسم غير مُعَيّن من أسماء النكرة، وهذا الاسم النكرة (مشترك) ينطبق على كثيرين مثل (رجل) في قولك (جاء رجلا) فيعرف منه ان الجائي ليس بأمرأة، بل هو من نوع الرجال فيحصل بإيراد النكرة فائدة وهي معرفة قسم من اقسام شيء معروف، كتخصيص نوع الدابة او الطائر من الحيوان في قوله تعالى(وما من دابّة في الأرض ولا طائرٍ يَطيرُ بجَناحَيْه)[٢] فتخصيص الحيوان الماشي على الارض بقوله تعالى (وما من دابة في الارض..) وفي (طائر) عرف نوع من الحيوان وهو قسم الطيور مع ان لفظ (دابة وطائر) نكرة، لكنهما ببركة القرينة

---

(١) الواقعة: ٧.

(٢) الأنعام: ٣٨.

افادتا التعريف، وهذه فائدة تُقْصَدُ في الكلام، فمن قال لاخيه مثلاً: (جاءنا رجلٌ وسأل عنك)، فقد أفاده أنَّ سائلاً ما سأل عنه، وأنّ هذا السائل هو من صنف الرجال، لا من صنف النساء. فيبنى مقتضى التنكير على هذه الفائدة، ومع وجود القرينة المتصلة السياقية على المراد الحقيقي يحسن التنكير ويكون له مقتضى ودواعي بلاغية.

المقتضي الثاني: ومن مقتضيات تنكير المسند اليه أن يقصد المتكلم عدم تعيين من يتحدث عنه، خشية التصريح به علنا، وتظهر هنا عدّة أغراض: منها أن يكون تعيينُه زائداً على ما يقصد المتكلم بيانه، مثل تعيين اسم الرجل الذي جاء من أقصى المدينة يسعى ليقول لموسى عليه السلام: إنَّ الملأ يأتمرون بكَ ليقتلوك، لذلك لم يصرح عزوجل باسمه، فقال تعالى في سورة (القصص): (وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى قَالَ يَامُوسَى إِنَّ الْمَلأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَاخْرُجْ إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ)[1].

وفي قوله تعالى: (وَجَآءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى قَالَ يَاقَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ اتَّبِعُوا مَن لاَّ يَسْأَلُكُمْ أَجْراً وَهُم مُّهْتَدُونَ)[2].

ومنها إرادة إخفاء شخص المتحدّث عنه، لمصلحةٍ يراها مُنْشِىء الكلام، والمصالح من الإخفاء كثيرة يصْعُبُ حصْرُها، كالخوف عليه،

---

(١) القصص: ٢٠.

(٢) يس: ٢٠-٢١.

وكالتشويق إليه، وكانتظار المناسبة الملائمة للمفاجأة به.

ومن أمثلة إرادة الإخفاء، ما كان من أخت موسى عليه السلام، كما جاء في سورة (القصص): (هلْ أدلُّكمْ على أهلِ بيتٍ يكفلونه لكمْ وهمْ له ناصحون)[١]. فقد جاءت بلفظ (بيتٍ) نكرةً، وقالت (أهْلِ بَيْتٍ) ولم تَقُلْ مُرْضعة.

المقتضى الثالث: ومن مقتضيات التنكير ايضا أن يكون مراد المتكلّم ذكر واحد غير معين من الجنس أو النوع أو الصنف، كأن يقول طالب دابّة لسفره: (أريد فرساً) فهو يبحث عن فرس ما مناسبة دون تعيين. ومنه قول الله عزَّ وجلَّ في سورة (يوسف): (إذْ قالوا ليوسفُ وأخوهُ أحبُّ إلى أبينا منّا ونحنُ عُصْبةٌ إنّ أبانا لفي ضلالٍ مُبينٍ اقتلوا يوسفَ أوِ اطرَحوهُ أرْضا يخلُ لكمْ وجْهُ أبيكمْ وتكونوا من بعده قوْما صالحين)[٢]. وهذا الشاهد يصلح أيضاً لإرادة من الأرض غير معيّنة بذاتها، لكنّها نوعٌ ذات وصف خاص، فهي أرض بعيدة نائية مجهولة مَنْ طُرح فيها ضلَّ وتعرَّض للْهَلاك.

المقتضى الرابع: ومن مقتضيات تنكير المسند اليه، تكثير أفراد المسند إليه، بدلالةُ القرائن عليه، وإذْ دَلَّتِ القرائن عليه حَسُنَ في الكلام حَذْفُ الوصف الدالّ على الكثرة، والاكتفاء بدلالة التنكير مع

---

(١) القصص: ١٢.

(٢) يوسف: ٨-٩.

دلالة قرينة الحال أو قرينة المقال، تقول: (إن له لإبلاً): مع وجود القرينة المصاحبة في السياق يفهم منه ارادت التكثير. ومن ذلك، قول الله عزَّ وجلَّ في سورة (آل عمران): (فإن كذّبوكَ فقدْ كُذّبَ رُسُلٌ مّن قبلِكَ جآءُوا بالبيّنات والزُبُرِ والكتاب المُنيرِ)[١]. فلفْظُ: [رُسُل] نكرة، وبقرينةُ تصبير الرَّسُولِ الأعظم صلى الله عليه وآله تدلُّ على أنَّهم رسُلٌ كثيرون قَدْ كُذِّبوا من قبَلِ أقوامهم. وقول الله عزَّ وجلَّ في سورة (الأعراف)، بشأن تقطيع بني إسرائل في بلدان كثيرة من الأرض: (وقطعْناهُمْ فِي الأرْضِ أمماً)[٢]. أي: أُمما كثيرةً في بلدان من الأرض كثيرة. ومنه قوله تعالى: (إنّ المتقين في جنّاتٍ وعُيُونٍ) و (أمدّكُمْ بأنْعَامٍ وبَنِين وجَنّاتٍ وعُيُون) و (كَمْ تركُوا من جنّاتٍ وعُيُونٍ وزُرُوعٍ ومقامٍ كَرِيم).

المقتضى الخامس: وقد يكون مقتضى التنكير التقليل، بدلالة القرائن على قصد التقليل، وإذْ دلَّت القرائن عليه حَسُنَ في الكلام حذف الوصف الدالّ على القلّة، والاكتفاء بدلالة التنكير مع دلالة قرينة الحال أو قرينة المقال. منه قول الله عزَّ وجلَّ في سورة (التوبة): (وعدَ اللّهُ المُؤمنين والمُؤمنات جنّاتٍ تجْري مِن تحتها الأنْهارُ خالدين فيها ومساكنَ طيّبةً في جنّاتِ عدْنٍ ورضْوانٌ مّنَ اللّهِ أكْبرُ ذالكَ هُوَ

---

(١) آل عمران: ١٨٤.

(٢) الاعراف: ١٦٨.

الفوز العظيم)[١]، فجاء بلفظ (رضوان) مُنْكراً، وقرينة كونه من الله مع كونه أكبر من كلّ ما في جنّات عَدْنٍ مِنْ نعيم دليلٌ على أنّ المراد: ورضوانُ قليلٌ من الله يُفْرِغُهُ على أهل جناتِ عَدْنٍ هو أكثر عندهم وأعظم من كلِّ ما فيها من نعيم.

وقد تنبّه علماء البلاغة إلى أنه لم يرد في القرآن سلامٌ من جهة الله إلاَّ مُنكّراً، لأنَّ سلاماً قليلاً من جهته عزَّ وجلَّ كافٍ لتحقيق كُلّ ما يطلُبُهُ العبادُ مِنْ أمن أو تحيَّة، مثل:(سلامٌ عليكم بما صبرتم) - (سلامٌ قولاً من ربٍّ رحيم) - (سلامٌ على نوح) - (سلامٌ على إبراهيم) - (سلامٌ على موسى وهارون) - (وسلامٌ على المرسلين) - (فسلامٌ لك من أصحاب اليمين). وأمّا قول عيسى عليه السلام: (والسلامُ عليَّ يومَ وُلدتُ ويومَ أموتُ ويومَ أبعثُ حيّا)[٢] فقد جاء بـ(السلام)مُعَرَّفاً لأنَّه ورد على لسان عيسَى عليه السلام في دعائه لنفسه، بخلاف الذي ورد بشأن يحيى عليه السلام في السورة نفسها بياناً صادراً عن الله عزَّ وجلَّ، إذْ جاء فيه قوله تعالى: (وسلامٌ عليه يومَ وُلدَ ويومَ يموتُ ويومَ يُبعثُ حيا)[٣].

ومن الشواهد الشعرية قول المتنبّي :

فيوماً بخيلٍ تطرُدُ الرُّومَ عنهمُ

---

(١) التوبة: ٧٢.

(٢) مريم: ٣٣.

(٣) مريم: ١٥.

ويوماً بجودٍ يطرُدُ الفقرَ والجدْبا

نكّر لفظ (خيل) ونكّر لفظ (جود) وهو يريد: بعدد قليل من الخيل، وبمقدارٍ قليل من الجود، وقد دلّ التنكير فيهما على التقليل ما في السّباق والسّياق من المدح والإطراء البالِغَيْن من المتنبيّ لسيف الدولة، وهذا يقتضي أن يطرد الروم بقليل من خيله، وأن يطردَ جودٌ قليلٌ منه الفقر والجدْبا.

المقتضي السادس: ومن مقتضيات التنكير في المسند اليه التعظيم، بدلالة القرائن عليه، وإذْ دلّت القرائن عليه حَسُنَ في الكلام حذف الوصف الدالّ على التعظيم، والاكتفاء بدلالة التنكير مع دلالة قرينة الحال أو قرينة المقال. يعني: التنكيرُ قد يكون لإفادة التعظيم، بمعنى أنه أعظم من أن يُعيَّن، (وجاءهمْ رسولٌ كريمٌ)[1] رسول نُكِّر هنا لقصد التعظيم، اوْ تعظيماً، يعني: لفائدة التعظيم.

ومنه قول الله عزَّ وجلَّ في سورة (البقرة): (ذلك الكتابُ لا ريبَ فيهِ هدًى للمتقين)[2]. في الآية تنكير لفظ (هُدىً) للتعظيم والتفخيم، أي: هُدىً عظيم فخمٌ جليل للمتّقين، ودلّ على إرادة التفخيم قرينة تمجيد القرآن، إذْ جاءت الإشارة إليه بإشارة البعيد للدلالة على منزلته الرفيعة جداً، وجاء وصفه بأنه لا ريب فيه.

---

(١) الدخان:١٧.

(٢) البقرة: ٢.

وقول الله عزّ وجلّ في سورة (البقرة): (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين فإن لم تفعلوا فأذنوا بحربٍ من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون)[١]. في الآية تنكير لفظ (حَرْبٍ) للتعظيم والتهويل، أي: بحربٍ شديدةٍ هائلة مخيفة، ودلّ على كونها شديدةً مخيفة كَوْنُها من الله ورسوله، وكونُها عقوبة على معصيةٍ هي من الكبائر.

المقتضى السابع: يكونُ تنكير المسند اليه لإرادة أن النكرة هنا قد دلّت على نوعٍ انفردت به عن سائر المعاني، التنويع بأن يُراد بالمسند إليه نوعٌ مخالفٌ للأنواع المعهودة، خرَجَ عن سائر الأنواع المعهودة، (إنّ الذين كفروا سواءٌ عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة ولهم عذابٌ عظيم)[٢]. فجاء تنكير (غِشَاوَةٍ) لإفادة أنّها نوعٌ خاصٌ يحجُبُ فقط رؤية آيات الله، وقد دلّ على هذا أَنَّهُم يَرَوْن بأبصارهم أشياء كثيرة إلاّ أنهم محجوبون عن إدْراك آيات الله، اي انها غشاوة مخالفة لسائر الغشاوات المعهودة، وإنما هي غشاوة مختصةً بفردٍ أو أفراد مُعيّنين من أفراد المسند إليه، وهو التعامي عن الحقّ مع ظهور الآيات البينات..

---

(١) البقرة: ٢٧٨-٢٧٩.

(٢) البقرة: ٧.

ومنه قوله تعالى: (ولتجدنهم أحرص الناس على حياة)[١] قالوا: نوعٌ من الحياة زائدٌ على الحياة الأصلية، لان الحرصُ لا يكون على الماضي، ولا يكون على الحاضر، وإنما يكون على المستقبل، فدلَّ على أن الحياة هنا نَوعٌ مختصٌّ عن سائر أنواع الحياة، وهو حياةٌ مستقبلية مُنفرِدة عن سائر أنواع الحياة في الزيادة على الحياة الأصلية.

المقتضى الثامن: من مقتضيات تنكير المسند اليه ارادة التحقير والتصغير، بدلالة القرائن عليه. منه قول الله عزَّ وجلَّ في سورة (غافر) في حكاية قول مؤمن آل فرعون: (وقال الذي؟ آمن ياقوم اتبعون أهدكم سبيل الرَّشاد ياقوم إنما هاذه الحياة الدنيا متاع وإن الآخرة هي دار القرار)[٢]. ففي الآية تنكير (مَتَاع) للتحقير والتصغير، أي: متاعٌ حقير صغير سريع الزوال، وفيه معنى التقليل أيضاً. وقول الله عزَّ وجلَّ في سورة (الأنبياء) بشأن مشركي مكة:

(ولئن مسَّتهم نفحة من عذاب ربك ليقولن ياويلنا إنا كنا ظالمين)[٣]. ففي هذه الآية تنكير (نفحة) للتصغير، أي: نفحةٌ صغيرة من عذاب رَبّك كافيةٌ لأن تجعلَهُمْ يُنَادُون: يَا وَيْلَنَا إنَّا كُنَّا ظَالِمِين، والقرينةُ عقليّةٌ، فالعذاب الكبير يهلكهم بطرفَةِ عين، فلا يَدَعُهم يُنَادون

---

(١) البقرة: ٩٦.

(٢) غافر: ٣٨-٣٩.

(٣) الانبياء: ٤٦.

على أنفسهم بالويل، إذ المرادُ نفحة من عذاب الله في الحياة الدنيا لا في الآخرة، ويكفي في هذه النفحة أنْ تَمَسَّهُمْ مساً، دون أن تُصيبهم إصابة بالغة، فالنفحة الصغيرة القليلة من عذاب الله تؤلم ألماً شديداً.

ومن شواهد الشعر العربي فقد جمع أبو السَمط بين إرادة التعظيم وإرادة التحقير والتصغير في بيت واحد فقال بشأن ممدوحه:

لهُ حاجبٌ عنْ كُلّ شيْءٍ يشينهُ
ولَيْس لهُ عنْ طالب العُرْف حاجب

أي: له حاجب عظيم يحْجُبُه عن كلّ أمر يَشِينُه، وليس له حاجبٌ ما ولو كان حقيراً يَحجب عنه طالب المعروف، بسبب أنه جواد لا يردّ طالب معروف.

وقد يأتي الوصف لأغراض أخرى؛ منها الترحّم في قول الشاعر (من الوافر):

إلهي، عبدك العاصي أتاكا
مقرا بالذنوب وقد دعاكا

ومنها قصد الإبهام، نحو قولك: (تصدقت صدقة كبيرة أو صغيرة).

ومنها قصد التعميم، مثل قولك: (أكرِمِ الناسَ الصغارَ والكبار).

لذا قال: (واما تنكيره) أي تنكير المسند إليه (فللافراد) أي للقصد إلى فرد مما يقع عليه اسم الجنس (نحو ـ وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى ـ أو النوعية) أي للقصد إلى نوع منه (نحو ـ وعلى ابصارهم غشاوة) أي نوع من الاغطية، وهو غطاء التعامى

عن ايات الله تعالى، وفى المفتاح انها للتعظيم أي غشاوة عظيمة (أو التعظيم أو التحقير كقوله له حاجب) أي مانع عظيم (في كل امر يشينه) أي يعيبه (وليس له عن طالب العرف حاجب) أي مانع حقير فكيف بالعظيم (أو التكثير كقولهم ـ ان له لإبلا ، وان له لغنما ـ أو التقليل نحو ـ ورضوان من الله اكبر). والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشان وعلو الطبقة والتكثير باعتبار الكميات والمقادير تحقيقا كما في الابل أو تقديرا كما في الرضوان وكذا التحقير والتقليل، وللاشارة إلى ان بينهما فرقا قال (وقد جاء) التنكير (للتعظيم والتكثير نحو ان يكذبوك فقد كذبت رسل) من قبلك (أي رسل ذووا عدد كثير) هذا ناظر إلى التكثير (و) ذووا (آيات عظام) هذا ناظر إلى التعظيم. وقد يكون للتحقير والتقليل معا نحو حصل لى منه شئ أي حقير قليل. (ومن تنكير غيره) أي غير المسند إليه (للافراد أو النوعية نحو والله خلق كل دابة من ماء) أي كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة هي نطفة ابيه المختصة به أو كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة التى تختص بذلك النوع من الدابة. (و) من تنكير غيره (للتعظيم نحو فأذنوا بحرب من الله ورسوله) أي حرب عظيم. (وللتحقير نحو ان نظن الا ظنا) أي ظنا حقيرا ضعيفا إذا الظن مما يقبل الشدة

والضعف فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتأكيد وبهذا الاعتبار صح وقوعه بعد الاستثناء مفرغا مع الامتناع نحو ما ضربته الا ضربا على ان يكون المصدر للتأكيد، لان مصدر ضربته لا يحتمل غير الضرب والمستثنى منه يجب ان يكون متعددا ليشمل المستثنى وغيره.

واعلم انه كما ان التنكير الذى في معنى البعضية يقيد التعظيم فكذلك صريح لفظة البعض كما في قوله تعالى ﴿ورفع بعضهم درجات﴾ اراد محمدا صلى الله عليه وآله ففى هذا الابهام من تفخيم فضله واعلاء قدره ما لا يخفى.

خلاصة بحث التنكير

لم يتعرض لهذا الباب كثير ممن كتب في هذا الفن، وأول من فتق أكمام زهاره صاحب (الكشاف) وتبعه من جاء بعده من علماء البيان، وقصارى ما قالوه: إن المسند إليه ينكر لأغراض، منها:

١- ألا يعلم المتكلم جهة من جهات التعريف من علمية أو صلة أو غيرها، فتقول: جاء هنا رجل يسأل عنك، إذا لم تعرف له اسما ولا نحوه.

٢- أن يقصد فرد غير معين مما يصدق عليه اسم الجنس نحو:

(وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى)[١] أي: فرد من جنس الرجال.

٣- أن يمنع من التعريف مانع، كقوله:

(إذا سئمت مهنده يمين لطول الحمل بدله شمالا)، لم يقل يمينه تحاشيا من نسبة السآمة إلى يمين الممدوح.

٤- أن يقصد نوع مخصوص نحو:

لكل داء دواء يستطب به
إلا الحماقة أعيت من يداويها

يريد لكل نوع من أنواع الأدواء ما يناسبه من أصناف الأدوية، وعليه قوله تعالى: (وعلى أبصارهم غشاوة ولهم عذاب عظيم)[٢].

ومعنى التنكير أن على أبصارهم نوعا من الأغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامي عن آيات الله، ولهم من بين الآلام العظام نوع عظيم لا يعلم كنهه إلا الله.

ويرى السكاكي أن التنكير في هذا للتعظيم أي: غشاوة عظيمة تحجب أبصارهم دفعة واحدة، وتحول بينهم وبين الإدراك، وعذاب عظيم لا يقدر قدره.

٥- أن يقصد التكثير نحو: (قالوا لفرعون أئن لنا لأجرا)[٣]،

---

(١) سورة ياسين الآية: ٢٠.

(٢) سورة البقرة الآية: ٧.

(٣) سورة الشعراء الآية: ٤٠.

وقولهم: (أن له الأبلاق وأن له لغنما)، إذ المقام للمدح.

٦- أن يقصد التقليل نحو: (ورضوان من الله أكبر)[١]، أي: فشيء مما من رضوانه أكبر من الجنة ونعيمها، فإن العبد إذا علم رضي مولاه عنه عد ذلك من أعظم النعم وعاش عيشة راضية.

٧- التعظيم والتحقير، وقد اجتمعا في البيت الثاني من قول مروان بن أبي حفصة:

فتى لا يبالي المدلجون بنوره
إلى بابه ألا تضيء الكواكب
له حاجب عن كل أمر يشينه
وليس له عن طالب العرف حاجب

أدلج سار ليلا. حاجب أي: مانع، ويشينه أي: يعيبه.

فمقام المدح يفيد أن له مانعا عظيما عن كل قبيح وشين وليس له أي مانع ولو حقيرا عن طلاب المعروف، فهم يحصلون على مقاصدهم بل كد ولا تعب.

والفرق بين التعظيم والتكثير أن الأول ينظر فيه لارتفاع الشأن وعلو القدر، والثاني يلاحظ فيه الكميات والمقادير، وهكذا الحال في الفرق بين التحقير والتقليل.

٨- قصد إخفائه عن المخاطب نحو: سمعت رجلا يقول: إنك

---

(١) سورة آل عمران الآية: ١٥.

حدت عن الصواب. وينكر المسند لأغراض، منها: عدم الحصر والعهد الدال عليهما التعريف، كما تقول: زيد كاتب. ومنها: قصد التفخيم والتعظيم، نحو: (هُدًى لِلْمُتَّقِينَ)[١]، أي: هدى لا يكتنه كنهه. ومنها: قصد التحقير، نحو: ما زيد شيئا، وينكر غير المسند إليه والمسند، للدلالة على: منها: الإفراد، نحو: (واللهُ خلقَ كلَّ دابةٍ منْ ماءٍ)[٢]، أي: خلق كل فرد من أفراد الدواب من نطفة معينة. ومنها: النوعية، نحو: (ولتجدنَّهُمْ أحْرَصَ النَّاسِ علَى حياةٍ)[٣]، أي: نوع من الحياة المتطاولة فهم أحرص الناس على أن يزدادوا إلى حياتهم الماضية حياة في المستقبل.

ومنها: التحقير، نحو: (إنْ نظنُّ إلَّا ظنًّا وما نحنُ بمُستيقنينَ)[٤]. ومنها: التقليل، كقول المتنبي: (فيوما بخيل تطر الروم عنهمو ويوما يجود يطر الفقر والجدبا)، يريد بعدد يسير من خيولك ونزر من فيض جودك. ومنها: عدم التعين، نحو: (اقتلوا يُوسُفَ أو اطرَحُوهُ أرْضًا)[٥].

---

(١) سورة البقرة الآية: ٢.

(٢) سورة النور الآية: ٤٥.

(٣) سورة البقرة الآية: ٩٩.

(٤) سورة الجاثية الآية: ٣٢.

(٥) سورة يوسف الآية: ٩.

تمارين في تنكير المسند اليه

بين دواعي تنكير المسند إليه، فيما يلي:

١- قال تعالى: (فأذنوا بحرب من الله ورسوله)[١].

الجواب: نكر حرب للدلالة على التعظيم.

٢- (وأمطرنا عليهم مطرا فساء مطر المنذرين)[٢].

الجواب: نكر المطر للدلالة على النوعية، أي: مطرا عجيبا من الحجارة.

٣- (ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك)[٣].

الجواب: نكرت النفخة للدلالة على التحقير.

٤- وفي السماء نجوم لا عدد لها وليس يكسف إلا الشمس والقمر

الجواب: نكرت النجوم للدلالة على التكثير.

٦- ومن طلب العلوم بغير كد سيدركها متى شاب الغراب.

الجواب: نكر كد للدلالة على التعظيم.

٧- (وإن يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك)[٤].

الجواب: نكرت رسل للدلالة على التعظيم والتكثير، أي: رسل ذوو

---

(١) سورة البقرة الآية: ٢٧٩.

(٢) سورة الشعراء الآية: ١٧٣.

(٣) سورة الأنبياء الآية: ٤٦.

(٤) سورة فاطر الآية: ٤.

عدد كثير وآيات عظام.

تمرين:

بيّن دواعي تنكير المسند إليه أو غيرهما، فيما يلي:

١- (يا أبت إني أخاف أن يمسك عذاب من الرحمن)[١].

٢- (ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب)[٢].

٣- رجل قال: إنك اغتبتني.

٤- دفعنا بك الأيام حتى إذا أتت تريدك لم نسطع لها عنك مدفعا.

٥- آراؤه وعطاياه ونعمته وعفوه رحمة للناس كلهم.

٦- وللغزالة شيء من تلفته ونورها من ضيا خديه مكتسب ..

٧- قلت ثقلت إذ أتيت مرارا قال ثقلت كاهلي بالأيادي

٨- لئن صدقت عنا فربت أنفس صواد إلى تلك النفوس الصوادف.

٤٣ صدفت أعرضت، وصواد جمع صادية أي: عطشي.

---

(١) سورة مريم الآية: ٤٥.

(٢) سورة البقرة الآية: ١٧٩.

فائدة :في قاعدة مشتهرة

ثم

من القواعد المشتهرة

إذا أتت نكرة مكررة

تغايرا وإن يُعرَف ثاني.. توافقا كذا المعرفان

شاهدها الذي روينا مُسندا لن يغلب اليسرين عسرٌ أبدا

يذكُرُ البيانيون في خاتمة البحثِ عن التعريف والتنكير القاعدة المشهورة المستُفاد منها في كل علمٍ وفي كل فن، وهي: (إذا اجتمَعَ أو كُرِّرَ اسمٌ مرتين في جملة في سياقٍ واحدٍ أو في جملتين بينهما ترابط ظاهرٌ ومناسبةٌ بين الجملتين، إما بعطفٍ أو نحو ذلك، فحينئذٍ إذا كانا مَعرِفتين فالثاني هو عينُ الأول، وإذا كانا نكرتين فالثاني غير الأول، وإذا كان الأولُ نكرةً، والثاني معرفةً فالثاني هو عينُ الأول، وبالعكس فيه قولان). هذه القاعدة يُستَفادُ منها في سائرِ الفنون الشرعية، حتى في الأحكام الشرعيّة المتعلّقة بالمكلَّفين. إذا كُرِّرت المعرفة معرفةً، قالوا: هي عين الأولى، تقول: جاء القاضي وأكرمت القاضي، فالقاضي الذي جاءَ هو عَينُه الذي أُكرِمَ، بدليل أن الأول مَعرفة: جاءَ القاضي، ثم كُرِّرَ معرفةً مرةً أخرى، حينئذٍ نحكمُ بأن الثاني هو عين الأول: جاءَ القاضي وأكرمتُ القاضي. وإذا ذُكِرَ الأول نكرةً، والثاني معرفةً كذلك هو عين الأول، تقول: جاء قاضٍ نكرة، وأكرمتُ القاضيَ، هل القاضي الذي أُكْرِمَ هو عين الذي جاء أم غيره؟ نقول: هو عَينُه، لماذا؟ لأنه ذُكِرَ أولاً نكرةً، ثم أعيدَت معرفة، فكانت هي عين الأولى.

ومنه قوله تعالى: (فيها مصباح المصباح)[١] قلنا: هذه (أل) للعهد الذكري، (في زجاجة الزجاجة) (كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول)[٢] فالثاني هو عينُ الأول؛ لأن القاعدة: (أن النكرة إذا أُعيدت مَعرفةً فهي عين الأولى).

النكرة إذا أُعيدَت نكرة: جاء قاضٍ وأكرمتُ قاضياً، جاءَ قاضٍ نكرة، وأكرمتُ قاضياً، الثاني غير الأول، فالقاضي الذي أُكرِمَ غيرُ القاضي الذي جاء، فهما شخصان، ليسَ كالمثال الأول: جاءَ القاضي وأكرمتُ القاضي، فالثاني هو عين الأول، فالذي أُكرِمَ هو عين الذي جاء. وكذلك ليس كالثاني بأن يكون الأول نكرة، والثاني معرفة، فالثاني هو عين الأول، إنما هنا نقول: الثاني غير الأول؛ لأنه أُعيدَ نكرة: جاء قاضٍ وأكرمتُ قاضياً، فالثاني غير الأول.

بقي أن يُذكَرَ أولاً معرفةً، ثم يُعادُ نكرةً: هذا فيه قولان.. فيه خلافٌ بينَ البيانيين، قيل: بأنه عينُ الأول، وقيل بأنه غيره.

لذا قالوا في القاعدة وبيانها:

ثم

من القواعد المشتهرة

إذا أتت نكرة مكرَّرة

تغايرا وإن يُعرَّف ثاني.. توافقا كذا المعرفان

---

(١) النور:٣٥.

(٢) المزمل: ١٥ - ١٦.

شاهدها الذي روينا مسندا لن يغلب اليسرين عسرٌ أبدا

قوله تعالى: (فإنّ مع العُسر يُسرا إنّ مع العُسر يُسرا)[١] كم عُسر. وكم يُسر؟ العُسر كُرِّرَ معرفة مرتين، فهو عينُ الأول، فالعسرُ واحد، واليسر يسران، لذا قال: (شاهِدُها الذي رَوينا مُسنداً. لن يغلِبَ اليسرينِ عسرٌ أبدا). عسرٌ واحد، إذن: كُرِّرَ اليسر (يسراً يسراً)، في مقام واحد، والثاني نكرة والأول نكرة، فهو غيرُه وليس عينه، وكُرِّرَ العسر مرتين وهو معرِفةٌ في الموضعين، فنقول: الثاني هو عين الأول، هذا هو المشهور عندَ البيانيين، وهي قاعدة أغلبية ليست مطّردة في كل مثال، لا بد أنها تستوفى، كما هو الشأن في سائر القواعد. ولذلك قال السيوطي: (ونقضَ السبكيُّ ذي بأمثلةْ...وقال ذي قاعدةٌ مُستشكَلةْ). يعني قال: هذه قاعدة مستشكلة لأنه وردَ في القرآن ما ينقض هذه القاعدة: (هَلْ جَزَاءُ الإِحْسَانِ إِلَّا الإِحْسَانُ)[٢] اي: الإحسان الثاني هو عين الأول، لكن المراد (بالاحسان) في الاية

بالأول: (هَلْ جَزَاءُ الإِحْسَانِ) العمل، والثاني الثواب. إذن: اختلفا.

وكيف نقولُ: هو عين الأول؟ (صَلحا والصُلح خيرٌ)[٣] أُعيدت النكرة

---

(١) الانشراح: ٥ - ٦

(٢) الرحمن :٦٠.

(٣) النساء:١٢٨.

معرفة، الأصلُ أن نقول: هو عينه، لكن في الآية يقول: لا، هكذا قالَ ابن السبكي بهاء الدين، قال: الثاني غير الأول، فكيفَ نقول: هو عينه؟.

ويرد على القاعدة بقوله تعالى: (وهُو الذي في السَماءِ إلهٌ وفي الأرضِ إلهٌ)[١] أُعيدَ النكرة مرتين، مثل: جاء قاضٍ وأكرمت قاضياً، قلنا: الثاني غير الأول، الآية:

(وهُوَ الذي فِي السَماءِ إلهٌ وفِي الأرضِ إلهٌ)

كُرِّرَ إله مرتين، وهو نكرةٌ في سياق واحد،

يَقتضي ماذا على القاعدة؟

أن الثاني غير الأول،

وهذا عينُ الشرك

نعوذ بالله

فتأمل

وعِ

---

(١) الزخرف:٨٤.

تمرينات على التعريف والتنكير

قال الله تعالى: (كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا، فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ)[١]، فلماذا نكر رسولا أولا وعرفه ثانيا؟ ومن أي أقسام اللام لام الرسول؟.

قال تعالى: (فذلك الذي يدُع اليتيم)[٢]، فلماذا أتى باسم الإشارة للبعيد ولم يأت به للقريب؟.

لماذا أوثر اسم الموصول على غيره من المعارف في قول الشاعر:

أعبَاد المسيح يخاف صحبي
ونحن عبيد من خلق المسيحا

ما الغرض من تنكير المسند إليه في قول الشاعر:

وفي السماء نجوم لا عداد لها
وليس يكسف إلا الشمس والقمر

لماذا عرف المسند إليه بالعلمية وبالموصولية في قوله تعالى: (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ)[٣].

قال النبي صلى الله عليه وآله (إن من البيان لسحرا، وإن من الشعر لحكمة) فلماذا نكر المسند إليه ولم يعرفه؟.

لماذا عرف المسند إليه بالإضافة في قول الشاعر:

---

(١) المزمل: ١٥، ١٦.

(٢) الماعون: ٢.

(٣) الفتح: ٢٩.

أخوك الذي إن تدْعه لملمّة
يجبك وإن تغضب إلى السيف يغضب

قال الله تعالى: (فإنّ مع العسْرِ يسْرًا، إنّ مع العسْرِ يسْرًا) [١].

فلماذا عُرِّف (العسر) في الموضعين ونُكِّر (يسرا) فيهما؟ ومن أي أقسام اللام لام العسر؟.

ما الغرض من التنكير في قول الشاعر:

شقت لمنظرك الجيوب عقائل
وبكتك بالدمع الهتون غوانٍ

قال الشاعر:

أحياؤنا لا يُرزقون بدرهم
وبألف ألف تُرزق الأموات!!

لماذا عرف المسند إليه الأول بالإضافة والثاني باللام، ولم يعكس فيهما؟. بين الغرض من التنكير في قول الشاعر:

وللّه مني جانب لا أضيعه
وللهو مني والخلاعة جانب

بين الغرض من التعريف والتنكير في قول المتنبي:

أهمّ بشيء والليالي كأنها
تطاردني عن كون وأطارد

---

(١) الشرح: ٥، ٦.

المبحث الخامس

بيان ما يَتعلّق بوصفِ المسند اليه

لما أنهى المبحثين المتعلّقين بتعريفِ المسند إليه وتنكيرِهِ، شرَعَ في بيان ما يَتعلّق بوصفِهِ، وهو البحث الخامس. في إتباعه للتوابع، والتوابع معلوم أنها خمسة على جهة التفصيل: النعت، ثم التوكيد، ثم عطف البيان، ثم عطف النسق، ثم البدل، وبعضُهم يجعلُها أربعة: بتعبير العطف أنه يشمل عطف البيان وعطف النسق.

توضيح مصطلح(الحال والصفة والنعت)

الحال لغةً: للحال في اللغة معانٍ عديدة [1]، أهمّها :

أوّلاً: ما عليه الانِسان من خير أو شرّ، وهذا المعنى أوفق المعاني

---

(١) لسان العرب، ابن منظور، مادّة (حول)..

اللغوية بالمعنى الاصطلاحي، كما سيتّضح.

ثانياً: الوقت الذي أنت فيه.

ثالثاً: صَرْفُ الدهر.

وألف الحال « منقلبة عن واو ؛ لقولهم في جمعها: أَحوال، وفي تصغيرها: حُويلة، واشتقاقها من التحوّل، وهو التنقّل»[١].

الحال في الاصطلاح النحوي

قال النحويّون: (الحال) وصفٌ لصاحبِها قَيْدٌ لعاملِها الذي هو الفعل أو ما في معناه، فمثل: (جاء زيد راكباً) نلاحظ أنّ الرُكوبَ وَصْفٌ لزيدٍ حَالةَ مجيئه، فمجيءُ زيْدٍ المفهومُ من (جَاءَ زيد) مُقَيَّدٌ بقيدِ رُكوبه، وظاهر أنّ في هذا القيد مزيدَ فائدةٍ يستفيدها متلَقّي الْكَلام.

ورد في كتاب سيبويه (ت ١٨٠ هـ) عدّة عناوين للتعبير عن المعنى الاصطلاحي للحال، وهي: الحال، المفعول فيه، الصفة، الخبر[٢]. وعبّر عنه الفرّاء (ت ٢٠٧ هـ) بـ: (المنصوب على القطع)[٣]. وقد عرّف سيبويه الحال بأنّه: « ما يعمل فيه الفعل فينتصب، وهو حال وقع فيه الفعل.. وذلك قولك: ضربتُ عبدالله قائماً»[٤].

---

(١) حاشية الصبّان على شرح الأشموني ٢ | ١٦٩ .

(٢) شرح شذور الذهب، ابن هشام ،: ٢٤٥.

(٣) أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، ابن هشام، ٢ | ٧٧ .

(٤) الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون ١ | ٤٤ و ج ٢ | ٤٩ . ٥٠ و ٨٧.

وعرّفه ابن السرّاج (ت ٣١٦ هـ) بقوله: « الحال إنّما هي هيئة الفاعل أو المفعول أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبَر به عنه ».

يعرف النعتَ اصطلاحاً ابن جنّي (ت ٣٩٢ هـ) بقوله: « الوصف: لفظ يتبع الاسم الموصوف تحليةً له وتخصيصاً ممّن له مثل اسمه، بذكر معنىً في الموصوف أو في شيءٍ من سببه »[١]. والمراد بقوله: (يتبع) التبعيّة في الإعراب، وقوله: (تحلية له وتخصيصاً) بيان للغرض من الإعراب، وليست له مدخلية في بيان ذات المعرَّف، وقوله: (بذكر معنى في الموصوف أو في شيء من سببه) إشارة إلى ما استقرّ لديهم في ما بعد من تقسيم النعت إلى حقيقي وسببي.

وحدّه ابن بابَشاذ (ت ٤٦٩ هـ) بأنّه: « تحلية المنعوت بفعله أو بصناعته أو بنسبه أو بـ (ذي) التي بمعنى صاحب »[٢]. وواضح أنّ هذا تعريف للنعت بمعناه المصدري وبما هو فعل يمارسه الناعت، وليس تعريفاً للنعت بمعناه الاسمي بوصفه أحد التوابع النحوية. وحدّه الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) بأنّه: « الاسم الدالّ على بعض أحوال الذات »[٣].. وتابعه عليه المطرّزي (ت ٦١٠ هـ)[٤].

---

(١) همع الهوامع شرح جمع الجوامع، السيوطي، ٥ | ١٧١.

(٢) شرح المقدّمة المحسبة، ٢ | ٤١٣.

(٣) المفصّل في علم العربية، جار الله الزمخشري: ١١٤.

(٤) المصباح في علم النحو، ناصر المطرّزي: ١٠٨.

وقد يُؤتَى بالحال لتوكيد عاملها، مثل (وَلَّى مُدْبِراً). أو لتوكيد صاحبها، مثل: (جاء التلاميذ كلُّهم جميعاً). أو لتوكيد مضمون جملة مؤلفة من اسمين معرفتين جامِدَيْن، مثل: (هو الحقُّ بَيِّناً). والتوكيد يعطي مزيد فائدة في الكلام، ومع تربية الفائدة بالحال يمكن الإشارة بها إلى أغراض بلاغية يَقْصِدُها البلغاء، فمثل قول القائل: (جاء علِيَهُ القوم راكِبين) قد يتضمن الإشارة إلى أنّ الذين لم يأتوا راكبين ليْسُوا من علِيَة القوم. ولا يخفى على ذوَاق البلاغة والأدب تصيُّد النكت والأغراض البلاغية من الحال.

ما يتعلق بالمسند اليه

(التقييد بالوصف)

المشهورة التوابع أربعة، لأنه يتبعُ الاسم في الإعراب أربعة أنواع وهي: النعتُ، والتوكيد، والعطف بنوعيه، والبدل، قال السيوطي: (يتبَعُ في الإعرابِ الاسما الأُوَل... نعتٌ وتوكيدٌ وعطفٌ والبَدل).

المبحوث عنه لهذه التوابع الاربعة في فن النحو هو، ما هو النعت.. ما هو البدل.. ما هو التوكيد اللفظي.. التوكيد المعنوي، كلها تُبحث في علم النحو. لكن متى نأتي بالصفة، ومتى نأتي بالتوكيد اللفظي أو المعنوي، ومتى يأتي البدل.. متى يُستحسَن.. ما هي المعاني؟ مبحثُها في فنِّ البيان.. في علم المعاني على جهة الخصوص. وذكرالسيوطي في عقوده قال: (وأكَّدُوا تَقريراً اوْ قَصدَ

الخُلوصْ... منْ ظنٍّ سَهْوٍ اوْ مجازٍ اوْ خُصُوصْ).

والصفة إذا تلت النكرة فهي مخصصة، و إذا تلت المعرفة فهي موضحة. والأُولى تأتي لغرض زيادة الفائدة؛ لأن الشيء كلما ازداد خصوصاً، ازداد فائدة، كما يظهر بالنظر إلى قولنا: «قال رجل»، وقوله تعالى: (وقَالَ رَجُلٌ مُؤمِنٌ مِنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إيمنهُ)[1].

والثانية تأتي لأغراض متعددة، أكثرها يفهم من نفس الصفة؛ فلذا تعددت الأغراض بتعدد المعاني التي تدل عليها الصفات، وقد ذكر علماء البلاغة فوائد استنبطوها بأذواقهم البلاغيَّة الأدبيّة، وتابعهم في ذلك فريقٌ من النحويّين، وهي ما يلي:

١. قصد المدح المنعوت والثناء عليه: كقوله تعالى: (بسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ)[2]. والحق أنها في هذا المثال ونحوه، ليست إلا لمجرد المدح والثناء، وليس ذكر الوصف هنا للتمييز، لأنه ليس له مثل . تعالى اللّه عن ذلك . حتى يميز عنه بالصفة. ومثل: (الحمدُ للهِ رَبِّ العالَمِين).

٢. قصد الذم و التحقير، كقوله تعالى: (فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْءَانَ فاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَنِ الرَّجِيمِ).

٣. الكشف عن حقيقة الموصوف، وبيان معناه، كقول أوس بن حجر:

---

(١) غافر: ٢٨.

(٢) الفاتحة: ١.

(الألمعيُّ الّذي يَظُنُّ بِك الظـ ـنَ كَأَنْ قد رَأى وقدْ سمعا). فإنّ الألمعي معناه الذكي المتوقد، والوصف بعده مما يكشف معناه ويوضحه.

٤: تفصيل المنعوت، مثل: (زارني رجلان: فقيه، وطبيب).

٥. إفادة الترحم، وعليه ما ورد في الدعاء: «وأنا عبدك الذليل الحقير المسكين المستكين». ومثل: (لَطَفَ اللهُ بعبادِه الضُّعَفاءِ).

والأولى تأتي. أيضا. لأعراض متعدّدة منها:

أ) قصد التأكيد، وعليه قوله تعالى: «فإذا نُفـ في الصور نفخة واحدة»[1]. ومثل: (أَمْسِ الدَّابرُ لَنْ يَعُود) فلفظ (واحدة) ولفظ (الدّابر) كلٌ منهما نَعْتٌ توكيدي، ومنه توكيد إرادة الحقيقة أو إرادة عموم الأفراد،

ويؤتى بالنَّعْتِ أيضاً لتخصيص الموصوف به إذا كان نَكِرةً، أو شبيهاً بالنكرة في شُيوعه، كالمعرّف بـ(أل) الّتي للجنس، مثل: (يرافق المرأة في السَّفر كُلُّ رَجُلٍ مَحْرَم مِنْ مَحَارِمِها) فعبارة (مَحْرَم من مَحَارِمها) وصْفٌ مُخَصِّصٌ لعموم لفظ (رجُل) وجيء بهذا الوصف المخصّص لإخراج كلّ رَجُلٍ لا يكون مَحْرماً لها. هذا ما ذكره النحويّون.

ب) تعيين المراد، وبيان المقصود، كقوله تعالى:(وما من دابة في الأرض ولاطائرٍ يطيرُ بجناحيه إلا أممٌ أمثالكم)[2]، فَوَصْفُ الطائر

---

(١) الحاقة: ١٣.

(٢) الأنعام: ٣٨.

بأنّه يطير بجناحيه قد أفاد إرادة الحيوانات التي تطير بأجنحتها دون إرادَة ما يرتفع في الجوّ من غير ذلك كالسُّحُب والأشياء المعنوية غير المرئية، مع إفادة التعميم، بما هو من خواص الجنس؛ لبيان أن القصد منهما إلى الجنس، دون الفرد. وبعبارة ثانية انه يؤتى بالنعتِ لإيضاح الموصوف به إذا كان معرفة، ويسمَّى الوصْفَ الكاشف، كقولك: (دلائل الاعجاز هو تاليف الجرجاني) و(مختصر المعاني هو تاليف التفتازاني) فالجرجاني وصْفٌ كاشف مميّز لعبد القهار مؤلف كتاب دلائل الاعجاز، والتفتازاني وصْفٌ كاشفٌ مُمَيْزٌ لسعد الدين مؤلف كتاب مختصر المعاني في البلاغة العربية.

فتحصل: ان النعت، تابع يكمّل متبوعَهُ بدلالة على معنىً فيه،أو فيما له تعلُّقٌ به.

لذا قال: (واما وصفه) أي وصف المسند إليه، والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص، وقد يطلق بمعنى المصدر، وهو الانسب ههنا واوفق بقوله- واما بيانه، واما الابدال عنه- أي واما ذكر النعت له (فلكونه) أي الوصف بمعنى المصدر والاحسن ان يكون بمعنى النعت على ان يراد باللفظ احد معنييه وبضميره معناه الآخر على ما سيجئ في البديع (لانه من الاستخدام المعدود من المحسنات البديعية)**(مبينا له) أي للمسند إليه، (كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله)**

(قيل ان هذا معنى أصلي للوصف، فلا يصح ذكره في وجوه البلاغة. وكذلك كونه مخصصا للموصوف) **فان هذه الاوصاف مما يوضح الجسم ويقع تعريفا له (ومثله في الكشف) أي مثل هذا القول في كون الوصف للكشف والايضاح وان لم يكن وصفا للمسند إليه. (قوله الالمعى الذى يظن بك الظن كان قد رأى وقد سمعا) فان الالمعى معناه الذكى المتوقد والوصف بعده مما يكشف معناه ويوضحه.**

هذا الابيات من الشعر العربي لأوس بن حجر يرثي فضالة بن كلدة،:

أيتها النفسُ أجملي جزعا
إن الذي تحذرين قد وقعا
إن الذي جمع الشجاعة والنجدة
والبر والتقا جمعا
الالمعى الذى يظن بك الظن
كان قد رأى وقد سمعا
أودى فلا تنفع الإشاحة من
أمر لمرء يحاول البدعا

فالألمعي بالرفع خبر (إن)؛ ولهذا قال: (ونحوه في الكشف) لأنه ليس مسندا إليه، وقد روي بالنصب على أنه وصف لاسم (إن)، ويؤيد هذه الرواية إتيان خبر (إن) بعد هذا في قوله:

أودى فلا تنفع الإشاحة من

أمر لمرء يحاول البدعا

لذا قال: لكنه ليس بمسند إليه لانه اما مرفوع على انه خبر ان في البيت السابق اعني قوله "ان الذى جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا" أو منصوب على انه صفة لاسم ان أو بتقدير اعني وخبر ان حينئذ في قوله بعد عدة ابيات شعر "اودى فلا تنفع الاشاحة من امر لمرء يحاول البدعا".

(أو) لكون الوصف (مخصصا للمسند إليه أي مقللا اشتراكه أو رافعا احتماله(وبالتخصيص هنا؟ تقليلُ الاشتراك أو رفعُ الاحتمال، ومثال تقليل الاشتراك: رجلٌ تاجرٌعندي، ومثال لرفع الاحتمال؟ زيدٌ العالم عندي أو عندك، نقول: هنا لرفع الاحتمال. والتخصيصُ عندَ البيانيين أعمُّ من التخصيص عند النحاة، عندَ النحاة التخصيصُ خاصٌّ بالوصف إذا وقَعَ بعد النكرة، حينئذٍ يُفيدُ تقليل الاشتراك، وإذا وقَعَ الوصف بعد المعرفة حينئذٍ يُسمى توضيحاً ويفيدُ رفع الاحتمال)، **وفي عرف النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك في النكرات والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف (نحو زيد التاجر عندنا) فان وصفه بالتاجر يرفع احتمال التاجر وغيره. (أو) لكون الوصف (مدحا أو ذما نحو جاءني زيد العالم أو الجاهل حيث يتعين الموصوف) اعني زيدا (قبل ذكره) أي ذكر الوصف والا**

لكان الوصف مخصصا.

(**أو لكونه تأكيدا** (أي: تأكيدا لغويا لا اصطلاحيا. ولا بد للوصف المؤكد من حال يقتضيه؛ كإظهار السرور أو التأسف في المثال. والتأكيد يقصد هنا زائدا على الوصفية بخلافه في التوكيد بالنفس ونحوه مما يأتي) **نحو امس الدابر كان يوما عظيما) فان لفظ الامس مما يدل على الدبور، وقد يكون الوصف لبيان المقصود**(اي عطف بيان لبيان الجنس) **وتفسيره كقوله تعالى [وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه] حيث وصف دابة وطائرا بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد منهما إلى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة.**

وفي كيفية إفادة وصف البيان لزيادة التعميم والاحاطة (لجنس الطائر بجناحيه وما من دابة على الارض قال السكاكي في المفتاح: شفع (دابة) بـ (في الأرض)، وطائر بـ (يطير) بجناحيه لبيان أن القصد بهما إلى الجنسين[1] (أي: لا إلى العدد).

وقال الزمخشري: (معنى ذلك زيادة التعميم والإحاطة كأنه قيل: وما من دابة قَطُّ في جميع الأرضين السبع، وما من طائر قط في جو

---

(١) المفتاح ص١٠١.

السماء من جميع ما يطير بجناحيه) أما أصل التعميم فمستفاد من وقوع النكرة في سياق النفي، والزيادة لدفع احتمال إرادة دواب أرض واحدة أو طيور جو واحد، وجعل الاستغراق حقيقيا في جميع الدواب والطيور.

ولا يخفى أن كلام السكاكي يؤول إلى ذلك أيضا؛ لأنه عند قصد الجنس يكون الاستغراق حقيقيا.

ونقل في الايضاح قولا عن الزمخشري قال:(الاسم الحامل لمعنى الإفراد أو التثنية دالّ على شيئين: على الجنسية، والعدد المخصوص. فإذا أريدت الدلالة على أن المَعْنِيّ به منهما والذي يساق له الحديث هو العدد، شُفع بما يؤكده، فدُل به على القصد إليه والعناية به، ألا ترى أنك لو قلت: (إنما هو إله) ولم تؤكده بـ (واحد) لم يحسن، وخُيِّل أنك تثبت الإلهية لا الوحدانية).

إتباع المسند إليه بالتوكيد

وأكدوا المسند إليه لأجل إفادة تقرير المسند اليه نفسه، وتحقيقُ مفهومه بحيث لا يُظَنّ به غيره، جاء زيدٌ زيد، جاء: فعلٌ ماضي، وزيد: فاعل، وزيد الثاني: توكيد. بأحد المؤكدات المعلومة في فن النحو. بأن المراد ما دلّ عليه زيدٌ لا غيره، لأنه يحتملُ أن يقول: (جاء زيد) وقد أخطأ وهو يريد به (جاء عمرو) فوهِمَ، يحتمل أو لا يحتمل؟ نقول: يحتمل، فإذا قال: جاء زيد، إلى هنا يحتمل الخطأ.. جاء زيد.. جاء

غلام زيد.. جاء رسول زيد.. جاء كتاب زيد.. جاء ولدُ زيد إلى آخره، جاء عمروٌ لا زيد أخطأَ في الاسم يحتمل، لكن إذا قال: جاء زيدٌ زيد، الثاني رَفَعَ أي احتمالٍ يتعلّقُ بلفظ زيد الأول، فحينئذٍ حصل التقرير وهو تحقيق مفهوم الموصوف، وهو المسند إليه. ولذلك بعضهم خصَّهُ بالتوكيد اللفظي دون المعنوي.

وأكّدوا لأجل تقرير المسند إليه، وتحقيق مفهومه بحيث لا يُظَنَّ به غيره، نحو: جاء زيدٌ زيد، قمتَ أنت، أنت: هذا تَوكيدٌ للتاء، قمتُ أنا، أنا: هذا تأكيد للتاء، نقول: الفائدة هنا لتقريرِ المسند إليه، سواء كان فاعلاً أو مبتدأ. إذا ظنَّ المتكلِّم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند إليه أو عن حمله على معناه، يعني: يكون لإفادة التقرير إذا ظن المتكلم أن السامع يعتقد في نفسه أني قد غفلتُ عن المسند إليه فأخطأتُ فيه، فلم أقل: زيد. قلت: زيد وإنما أريد عمرو، فإذا أراد المتكلم أن ينفيَ عن ذهن السامع أني وقعتُ في غفلة، فأؤكِّدُ له بتوكيد لفظي، فأقول: جاءني زيدٌ زيدٌ، أو ظَنَّ المتكلم أن السامع قد يحملُ اللفظ على غير مفهومه، فأقول: جاءني زيدٌ فيحتمل ماذا؟ أن السامع يفهم أنه رسول زيد أو كتاب زيد، فأقول: جاءني زيدٌ زيدٌ. إذن: لإفادة دفعِ ظنِّ السامع بأن المتكلم قد غَفلَ فذكرَ زيد وهو أراد عمراً، أو أنه لم يحمله على مفهومه في ذهنِ المتكلم، بأني أردتُ زيد عين زيد، قد يَظنَّ السامع أني أردت ماذا؟ أردت زيد، أو كتاب زيد، أو غلام زيد، فأطلقته من بابِ المجاز، حذفتُ المضاف وأقمتُ المضاف إليه مقامه، فأقول: جاءني زيدٌ زيدٌ.

وأكَّدوا تقريراً اوْ قصدَ الخُلوصْ مِنْ ظنِّ سَهْوٍ: قصد الخلوص من ظنّ سهو، يعني: مع التقرير (أو) هنا للتنويع، يعني: يأتي التأكيد لتقرير، ويأتي التأكيد أيضاً للخلوص، قصدَ الخُلوصْ، يعني: قصد المتكلم أن يتخلَّصَ وينفكَّ من ظنِّ سهوٌ، يعني: من ظنِّ السامع أنه سها، فيقول: جاء زيدٌ زيدٌ كالمثال السابق.

إذا ظننتُ في نفسي أن السامع قد يظنُّ أني قد وهمتُ أو سهوتُ أو نسيتُ، فأكرِّرُ اللفظ مرةً أخرى، فأقول: جاء زيدٌ زيد، أو قصد الخلوص، يعني: قصد المتكلم أني يتخلص وينفك من ظن السامع أنه سها، من ظن سهوٍ، يعني: من ظنِّ السامع، هذا الفاعل محذوف، من ظنِّ السامع أنه سها. ..

اوْ مجازٍ: كما أنه لدفعِ توهُّمِ السهو والنسيان، كذلك يُؤكَّدُ لتوهم دفع المجاز، وهذا ذكرناه معنا في النحو، جاء زيدٌ نفسُه، قلنا: سببُ التأكيد هنا أنه إذا قال: جاء زيدٌ يحتمل المجاز، أنه كتاب زيد، أو رسول زيد، أو ابن زيد ونحو ذلك، وحذفَ المضاف وأُقيمَ المضاف إليه مقامه، أليس كذلك؟ هكذا يقولون، فحينئذٍ جاءَ بالتوكيد المعنوي، فقال: جاء زيدٌ نفسُهُ، فنفسُهُ دفعت احتمال المجاز.. إرادة المجاز، جاء زيدٌ عينه، نقول: دفعَ توهَمَ احتمال المجاز.

يعني: دفع توهمِ التخصيص وعدم الشمول، جاء القوم: هذا يحتمل أنه مِن إطلاق اللفظ وإرادة البعض، إذن: يَحتمِلُ أنه مجاز، وليس المراد به الشمول، جاء القومُ كلُّهم، إذن: احتمال عدم إرادة

الشمول ارتفعت بقولنا: كلهم، وهو توكيدٌ. هذه معاني تتعلق بالتأكيد. ويأتي إن شاء الحديث عن عطف البيان والبدل وما يتبعهما.

لذا قال: (واما توكيده) أي توكيد المسند إليه (فللتقرير) أي تقرير المسند إليه أي تحقيق مفهومه ومدلوله اعني جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره نحو جاءني زيد زيد إذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند إليه أو عن حمله على معناه، وقيل المراد تقرير الحكم نحو انا عرفت أو المحكوم عليه نحو انا سعيت في حاجتك وحدي أو لا غيري.

وفيه نظر لانه ليس من تأكيد المسند إليه في شئ، إذ تأكيد المسند إليه لا يكون التقرير الحكم قط وسيصرح المصنف رحمه الله بهذا، (وهو كقولك: هو يعطي الجزيل، فهو يفيد من تقوية الحكم ما لا يفيده قولك: يعطي زيد الجزيل، لتكرار الإسناد في الأول. ولا يخفى أن هذا ليس من توكيد المسند إليه، فلا معنى لذكره هنا).

(أو لدفع توهم التجوز) أي التكلم بالمجاز نحو قطع اللص الامير الامير، أو نفسه، أو عينه، لئلا يتوهم ان اسناد القطع إلى الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه.

(أو) لدفع توهم (السهو) نحو: جاءني زيد زيد، لئلا يتوهم ان

الجائى غير زيد وانما ذكر زيدا على سبيل السهو.

(بأن يكون في الكلام أو المقام ما يوهم ذلك، فيؤتى بالتوكيد لدفعه، وبهذا يمتاز نظر علم المعاني عن نظر علم النحو إلى التوكيد، وهذا كما في المثال المتقدم (قطع الأمير نفسُهُ السارق) فإنه لو قيل: (قطع الأمير السارق) لتوهم أن القاطع غيره بأمره على ما جرت به العادة في ذلك، أما النحو فيجوز فيه أن يقال: (قطع الأمير نفسه السارق)، وقطع الأمير السارق، بلا نظر إلى هذه الاعتبارات، وعلى هذا ورد التوكيد في قوله: (ولقد أريناه آياتنا كلها فكذب وأبى)[1] وقوله: (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ، إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى أَنْ يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ)[2]. ففي هذا إشارة إلى فظاعة تكذيب فرعون واستكبار إبليس اللعين).

(أو) لدفع توهم (عدم الشمول) نحو جاءني القوم كلهم أو اجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجئ الا انك لم تعتد بهم أو انك

---

(١) طه: ٥٦.

(٢) الحجر: ٣٠، ٣١.

جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم في حكم شخص واحد كقولك بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم. (فإنه قبل التأكيد يحتمل أن بعض الرجال لم يجئ، ولكنه لم يعتد به، فأُطلق الكل وأُريد البعض على سبيل المجاز).

في اتباع المسند اليه بـ(عطف البيان)

لايضاح المسند اليه وبيانه وتفسيره يتبعه باسم خاص بالمسند اليه، كقولك: (قدم صديقك خالد)، لكن هذا المعنى لعطف البيان نحوي، وإنما يعد من البلاغة إذا كان للمسند إليه شأن يقتضي العناية بأمره كعِظَم شأنه أو حقارته، فيكون عطف البيان لمدحه أو ذمه أو نحو ذلك، كقوله تعالى: (جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ)[1]، وقوله تعالى: (وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ)[2]. وقد يكون عطف البيان غير مختص بمتبوعه، ولكن يحصل الإيضاح والاختصاص بمجموعهما، كما في قول الشاعر في البسيط:

والمؤمن العائذات الطير يمسحها
ركبان مكة بين الغيل والسند
ما إن أتيت بشيء أنت تكرهه

---

(١) المائدة: ٩٧.

(٢) إبراهيم: ١٦.

إذن فلا رفعت سوطا إلي يدي

فالطير عطف بيان للعائذات، وكل منهما غير مختص بصاحبه في ذاته، وإنما حصل هذا بمجموعهما. فعطف البيان (تابع) شبيه بالصفة في إيضاحه لمتبوعه إذا كان معرفة، وتخصيصه إذا كان نكرة، وهو يفارق النعت بأنّ النعت مشتقٌّ أَوْ مُؤَوّلٌ بمشتق، أمّا عطف البيان فجامدٌ دواماً إذَا كان غير جملة، وقد يكون جملة. وهو لزيادة التقرير المسند اليه او لايضاحه، يعني أنه يؤتى به لهذين الأمرين زيادة على قصده بالحكم، وهو المعنى النحوي لعطف البيان، أو أن فيه زيادة تقرير على التوابع السابقة للمسند اليه؛ لأنه على نية تكرار العامل، فيكون إسناده أقوى من غيره. نحو: (جاءني زيد أخوك، وجاء القوم أكثرهم، وسُلِب عمرٍو ثوبه)، ومنه في غير المسند اليه كقوله تعالى: (اهْدنا الصِّراط المُسْتقيمَ، صِراطَ الذينَ أنْعَمْتَ عَليْهِمْ). ومن عطف البيان ما يقع بعد (أَيْ) أو (أَنْ) التَّفْسِيريتَيْن، أو (إذا) حينما تكون تفسيريّة. وأمثلة عطف البيان في افادته التوضيح كقولك: (سيد الشهداء الحسين عليه السلام) فـ(الحسين) عليه السلام، عطف بيان جيء به لتوضيح كنية (سيد الشهداء)وهو سبط الرسول الاعظم صلى الله عليه وآله، والغرض من هذا التوضيح تمييز هذه الكنية عن عم ابيه الحمزة بن عبد المطلب عليه السلام فهو يكنى بها كذلك. ومن امثلته في تخصيص النكرة قول الله تعالى: (أوْ كَفّارة طعامُ مَساكينَ)، فعبارة (طعام) مضافة إلى مساكين عطف بيان جيء بِهِ لتخصيص النكرة الَّتِي هي

لفظ (كفّارة) إذ الكفارة تحتمل أن تكون إطعام مساكين أو غير ذلك. فذكر عبارة (طعام مساكين) مُخَصِّصة أو مبيّنة للفظ (كفّارة) المطلق. ومن البيان الذي ياتي بعد (أي)، كقولك: (رَأَيْتُ غَضَنْفراً، أيْ: أسداً) فلفظ (أسداً) عطف بيان جاء تفسيراً لكلمة (غَضَنْفراً) بعد (أي) التفسيريّة.

ومنه ما يقيد فائدة الشرح والتفسير، كقول الله تعالى في سورة (الأعراف): (ونادى أصحابُ الجنّةِ أصحابَ النّار أن قد وجدنا ما وعدنا ربُنا حقّاً)[1]. فجملة (قد وَجَدْنا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقّاً) معطوفة عطف بيان جاء تفسيراً للنداء ناداه أصحاب الجنة، بعد (أن) التفسيرية.

ومن فائدة التفسير لعطف البيان قول الله عزّ وجلّ في سورة (طه) في معرض حكاية قصة آدم: (فوسوسَ إليهِ الشّيطانُ قال يا آدمُ هلْ أدلّك على شجرةِ الخلدِ ومُلكٍ لا يبلى)[2]. فجملة: (قالَ يَا آدم هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لاَ يَبْلَى) معطوفة عَطْفَ بيانٍ جاء تفسيراً للوسوسة الّتي وسوس بها الشيطان، دُون أن تُسْبَقَ بكلمة (أن) التفسيريّة. ويمكن أن يُؤْتَى بعطف بيان لبعض الأغراض البلاغيّة الّتي سَبَق بيانُها في النَّعْت، كالمدح.

منه قوله تعالى: (جَعَلَ اللّهُ الكَعْبَةَ البَيْتَ الحَرَامَ قِيَاماً لِلنَّاس).

---

(١) الاعراف: ٤٤.

(٢) طه: ١٢٠.

وهو إيضاح وتفسير.

ويُلاحَظُ أَنَّ عَطْف البيان يكونُ في اللَّقب بعد اسم العلم، مثل (جَاءَ عليٌّ زيْنُ العابدين) عليه السلام. وفي الاسم العلم بعد الكنية، مثل: (سيد الشهداء الحسين بن علي) عليهما السلام.

وفي المحلَّى بـ(ال) بعد اسم الإشارة، مثل: (ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فيه). وفي الموصوف بَعْدَ الصِّفَة، مثل: (بعثَ اللهُ الكليمَ مُوسَى إِلَى فِرْعَوْن وَمَلَئِهِ) وَفي التفسير بَعْدَ الْمُفَسَّر، مثل: (السائمة التي ترعا ولا يغرم صاحبها.. تَجِبُ فِيها الزَّكاة). هذا هو المشهور: أن عطف البيان إنما يكون للإيضاح والكشف، وقد يؤتى بعطف البيان لغرض ثالث وهو المدح، كقوله تعالى: (جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ)[1]، هذا عطفُ بيان، لكنه للمدحِ لا للكشف؛ لأنّ الكعبة واضحة بينة، لا تحتاجُ إلى بيان، إذن قوله عزوجل: (الْبَيْتَ الْحَرَامَ).

فتحصل: إن كان عطف بيان فهو كالنعت في مجيئه للإيضاح، و إزالة الإشتراك، كقولك: «جاء صديقك خالد». وقد يستعمل في غير الإيضاح، كالمدح، كما في قوله تعالى: (جَعَلَ اللَّهُ الكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَام).

لذا قال: (واما بيانه) أي تعقيب المسند إليه بعطف البيان (فلإيضاحه باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد) ولا يلزم ان يكون الثاني اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعها. وقد

---

(١) المائدة:٩٧.

يكون عطف البيان بغير اسم مختص به كقوله - والمؤمن العائذات الطير يمسحها ❖ ركبان مكة بين الغيل والسند - فان الطير عطف بيان للعائذات مع انه ليس اسما يختص بها.

وقد يجئ عطف البيان لغير الايضاح كما في قوله تعالى ﴿جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس﴾ ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام عطف بيان للكعبة جئ به للمدح لا للايضاح كما تجئ الصفة لذلك.

ولم يأت الماتن بمثال لعطف الغلط؛ لأنه لا يقع في فصيح الكلام إلا أن يكون بدل بداء؛ وهو أن تذكر المبدل منه عن قصد ثم تذكر البدل بعده، فتوهم أنك غالط لقصد المبالغة والتفنن، وشرطه أن يُرتقَى فيه من الأدنى إلى الأعلى، كما في قول الشاعر من البسيط:

ألمع برقٍ سرى أم ضوء مصباح
أم ابتسامتها بالمنظر الضاحي

هذا، وفي البدل من وجوه البلاغة وجه الإجمال ثم التفصيل والعناية بإثبات الحكم، ولا يكون هذا إلا لمقام يقتضيه، كما في قول الشاعر من الطويل:

بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا
وإنا لنرجو فوق ذلك مظهرا

الابدال من المسند اليه

البدل: هو اصطلاح البصريين، وأما الكوفيون فقال الأخفش: يسمونه بالترجمة والتبيين. وقال ابن كيسان: يسمونه بالتكرير. وهو التابع المقصود بالحكم الذي ذُكر متبوعه تمهيداً له. فيخرج النعت والتوكيد وعطف البيان؛ لأنهن مكملات للمقصود بالحكم، وهو اربعة انواع (مطابقا أو بعضا أو ما يشتمل عليه أو كمعطوف ببل).

أنواع البدل:

اولا: (بدل الكل من الكل)، ويعرف بـ (بدل مطابق)، مثل قوله تعالى: (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، صِرَاطَ الَّذِينَ). ومثل: (حضر صديقك صالحٌ). و (إنّ هذه القصةَ مشوقةٌ). والتسمية بـ(المطابقة) عبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى، بخلاف عبارة (بدل كل من كل). فإنها لا تصدق إلا على ذي أجزاء.

ثانيا: (بدل البعض من الكل)، وفيه يكون البدل جزءاً من المبدل منه، نحو: (أعجبتني الشجرةُ أزهارُها)، و (قرأت الكتابَ نصفَه). (مررت بالقريةِ مسجدِها). ونحو: (قبضت المال نصفه) والبعض عند البصريين يقع على أكثر الشيء وعلى نصفه وعلى أقله. وعن الكسائي وهشام: أن بعض الشيء لا يقع إلا على ما دون نصفه؛ ولذلك منع أن يقال: (بعض الرجلين لك) أي: أحدهما.

ثالثا: (بدل اشتمال)، وفيه يكون البدل مما يشتمل عليه المبدل منه وليس جزءاً منه، وهو ما صح الاستغناء عنه بالأول، وليس مطابقا

له ولا بعضا. كقولك: (أعجبني الكاتبُ أسلوبُه)، و (سمعت البلبل صوتَه)، و (أُعجبت بالرجلِ خلقِه). وقيل: هو ما لابس الأول بغير الكلية والجزئية. وقيل: إما دالّ على معنى في متبوعه نحو: (أعجبني زيدٌ حسنُهُ). أو مستلزم معنى فيه نحو: (أعجبني زيدٌ ثوبُهُ). والأول هو الكثير.

ولا بد في(بدل) الاشتمال من مراعاة أمرين:

أحدهما: إمكان فهم معناه عند الحذف، ومن ثَمَّ جعل نحو: (أعجبني زيد أخوه) بدل إضراب لا بدل اشتمال، إذ لا يصح الاستغناء عنه بالأول.

والامر الآخر: حُسنْ الكلام على تقدير حذفه، ومن ثم امتنع نحو: (أسرجت زيدا فرسه)؛ لأنه وإن فهم معناه في الحذف، فلا يستعمل مثله ولا يحسن. فلو ورد مثل هذا في الكلامن لكان بدل غلط.

ثالثا: (بدل الغلط أو النسيان)، وهو ما يأتي بدلاً مما سبقه بسبب خطأ لسان أو فكر نحو: (جاء عمروٌ- زيدٌ)، و (رأيت خالداً- سعداً)، و (أعطيته عشرين - ثلاثين جنيها). بدل مباين مطلقا، بحيث لا يشعر به ذكر المبدل منه بوجه؛ ولهذا شبهه بالمعطوف بـ(بل) الاضراب، وهو قسمان سيأتي ذكرهما.

ثم انه اشتراط أكثر النحويين في بدل (البعض) وبدل (الاشتمال) ضميرا عائدا على المبدل منه. وقيل الصحيح عدم اشتراطه، لكن وجوده أكثر من عدمه.

أحكام البدل:

١- البدل يتبع المبدل منه في إعرابه.

٢- لا يشترط مطابقة البدل للمبدل منه في التعريف والتنكير.

٣- لابد من اشتمال بدل البعض من الكل وبدل الاشتمال على ضمير يعود على المبدل منه.

ومعرفةُ البدلِ موكول الى دراسة علم النحو، وإنما هنا يُذكَر لمعرفة اقتضاء البدلية، بمعنى: لماذا نُبدِل (بدل كلٍ من كل)؟ ومتى نأتي (ببدل الكل من الكل)؟ ومتى نأتي (ببدل الاشتمال)؟ متى نأتي (ببدل البعض من الكل)؟ هذه فائدتها أو تُذكَر في هذا الموضع، وأما أحكام ما يتعلَّق بالبدل ونحوه، هذه تُذكَر في كتب النحو. ..

وفي كيفيته هو ان يُذكَر المبدَل منه أولا(المسند اليهِ)، ثم يُؤتى بالبدل، فبذكَر المبدل منه أولاً، تتشوَّف النفس إليه إلى ذكر البدل، حينئذٍ صار ذِكرُ المبدل منه أولاً توطئة، اي (مقدِّمة)، فإذا ذُكِر أولا المسند إليه تتشوَّف النفس إلى التطلُّع ومعرفة البدل، وتقرير الحكم بسببِ تقديمِ التوطئة لذكر البدل، فتتشوَّف النفس للبدل، فيتقرَّر الحكم ويثبتُ في ذهن السامع لاشتمالهِ على تكرير الحكم والمسند إليه.

تقول: (جاءَ أخوكَ زيدٌ): جاء أخوك: تقريرُ الحكم، والحكم هو إثباتُ المجيء، فاذا كان له أكثرُ من أخ، تتشوَّفُ النفس حينئذٍ إلى معرفة مَن هو هذا؟ فقال: جاءَ أخوك زيدٌ، وهذا هو (بدل كل من كل)،

او ما يُسمّى بـ(بدلَ المطابقة): أن تكون ذاتُ البدل هي عين ذات المبدل منه، الذات واحدة والمفهوم واحد، فاتفقا ذاتاً وتغايرا مفهوماً. مفهومُ لفظِ الأخ هل هو مفهوم لفظ زيد؟ لا، قد يكون زيدٌ ليس بأخٍ لك.. قد يكون أخوك ليس بزيد. فاتحدا البدل والمبدل منه اتحدا ذاتاً، صدَقا على مَصدَقٍ واحدٍ وفردٍ واحدٍ، إلا أنهما اختلفا في الاعتبار.. تغايرا في المفهوم والاعتبار، حينئذٍ جاءَ أخوك زيدٌ، نقول: هنا أفادَ التقريرَ في بدل الكل من الكل، بدل المطابقة، ما وجهُ هذا التقرير؟ نقول: نُسِب الحكم أولاً إلى المبدل منه، وهو أخوك؛ لأنه فاعل مسند إليه، نُسِب الحكم إليه جاء أخوك، فتشوَّفت النفس إلى معرفة ماذا، من هو هذا الأخ؟ حينئذٍ لما يذكرُ المتكلم البدل: (زيدٌ)، حينئذٍ يستقرُّ الحكم في نفسِ السامع، لأن المسند إليه كُرِّرَ مرتين في المعنى وليس في اللفظ، لأن الثاني لا يُعرَب بأنه مسند إليه، وإنما يُعرَب في النحو (بدل كل من كل)، وإن كان العامل في الثاني زيد، (جاء) نفسه السابق؟ أما يُقال: إنه على نيّةِ تكرار العامل؟ بمعنى: أنه في المعنى جاءَ زيدٌ، ولذلك قيل: إن الحكم هنا كُرِّرَ مرتين، كما أن اللفظ كُرِّرَ مرتين، لكن باعتبار المعنى، حينئذٍ أُثبِتَ و أُسنِدَ المجيء إلى أخوك أولاً على الحكاية، ثم أُسنِدَ مرةً أخرى على نية تكرار العامل إلى زيد، ولذلك قِيل: حصَلَ التقرير وحصَلَ التثبت أو ثبات الحكم في ذهن السامع بتكرار الحكم مرتين.

إذن عرفنا المراد بالتقرير: أنه يكونُ في بدلِ الكل من الكل: جاءَ أخوك زيدٌ.

اما في وبدلُ البعض نحو:(ماتَ العلماء أكثرُهم)، هذا (بدل بعض من كل)، هل يحصل فيه تقرير أو لا ؟ نقول: نعم فيه تقرير، وما المراد بالتقرير يعني: أن يتحقَّقَ مفهومُه، والبدل هنا تحقَّقَ مفهومُه: في(أكثرُهم)، كما قيل في السابق: جاء أخوك زيدٌ، فتحقَّقَ مفهومُه بالبدل، إذن: بدلُ البعضِ من الكل فيه تقرير ايضا.

فبقولك (مات العلماء) العلماء أُسنِد الموت هنا إلى العلماء، كل العلماء؟ لا، بل (ماتَ العلماء أكثرهم)، إذن: حصلت النسبة مرّتين، أو الحكم مرّتين فأُسنِدَ أولاً إلى كل العلماء، ثم أُبدِل منه البعض الأكثر .

واما (بدلُ الاشتمال)، اي أن تكون العلاقة بين البدل والمبدل منه غير الكلية والجزئية، (أعجبني زيدٌ علمُهُ)، هل فيه تقرير؟ نعم فيه تقرير. ونحو:(سُرِقَ زيدٌ ثوبُهُ)، حصلَ تقرير أو لا ؟ سُرِقَ زيدٌ، (زيد) هذا كأنه هو الذي سُرِقَ، عندما قلت: ثوبه.. متاعه.. بيته.. ماله، حينئذٍ حصلَ تقرير.. مفهوم لمعنى البدل، وأن الذي سُرِقَ ليسَ زيدا بذاته، وإنما ثوبُه أو نحو ذلك.

اما (بدلُ الغلطِ): الذي لم يذكره الماتن فليس فيه تقرير لعدم مطابقته للواقع، ليسَ من فصيح الكلام، فلا يدخُلُ في البحث أصلاً، إنما نَبحثُ في الكلام الفصيح؛ لأن مِن شرط البلاغة: أن يكون الكلام فصيحاً، فإذا انتفت الفصاحة كيف تتأتى البلاغة؟! حينئذٍ نقولُ: بدلُ الغلط لا يتأتّى هنا، وإنما الذي يتأتّى الثلاثة الأنواع.

ولم يذكُروا (بدل الكل من البعض)؛ لأن جمهور النحاة على

إنكارهِ، ومنه قول امرؤ القيس:

كأني غداة البين يوم تحملوا
لدى سمرات الحيّ ناقف حنظل

الشاهد فيه قوله: (تحملوا) حيث وردت بدلًا من(غداة) لكن الجمهور نفوه وتأولوه. واللغة: البين: الفراق. تحملوا: ارتحلوا. لدى: عند. السمرات: جمع السمرة، وهي شجرة الطلح. ناقف الحنظل: الذي يشق ثمره ليستخرج بزره فتدمع عيناه. والحنظل: نبات مر. المعنى: يصور الشاعر سيلان دمعه من شدة حزنه على فراق أحبته بسيلان دمع من ينقف الحنظل لأنه لا يتمالك احتباس دمعه. الإعراب: كأني: حرف مشبه بالفعل، و(الياء): ضمير في محل نصب اسم (كأن). غداة: ظرف زمان متعلق بـ(ناقف)؛ وهو مضاف. البين: مضاف إليه مجرور. يوم: ظرف زمان بدل من (غداة)، وهو مضاف. تحملوا: فعل ماض، (الواو): ضمير في محل رفع فاعل، والألف فارقة. لدى: ظرف مكان متعلق بـ(تحملوا)، وهو مضاف. سمرات: مضاف إليه، وهو مضاف. الحي: مضاف إليه مجرور. ناقف: خبر (كأن) مرفوع وهو مضاف. حنظل: مضاف إليه مجرور.

وجملة (كأني ناقف حنظل): ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة (تحملوا): في محل جر بالإضافة.

وهذا لنوع من الابدال(الكل من البعض) ليست مما يثبتها النحاة، وكان السيوطي وغيره بعض المتأخرين يثبتونها بناءً على قول

القائل: (رَحِمَ اللهُ أعظُماً دَفَنُوها بسجِستانَ طلحةَ الطلحات) قال: أعظُماً دفنوها.. طلحة، طلحة.. أعظم، (طلحة) كل أو بعض؟ كل، وأعظُم بعض، إذن: صار بدل كل من بعض، لكن أكثرهم لا يُسلِّم بهذا.

لذا قال: (واما الابدال منه) أي من المسند إليه (فلزيادة التقرير) من اضافة المصدر إلى المفعول أو من اضافة البيان أي الزيادة التى هي التقرير. وهذا من عادة افتنان صاحب المفتاح حيث قال في التأكيد للتقرير وههنا لزيادة التقرير.

ومع هذا فلا يخلو عن نكتة لطيفة وهى الايماء إلى ان الغرض من البدل، هو ان يكون مقصودا بالنسبة والتقرير زيادة تحصل تبعا وضمنا بخلاف التأكيد، فان الغرض منه نفس التقرير والتحقيق (نحو جاءني اخوك زيد) في بدل الكل ويحصل التقرير بالتكرير (وجاءني القوم اكثرهم) في بدل البعض (وسلب زيد ثوبه) في بدل الاشتمال.

وبيان التقرير فيهما ان المتبوع يشتمل على التابع اجمالا حتى كأنه مذكور. اما في البعض فظاهر.

واما في الاشتمال فلان معناه ان يشمل المبدل منه على البدل لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه مشعرا به اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة إلى ذكره منتظرة له.

وبالجملة يجب ان يكون المتبوع فيه بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبني زيد إذا اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا إذا ضربت حماره، ولهذا صرحوا بان نحو جاءني زيد اخوه بدل غلط لا بدل اشتمال كما زعم بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال بل بدل الكل ايضا لا يخلو عن ايضاح وتفسير ولم يتعرض لبدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام.

اتباع المسند اليه بـ(عطف النسق)

عطْفُ النَّسق: نحو: (جاء زيد وعمرو وخالد). ومعناه النحوي: هو كالدلالة على مطلق الجمع في الواو. ووجه الاختصار في المثال أنه في معنى (جاء زيد وجاء عمرو وجاء خالد)، فعطف النسق تابعٌ يتوسّطُ بينه وبين متبوعه باحد حروف العطف، وهي: (الواو - الفاء - ثُمَّ - حتَّى - أَمْ - لَكِنْ - بَلْ - لاَ يَكُونُ - ليس). هذا، ولا بد لذلك من مقام يقتضيه، كما في قوله تعالى: (إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ)[1]، فذكر بالتفصيل فرعون وهامان؛ لأنهما السبب في الخطأ دون جنودهما. فلِكُلّ واحد من حروف العطف هذه وضيفة ودلالة تُستفادُ في الكلام، بسطها علماء النحو، والمتكلّم البليغ يتحرَى أن يختار منها في كلامه حين يريد العطفَ ما يلائم منها المعنى الذي

---

(١) القصص: ٨.

يريد إعلام المتلَقّي به. ومن الظاهر أنّه يتحقّق بالعطف مزيد فائدة يستفيدها مُتَلَقّي الكلام.

وللبلاغيين نظراتٌ فوق الأوضاع اللّغويّة للدلالة التي تُستفادْ بالعطف وحروفه، ومنها ما يلي:

١: التفصيل مع الاختصار. فقولنا: (جاء مُحمَّد وعلي - جاء محمد فعلي - جاء مُحَمَّد ثُمّ علي) أخصر من أن نقول: جاء محمد جاء علي، وهكذا، وهذا من أصل فوائد العطف، والبليغ يهتمّ بالإيجاز.

٢: إراد التشكيك بحرف العطف (أو).

٣: تجاهل العارف بحرف العطف (أو).

٤: بعض الأغراض التي تستفاد ببدل الإضراب، باستخدام (بل).

٥: افادة الترتيب في الرتبة أو في الذكر على سبيل المجاز، باستخدام (الفاء) التي تفيد الترتيب مع التعقيب، أو باستخدام (ثُمَّ) الّتي تفيد الترتيب مع التراخي. إلى غير ذلك من فوائد بلاغيّة يمكن استنباطُها من النصوص، أو تصيُّدها عند الأحوال المقتضية لها.

لذا قال: (واما العطف) أي جعل الشئ معطوفا على المسند إليه (فلتفصيل المسند إليه مع اختصار نحو جاءني زيد وعمرو) فان فيه تفصيلا للفاعل، بانه زيد وعمرو، من غير دلالة على تفصيل الفعل، بان المجيئين كانا معا، أو مترتبين مع مهلة أو بلا مهلة. واحترز بقوله مع اختصار عن نحو - جاءني زيد، وجاءني

عمرو، فان فيه تفصيلا للمسند إليه، مع انه ليس من عطف المسند إليه (والمعنى: ان صاحب التلخيص الخطيب القزويني قد أشار بهذا إلى أن تفصيل المسند خاص بالفاء وثم وحتى؛ لأنها تبين أنه حصل بترتيب وتعقيب، أو بترتيب وتراخٍ، أو بترتيب ذهني، ووجه الاختصار فيها أنها تغني عن (جاء زيد وعمرو بعده بيوم أو سنة أو نحو ذلك) ولا يخفى أنه يحصل فيه أيضا تفصيل المسند إليه ولكنه غير مقصود منها؛ لأنه يكون معلوما قبلها، فتساق لأجل تفصيل المسند وحده). **وما يقال من انه احتراز عن نحو جاءني زيد، جاءني عمرو، من غير عطف، فليس بشئ، إذ ليس فيه دلالة على تفصيل المسند إليه، بل يحتمل ان يكون اضرابا عن الكلام الاول ونص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز.**

وبيان ذلك: ان تفصيلُ المسند، نحو: (جاءني زيدٌ فعمروٌ)، إذا أردتَ تفصيل المسند الفعل بأنه لم يقع المجيء لهما معاً، حينئذٍ تقول: (جاء زيدٌ فعمروٌ)، فهنا الفاء قد افادة التعقيب، اي جاء زيدٌ فجاء عمروٌ، فيكون مجيءُ عمرو غير مجيء زيد، فبه قد حصل التفصيل، اي فصلّت فأن المجيء لم يقع في وقت واحد، وإنما وقَعَ في وقتين، فاستفدنا منه الترتيب، وحيث انهم قرروا ان الفاء تفيد التعقيب

والترتيب بين الاول والثاني اي بلا مهلة بين المتعاقبين، فنستفيد التعقيب ايضا في تفصيل المسند الذي هو المجيء بلا مهلة، هذا في المسند اي فعل (المجيء) .

اما في قولك: (جاء زيدٌ ثم عمروٌ)، أفادت (ثم) أن مجيء الثاني وقعَ بعد مجيء الأول، لكن بينهما تراخٍ.. مهلة، فحينئذٍ أفادَ العطف ترتيبَ المسند وهو (الفعل) .

ومنه نحو: (ماتَ العلماء حتى خالدٌ)، (حتى) أفادت التدرُّج في وقوع المسند وهو الموت، مات العلماء واحداً تلوَ الآخر حتى وصَلَ الموت إلى خالد، حينئذٍ حصلَ تدرُّج وتدريج، وغالبا ما يؤتى بـ(حتى) ليس بقصد عطف النسق وانما يقصد بها التمثيل لإفادتها التدريج، نحو قول الحسن بن هانئ(ابو نؤاس):

وكنت فتى من جند إبليس فارتقى
بي الحال حتى صار إبليس من جندي

(نستعيذ بالله)، فلم تكن (حتى)عاطفة فيه؛ لأن المشهور أنها لا تأتي في عطف الجمل، ولأن الجملة قبلها لا يستقل بها الكلام حتى يصح العطف عليها عند من يقول بصحة العطف بها في الجمل.

الخلاصة: في تفصيلُ المسند، نحو: (جاءني زيدٌ فعمروٌ)، أو (ثم عمروٌ)، أو (جاءَ القومُ حتى خالدٌ)، فالثلاثة كلُّها هذه التي عطفت بـ(الفاء) أو (ثم) أو (حتى) تشترك في تفصيل المسند، من حيث حصوله لأحد المذكورين أولاً ومن الثاني بعدَه، أفادت كلّها الترتيب:

(الفاء) و (ثم) و (حتى) أفادت الترتيب، أن المسند إليه حصل أولا للمعطوف عليه، ثم حصَل للمعطوف، هذا تفصيلٌ للمسند.

إلا أن (الفاء) تدلُّ على التعقيب من غير تراخٍ، و (ثم) على التراخي، و (حتى) تدلُّ على أن أجزاء ما قبلها مُرتَّبةٌ في الذهن من الأضعف إلى الأقوى، أو من الأقوى إلى الأضعف، المراد أن (حتى) حرف عطف، وتُفيد التدرج والتدريج من الأقوى إلى الأضعف أو بالعكس، وهذا أكثر ما يُبحَثُ في فن النحو.

لذا قال: (أو لتفصيل (المسند) بانه قد حصل من احد المذكورين اولا، ومن الاخر بعده مع مهلة أو بلا مهلة (كذلك) أي مع اختصار. واحترز بقوله كذلك عن نحو جاءني زيد وعمرو بعده بيوم أو سنة (نحو جاءني زيد فعمرو أو ثم عمرو أو جاءني القوم حتى خالد) فالثلاثة تشترك في تفصيل المسند الا ان الفاء تدل على التعقيب من غير تراخ وثم على التراخي وحتى على ان اجزاء ما قبلها مترتبة في الذهن من الاضعف إلى الاقوى أو بالعكس. فمعنى تفصيل المسند فيها ان يعتبر تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا من حيث انه اقوى من اجزاء المتبوع أو اضعفها ولا يشترط فيها الترتيب الخارجي. فان قلت في هذه الثلاثة ايضا تفصيل للمسند إليه فلم لم يقل أو لتفصيلهما معا.

قلت فرق بين ان يكون الشئ حاصلا من شئ وبين ان

يكون الشئ مقصودا منه وتفصيل المسند إليه في هذه الثلاثة وان كان حاصلا لكن ليس العطف بهذه الثلاثة لاجله لان الكلام إذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الاثبات أو النفى فهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام ففى هذه الامثلة تفصيل المسند إليه كانه امر كان معلوما وانما سيق الكلام لبيان ان مجئ احدهما كان بعد الاخر فليتأمل.

وهذا البحث مما اورد للشيخ في دلائل الاعجاز ووصى بالمحافظة عليه.

قصر قلب وإفراد في حرف(لا)

وهو ردّ السامع إلى حقٍّ، ردّ السامع من الخطأ إلى الصواب، وهذا إنما يكون في باب (لا) نحو: (جاء زيدٌ لا عمروٌ)، هنا يحتمِلُ أنه قَصرُ إفرادٍ أو قَصرُ قلب، جاء زيدٌ لا عمروٌ، لمن اعتقدَ أن الذي جاء عمروٌ، فتقولُ له: جاء زيدٌ لا عمروٌ، هذا يُسمى قصر قلب، يعني: قلبت ما يعتقدُهُ المخاطب، هو يعتقد أن الذي زارك عمرو، فتقول: جاء زيدٌ، أو زارني زيدٌ لا عمروٌ. أو يعتقد أنهما جاءاك معاً، او زاراك في البيت معا، أنت تقول: زارني أو جاءني زيدٌ لا عمروٌ، حينئذٍ يُسمَى قصرَ إفراد لمن اعتقدَ الشركة.

وهذا هو ردّ السامع من الخطأ في الحكم إلى الصواب في العطف بـ(لا) نحو: جاء زيدٌ لا عمروٌ، لمن اعتقدَ أن عمراً جاءك دونَ زيد، فهذا

قصرُ قلب، أو أنهما جاءا معاً، فيكون قصر إفراد.

لذا قال: (اورد السامع) عن الخطاء في الحكم (إلى الصواب نحو جاءني زيد لا عمرو) لمن اعتقد ان عمروا جاءك دون زيد أو انهما جاآك جميعا ولكن ايضا للرد إلى الصواب الا انه لا يقال لنفى الشركة حتى ان نحو ما جاءني زيد لكن عمرو انما يقال لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو، لا لمن اعتقد انهما جاآك جميعا. وفي كلام النحاة ما يشعر بانه انما يقال لمن اعتقد انتفاء المجئ عنهما جميعا.

الاضراب بـ(بل)

وهو يعرف بالمباين، وذكر أنه نوعان:

أحدهما: يسمى بدل الإضراب، وبدل البداء أيضا، وهو ما يذكر متبوعه بقصد كقولك: (أعط السائل رغيفا درهما)، ومنه قوله صلى الله عليه وآله: (إن الرجل ليصلي الصلاة، وما كتب له نصفُها ثُلثها، إلى ،عشرها). ولم يثبت بعضهم بدل البداء. وهو بمعنى صرف الحكم، وَصَرْفِ الحُكْمِ يعني: صرف الحكم عن محكوم عليه إلى محكوم عليه آخر، وهذا يكون بـ (بل) سواء كان إثباتاً أو نفياً، هذا عند المبرد من النحويين، وتبعه فيه صاحب التلخيص، اما جمهور النحاة فانه في الاثبات فقط دون المنفي، اي لا يصح في مثل (ماجاء زيد بل عمر) فيكون صرف الحكم في من كان الحكم ثابت بحقه، اما النفي فهو خال

من الحكم فلا صرف فيه، وهذا على ذمة النحاة، اما في البلاغة فالامر فيها مختلف، فهو جائز اثباتا ونفيا، نحو: (جاء زيدٌ بل عمروٌ)، و (ما جاء زيدٌ بل عمروٌ)، فـ(بل)، أفادت الإضراب، فإثباتُ الحكمِ لما بعدها، وأما قبلَها حينئذٍ يكون مسكُوتاً عنه، فزيد لا يُثبَت له لا مجيء ولا عدمه، صارَ مسكوتاً عنه، (جاء زيدٌ بل عمروٌ)، فعمروٌ هذا نقول: معطوفٌ على ما قبله، و (بل) هذه أفادت الإضراب، يعني: نَقَلت الحكمَ إلى ما بعدَه، الذي هو(إثباتُ المجيء)، فكان مُثبَتاً (لزيد)، فنقلته اي صرفته منه إلى ما بعدَ(بل)، هو في المثال(عمرو)، وصارَ (زيد)، في حكم المسكوت عنه. اي لا يُثبت له لا مجيء ولا يُنفى عنه، أي: صرف الحكم عن محكومٍ عليه إلى محكومٍ عليه آخر، جاء زيدٌ بل عمروٌ، زيدٌ كان محكوماً عليه، فصرفتَ الحكم سحبتَهُ منه إلى محكومٍ عليه آخر، وهو ما بعد (بل) جاء زيدٌ بل عمروٌ، وما جاء زيدٌ بل عمروٌ هذا في النفي، والأول في الإثبات. فإن (بل) للإضراب عن المتبوع وصرف الحكم إلى التابع، فيُجْعَلُ المتبوعُ في حُكم المسكوت عنه، لا أن يُنفى عنه الحكم مطلقاً، فنحو: جاءَ زيدٌ بل عمروٌ، زيدٌ هذا لا يُثبَت له مجيء، ولا يُنفى عنه المجيء.

والقسم الآخر: يسمى بدل الغلط، وهو ما لا يقصد متبوعه بل يجري على لسان المتكلم من غير قصد. وهذا النوع، قال المبرد وغيره: لا يوجد في كلام العرب لا نثرها ولا نظمها، وإنما يقع في لفظ الغلاط. وزعم قوم أنه وجد في شعر العرب، كقول ذي الرمة:

لمُياءُ في شفتيها حوّة لعسٌ
"وفي اللثاث وفي أنيابها شنبٌ"

فاللعس: بدل غلط لأن الحوة السواد واللعس سواد يشوبه حمرة.

وذكر بيتين آخرين، ولا حجة له فيما ذكره لإمكان تأويله.

ومعنى قولهم: (به سلب)، يعني: أن بدل الغلط سلب الحكم عن الأول وأثبته للثاني، ولا بد من قصد البدل في النوعين، أعني: بدل الإضراب وبدل الغلط، اما في الاول فلابد من القصد في البدل ومبدله، وفي الغلط كاف فيه القصد في الثاني.

لذا قال: (أو صرف الحكم) عن المحكوم عليه (إلى) محكوم عليه (آخر نحو جاءني زيد بل عمرو، أو ما جاءني زيد بل عمرو) فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم إلى التابع ومعنى الاضراب عن المتبوع ان يجعل في حكم المسكوت عنه لا ان ينفى عنه الحكم قطعا خلافا لبعضهم.

ومعنى صرف الحكم في المثبت ظاهر وكذا في المنفى ان جعلناه بمعنى نفى الحكم عن التابع والمتبوع (اي عن نفي المجيء عن زيد ونفي المجيء عن عمرو) **في حكم المسكوت عنه أو متحقق الحكم له حتى يكون معنى ما جاءني زيد بل عمرو ان عمروا لم يجيئ وعدم مجيئ زيد ومجيئه على الاحتمال أو مجيئه**

محقق كما هو مذهب المبرد وان جعلناه بمعنى ثبوت الحكم للتابع حتى يكون معنى ما جاءني زيد بل عمرو ان عمروا جاءك كما هو مذهب الجمهور. ففيه اشكال. (اي بين النحاة فقد ذهب المبرد إلى القول بان (بل) تنقل حكم الاثبات والنفي، والجمهور على أنها تنقل حكم الإثبات لا النفي).

أو للشك فيه أو التشكيك أي: مع الاختصار أيضا.

والشك من المتكلم، والتشكيك للسامع، والبلاغة في التشكيك أعلى من البلاغة في الشك؛ لأن التشكيك يُجعل وسيلة إلى بلوغ اليقين ووصول الحق إلى المخالفين على وجه لا يثير غضبهم؛ لينظروا فيه فيؤديهم النظر إلى العلم به.

وقد جعل السكاكي من هذا قوله تعالى: (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ..) الآية، ولم يجعله للإبهام على السامع كما فعل الخطيب. ومنه أيضا قول الشاعر، من الطويل:

وقد زعمت ليلى بأني فاجر
لنفسي تقاها، أو عليها فجورها

وقيل في معنى البيت: إن (أو) فيه بمعنى الواو. أو للإباحة أو التخيير: وهو أن يفيد ثبوت الحكم لأحد الشيئين أو الأشياء فحسب، أي: من غير قصد إلى تشكيك أو إبهام، مثالهما قولك: (ليدخل الدار

زيد أو عمرو) والفرق بينهما واضح؛ فإن الإباحة لا تمنع من الإتيان بهما أو بها جميعا.

لذا قال: (أو للشك) من المتكلم (أو التشكيك للسامع) أي ايقاعه في الشك (نحو جاءني زيد أو عمرو) أو للابهام نحو قوله تعالى وانا أو اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين، أو للتخيير أو للاباحة نحو ليدخل الدار زيد أو عمرو والفرق بينهما ان في الاباحة يجوز الجمع بينهما بخلاف التخيير.

التقييد بضمير الفصل

من أحوال المسند إليه فصلُهُ بتعقيبه (المسند اليه)بضميرِ (فصلٍ)، قبل الاتيان بالمسند في الكلام فجَعَلَ (الفصل) من أحوال المسند إليه، لأنه يقترنُ به قبل ذكر المسند في الكلام، تقول(زيدٌ هو العالم)، (هو): ضمير فصل، (زيدٌ): هذا مسند إليه، و(هو)، اقترنَ به قبلَ ذكر المسند، إذن صارَ من أحوال المسند إليه. ولأنه ايضا يُطابِق المسند إليه لفظاً في (الإفراد والتثنية والجمع)، يُطابِق المسند إليه: فتقول(زيدٌ هو العالم)، و(الزيدان هما العالمان)، و (الزيدون هم العالمون)، و(الهندات هن العالمات)، حينئذٍ نقولُ: طابَقَ (ضميرُ الفصل) المسندَ إليه لفظاً إفراداً وتثنيةً وجمعاً.

قال المرشدي في شرحِ العقول: (والتحقيقُ أن فائدته تَرجِع إليهما). يعني: فائدة ضمير الفصل ترجع إليهما، إلى المسند إليه وإلى

المسند؛ لأنه يجعَلُ أحدهما مخصَّصاً ومقصوراً، والآخر مخصصاً به ومقصوراً عليه، والذي ذكره (الناظم)، قَصرُ المسند عليه، حينئذٍ فائدةُ القصر هنا تحصلُ من المسند إليه على المسند، ومن المسند على المسند إليه، كلٌّ منهما يكون مخصَّصاً بالآخر. نحو: (فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ)[١] أي: لا غيره، (إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ)[٢] أي: لا غيره، (وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ)[٣] أي: لا غيرهم، إذن: حصَلَ حصرٌ لذلك يُنفى عمّا عدا المذكور، وهذا هو حقيقة القصر.

الذي يَتعرَّض له البياني: هو الجواب عن لماذا نأتي بـ(ضمير فصلٍ)، وما فائدته؟ ومتى نأتي به؟ .

ومن جهة اعرابه فهو من ابحاث النحويين فيه ومعلوم ان ضميرُ الفصلِ صورته صورة ضميرٍ مرفوعٍ مُنفَصلٍ يؤتى به بين المبتدأ والخبر، وهما أصلُهُ عندَ اشتباه الخبر بالصفة، هذا هو الأصل فيه: أنه للفصل بين الخبر والصفة، هذا الأصل، فإذا قيل: زيدٌ العالم، قد يَنتظرُ الإنسان ويظنُّ أن العالم هذا صفة، وليس بخبر، زيدٌ العالم، ينتظر خبر، لكن لو قلت: زيدٌ هو العالم، فصَلَ لك هذا الضمير بأن العالم خبر وليس بصفة، إذن: حصَلَ التمييز بين الصفة والخبر بذكرِ ضمير

---

(١) الشورى:٩.

(٢) الذاريات:٥٨.

(٣) البقرة:٥.

الفصل، هذا هو الأصل في ذكرِهِ: أن يكونَ فاصلاً في اللفظ بين المبتدأ والخبر.

ووظيفته: لئلا يلتبسُ الخبر بالصفة، لأنه إذا قِيلَ: زيدٌ العالم، قد يظنُّ الظآن أن الخبر لم يأتِ بعد، سيأتي بعد، فينتظرُ السامع، لكن عندما يسمع ضمير الفصل يتعيَّنُ أن يكون ما بعده هو خبر وليس بصفة، لأنه لا يُفصَلُ بين الصفة والموصوف، وتلازمُ الصفة والموصوف يمنعُ أن يكون ما بينهما خبراً، زيدٌ هو العالم، (العالم) لا يمكن أن يكون صفة؛ لأنه فُصِلَ بـ(هو) فلو كان صفةً لما صحَّ أن يفصل بضمير.

ويُؤتى بضمير الفصل بين المبتدأ والخبر، وهما أصله عند اشتباه الخبر بالصفة، وذلك إذا كان الخبرُ معرفةً، زيدٌ هو العالم، الحالة الأولى إذا كان الخبرُ معرفةً، أو كان الخبرُ اسمَ تفضيل مقرون بـ(من) زيدٌ أفضل من عمروٍ علماً مثلاً، زيدٌ هو أفضلُ من عمروٍ، زيدٌ: هذا مُبتدأ، هو: ضمير فصل، أفضل من عمروٍ، أفضل: خبر، جيء بـ(هو) فاصِلاً بين المبتدأ والخبر؛ لكونِ الخبر اسمَ تفضيل، لأنه في قوَة الأفضل.. معهود.. معرفة.

أو فعلاً ماضياً: زيدٌ هو قام، أو فِعلاً مضارعاً: زيدٌ هو يذهبُ، حينئذٍ صحَّ في هذه المواضع الأربعة أن يُؤتى بضمير فصلٍ.. أن يكون الخبر معرفةً: زيدٌ هو العالم، أن يكون الخبر اسمَ تفضيل مقرون بـ(من) زيدٌ هو أفضل من عمروٍ، أن يكون الخبر فعلاً ماضياً: زيدٌ هو قام أو ذهب، أو أن يكون الخبر جملةً أو فعل مضارع: زيدٌ هو يذهب أو هو يقوم.

وإنما يُجاءَ به إذا كان الخبر أحد هذه الأمور المذكورة، أما إذا كان معرفةً فللفصلِ بينَ كونهِ نعتاً أو خبراً كما ذكرناه، وأما إذا كانَ اسم تفضيل، فلأنّ اسم التفضيل يُشبهِ المعرفة: أفضل من عمرو، هذا نكرة ليس بمعرفة.

قال الناظم: (وفصله يفيد قصر المسند عليه كالصوفي هو المهتدي). ماذا يفيد الفصل؟ وفصلُهُ لنُكَتٍ منها: نُكتة واحدة ذكرها المصنف تبعاً للأصل، يُفيدُ قَصْرَ المُسْنَدِ، يعني: تخصيصهُ بالمسند، أي: جعلُ المسند مختصاً بالمسند إليه، زيدٌ هو العالم، جعلُ المسندِ الذي هو العالم مختصاً بزيد، لذلك تقول: زيدٌ هو العالم لا غيره، فجعلتَ زيداً مخصوصاً بالعلم، ونفيته عن غيره.

إذن: يُفيدُ قَصْرَ المُسْنَدِ، على المسند إليه، قَصْرَ المُسْنَدِ، والقصر هو بمعنى: الحصر، إثباتُ الحكم في المذكورِ ونفيُهُ عمّا عداه. أي: جعلُ المسندِ مختصاً بالمسند إليه، زيدٌ هو العالم، أي: لا غيره، ولذلك يمتنعُ أن تقول: زيدٌ هو العالم وغيره، هذا تناقضٌ بين مفهومِ ومنطوق، مفهوم زيدٌ: هو العالم لا غيره، ومنطوق وغيره: إثباتُ العلم لغير زيد، فتعارَضَ المنطوق والمفهوم، حصلَ تناقض، زيدٌ هو العالم، مفهومه: نفيُ العلمِ عن غير زيد، إذا قلت: وغيره، بالمنطوق أثبتَّ العلم لغير زيد وهذا تناقض، يمتنع هذا.

واكتفى الناظم هنا تبعاً لأصله بفائدةٍ واحدة، زادَ بعضهم: الدلالة على أن ما بعده خبرٌ لما قبله، لا صفة، فهو مميِّزٌ بين الخبر والصفة،

(فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ)[١] أي: لا غيره، الولي هذا صفة أو خبر؟ نقول: خبر. تعيّنَ كونه خبراً لوجود ضمر الفصل (هو).

كذلك منها: التأكيد، (إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ) لكن يُشترط فيما إذا كان مُفيداً للتوكيد: أن يكونَ الحصرُ حصلَ بغير الضمير، (إِنَّ اللَّهَ هُو الرَّزَّاقُ) هنا كلٌّ من المسند والمسند إليه معرفة، وإذا تعرَّفَ الجزءان أفادَ الحصر والقصر عند بعض البيانيين. (الله الرزاق): فيه حَصر، أي: لا غيره، فلما قِيل: (إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ) أفادَ التأكيد لم يُفِد الحصر، حينئذٍ في مثل هذا التركيب نقول: إفادةُ الحصرِ حصلت من تعريف الجزأين، ما فائدة ضمير الفصل؟ نقول: أفادَ التأكيد تأكيد الحصر والقصر، (إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ).

كـ(الصوفيُّ هُوَ المهتدي): هذا مثال، يعني: الكامل في الاهتداء هو الصوفي، ومَن عداه ففيه قُصور.

خلاصة ضمير الفصل هو ضمير منفصل من ضمائر الرفع، يُؤتَى به لغرض الفصل بين ما هو خبر وما هو تابع. ويقع فصلاً بين المبتدأ والخبر، مثل: (المتنبي هو شاعر العربيَّة المبدع). ويقع فصلاً بين ما أصله مبتدأ وخبر ممّا دخل عليه أحَدُ النواسخِ، مثل: (إِنْ كَانَ هذا هو الحق - وكُنْتَ أَنْتَ الرّقيبَ عليهم - وكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ - تَجِدُوهُ عند اللهِ هُوَ خيراً).

---

(١) الشورى: ٩.

ووضعوا شروطا في ضمير الفصل منها: انه يشترط في ضمير الفصل أن يكون ما بعده خبرا معرفة أو كالمعرفة في عدم قبول (ال)، كلفظ (خير) في قولك:(هو خير منه)، ويشترط فيما قبله أن يكون مبتدأ ولو باعتبار الأصل، وأن يكون معرفة، ويشترط فيه نفسه أن يكون بصيغة المرفوع، وأن يطابق ما قبله؛ فلا يجوز: (كنت هو الفاضل).

ويستفاد من ضمير الفصل فوائد بلاغية متعدّدة، منها ما يلي:

١: التخصيص، بقصر المسند على المسند إليه، مثل قول الله عزَّ وجلَّ في سورة (التوبة): (ألمْ يَعْلَمُوا أنَّ اللَّه هُو يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِه ويَأخُذُ الصَّدَقَاتِ وأنَّ اللَّه هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ)[١].

٢: تأكيد التخصيص، إذا كان في الجملة مُخَصِّصٌ آخر، كما في كما هو قول الله عزَّ وجلَّ في سورة (الذاريات): (إنَّ اللَّه هُو الرَّزَّاقُ ذُو القُوَّةِ المَتِينُ)[٢]. فالتخصيص مستفاد من تعريف طرفي الإسناد، وجاء ضمير الفصل مؤكّداً له. وإنما يفيد التأكيد إذا حصل التخصيص بغيره بأن تكون الجملة معرّفة الطرفين مثلا، كما في قوله تعالى: (إنَّ اللَّه هُو الرَّزَّاقُ ذُو القُوَّةِ المَتِينُ)[٣]. كما في قوله تعالى: (فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ

---

(١) التوبة: ١٠٤.

(٢) الذاريات: ٥٨.

(٣) الذاريات: ٥٨.

أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ)[١]، وقوله: (لا يستوي أصحاب النار وأصحاب الجنة أصحاب الجنة هم الفائزون)[٢]. وقد يكون لتخصيص المسند بالمسند إليه؛ نحو: (الكرم هو التقوى)؛ لأنه بمعنى: لا كرم إلا بالتقوى.

٣: تمييز الخبر عن الصفة، مثل قولنا: (الْفَصِيحُ هو مُوضِح البيان طَلْقُ اللِّسَان). إلى غير ذلك من أغراض بلاغية يمكن استنباطها أو تصيُّدها.

لذا قال: واما فصله: أي تعقيب المسند إليه بضمير الفصل، وانما جعله من احوال المسند إليه، لانه يقترن به اولا، ولانه في المعنى عبارة عنه، وفى اللفظ مطابق له (فلتخصيصه) أي المسند إليه (بالمسند) (يعني تخصيص المسند إليه بالمسند، فالباء داخلة على المقصور، وما قبلها هو المقصور عليه)**يعنى لقصر المسند على المسند إليه، لان معنى قولنا: زيد هو القائم، ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه إلى عمرو، فالباء في قوله فلتخصيصه بالمسند مثلها في قولهم، خصصت فلانا بالذكر، أي: ذكرته دون غيره، كانك جعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر، أي منفردا به، والمعنى ههنا جعل المسند إليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا**

---

(١) المائدة: ١١٧.

(٢) الحشر: ٢٠.

إليه مختصا بان يثبت له المسند كما يقال: في اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة ولا نعبد غيرك.

تمرينات على التوابع

تمرين:١

١- بين الغرض من البدل في قول الشاعر:

وكنت كذي رجلين: رجل صحيحة

ورجل رمى فيها الزمان فشلت

٢- هل يجوز بلاغة -كما يجوز نحوا- أن يجعل عطف البيان بدلا مطابقا وبالعكس، أو أن لكل منهما مقاما خاصا به؟

٣- بين معنى (أو) ومنزلتها بلاغة في قول الشاعر:

نحن أو أنتم الأولي ألفوا الحق

فبعدا للمبطلين وسحقا

تمرين٢:

١- من أي أقسام البدل قوله تعالى: (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا، يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا)[1]؟ وأي غرض دعا إليه؟ وما منزلته في البلاغة؟.

٢- أي غرض دعا إلى التوكيد في قول الشاعر:

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب

---

(١) الفرقان: ٦٨، ٦٩.

يا ليت عدة حول كله رجبا

٣- قال تعالى: (فلله الحمد ربّ السماوات وربّ الأرض ربّ العالمين)[١]. فلماذا عطف في الأول دون الثاني؟

تمرين:٣

١- قال الله تعالى: {إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ}[٢].

فما فائدة العطف بلاغة فيه؟ ولماذا أُوثِرت فيه الواو على غيرها؟

٢- أي غرض دعا إلى العطف بحتى في قول الشاعر:

قهرناكم حتى الكماة فأنتم

تهابوننا حتى بنينا الأصاغرا

٣- ما الغرض من الوصف في قول الشاعر:

ويأوي إلى نسوة عطل

وشعثا مراضيع مثل السعالي

---

(١) الجاثية: ٣٦.

(٢) القصص: ٨.

المبحث السادس

تقديم المسند إليه

تمهيد

في مزايا التقديم عموما وأقسامه

الألفاظ قوالب المعاني، فيجب أن يكون ترتيبها الوضعي بحسب ترتيبها الطبيعي، ومن البين أن رتبة المسند إليه التقديم؛ لأنه المحكوم عليه، ورتبة المسند التأخير، إذ هو المحكوم به، وما عداهما فتوابع ومتعلقات تأتي تالية لهما في الرتبة.

ولكن قد يعرض لبعض الكلم من المزايا ما يدعو إلى تقديمه، وإن كان حقه التأخير، فيكون من الحسن تغيير هذا النظام ليكون المقدم مشيرا إلى الغرض الذي يراد، ومترجما عما يقصد به.

وللتقديم والتأخير فوائد جمة تعبر عن مدى سعي العربية إلى تحصيل جمال التعبير و الصياغة قبل كل شيء، و لو كان ذلك على حساب الترتيب الذي وضعه الأولون لتراكيبهم.

يقول عبد القاهر الجرجاني متحدثا عن فائدته:(هذا باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتر لك عن بديعة، و يفضي بك إلى لطيفة، و لا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك و لطف عندك، أن قدم فيه شيء و حول اللفظ من مكان إلى مكان). وقد تحدث غيره عن قيمة هذه الظاهرة في اللغة العربية بل وصفها بأنها، مظهر من مظاهر شجاعة العربية ؛ ففيها إقدام على مخالفة لقرينة من قرائن المعنى من غير خشية لبس، اعتمادا على قرائن أخرى، ووصولا بالعبارة إلى دلالات و فوائد تجعلها عبارة راقية ذات رونق و جمال.

للتقدم أحوال أربع

١- ما يفيد زيادة في المعنى مع تحسين في اللفظ، وذلك هو الغاية القصوى، وإليه المرجع في فنون البلاغة، والعمدة في هذا هو الكتاب الكريم انظر قوله تعالى: {وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ، إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ}[1]. تجد أن تقديم الجار والمجرور في هذا قد أفاد التخصيص، وأن النظر لا يكون إلا لله، مع جودة الصياغة وتناسق السجع.

---

(١) سورة القيامة الآية: ٢٢.

٢- ما يفيد زيادة في المعنى فحسب نحو: (بل الله فاعبد) و(كن من الشاكرين)، فتقديم المفعول في هذا لتخصيصه بالعبادة دون سواه، ولو أخر لم يفد الكلام ذلك.

٣- ما يتكافأ فيه التقديم والتأخير، وليس لهذا الضرب شيء من الملاحة، نحو: وكانت يدي ملأى به ثم أصبحت (بحمد إلهي) و(هي منه سليب) بمعنى مسلوب، أي: منتزع مأخوذ. وتقديره: ثم أصبحت وهي منه سليب بحمد الله.

٤- ما يختل به المعنى ويضطرب، وذلك هو التعقيد اللفظي، أو المعاظلة كتقديم الصفة على الموصوف، والصلة على الموصول، ونحو ذلك، كقول الفرزدق:

إلى ملك ما أمه من محارب أبوه ولا كانت كليب تصاهره

إذ تقديره إلى ملك أبوه ما أمه من محارب، أي: ما أم أبيه منهم، ولا شك أن هذا لا يفهم من كلامه للنظرة الأولى، بل يحتاج إلى تأمل ورفق حتى يفهم المراد منه.

والتقديم والتأخير من الموضوعات التي نالت حظا وافرا من الحديث سواء من قبل النحويين أو من قبل البلاغيين الذين أولوها اهتماما زائدا لشرف اللغة التي يدرسون نظمها و تركيبها، والبحث في المقام هو في إطار تناولنا للمسند والمسند إليه المعتبران ركنين أساسين في الجملة العربية.

ثم انك تعلم ان الجملة العربية إما فعلية و إما اسمية، فإذا كانت

فعلية فترتيب عناصرها واضح، والفعل هو المقدم في الترتيب على الأصل. أما إذا كانت اسمية و استوى طرفا التركيب وكانا معرفين معا، فقد اختلف في أيهما يمكن أن تصدر به الجملة، وأيهما تجعله خبرا، فأما النحويون فلم يتعرضوا للتحديد، بل تركوا للمتكلم الخيار، و أجازوا أن يكون كل منهما هو المبتدأ والثاني هو الخبر، ويعربون المقدم مبتدأ و المؤخر خبرا، لكن البلاغيين بحثوا الأمر، ناظرين فيه إلى حال المخاطب، وما هو الأعرف لديه من ركني الإسناد اللذين هما من المعارف. ومن هنا يأتي التعريف الذي يُعرَّف به التقديم والتأخير وهو: (مخالفة عناصر التركيب ترتيبها الأصلي في السياق، فيتقدم ما الأصل فيه أن يتأخر ويتأخر ما الأصل فيه أن يتقدم). والحاكم للترتيب الأصلي بين عنصرين يختلف إذا كان الترتيب لازما أو غير لازم، فهو في الترتيب اللازم (الرتبة المحفوظة) حاكم صناعي نحوي، أما في غير اللازم (الرتبة غير المحفوظة)، فيكاد يكون شيئا غير محدد، و لكن هناك أسبابٌ عامة قد تفسر ذلك الترتيب.

تقسيم الجرجاني التقديم

وقسم الجرجاني التقديم إلى نوعين

الاول: تقديم على نية التأخير: و ذلك كل شيء أقررته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه و في جنسه الذي كان فيه، كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ، و المفعول إذا قدمته على الفاعل

منطلقٌ زيدٌ(و)ضرب عمرا زيدٌ).

الثاني: تقديم لا على نية التأخير، و لكن على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم، و تجعل له بابا غير بابه و إعرابا غير إعرابه، وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبرا له فتقدم تارة هذا على ذلك وأخرى ذاك على هذا، ومثاله ما تصنعه بزيد و المنطلق، حيث تقول مرة: (زيدٌ المنطلقُ) وأخرى (المنطلقُ زيدٌ). فأنت في هذا لم تقدم المنطلق على أن يكون متروكا على حكمه الذي كان عليه مع التأخير، فيكون خبر المبتدأ كما كان، بل على أن تنقله من كونه خبرا إلى كونه مبتدأ، و كذلك لم تؤخر زيدا على أن يكون مبتدأ كما كان بل على أن تخرجه عن كونه مبتدأ إلى كونه خبرا.

و يضرب الجرجاني أمثلة أشد وضوحا على نماذج للتقديم بقوله: (وأظهر من هذا قولنا ضربتُ زيدا وزيدٌ ضربتُه، لم تقدم زيدا على أن يكون مفعولا به منصوبا بالفعل كما كان، ولكن على أن ترفعه بالابتداء، وتشغل الفعل بضميره، وتجعله في موضع الخبر له).

وهناك العديد من الأسباب والدواعي لتقديم المسند على المسند إليه لعل السبب المقدم عليها جميعا أن ذكره أهم من ذكر غيره، قال سيبويه في الكتاب(و إن قدمت الاسم فهو عربي جيد، كما كان ذلك عربيا جيدا، وذلك قولك: زيدا ضربت، والاهتمام والعناية هنا في التقديم و التأخير سواء، مثله في ضرب زيد عمرا و ضرب عمرا زيد).

وهو ما أشار إليه الجرجاني بقوله:(و اعلم أن لم تجدهم اعتمدوا فيه شيئا يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام. قال صاحب الكتاب و هو يذكر الفاعل و المفعول: كأنهم [إنما] يقدمون الذي بيانه أهم لهم و هم ببيانه أعنى، و إن كانا جميعا يُهمانِهم و يعنيانِهم).

وقد عدد القزويني أسباب الورود التي نتحدث عنها وذلك بعدما ذكر تقديم المسند إليه، قال (فلكون ذكره أهم من ذكر غيره، فذلك:

أ- لكونه الأصل و لا مقتضى للعدول عنه.

ب- لتمكين الخبر في ذهن السامع لأن في المبتدأ تشويقا إليه..

ت- لتعجيل المسرة أو المساءة للتفاؤل أو التطير.

ث- لإيهام أنه لا يزول عن الخاطر، أو أنه يستلذ به، و قد يقوم المسند إليه بنحو ذلك من الأغراض.

ج- قد يقوم المسند إليه بغرض تخصيصه بالخبر الفعلي، و قصر هذا الخبر عليه.

وعلى هذه الأسباب مدار التقديم والتأخير، وقد تكون هنالك أغراض أخرى تدعو إلى التقديم أو التأخير .

توضيح مصطلح(الاختصاص و التقَوِّي)

في كتاب التعريفات للجرجاني: التخصيص هو قصر العلم على بعض منه، بدليل مستقل مقترن به، واحترز بالمستقل عن الاستثناء، والشرط، والغاية، والصفة، فإنها، وإن لحقت العلم، لا يسمى

مخصوصاً، وبقوله: مقترن، عن النسخ، نحو (خالق كل شيء)، إذ يعلم ضرورة أن الله تعالى مخصوص به، وعند النحاة: عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات، نحو: رجل عالم. فالاختصاص يعني أن الفعل خاص بالمسند إليه لا يتعداه إلى غيره، وذلك يكون إذا ساعد السياق عليه، تقول: (زيد يعطي من خير ماله)؛ إذا كنت تريد أنه لا يفعل ذلك سواه، أو أنه يفعله بخلاف شخص معين وهكذا. ومما هو بين فيه معنى الاختصاص قوله تعالى: (هوَ أنشأكُم من الأرض)، أي: لم ينشئكم منها إلا هو سبحانه، وقوله: (اللّه يبْسطُ الرزْق لمن يشاءُ)، وقوله: (ومنْ أهْلِ المدينة مرَدُوا على النّفاقِ لا تعْلمُهُمْ نحْنُ نعْلمُهُمْ)، إلى أمثال هذا وهو كثير جداً في القرآن وكلام الناس، ثم إن الصور التي تفيد الاختصاص لا تخلوا دلالتها من التوكيد والتقرير، وإن كانت الدلالة الواضحة هي الاختصاص؛ لأن الحقيقة هي أن الاختصاص متضمن للتوكيد، كقوله تعالى: (اللّه نزّلَ أحْسنَ الحديث كتابًا متشابهًا)، تجد أن التقديم يفيد أنه لم ينزله إلا الله سبحانه، وهذا هو معنى الاختصاص، وفيه أنه لا محالة أنزله الله. ثم إن التقديم في هذه الآية أفاد شيئًا آخر، وهو تفخيم نزول الكتاب، كما قال المفسرون من حيث بدأت الجملة الدالة عليه بذكر لفظة الجلالة، فأضفى عليها مزيدا من الجلال والفخامة، والزمخشري يقول في قوله تعالى: (إنّا نحْنُ نزّلنا عليْك القرْآن تنْزيلا)، تكرير الضمير بعد إيقاعه اسماً؛ لأن تأكيد على تأكيد لمعنى اختصاص الله بالتنزيل؛ ليقر في نفس رسول

الله -صلى الله عليه وآله- أنه إذا كان هو المنزل لم يكن تنزيله على أي وجه نزل، إلا حكمة وصواباً كأنه ما نزل عليه القرآن تنزيلا مفرقا منجما، إلا أنا لا غيري، وقد عرفتني حكيماً يتنزل كل ما أفعله على مقتضى الحكمة. هذا كله إذا كان المسند إليه غير مسبوق بنفي، كما رأيت في الأمثلة والشواهد.

طرق حصول الاختصاص

يتم الاختصاص بتقدم المفعول على فعله، أو بتقدم الجار والمجرور، أو الظرف والحال ونحو ذلك لأجل فضيلة الاختصاص، وهو إما بالتعيين في التردد، أو بردّ الخطأ، أي خطأ السامع في تعيين المفعول ونحوه إلى الصواب، وهو المراد من التخصيص، كما في اعتقاد العكس أو الاشتراك كقولك: (زيداً عرفت)، لمن تردد، إشارة إلى أنه اعتقد أنك عرفت إنساناً، لكن يتردد في تعيين أنك زيداً عرفت أم عمراً، فقولك زيداً عرفت، تعيين وتخصيص، أو لمن أخطأ في اعتقاده، بأن اعتقد أنك عرفت عمراً دون زيد، على عكس عرفانك، فقولك زيداً عرفت، يفيد الاختصاص برد الخطأ، وإذا قلنا الماء شربت لا غيره، فهذا من الاختصاص الذي يشمل قصر القلب والإفراد والتعيين.

هذا؛ وإن أدركتَ معنى التخصيص فيما سبق بأنه قصر نفي الفعل على المسند إليه المتقدم وإثباته لغيره في حالة النفي، أو قصر الفعل على المسند إليه ونفيه عن غيره في حالة الإثبات؛ فالسؤال الذي

يفرض نفسه: ما معنى التقوية؟ وما هو سببها؟

اما التقوي، فان الملاحظ في استعمالات العرب الفصحاء البلغاء تقديم المسند إليه لتقويته، فانّ التقوية المستفادة من هذا التقديم قد ترقَى إلى مستوى القصر عليه والحصر به، ولا سيما المسند إليه المسبوق بنفي، كما سياتي ومثلوا له أن يقول المتهم بسرقةِ مَنْزِلٍ حصلت فيه سرقَةٌ فعلًا: (ما أنا سرقتُ المنزل) أو (ما أنا سارقٌ المنزل) أي: بل غيري هو الذي سرقه، فقَصَرَ (نَفْي السَرقة) على نفسه، ولم يَنْفِ حصول السرقة نفيًا كليًا، اي حتى عن غيره.

فالتقوية هي تأكيد الحكم الإسنادي وتقريره في ذهن السامع، والسر في إفادة تقديم المسند إليه على خبره الفعلي توكيد الحكم وتقويته، أن الاسم لا يؤتى به معرًى عن العوامل إلا لحديث قد نوي إسناده إليه فإذا قلت: (عبد الله) مثلًا، فقد أشعرت قلبَ السامع أنك أردت الحديثَ عنه، فإذا جئت بالحديث -وهو الفعل- فقلت: قام أو فعل كذا دخل على القلب دخول المأنوس وقبله قبول المطمئن؛ لأنك قد وطَّأت له وقدمت الإعلان فيه، وذلك لا محالةَ أشد لثبوته وأمنع للشك فيه، هذا ما يراه الإمام عبد القاهر.

والأوضح في بيان سبب التقوية أن يقال برأي السكاكي من أن السبب يتمثل في تكرر الإسناد، حيث نجد الفعل قد أسند إلى الاسم المتقدم مرتين؛ مرةً بطريق غير مباشر؛ لأن فاعله ضمير يعود على الاسم المتقدم، ومرةً بطريق مباشر؛ لأن الجملة من الفعل والفاعل

خبر عن هذا الاسم المتقدم؛ ففي قولك مثلًا: (زيد قام)تَسند القيام إلى (زيد) مرتين، مرةً باعتبار أنه مرجع الضمير المستتر الذي أعربته فاعلًا لقام، ومرةً باعتبار أن الجملة كلها من الفعل والفاعل خبر عن المبتدأ (زيد).

ومن مقتضيات تقديم المسند اليه ايضا، أنّ ما يعتني الإنسان بتفخيمه وتعظيمه في كلامه يحاول تقديمه على غيره في الذكر، وكذلك ما يريد توجيه العناية له في أمْرٍ من الأمور، وعلى نظير ذلك نلاحظ البدء بطرق المسامع بالمسند إليه في مجال الافتخار، ولدى إرادة تعجيل المسرّة بالبشرى والوعد ونحوهما، أو تعجيل المسَاءَة بالإنذار والوعيد ونحوهما، ولدى الرغبة في تعجيل التلَذُذ بذكره، ولدى الإشعار بأنه حاضر في التصوّر لا يغيب عنه، فهو يَسْبِقُ غيره إلى النُطق به، ولدى الإشعار بالاهتمام بمدحه أو ذمّه، إلى غير ذلك ممّا قد يلاحظه فطناء البلغاء.

وفي كلّ الأحوال ترجع مقتضيات او مزايا التقديم إلى أمرين رئيسين هما: ما يفيد زيادةً في معنى وجمال اللفظ، وهذا مصب اهتمام مقاصد البلغاء. او ما يفيد زيادةً في أحدهما فقط.

تطبيقات في تقديم المسند اليه

قول الله -عزّ وجلّ-:(إنّ أكرمكم عند الله أتقاكم إنّ الله عليمٌ خبيرٌ). فإنّ في المسند إليه: (أَكْرَمَكُمْ) الذي هو اسم (إنّ) تشويقًا

للتعرّف على الخبر وهو (أتقاكم) فإذا جاء الخبر بعد ذلك تمكن من النّفس لأنه جاء بعد تساؤلٍ نَفْسِيّ عنه.

قول الله -عزّ وجلّ- بشأن القرآن: (إنّا نحنُ نزّلنا الذّكر وإنّا له لحافظون). يُلاحظُ في هذا الآية تقديم المسند إليه، باختيار كون الجملتين فيهما اسميّتَيْن خبرُهما يتحمّل ضميرًا يعود على المسند إليه فيهما. ويظهر لنا من هذا التقديم عدّة دواعي بلاغية: (أ) ابتداءُ طَرْقِ الأسماع بضمير المتكلّم العظيم، لإلقاء المهابة والإجلال ومشاعر التعظيم والتفخيم.

(ب) تمكين الإسناد الخبريّ فيهما وتوكيده، بالعدول عن اختيار الجملة الفعلية، إلى اختيار الجملة الإسميّة التي يتحمّل خبرها ضمير المبتدأ.

(ج) التوطئة لإيراد مؤكّداتٍ تلائمها الجملة الاسميّة، وهي: حرف التوكيد (إن) وضمير الفصل (نحن) في الجملة الأولى، وحرف التوكيد (إنّ) واللاّم المزحلقة، وتقديم معمول الخبر(له) المفيد للتخصيص في الجملة الثانية.

وقول الرسول -صلى الله عليه وآله- يوم حنين وهو على بغلته :

أنا النّبيُ لا كَذِبْ، أنا ابنُ عبْدِ المُطلبْ

فقدّم المسندَ إليه في جملة اسمية خبرها يحملُ ضمير المبتدأ، مفتخرًا بثباته وقد فرّ الناس، ومتفخرًا بنبوّته وبنسبه الشريف؛ لأنّ المقامَ يحسُنُ فيه الفخر، وقد علمنا من دواعي تقديم المسند إليه

إرادة الافتخار.

ومنه قول أبي الطيب المتنبي من قصيدة يعتذر فيها لسيف الدولة عن تأخّره عليه في نظم قصيدةٍ جديدة يمدحه بها، ذاكرًا فيها أنّ عُذْرَه ما نزل به من همٍّ أسقمه، وأضرم نارًا في قلبه، دون أن يكون هو الذي جلب هذا الهمّ إلى نفسه، ودون أن يكون قادرًا على دفعة:

وما أنا أسقمتُ جسمي به
وما أنا أضرمتُ في القلب نارا

نلاحظ أنّه قدّم المسند إليه المسبوق بالنفي في الشطرين لإفادة التخصيص مع التقوية والتوكيد، فلخبر فعليٌّ. والمعنى: إنّ السّقم الذي نزل بجسمي من الهمّ، والنّارَ التي أُضْرِمَتْ في قلبي منه، لم يكونا مني حتى أُلامَ على تأخّري عنك، بل وفَدا عليّ من قوّةٍ قاهرةٍ لإرادتي، فلم أجلُبْهُما ولم استَطع رَدّهُما، ولذلك قال بعده في القصيدة:

فلا تلزمَنّي ذنوب الزّما
نِ إليّ أساءَ وإيايَ ضارا

ضارَ: مثل (ضَرّ) يقال: ضارَهُ يَضيرُهُ ضَيْرًا، وضرّهُ يضُرُّهُ ضُرًّا وضَرًّا.

ونظيره قول المتنبّي أيضًا يمدح علي بن عامر الأنطاكي:

وما أنا وحدي قلتُ ذا الشّعرَ كلّهُ
ولكنّ فيكَ من نفسِهِ شعرْ

فقدم المسند إليه المنفيّ الذي خبره فعلي، لإفادة التقوية والتخصيص، أي: ما أنا المنفرد وحدي بقول هذا الشعر، ولكن أعانني

عليه شعري نفسُه؛ لأنّ شعري أرادَ مدحَكَ كما أردْتُه.

قال الْعُكْبَري: وهو معنى قول الطائي:

تغايرَ الشعرُ فيه إذا أرقتَ له
حتى ظننتَ قوافيه ستقتتلُ

تَغَايَرَ: أي: غار بعضه من بعض، أو تخالَفَ بعضه مع بعض. ومنه قول أبي تمّام:

وغيري يأكلُ المعروفَ سحتا
وتشحبُ عنده بيضُ الأيادي

سُحْتًا: السُحْتُ: المال الحرام، وكلُ ما خَبُثَ وَقَبُحَ من المكاسب، كالرشوة والْغُلُول والربا. تَشْحَبُ: يتغير لونها. يريد أنّ بِيضَ الأيادي تظلّ عنده بيضاء فهو لا يجحدها ولا يكفرها. وقدّم كلمة (غير) إذْ أراد بها الكناية عن نفسه، ومن المعلوم أن كلمتي (غير) و(مِثْلَ) تلازمان التقديم إذا أريد بهما الكناية عن الشخص المتحدّث عنه في الأساليب العربيّة البليغة.

توضيح مصطلح (عموم السلب وسلب العموم)

فَرقٌ بين عمومِ السلب، وسلبِ العموم، والمقصود هنا: أن يكون اللفظ (كل) مسند إليه، ويتقدَّمُ عليه نفيٌ، ويكون الخبرُ أو المسند فعليا.

قد يكونُ تقديم المسند إليه لإفادة العموم، (كلُّ إنسان لم يأتِ)، أفادَ العموم، وهل الحكمُ بنفي الإتيان عَن كلِّ فردٍ فردٍ من مفهوم كلّ إنسان، أم عن بعضِهِ، فيكونُ الحكم مُعلَّقاً بالجملة؟ في مثل هذا

التركيب إذا تقدَّمَ لفظ (كل) وتأخَّرَ حرفُ السلب، حينئذٍ يُسمى: عموم السلب، كلُّ إنسانٍ لم يأت، (كل) كل فرد من أفراد (كل) فحينئذٍ يكون داخلاً في الحكم، كلُّ إنسان لم يأت، فإنه يُفيدُ نفي الحكم عن كل فردٍ فردٍ من أفراد الموضوع. بخلاف ما إذا أُخِّر (كل)، نحو: (لم يأتِ كل إنسان بل بعضُهم)، (لم يأتِ كل المدعوين)، يعني: بعضهم أتى، أما قولك(كلُّ المدعوين لم يحضروا)، يعني: ولا أحد، أمَا: لم يأتِ كل المدعوين، نقول: يعني بعضهم أتى. فـ(كل إنسانٍ لم يأت) يُسمَى: عُموم السلب، يعني: السلب فيه عام، (لم يأتِ): هذا عام، بسبب تقدم لفظة (كل) على النفي، (لم يأتِ كلُّ إنسان)، حينئذٍ قُدِّم السلب على لفظ (كل) فأفادَ كل المجموع، لم يأتِ كلُّ إنسان فإنه يفيدُ نفي الحكم عن مجموع الأفراد لا عن كل فردٍ، وهو يصدُقُ بنفي فردٍ واحدٍ. قال السيوطي على تقرير هذه القاعدة: (وهو حكمٌ واضحٌ يقضي به الذوقُ واستعمالات العرب). فأحاله على استعمال العرب. وصاحب التلخيص وغيره ذكروا هذه على قاعدة المناطقة، المناطقة يقولون: لفظة (كل) إن اقترن بحرف سلب، فإن كان حرف السلب قبلها فهو من الكلّ المجموعي. هكذا يُقال فيه، فلا يقعُ الحكم على الموضوع إلا مجموعاً، ولا يتبعُ كلّ فردٍ من أفراده نحو: (ما كلُّ ما يَتمنى المرءُ يدركه).. وهذا يُسمى سلب العموم. وإن كان حرفُ النفي بعد لفظة كل فهو من الكلية، يعني: الذي يتبعُ: وحيثما لكل فردٍ حُكم فإنه كليةٌ.. حينئذٍ يتبعُ الحكمُ كلَّ فردٍ فردٍ من أفراد الموضوع، فهو من الكلية، فالحكمُ بالمحمول على

الموضوع شاملٌ لكلّ فردٍ، نحو: (قد أصحبتْ أمُّ الخيارِ تَدّعي عليَ ذَنباً كلّه لم أصنعِ) يعني: كلّ ما يمكن أن يُسمى ذنباً فهو منفي. إذن: يُفيد تقديم المسند إليه التعميم، إن صاحب المسند حرفَ السلب: كل إنسان لم يأتِ، إذ ذاك، يعني: مصاحبة المسند لحرف السلب مع تقدُّم لفظة (كل) يقتضي عموم السلب.. يسمى: عموم السلب، بخلاف: سلب العموم.

عود على ذي بدء

اذا عرفت ما تقدم وما كان وراء مصطلحاتهم فاعلم ان في قوله: (تقديم المسند اليه).. ظاهرُ العبارةِ أنه مُستحقٌ للتأخير لكن قدَّموه، فإذا كان الشيء مُقدَّماً بنفسه فالمقدَّم كيف يُقدَّم، وهو مقدَّمٌ في نفسه؟! المقدَّمُ لا يقدَّمُ، كما أن المعرَّف لا يُعرَّف، ولعل مرادهم انهم (أداموا تقديمه)، وحَكَموا بأنّ رُتبته التقديم، هذا المراد، وليس المراد أنه مُستحقٌ للتأخير، لو قيل: قدَّموا الخبر فلا إشكال، لأن الخبر رتبته التأخير، فنقول: قدَّموا الخبر لمرجِّحات منها كذا وكذا.. لكن المبتدأ هو الأصل مقدم. وعللوا اهمية تقديمه (للأصلِ): ولأنه محكوم عليه، ومَعلومٌ أن المحكوم عليه لا بدّ من تحقّقه قبل الحكم؛ لأنّ الحكم عن الشيء فرعاً عن تصوره، حينئذٍ لَزِم أن يكون المسند إليه مُقدَّماً، هذا من جهة العقل، والمراد بالأصل (الراجح)، اي يُطلَق الأصل والمراد به الرُّجحان، اي الراجح في نظر الواضع، يعني: بحسب الوضع، لأنه

محكومٌ عليه، وإذا كان محكوماً عليه لا بدَ من تحققه أولاً قبل الحكم، والحكم هو المسند، حينئذٍ لما كانَ كذلك ناسَبَ أن يُجعَلَ له المرتبة المقدّمة في الذكر، فناسَبَ أن يكون مقدماً.

وقال في الايضاح: (وأما تقديمه فلكون ذكره أهم)، ثم علل هذه الاهمية بقوله:(إما لأنه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه)، ومن المعلوم هذا إذا كان المسند إليه مبتدأ أو نحوه، لا فاعلا أو نحوه، ولا يخفى أن هذه نكتة ضعيفة لا يعول عليها هنا. ثم اضاف تعليلا آخر للاهمية فقال: (وإما ليتمكن الخبر في ذهن السامع؛ لأن في المبتدأ تشويقا إليه)، ثم جاء بشاهد من الخفيف لأبي العلاء (أحمد بن عبدالله بن سليمان المعرّي) من أبيات يرثي بها أحد الفقهاء:

بانَ أمرُ الإله واختلفَ النا سُ فداعٍ إلى ضلالٍ وهادي
والذي حارتِ البريّة فيهِ حيوانٌ مستحدثٌ من جماد

فلقد صاغ جملةً اسميّةً في تابع خبرها ما يحمل ضميراً يعود على مبتدئها المسند إليه، فتمّ له تقديم المسند إليه في جملته الاسميّة التي فيها تقوية وتوكيد. والداعي إلى هذا التقديم تمكينُ المسند في ذهن المتلقّي؛ لأنَّ في المسند إليه (المبتدأ) هنا تشويقاً للتعرّف على خبره، إذ جاء فيما يتّصل به أنّه شيءٌ حارتْ البريّةُ بأمره، فالنفس تتساءل بشوق: ما هذا الذي حارت البريّةُ فيه؟ ويأتي الجوابُ في الخبر: (حيوانٌ مستحدثٌ من جماد) والمرادُ الإنسانُ وسائرُ ما خلق الله من ترابٍ فنفخ فيه نسمة الحياة.

وقوله: (حارت) بمعنى اختلفت، وهو من إطلاق الملزوم وإرادة اللازم على سبيل المجاز المرسل، واسم الموصول (الذي)مبتدأ وخبره (حيوان)على تقدير مضاف، أي: معاد حيوان كما يدل عليه سياق القصيدة. ويجوز أن يراد استحداث الحيوان من النطفة؛ فلا يحتاج إلى تقدير مضاف. وجُعِلَ المبتدأ رتبته التقديم، لأنه محكومٌ عليه، والمحكوم عليه مُقدَّمٌ عقلاً، فناسَبَ أن يكون رتبةً كذلك. فيذكر المبتدأ أولاً ليجعل السامع مُتعلِّقاً بالخبر، ليتمكنَ الخبرُ من ذهن السامع، فقدَّمَ المسند إليه في البيت المتقدم (الذي)ليجعل الخبر متمكناً في ذهن السامع.. وتتشوَّفُ النفس، من هو هذا الذي حارت البرية فيه؟! فحينئذٍ قدَّمَ المسند إليه هنا لتشويفٍ للخبر، يعني: ليشتاقَ السامع إلى سماعِ الخبر، فيتمكن حينئذٍ في نفسِهِ. (والذي حارتِ البريةُ فيه حَيَوانٌ مُستَحدَثٌ مِن جمادِ).

لذا قال: واما تقديمه: أي تقديم المسند إليه (فلكون ذكره أهم) (هذا إذا كان المسند إليه مبتدأ أو نحوه، لا فاعلا أو نحوه، ولا يخفى أن هذه نكتة ضعيفة لا يعول عليها هنا) .

وذكر ان تقديم المسند اليه للأصل، أو لكونهِ مهماً، وهذا ما عبَّروا عنه بالاهتمام، ثم يُجعَل كل الأفراد داخلة في ذكر الاهتمام، إذن: ذُكِرَ المسند إليه وتقديمه للاهتمام به، وصورُ هذا الاهتمام، لكونه الأصل.. للتلذّذ به.. لتشريفٍ، لكلّ الأغراض والمرجّحات التي ذكرها بعد

الاهتمام. حينئذٍ نقولُ القاعدة العامة لذكر المسند إليه وتقديمه: هو الاهتمام به.. اي لكونه مُهتمَاً به، حينئذٍ تُجعَل جميعُ تلك الأفراد من أقسامه.

لذا قال: ولا يكفى في التقديم مجرد ذكر الاهتمام بل لابد من ان يبيّن ان الاهتمام من أي جهة وباي سبب فلذا فصله بقوله: (اما لأنه) أي تقديم المسند إليه (الاصل) لانه المحكوم عليه، ولابد من تحققه قبل الحكم فقصدوا ان يكون في الذكر ايضا مقدما (ولا مقتضى للعدول عنه) أي عن ذلك الاصل إذ لو كان امر يقتضى العدول عنه فلا يقدم كما في الفاعل فان مرتبة العامل التقدم على المعمول، (واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع، لان في المبتدأ تشويقا إليه) أي الخبر (كقوله والذى حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد)، (هو لأحمد بن عبد الله المعروف بأبي العلاء المعري، وقوله: (حارت) بمعنى اختلفت، من إطلاق الملزوم وإرادة اللازم على سبيل المجاز المرسل، واسم الموصول مبتدأ وخبره حيوان على تقدير مضاف، أي: معاد حيوان كما يدل عليه سياق القصيدة. ويجوز أن يراد استحداث الحيوان من النطفة: فلا يحتاج إلى تقدير مضاف)، **يعنى تحيرت الخلائق في المعاد الجسماني والنشور الذى ليس بنفسانى بدليل ما قبله "بان امر الاله واختلف الناس فداع إلى**

ضلال وهاد " يعنى بعضهم يقول بالمعاد، وبعضهم لا يقول به.

ومن مقتضيات تقديم المسند اليه هو (التفاؤل)، اي: تعجيل المسرّة بسببِ التفاؤل، فاذا كان (زيدٌ) في دارك، إذا أردت أن يتفاءل به، تقول(سعدٌ في دراك)، اي: يُريد أن يذكر الشخص واسم الشخص ليتفاءل المستمع، بدلُ أن يقول له: الوحشُ في دارك، هذا فيه مساءة.. تشاؤم، لكن إذا قال سعدٌ وهو يعرفه في دارك استبشرَ وتفاءل.

لذا قال: (واما التعجيل المسرة أو المساءة للتفاؤل) علة لتعجيل المسرة (أو التطير) علة لتعجيل المساءة (نحو سعد في دارك) لتعجيل المسرة (والسفاح في دار صديقك) لتعجيل المساءة. (واما لايهام انه) أي المسند إليه (لا يزول عن الخاطر) لكونه مطلوبا.

وحصولُ اللذة، وهذا إنما يكون بذكرهِ إذا كان محبوباً، محمدٌ (صلى الله عليه وآله)نبينا، قيل: محمدٌ صُرِّح بالمبتدأ هنا وقُدِّم ليتلذّذ باسمه، (فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ)[1]. تشريفٍ، يعني: إظهار التشريف وهو التعظيم، محمدٌ (صلى الله عليه وآله)نبيُّنا، يصلُحُ أن يكون للتعظيم، ويصلُحُ أن يكون للتلذذ.

لذا قال: (أو انه يستلذ به) لكونه محبوبا. (كقول جميل:

---

(١) الشورى:٩.

بثينة ما فيها إذا تبصرت ... معاب ولا فيها إذا نسبت أشب).

ونحو إظهار تعظيمه في نحو قوله تعالى: (مُحمَّدٌ رسُولُ اللهِ والذين معهُ أشدَّاءُ على الكُفَّارِ رُحماءُ بينَهُم)[1]، أو تحقيره في قولك: الدنيا لا تساوي عند الله جناح بعوضة.

لذا قال: (أو لنحو ذلك) كاظهار تعظيمه أو تحقيره أو ما اشبه ذلك.

والتقديم قد يكون لإفادة التخصيص، وقد يكون لإفادةِ التعميم، (تخصيصُ) المسند إليه، يعني: بالمسند، ولكن هذا يُقيَّد إذا كان المسند فعلياً، يعني: جملة فعلية.

واذا سبَقه حُرف نفي، مثل (ما أنا قلتُ هذا)، حينئذٍ نقولُ: أفاد (التخصيص)، اي القصر، إثباتُ الحكم للمذكور وهنا الحكم هو نفي القول عن المسند اليه(انا)، واثباته لما عداه.

فـ(جعل تخصيصُ المسند إليه بالمسند الفعلي)، يعني: جعلُ المسند الفعلي مقصوراً على المسند إليه، إن تقدَّمَ عليه حرف السلب، (ما أنا قلت هذا)، تقديم اداة النفي على المسند اليه (انا)يُفيد نفي الفعل (نفي القول)عن المتكلم المسند اليه (انا)، (ما أنا قلتُ هذا)،

---

(١) الفتح: ٢٩.

قلتُ: هذا الخبر جملة فعلية، تقدَّمَ حرفُ النفي على المسند إليه: (ما أنا قلتُ هذا)، فأفاد نفيَ الفعل الذي هو (نفي القول) عن المتكلم، وثبوتَه لغيرِ المتكلم، على الوجه الذي نُفيَ عنه العموم والخصوص، لكن هل يلزمُ ثبوته، أو يلزمُ ثبوت لكلّ من عدا المتكلم، في الجملة، يعني: (ما أنا قلت هذا)، ولا يلزم أن يكون المثبت له جميعُ الناس، وإنما يكون في الجملة، إذن أفادَ قوله: (ما أنا قلت هذا)، أفادَ نفيَ الحكم الذي هو القول عن المتكلم، هذا في(المنطوق)، وفي (المفهوم): أفادَ إثباتَه لمن عداه، ولا يلزمُ أن يكونُ كل مَن عداه، قد يلزم في بعض التراكيب، لكن في هذا التركيب لا يلزم أن يكون مُثبتاً لكلّ من عداه، لأن التخصيص إنما هو بالنسبة إلى مَن توهَّم المخاطب اشتراكه مع المتكلم، أو انفراده به دونه: (ما أنا قلتُ هذا)، (ما قلت هذا)، ما الفرقُ بينهما؟ (ما قلتُ هذا)، هذا فيه نفي حدث عن المتكلم، ولا يلزم منه إثباته لغيره. اما نحو (ما قلتُ هذا ولا غيري): يصحَّ التركيب، لأني نفيته عن نفسي وعن غيري، فلا تعارض، اما قول: (ما أنا قلتُ هذا ولا غيري)، لا يصحُّ، لأنه يتعارَضَ ويتناقَضَ منطوق الجملة مع مفهومها، وهذا حضر في الكلام البليغ، (ما أنا قلت هذا): بمفهومه أثبته لغيره، (ولا غيري): بمنطوقه نفاهُ عن غيره، فحينئذٍ أثبتَ لغيره ونفى عن غيره، فحصلَ التناقض.

والفرقُ أنك إذا قلتَ: (ما أنا قلتُ هذا) نفيتَ أن تكون أنت القائل، وكانت المناظرةُ في شيء ثبت أنه مقول، وإذا قلتَ: ما قلتُ هذا، بدون

(أنا) نفيت أن تكون القائل، وكانت المناظرة في شيء لم يثبت أنه مقول، فلا يصحُّ حينئذٍ أن يقال: ما أنا قلت هذا ولا غيري، لحصول التناقض والتعارض بين المفهوم والمنطوق، لأنّ مفهوم: (ما أنا قلت)، يناقِض منطوق: (ولا غيري). أمّا إذا قلتَ: (ما قلتُ .. ولا غيري) (اي كان في تركيب الجملة تقديم الفعل (القول) على المسند اليه، وهو الذي يلي اداة النفي)، فالجواب يكون صحيحا، فصيحا، لأنه لا تعارض ولا تكاذب بين المفهوم والمنطوق.

رأي الجرجاني في افادة تقديم المسند اليه

ذهب الجرجاني ويتبعه في ذلك جمهور البلاغيين إلى أن المسند إليه إذا تقدَّم على خبره الفعلي مسبوقًا بنفي، أفاد (التخصيص حتماً)[1]، لا فرق في ذلك بين أن يكون المسند إليه اسماً ظاهراً مثل: (ما زيد فعل هذا)، أو ضميراً مثل: (ما أنا فعلت هذا)، أو أن يكون نكرة مثل: (ما رجل فعل هذا).

فعندما تقول: (ما زيد فعَلَ هذا)، فإنه يعني انتفاء الفعل عن زيد

---

(١) وقد تقدم في معنى التخصيص هو: انتفاء الفعل عن المسند إليه المتقدم، وإثباته لغيره؛ هذا إذا كان (معرفة)، أما إذا كان المسند إليه نكرة وسبقه حرف النفي، فالتخصيص فيها معناه (انتفاء الفعل عن الجنس) أو عن (فرد واحد) منه وثبوته لغير الجنس أو لغير الفرد الواحد منه.

خاصة وثبوته لغيره، فقوله الآتي في المتن (ردًا على من زعم انفراد المسند إليه) وهو (زيد) بالفعل دون غيره في المثال، فيكون (قصر قلب)، أو في قوله الآتي (ردًا على من زعم اشتراك ذلك الغير مع المسند إليه بالفعل) فيكون (قصر إفراد)، والمراد بالغير شخص معين وهو (موضوع النزاع)؛ لأن التخصيص إنما هو بالنسبة إلى مَن توهم المخاطب انفراد المسند إليه بالحكم دونه، أو ردًا على مَن توهم اشتراكه مع المسند إليه فيه، فهو قصر إضافي بالنسبة إلى معين لا بالنسبة لجميع الناس ويسمى ذلك (قصر تعيين).

ومعنى التخصيص في المثال الثاني: (ما أنا فعلت هذا)، انتفاء الفعل عن المتكلم خاصةً وثبوته لغيره، تقول: هذا المثال الذي ذكرناه ردًا على من (زعم انفرادك بالفعل، دون غيرك) فيكون (قصر قلب)، أو على مَن زعم اشتراك الغير معك في هذا الفعل فيكون (قصر إفراد).

ومعنى التخصيص في المثال الثاني: (ما رجل فعل هذا)، انتفاء الفعل عن جنس الرجل وثبوته لغير هذا الجنس، أو عن العدد عن فرد واحد منه وثبوته لغيره، فالأول ترد به على من زعم أن الذي فعل الفعل رجل لا امرأة، فتقول: (ما رجل فعل هذا)، فيفهم أن الذي فعل (امرأة)، وهذا (تخصيص للجنس)، وفي الثاني ترد به على مَن زعم أن الذي فعل الفعل رجل واحد لا رجلان ولا أكثر، فتقول له: ما رجل فعل هذا، فيفهم أن الذي فعل رجلان أو أكثر، وهذا (تخصيص للوحدة).

ولعلك تلحظ في الأمثلة السابقة أن المسند إليه وقع (بعد

النفي) مباشرة دون فصل، وهذا ليس بشرط: فيجوز أن يفصل المسند إليه عن النفي السابق عليه ببعض المعمولات مثل: (ما زيد أنا ضربته)، و(ما في المنزل أنا صليت)، و(ما يوم الجمعة أنا سافرت)، لكن سياتي من التفتازاني انه قيد ذلك بعبارة(بلافصل)، لكن يمكن حمله على الفرد الغالب، وليس بالشرط، كما مثلنا له وصرح به كثيرين، اذن هذا كله مما يفيد التخصيص قطعًا عند عبد القاهر الجرجاني، والتقديم في مثل هذه التراكيب لا تقال إلا في مقام تحقق فيه الفعل، وتريد أنت نفيه عن الاسم المتقدم، فيلزم ثبوته لغير هذا المتقدم؛ لأن الفعل واقع، وكل فعل لا بد له من فاعل، ومن هنا قالوا عن مثل: (ما أنا فعلت هذا)، أنها تفيد ثلاثة أشياء؛ (أن الفعل ثابت في الواقع وموجود ولا شك فيه، وأنه منفي عن الاسم المتقدم، وأنه ثابت لغير المتقدم على حسب النفي عمومًا وخصوصًا)، فتقول: (ما أنا سعيت في حاجتك)، بتقديم الاسم إذا كان السعي في الحاجة واقعَ فعلا ولا جدالَ فيه، وأنك تنفيه عن نفسك وتثبته لغيرك، وكذلك إذا قلت: (ما أنا ضربت زيدًا)، تقوله حين تقوله وزيد مضروب والمخاطب يدعي أنك الضارب له، فتنفي ذلك عن نفسك وتثبته لغيرك.

ومثَّل الخطيب القزويني لِمَا لا يصح بقوله: (ما أنا رأيت أحدًا من الناس)، و(ما أنا ضربت إلا زيدًا)، بحمل النكرة الواقعة في سياق النفي على الاستغراق الحقيقي، أما إذا حُملت على الاستغراق العرفي بأن يقصد بلفظ (أحد) ما يمكنه رؤيته أو ضربه فلا يكون المثال

فاسداً بل يكون صحيحاً.

وهذا كله إذا وقع المسند إليه بعد النفي كما اشترط عبد القاهر الجرجاني .

اما إذا كان المسند إليه (مثبتًا) ولم تسبقه اداة النفي، أو وجدت لكنها تأخرت عن المسند إليه، ففي هاتين الصورتين يفيد تقدم المسند إليه (التخصيص احتمالًا) لا (حتماً)، كما في الشرط السابق، فإذا كان (معرفة) ضميراً أو اسماً ظاهراً كما في الأمثلة السابقة، حيث (يجوز) أن يراد من تركيب الجملة او الكلام التخصيص، او أن يراد منه (تقوي الحكم) حسبما يتطلبه المقام، فإن كان المتكلم في مقام الرد على منازع في الحكم كان الكلام مفيداً للتخصيص، وإن كان القصد إلى مجرد الحكم على المسند إليه من غير نظر إلى التعرض للرد على معارض، كان الكلام مفيداً لتقوي الحكم وتقريره في ذهن السامع. فأنه يحتمل التخصيص ويحتمل التقوي والمخرج لاحدهما من حد الاستواء هو ظاهر حال المتكلم والمخاطب.

فإذا قلت في حالة الإثبات وعدم النفي، (زيد سعى في حاجتك)، فإن كنت قد أردت بهذا القول (الرد على مَن زعم انفراد الغير) بالسعي دون (زيد)، فهذا قصر الفعل على زيد لا غير، وهو الذي يصطلح عليه بـ(قصر قلب)، واذا كان قولك(زيد سعى في حاجتك) الرد على من (زعم اشتراك الغير معه) في السعي، فالتركيب حينئذٍ مفيد (للتخصيص) وقصر السعي على (زيد) دون هذا الغير، ويسمى القصر في الزعم

الثاني (قصر إفراد).

في بيان حصول التناقض

اما ما يصح ويصلح للفصاحة في الرد على سؤال مَنْ (الفاعل)؟ مع تحقق الفعل في الخارج كما في قولك: (ما أنت بنيت هذه الدار): لأن قولك: (ما أنت بنيت)، أفاد ذلك أن هذا بناء قد أقيم فعلا، وأنه لم يكن (أنت) الذي أقامه وإنما أقامه غيرك، فلو قلت: ولا غيري، تناقض ذلك وكأنك تقول: إن هذا البناء لم أبنه أنا ولم يبنه غيري، وهذا واضح.

ومماجرى على هذا الأسلوب قول المتنبي من السريع:

وما أنا أسقمت جسمي به
ولا أنا أضرمت في القلب نارا

فقوله: ما أنا أسقمت جسمي، معناه: أن هذا السقم الكائن في جسمي، وهذا الضنى لم أفعله أنا وإنما فعله غيري، وقوله: ولا أنا أضرمت في القلب ناراً أي: أنا هذا الجوى، وهذا الوجد الذي يستعر في فؤادي لم أشعله أنا ووراء هذا التركيب معنى لطيف هو عجز الشاعر أمام عواطفه المشبوبة، والتي سببت هذا السقم وهذا الوجد، وكأنه يقول: لو كان الأمر بيدي لأنقذت نفسي من هذا الذي أجده، ولكن لا طاقة في بذلك، وهذا معنى جيد.

لذا قال: قال (عبد القاهر[1]) وقد يقدم المسند إليه (ليفيد)

---

(١) دلائل الإعجاز ص٨٤.

التقديم (**تخصيصه بالخبر الفعلي**)(الخبر الفعلي يعني الاخبار بوقوع فعل ما كالضرب او القول او الكتابة او البناء وما شابه ذلك) **أي لقصر** (نفي) **الخبر الفعلى عليه** (اي ابعاده عن المسند اليه، واثباته لغيره)(**ان ولى**) **المسند إليه** (**حرف النفى**) (اي حرف النفي سابق على المسند اليه والمسند اليه متاخر عن اداة النفي) **أي وقع بعدها** (اي بعد اداة النفي او كلمة النفي) **بلا فصل** (يعني أنه في هذه الحالة يفيد قصر (نفي) الخبر الفعلي على المسند إليه، وإثباته لغيره على الوجه الذي نفي به من خصوص أو عموم على ما سيأتي في الأمثلة؛ فالباء في (بالخبر الفعلي) داخلة هنا على المقصور، والمراد بإيلائه حرف النفي إتيانه بعده ولو كان بينهما فاصل، فيشمل نحو: (ما زيدا أنا ضربت)، و (ما في الدار أنا جلست)، فقوله: بلا فاصل ليس بشرط كما اشرنا اليه في الشرح المتقدم) (**نحو، ما انا قلت هذا أي لم اقله مع انه مقول لغيري**)، **فالتقديم يفيد نفى الفعل عن المتكلم، وثبوته لغيره على الوجه الذى نفى عنه من العموم أو الخصوص، ولا يلزم ثبوته لجميع من سواك، لان التخصيص** (عرفت ان التخصيص يعني قصر الفعل على المسند اليه او نفيه عنه خاصة، وليس عما سواه بل يثبته في ما سواه، لان الفعل او القول كما في المثال المتقدم لعبد القهار (اي المسند) قد وقع منه او من غيره فهو يقينا حاصل، فاذا نفاه

عن نفسه يكون قد اثبته لغيره) **ههنا انما هو بالنسبة إلى من توهم المخاطب اشتراكك معه في القول** (في مثال المتقدم لعبد القهار - ما قلت انا-) **أو انفرادك به دونه**، (**ولهذا**) **أي ولأن التقديم** (اي تقديم المسند اليه) **يفيد التخصيص ونفى الحكم عن المذكور مع ثبوته للغير** (**لم يصح - ما انا قلت**) **هذا** (**ولا غيرى**)، **لان مفهوم - ما انا قلت - ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم، ومنطوق لا غيري نفيها عنه، وهما متناقضان** (تقدم في الشرح معنى ان يكون منطوق الكلام متناقض مع مفهومه) (**ولا ما انا رأيت احدا**) **لانه يقتضى ان يكون انسان غير المتكلم قد رأى كل احد من الانسان، لانه قد نفى عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول، فيجب ان يثبت لغيره على وجه العموم في المفعول، ليتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفى** (**ولا ما انا ضربت إلا زيدا**) **لانه يقتضى ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد، لان المستثنى منه مقدر عام، وكل ما نفيته عن المذكور على وجه الحصر يجب ثبوته لغيره تحقيقا لمعنى الحصر، ان عاما فعامٌ وان خاصا فخاص، وفي هذا المقام مباحث نفيسة وشحنا بها في الشرح.**

الخلاصة: لا يقال: (ما أنا قلت ولا أحد غيري) لمناقضة منطوق الثاني الذي هو (ولا أحد غيري). لمفهوم الأول هو (ما أنا قلت)؛ لأن

مفهومه أن غيره قاله. بل يقال: (ما قلت أنا ولا أحد غيري) ولا يقال: (ما أنا رأيت أحدا من الناس) ولا: (ما أنا ضربت إلا زيدا) بل يقال: (ما رأيت) أو (ما رأيت أنا أحدا من الناس)، و (ما ضربت) أو (ما ضربت أنا إلا زيدا)؛ لأن المنفي في الأول الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس، وفي الثاني الضرب الواقع.

وقد علل عبد القاهر في دلائل الاعجاز والسكاكي في مفتاح العلوم امتناع الثاني (الا زيدا) بأن نقض النفي بـ (إلا) يقتضي أن يكون القائل له قد ضرب زيدا، وإيلاء الضمير حرف النفي يقتضي ألا يكون ضربه، وذلك تناقض.

اقول ان هذا تقريرا لما وجد في كتب الجرجاني والسكاكي، لكن مع التأمل، تجد أن هذا ليس هو المنفي في المثالين المتقدمين، اعني (ما رأيت أنا أحدا من الناس)، (ما ضربت أنا إلا زيدا) وإلا كانا من (سلب العموم لا من عموم السلب)، وإنما المنفي في الأول رؤية أي واحد من الناس، وفي الثاني ضرب أي واحد سوى زيد، وعلى هذا يكون (مفهوم) المثالين أن إنسانا غير المتكلم رأى واحدا من الناس وضرب أي واحد سوى زيد، وهو صحيح لا شيء فيه، وإنما الذي يؤدي إلى ما ذكره الخطيب أن يقال: (ما أنا رأيت (كل) رجل)، و(ما أنا ضربت (كل) رجل إلا زيدا). والمطلب دقيق يحتاج الى تأمل فتأمل.

والخطيب القزويني في التلخيص يرى ان في هذا الرأي (لعبد القهار والسكاكي)، فيه نظر واشكال وانه لا يسلّم بما قالاه، لانه غير

مقتض لما هو مزمع منهما فقال: (وفيه نظر): لأنا لا نسلم أن إيلاء الضمير حرف النفي يقتضي ذلك (اي ذلك التناقض بين منطوق الكلام ومفهومه)، فإن قيل: الاستثناء الذي فيه مفرغ، وذلك يقتضي ألا يكون ضرب أحدا من الناس، وذلك يستلزم ألا يكون ضرب زيدا؛ قلنا: إن لزم ذلك فليس للتقديم؛ لجريانه في غير صورة التقديم أيضا؛ كقولنا:(ما ضربت إلا زيدا)(انتهى).

اقول: الحق أنه لا يلزم؛ لأن إيلاء الضمير حرف النفي في (ما انا ضربت احدا الا زيدا) إنما يقتضي نفي ما عدا المستثنى (زيد)، وقيل ان ما ذكره عبد القاهر والسكاكي في هذا إنما هو غفلة منهما.

رأي القزويني حال عدم نفي الفعل عن المسند اليه

فائدتان في تقديم المسند اليه حال كون المسند اليه مثبتا غير منفي، كقولك: (أنا فعلت) وهما: (التخصيص) و (التقوي)، بخلاف الجرجاني والسكاكي الذي نُسِبَ اليهما حصول التخصيص من هذه الحالة قطعا، فقال القزويني في تلخيصه: وينقسم قسمين:

أحدهما: ما يفيد تخصيصه بالمسند (يعني قصر المسند عليه، ويلزمه أيضا تقوية الحكم كما في القسم الثاني، ولكنها تحصل هنا تبعا لا قصدا) للرد على من زعم انفراد غيره به، أومشاركته فيه: كقولك: (أنا كتبت في معنى فلان)، و (أنا سعيت في حاجته)؛ ولذلك إذا أردتَ التأكيد قلتَ للزاعم في الوجه الأول: (أنا كتبت في معنى فلان لا

غيري) ونحو ذلك، وفي الوجه الثاني: (أنا كتبت في معنى فلان وحدي). فإن قلت: (أنا فعلت هذا وحدي) في قوة (أنا فعلته لا غيري) فلِمَ اختص كل منهما بوجه من التأكيد دون وجه؟ قلت: لأن جدوى التأكيد لما كانت إماطة شبهة خالجت قلب السامع، وكانت في الأول أن الفعل صدر من غيرك، وفي الثاني أنه صدر منك بشركة الغير، أكدت وأمطت الشبهة في الأول بقولك: (لا غيري)، وفي الثاني بقولك: (وحدي)؛ لأنه مَحَزُّه، ولو عكست أحلْت. يعني: حوّلت كلا منهما عن موضعه المناسب له؛ لأن (لا غيري) تدل صريحا على نفي صدوره من غيرك، أما (وحدي) فيدل عليه التزاما، وكذلك (وحدي) يدل صريحا على نفي الشركة، أما (لا غيري) فيدل عليه التزاما. انتهى.

لذا قال: (والا) أي وان لم يلِ المسند إليه حرف النفى، بان لا يكون في الكلام حرف النفى، أو يكون حرف النفى متأخرا عن المسند إليه (القسم الاول وهو التقديم لاجل لتخصيص): **(فقد يأتي) التقديم** (اي تقديم المسند اليه في الكلام) **(للتخصيص ردا على من زعم انفراد غيره) أي غير المسند إليه المذكور (به) أي بالخبر الفعل، (أو) زعم (مشاركته) أي مشاركة الغير (فيه) أي في الخبر الفعلى (نحو انا سعيت في حاجتك) لمن زعم انفراد الغير بالسعي، فيكون قصر قلب، أو زعم مشاركته لك في السعي، فكيون قصر افراد (ويؤكد على الاول) أي على تقدير كونهِ**

ردا على من زعم انفراد الغير (بنحو لا غيري) مثل ـ لا زيد ولا عمرو ولا من سواي، لانه الدال صريحا على نفى شبهة لان الفعل صدر عن الغير، (و) يؤكد (على الثاني) أي على تقدير كونه ردا على من زعم المشاركة (بنحو وحدي) مثل ـ منفردا، أو متوحدا، أو غير مشارك، أو غير ذلك، لانه الدال صريحا على ازالة شبهة اشتراك الغير في الفعل، والتأكيد انما يكون لدفع شبهة خالجت قلب السامع. (ومن امثلة تقديم المسند اليه لاجل افادته القصر والتخصيص (أتُعلمني بضب أنا حَرَشْتُه؟!) حرشته بمعنى صدته. والمثل يضرب لمن يخبرك بشيء أنت أعلم به منه. وعليه قوله تعالى: (ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم)[1] أي: لا يعلمهم إلا نحن، ولا يطلع على أسرارهم غيرنا؛ لإبطانهم الكفر في قلوبهم).

والقسم الثاني (في فائدة تقديم المسند اليه): ما لا يفيد إلا تقوّي الحكم وتقرره في ذهن السامع وتمكنه، كقولك: (هو يعطي الجزيل) لا تريد أن غيره لا يعطي الجزيل، ولا أن تعرّض بإنسان، ولكن تريد أن تقرر في ذهن السامع وتحقق أنه يفعل إعطاء الجزيل، وسبب تقويه هو أن المبتدأ يستدعي أن يستند إليه شيء، فإذا جاء بعده ما يصلح أن

---

(١) التوبة: ١٠١.

يستند إليه صرفه إلى نفسه، فينعقد بينهما حكم سواء كان خاليا عن ضميره؛ نحو: (زيد غلامك)، أو متضمنا له، نحو: (أنا عرفت، وأنت عرفت، وهو عرف أو زيد عرف)، ثم إذا كان متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير إليه ثانيا؛ فيكتسي الحكم قوة، (وقد علله عبد القاهر بأن تقديم المسند إليه ينبّه السامع لقصده بالحديث قبل ذكره تحقيقا وتأكيدا له). هذا ما قسم به الخطيب القزويني في التلخيص فائدة تقديم المسند اليه لو لم يسبقه حرف النفي، وهو عين فائدة التقديم في حالة تقديم اداة النفي على المسند اليه وايلائه لها، بلا فرق بينهما عند القزويني صاحب التلخيص. وهذا كله اذا كان بناء الفعل على معرفة.

لذا قال: (وقد يأتي لتقوي الحكم) وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص (نحو ـ هو يعطى الجزيل) قصدا إلى تحقيق انه يفعل اعطاء الجزيل، وسيرد عليك تحقيق معنى التقوي. (وكذا إذا كان الفعل منفيا) فقد يأتي التقديم للتخصيص، وقد يأتي للتقوي، فالاول (مثال تقديم المسند اليه للتخصيص) **نحو ـ انت ما سعيت في حاجتي ـ قصدا إلى تخصيصه بعدم السعي، والثانى** (مثال تقديم المسند اليه للتقوي) **(نحو ـ انت لا تكذب) وهو لتقوية الحكم المنفى وتقريره (فانه اشد لنفى الكذب من ـ لا تكذب) لما فيه من تكرار الاسناد المفقود في ـ لا تكذب ـ واقتصر**

المصنف (الخطيب القزويني في التلخيص) **على مثال التقوى ليفرع عليه التفرقة بينه وبين تأكيد المسند إليه، كما اشار إليه بقوله** (**وكذا من - لا تكذب انت**) **يعنى انه اشد لنفى الكذب من - لا تكذب انت - مع ان فيه تأكيدا** (**لأنه**) **أي لان لفظ - انت - أو لأن لفظ - لا تكذب انت -** (**لتأكيد** (اي تقوية) **المحكوم عليه**) (اي المسند اليه)**بانه ضمير المخاطب تحقيقا** (اي في الحقيقة والواقع)، **وليس الاسناد إليه على سبيل السهو أو التجوز أو النسيان** (**لا**) **لتاكيد** (**الحكم**) (اي ليس لتقوية وتاكيد الفعل الذي هو المسند اي الحكم)**لعدم تكرر الاسناد**(اي لعدم الحاجة لتاكيد الحكم).

ومن امثلة تأكيد المحكوم عليه، (لا الحكم) التي ذكرت منها قوله تعالى: (وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ)[1] فإنه يفيد من التأكيد في نفي الإشراك عنهم ما لا يفيده قولنا: (والذين لا يشركون بربهم) ولا قولنا: (والذين بربهم لا يشركون)، ومنها قوله تعالى: (لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَى أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ)[2]، ومنها قوله تعالى: (فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ يَوْمَئِذٍ فَهُمْ لَا يَتَسَاءَلُونَ)[3]، وقوله تعالى: (إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ

---

(١) المؤمنون: ٥٩.

(٢) يس: ٧.

(٣) القصص: ٦٦.

اللهِ الذين كفَرُوا فهمْ لا يؤمنون)[١].

لذا قال: وهذا الذى ذكر من ان التقديم للتخصيص تارة وللتقوي اخرى إذا بنى الفعل على معرف.

بناء الفعل على نكرة

ثم ان ظاهر كلامهم أن بناء الفعل على (النكّرة) لا يفيد تقوية الحكم، اي انه يفيد التخصيص فحسب، فاما انه يفيد تخصيص (الجنس) والاقتصار عليه، او يفيد تخصيص (العدد) والاقتصار عليه، فان كان الاستفهام عن الجنس في قوله (ارجل جاءك او امرأة) فجوابك (رجل جائني) يفهم منه انه ليس من جنس النساء، فيكون حينئذٍ لمعرفة (الجنس)، اما اذا كان الاستفهام عن العدد فقولك: (رجل جائني او قولك رجلان جاءا)، يفهم منه ان الجائي رجل واحد او رجلان، فيعرف فيه (العدد)، والجواب سواء كان يفيد الجنس او العدد فهو تخصيص.

لذا قال: (وان بنى الفعل على منكر افاد) التقديم (تخصيص الجنس أو الواحد به) أي بالفعل (نحو رجل جاءني - أي لا امرأة) .

واصل النكرة المفردة مثل لفظ (رجل) يفهم منه الواحد عددا،

---

(١) الأنفال: ٥٥.

ورجلان اثنان ورجال اكثر منهما وهكذا إن المراد بالإفراد الدلالة على فرد منتشر شائع غير معين سواء أكانت النكرة بلفظ المفرد أم بلفظ الجمع، فإذا كانت بلفظ المفرد دلت على واحد، وإن كانت بلفظ المثنى دلت على مطلق اثنين، وإن كانت بلفظ الجمع دلت على مطلق جمع مثل: لقيني رجلان وتبعني رجال؛ فأنت ترى المسند إليه في الأحوال الثلاثة غير معين، سواء أكان واحداً مثل: جاءني رجل أو اثنين أو جمعاً، وهو في الأمثلة الثلاثة يسمى عند البلاغيين فرداً بالنظر إلى مفهوم لفظ النكرة المعبر بها عن المسند إليه، وبهذا ندرك أن الإفراد ليس مقصوراً على الواحد كما يتبادر إلى الذهن، بل يشمل الواحد والاثنين والجماعة، فالمدار على عدم التعيين.

لذا قال: فيكون تخصيص جنس (أو لا رجلان)(اي: او عدد) **فيكون تخصيص واحد، وذلك ان اسم الجنس** (رجل)**حامل لمعنيين: الجنسية والعدد المعين، اعني الواحد ان كان مفردا أو الاثنين ان كان مثنى، والزائد عليه ان كان جمعا، فاصل النكرة المفردة ان تكون لواحد من الجنس، فقد يقصد به الواحد فقط. والذى يشعر به كلام الشيخ في دلائل الاعجاز ان لا فرق بين المعرفة والنكرة في ان البناء عليه** (اي الفعل اي في اسناد الفعل الى المسند اليه) **قد يكون للتخصيص** (اي حصر المسند اليه

بالمسند والاقتصار عليه) **وقد يكون للتقوي** (اي افادة تاكيد الحكم).

وفيه: ان هذا الاستظهار من التفتازاني غير ظاهر، وانما كلام الشيخ عبد القهار كما في دلائل الاعجاز على خلاف ما استظهر تماما وهو صريح في ان البناء على النكرة لا يكون الا لتخصيص (الجنس او العدد)، فقد ذكر الشيخ عبد القهار الجرجاني في كتابه دلائل الاعجاز الجزء الاول: (فصل في الكلام في النكرة اذا قدمت على الفعل او قدم الفعل عليها) ونص ما ذكر قائلا: (كما أنّا إذا قلنا فِي قولهم: (أرجلٌ أتاكَ أم امرأة) أنَّ السؤالَ عن الجنس لم نُرِدْ بذلك أنه بمنزلةِ أن يقالَ: الرجلُ أم المرأة أتاكَ ولكنَّا نعني أن المعنى على أنك سألتَ عن الآتي: أهو من جنس الرجالِ أم جنسِ النساءْ. فالنكرةُ إذاً على أصلها مُنْ كونِها لواحدٍ من الجنس. إلاّ أنَّ القصدَ منك لم يقعْ إلى كونهِ واحداً وإنَّما وقعَ إلى كونهِ من جنس الرجال. وعكسُ هذا أنك إذا قلتَ: (أرجلٌ أتاك أم رجلان)كان القصدُ منك إلى كونهِ واحداً دون كونهِ رجلاً فاعرف ذلك أصلاً. وهو أنه قد يكونُ في اللفظ دليلٌ على أمرينِ ثم يقعُ القصدُ إلى أحدِهما دونَ الآخرِ فيصيرُ الآخرُ بأن لم يَدْخُلْ في القصدِ كأنَّه لم يدخلْ في دلالةِ اللفظ). انتهى. هذا هو نص كلام الجرجاني في دلائل الاعجاز، وكثير من الشراح والبلاغيين ذكروا في تقريراتهم ان كلام الجرجاني صريحا في أنه لا يفيد إلا (التخصيص)؛ لأنه ذكر أنك إذا قلت: (رجل جاءني) لم يصلح حتى تريد أن تُعلِمْ المُخاطَب أن الذي

جاءك رجل لا امرأة، أو لا رجلان، ويكون كلامك مع من عرف أن قد أتاك آت، فإن لم ترد ذاك كان الواجب أن تقول: (جاءني رجل). ولا شك أن ما ذكره التفتازاني لا يصح عربية لعدم صحة الابتداء بالنكرة إلا عند إرادة (التخصيص)، وقد ذكر علماء النحو جملة من شروط الابتداء بالنكرة منها ان تقع النكرة جوابا عن استفهام، ومعلوم ان الجواب عن الاستفهام لا يخرج عن اما عن (جنس او عدد)، حيث انه لا يراد به التاكيد وانما التاكيد يحصل تبعا للكلام الاعم منه ومن الاسترسال. والجواب عن الجنس او العدد كلاهما يدخل التخصيص، والا لا يفصح لخروج الكلام حينها عن القواعد اللغوية الصحيحة فلا يكون فصيحا، وإذا لم يصح عربية لم يصح بلاغة. فتأمل.

العَوْدُ أحْمَدُ

خلاصة مذهب عبد القاهر يدور حول(أداة النفي)؛ فإن كانت سابقة على المسند إليه أيًّا كان نوعه أفاد الكلام التخصيص قطعًا، وإن لم تسبقه أداة نفي بأن تأخرت عنه أو لم توجد في الكلام أصلًا فننظر إلى المسند إليه؛ إن كان معرفة ظاهرًا أو ضميرًا احتمل الكلام التخصيص والتقوي، فتارةً يفيد التخصيص، وتارةً يفيد التقوي، وتارةً يفيد التقوية فقط، حسبما يقتضي المقام، وإن كان المسند إليه نكرة أفاد تقديمها التخصيص قطعًا، وبهذا تدرك أن تقديم المسند إليه النكرة على الفعل مفيد للتخصيص دائمًا بغض النظر عن النفي تقدم

أو تأخر، أو لم توجد بأن كان الكلام على الإثبات، وفي هذا الحكم للنكرة يتفق السكاكي مع عبد القاهر -كما سنعلم ذلك إن شاء الله من مذهبه-.

لذا قال: (ووافقه) أي عبد القاهر (السكاكى على ذلك) أي على ان التقديم يفيد التخصيص لكن خالفه في شرائط وتفاصيل فان مذهب الشيخ (عبد القهار) **انه ان ولي حرف النفى** (المسند اليه) **فهو للتخصيص قطعا، والا** (اي اذا لم يلي حرف النفي المسند اليه) **فقد يكون للتخصيص، وقد يكون للتقوي، مضمرا كان الاسم** (اي المسند اليه ضميراً مثل: ما أنا فعلت هذا)**أو مظهرا** (أن يكون المسند إليه اسماً ظاهراً مثل: (ما زيد فعل هذا)، أو أن يكون نكرة مثل: ما رجل فعل هذا) **معرفا كان أو منكرا مثبتا كان الفعل أو منفيا.**

انخرام (قاعدة) الجرجاني في التخصيص

أن القاعدة البلاغية عموما ينبغي أن تكون بنحو الاعم الاغلب، ولا تُبنى على القطع والإطلاق، إذ ربما يأتي في الكلام البليغ والتعبيرات الجيدة ما يخالفها، مما يكون قد خفي على واضع القاعدة. فمن جملة ما يستدرك على الجرجاني انه يبني على القطع في

تاسيسه للقواعد البلاغية، ومن ذلك وضعه لشرط التخصيص فان مع توفر هذا الشرط للتخصيص(ايلاء حرف النفي المسند اليه)، الا انه مع ذلك لا يفيد التخصيص بل هو افاد تقوية الحكم لا غير، ومن ذلك قوله تعالى في سورة الانبياء: (لو يعلمُ الذين كفرُوا حين لا يكفُّون عن وُجوههمُ النار ولا عن ظهورهمْ ولا هُمْ ينصرون ۞ بل تأتيهمْ بغتة فتبهتهمْ فلا يستطيعون ردها ولا هُمْ ينظرون)[1]. فقوله تعالى: (وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ)، (وَلَا هُمْ يُنْظَرُونَ) قدم فيه المسند إليه على الخبر الفعلي، وهو مسبوق بحرف النفي، ومع هذا أفاد التقوية فقط؛ لأن التخصيص يقتضي أن غيرهم يُنصر من عذاب الله وينظر حتى تأتيه الساعة وذلك لا يكون، فتدبر.

توضيح مصطلح (الفاعل المعنوي والنحوي)

نقول:(نجح ثلاثة طلاب)، و(نجحت ثلاث طالبات) وعند إعراب العدد(ثلاثة أوثلاث)نقول عنه إنه: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، ونقول عن (الطلاب والطالبات) إنه مضاف إليه مجرور، وهو الفاعل الحقيقي من جهة المعنى، إلا أن الفعل في هاتين الجملتين لا يتذكر ويتأنث مع الفاعل النحوي(ثلاث أو ثلاثة)، ولكنه يتأنث ويتذكر مع الفاعل المعنوي الحقيقي، وهو (الطلاب والطالبات)

---

(١) الأنبياء: ٣٩، ٤٠.

،لأن الطلاب والطالبات هم الفاعلين لفعل النجاح في الحقيقة وليس (ثلاث أو ثلاثة) والاحتياج المعنوي قائم بين الفعل والفاعل المعنوي الحقيقي وليس بينه وبين الفاعل النحوي، وتذكير الفعل يكون مع المعدود وليس مع العدد ،لأن الفعل (نجح) يدل على المعدود الذي ينجح ويرسب ولا يدل على العدد (ثلاث أو ثلاثة) لأن هذا العدد لا ينجح ولا يرسب.

فاللغة تقوم على الاحتياج المعنوي وليس على الاحتياج النحوي، والإنسان يتحدث تحت رعاية الاحتياج المعنوي وعلامات أمن اللبس .

مذهب السكاكي في تقديم المسند إليه وإفادته للتخصيص

السكاكي يتفق مع عبد القاهر في أن تقديم المسند إليه على الخبر الفعلي يفيد التخصيص، الا ان الضابطة عنده في إفادة التخصيص مشروطة بشرطين:

الأول: أنه يجوز تقدير كون المسند إليه في الأصل مؤخراً على أنه (فاعل معنى) فقط لا لفظًا ومعنًى؛ ذلك أنه عند تأخير المسند اليه (الفاعل) يكشف عن توكيدً الفاعل الاصطلاحي؛ أو بدلًه، نحو: (أنا قمت)، فإنه يجوز أن يكون أصله: (قمت أنا)، فيكون (أنا) توكيداً أو بدلًا من الضمير، (تاء قمت) الذي هو الفاعل، والتوكيد والبدل كلاهما فاعل في المعنى إذا كان المبدل فاعلًا اصطلاحيًا كما هنا.

وبعبارة ثانية: أن يصح تأخير المسند إليه، وتصير العبارة (قمت

أنا)، ويكون المسند إليه حينئذ فاعلًا في المعنى لا في اللفظ: لأن الفاعل في اللفظ هو (التاء) في (قمت).

الثاني: أن يعتبر المتكلم المسند إليه مؤخرًا على أنه فاعل في المعنى (كما في الشرط الاول) قبل النطق به، ثم يقدمه عند التلفظ قاصداً التخصيص. أي إن المتكلم يعتبر ويقدر قبل ان يتكلم (أن أصل العبارة، قمت أنا)، ثم يتصرف فيها ويقول: (أنا قمت)؛ وهذا التصرف والاعتبار من المتكلم يفيد أنه حين قصد إلى هذا التقديم إنما أراد الاختصاص، فلو قال قائل: (أنا قمت)، ولم يراع أن الاصل (قمت أنا)، وإنما بناها هكذا على تقديم المسند إليه، قلنا: إن هذا التركيب لا يفيد الاختصاص، هذا خلاصة كلامه.

وفي تحديد دلالة هذا اللون من التراكيب لم ينظر فيه إلى النفي، تقدم أم تأخر، وجد أم لم يوجد، وإنما المعول عليه عنده في إفادة تقديم المسند إليه على الخبر الفعلي الاختصاص أن يتحقق فيه ماتقدم.

فعليه عند انتفاء الشرط الأول كما لو كان المسند إليه اسماً ظاهراً كقولنا: (زيد قام)، لا يفيد هذا التقديم للمسند اليه على خبره الفعلي التخصيص بل هو يفيد (تقوية الحكم)؛ لأننا لو قدرنا أن لفظ (زيد)مؤخر في الأصل، وأن الكلام (قام زيد) لكان فاعلًا في (اللفظ والمعنى) على السواء لظهوره، لا في المعنى فقط كما يريد السكاكي.

وايضا عند انتفاء الشرط الثاني، كما لو لم يقدر ولم يعتبر

المتكلم المسند اليه المتأخر فاعلا فإن التقديم حينئذٍ لا يفيد إلا التقوي. ومثل ذلك: (ما أنا قمت)و(ما زيد قام)، وقياسًا على الاسم المعرفة المظهر بحيث انتفاء الشرط الأول فيه يكون حال المسند إليه النكرة في نحو: (رجل جاءني)، أنه لا يفيد التخصيص؛ إذ لا يجوز تقدير كونه في الأصل مؤخراً على أنه (فاعل في المعنى)؛ لأنك إذا قلت: (جاءني رجل)، فهو فاعل لفظًا ومعنًى مثل: (قام زيد)، فيجب ألا يفيد إلا التقوي.

لكن السكاكي استثنى مثل هذا التركيب فجعله مفيداً (للتخصيص قطعاً)، واعتبر وجود شرطي التخصيص فيه وقدر جوازًا أن أصل: (رجل جاءني)، (جاءني رجل)، على أن يكون رجل بدلًا من الضمير المستتر في الفعل؛ ليكون فاعلًا في المعنى على هذا التقدير، ثم قدر تقديمه لإفادة التخصيص، أو يلزم على هذا الغرض عَوْد الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً؛ لأن هذا مغتفر في البدل، ولا غرابةَ فيما ذهب إليه السكاكي من هذا الإعراب؛ فقد نَحَا بعض العلماء هذا النحو في قول الله تعالى: (وأسَرُّوا النَّجْوَى الذين ظلمُو)[1] وأعربوا: (الَّذِينَ ظَلَمُو) بدلًا من واو الجماعة، وقد ارتكب السكاكي هذا الوجه البعيد من الإعراب فيما يكون فيه المسند إليه نكرة لا مسوغ لها؛ ليتوسل به إلى ذلك المسوغ، وهو التخصيص، ولولا ارتكابه لهذا الوجه؛

---

(١) الأنبياء: ٣.

لانتفى التخصيص وبقيت النكرة بلا مسوغ، وهو مضطر إلى اعتبار التخصيص في النكرة لأجل صحة الابتداء به، ولا يتأتى ذلك إلا من هذا الطريق، وهو تقدير كون المسند إليه مؤخراً في الأصل على أنه فاعل معنًى فقط؛ ولذلك لم يلجأ إلى هذا التخريج البعيد في المعرف؛ لصحة وقوعه مبتدأً بلا حاجة إلى مسوغ، فلا شيوع فيه حتى يحتاج إلى تخصيص.

خلاصة مذهب السكاكي: بتطبيق ما اشترطه لإفادة تقديم المسند إليه على خبر الفعل للتخصيص، وما استثناه من هذا الشرط يتبين لنا أن المسند إليه إذا كان نكرة لامسوغَ للابتداء بها تعين الكلام للتخصيص، وإذا كان معرفةً اسماً ظاهراً تعين الكلام للتقوي، وإن كان المسند إليه ضميراً كان الكلام محتملًا للتخصيص والتقوي، ولا فرقَ في ذلك كله بين أن يكون الكلام مثبتًا أو منفيًا تقدم النفي على المسند إليه أو تأخر.

لذا قال: ومذهب السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع وان كان معرفة فان كان مظهرا فليس الا للتقوي، وان كان مضمرا فقد يكون للتقوي وقد يكون للتخصيص، من غير تفرقة بين ما يلي حرف النفي وغيره. والى هذا اشار بقوله (إلا إنه) أي السكاكي (قال التقديم يفيد الاختصاص ان جاز تقدير كونه) أي المسند إليه (في

الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط) لا لفظا (نحو انا قمت) فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا فيكون انا فاعلا معنى تأكيدا لفظا (وقدر) عطف على جاز، يعني ان إفادة التخصيص مشروط بشرطين: احدهما جواز التقدير، والاخر ان يعتبر ذلك، أي يقدر انه كان في الاصل مؤخرا، (وإلا) أي وان لم يوجد الشرطان (فلا يفيد) التقديم (الا تقوي الحكم) سواء (جاز) تقدير التأخير (كما من) في نحو - انا قمت - (ولم يقدر أو لم يجز) تقدير التأخير اصلا (نحو - زيد قام) فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله - قام زيد - فقدم لما سنذكره.

ولما كان مقتضى هذا الكلام ان لا يكون نحو - رجلُ جاءني - مفيدا للتخصيص لأنه إذا أخر فهو فاعل لفظا لا معنى (المراد فهو فاعل لفظا ومعنى لا معنى فقط) استثناه السكاكي، وأخرجه من هذا الحكم، بان جعله في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى لا لفظا، بان يكون بدلا من الضمير الذى هو فاعل لفظا لا معنى، وهذا معنى قوله، (واستثنى) السكاكي (المنكر بجعله من باب واسروا النجوى الذين ظلموا - أي على القول

بالابدال من الضمير)[١] .

---

(١) فائدة في معنى لغة (باب واسروا النجوى) و (أكلوني البراغيث)

تعدُّ جملة (أكلوني البراغيث)الشاهد الأشهر لاتجاه لهجي تمثّل عند بعض القبائل العربية ومن ثَمَّ انسحب عنونة لهذه اللغة به، وذلك لطرافتهِ كما قيل. أما عن مفهومها فيتمثل في إلحاق الفعل علامات للتثنية أو للجمع مع كون فاعله اسما ظاهرا مثنى أو جمعا، فيقال: (ظلموني القومُ)، و(نصراني أخواك) خلافا للمشهور لدى جمهرة العرب في كون الفاعل إذا كان اسما ظاهرا مثنى أو جمعًا فإن جمهور العرب يفردون الفعل اكتفاء بدلالة الفاعل على التثنية أو الجمع، فيقال :(ذهب المحمدون)(وجاء الزيدان).

وأشير لهذه اللغة في كتاب سيبويه حيث قال: (ولم يكونوا ليحذفوا الألفَ لأنّها علامةُ الإضمار والتثنية في قول من قال أكلوني البراغيثُ) (الكتاب ١\١٩)، وقد نقل سيبويه هذه التسمية عن الخليل. فاشتهرت هذه اللغة بـ (أكلوني البراغيث) تبعا لسيبويه الذي ذكرها مقترنة بهذا المثال فجرت عليه .

لغة (وَأَسَرُّواْ النجوى الذين ظَلَمُواْ هَلْ هذآ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُكُم)، وهذه الآية تناولتها معالجةً وتفصيلا كتبُ النحو، وهي لها السبق في الإشارة إلى لغة (أكلوني البراغيث) في حملها على الظاهر، ولكن سيبويه حينما ذكرها خرَّجها على البدل أو الخبرية فقال :(فإنما يجئ على البدل وكأنه قال انطلقوا) فقيل له: من؟ فقال: بنو فلان. فقوله عزوجل: وأسروا النجوى الذين.(الكتاب٢/٤١).

والفراء يقول: (إنما قيل: وأَسَرُّوا لأنها للناس وُصفوا باللهو واللعب و(الذينَ) تابَعة للناس مخفوضة؛ كأنك قلت: اقتربَ للناس الذين هذه حالهم. وإن شئتَ جعلت (الذين) مستأنَفَةً مرفوعة، كأنكَ جعلتها تفسيرا للأسماء التي في أسرُّوا: كما قال (فَعَمُوا وصَمُّوا ثمَّ تَابَ اللهُ عليهم ثم عَمُوا وصَمُّوا كثير منهم). (معاني القرآن ١٩٨/٢).

أما أبو جعفر النحاس فقد ذكر ستة أقوال في هذا الآية ونسب الرأي الذي يرى حمل ←

←

الآية على لغة (أكلوني البراغيث) للأخفش، وحسَّن رأيا آخر، وكأن أبا جعفر لا يرجح حمل القرآن على هذه اللغة، فقال: (ولم يقل: وأسر النجوى. والفعل متقدم لأن الفعل إذا تقدم الأسماء وحد، وإذا تأخر ثني وجمع للضمير الذي فيه، فكيف جاء هذا متقدما مجموعا؟ ففيه ستة أقوال: يكون بدلا من الواو، وعلى إضمار مبتدأ، ونصبا بمعنى أعني، وأجاز الفراء أن يكون خفضا بمعنى اقترب للناس الذين ظلموا حسابهم. وأجاز الأخفش أن يكون على لغة من قال: (أكلوني البراغيث). والجواب السادس أحسنها: وهو أن يكون التقدير يقول الذين ظلموا وحذف القول مثل (والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم) فالدليل على صحة هذا الجواب أن بعده (هل هذا إلا بشر مثلكم) فهذا الذي قالوه والمعنى هل هذا إلا بشر مثلكم.(إعراب القرآن ٣\٦٤).

وأجاز الزمخشري في (الذين) البدل من واو (أسروا)، والحمل على لغة (أكلوني البراغيث) أو النصب على الذم، أو هو مبتدأ خبره قدم عليه. (الكشاف ٤\١٢٦).

وورد تفصيل هذه الأوجه في الدر المصون على النحو الآتي: الرفع على ستة أوجه منها حملها على (أكلوني البراغيث) أو على البدل أو على الابتداء بوجهين: إما أن يكون خبره جملة (وأسروا النجوى) مقدمة أو خبره جملة (هل هذا إلا بشرا) بإضمار القول، أو على الخبر أو الفاعلية بتقدير فعل محذوف وتقدير الكلام :(يقول الذين). أما النصب فمن وجهين: الذم، أو إضمار، أعني، (والجر من وجهين أيضاً هما: النعت أو البدل من، للناس). وقد ذكرها ابن هشام في المغني أحد عشر وجها لتخريجها.(الدر المصون/٤\٤٠٧).

ولكي يعرف الطالب ما المقصود بهذه الجملة أو بهذه اللغة التي تدور بين النحاة كان لا بد من معرفة أصل بنية الكلام عند النحويين..

فالأصل عندهم أن يقال في صيغة المذكر: (أكل زيدٌ، وأكل زيد وعمرو، وأكل الرجال) ..والأصل عندهم أن يقال في صيغة المؤنث :(أكلتْ هند، وأكلتْ هند وفاطمة، وأكلتْ النساء)، فكما ترى في لفظ الفعل (أكل) تلاحظ أنه جاء بصيغة واحدة مع المفرد والمثنى والجمع، وجاء مع المذكر بلفظ واحد، ومع المؤنث بلفظ واحد

←

←

مع زيادة تاء التأنيث، التي تُفرَق بين المذكر والمؤنث فقط.. لكن الذي حصل أن أهل اللغة نقلوا جملة سمعوها من أحد العرب وهي قول أحدهم: (أكلوني البراغيث)، وقالوا: هي (لغة طيء، وبلحارث بن كعب، وأزد شنوءة) فكانت هذه اللغة مخالفة للأصل الذي كانوا قد اتفقوا عليه من أن الفعل لا بد أن يكون ثابتا مع المفرد والمثنى والجمع كما ذكرنا في المثال السابق، وبعد هذا قالوا: يجوز للمتكلم أن يقول في المذكر(: أكل زيد، وأكلا زيد وعمرو، وأكلوا الرجال)، ويجوز كذلك في المؤنث فيقال(: أكلتْ هند، وأكلتا هند وفاطمة، وأكلن النساء)، قال أبو الحزم: إذن فيجوز لك على لغة (أكلوني البراغيث) أن تأتي بمثل الجمل السابقة، وهي لغة فصيحة.

إذن اتضح الآن ما المقصود من قولهم: لغة (أكلوني البراغيث)، ومثلها أيضا لغة (يتعاقبون فيكم ملائكة). فهذه الجملة تدل على ما دلت عليه الجملة السابقة ولا فرق أصلا،

ثم إن النحاة فرقوا بين حرف (الألف) في الفعل (أكل) في قولنا: (زيد وعمرو أكلا)، وبين قولنا :(أكلا زيد وعمرو).وبين حرف (الواو) في قولنا: (الرجال أكلوا) وبين قولنا :(أكلوا الرجال)، وبين حرف (النون) في قولنا: (النساء أكلن)، وبين قولنا : (أكلن النساء).

فجملة (زيد وعمرو أكلا)، وجملة (الرجال أكلوا)، وجملة (النساء أكلن)، قالوا: الحروف ههنا (الألف) في الجملة الأولى، و(الواو)في الجملة الثانية، و (النون) في الجملة الثالثة كلها ضمائر لأنها تعود على أسماء سابقة، وأما جملة (أكلا زيد وعمرو)، وجملة (أكلوا الرجال)، وجملة (أكلن النساء).. قالوا: الحروف ههنا ليست ضمائر ولا تسمى ضمائر بل تسمى حروفا، كحرف (التاء) في قولنا: (قامت هند) فإن التاء هنا ليس ضميرا بل حرف يدل على التأنيث.. فالألف في الجملة الأولى يدل على المثنى، والواو في الجملة الثانية يدل على الجمع المذكر، والنون في الجملة الثالثة يدل على الجمع المؤنث.

وأما إعراب جملة (أكلوني البراغيث) وما جرى مجراها ففيه ثلاثة أقوال:

يعنى قدّر بان اصل "رجل جاءني"، "جاءني رجل"، على ان "رجل" ليس بفاعل، بل هو" بدل من الضمير في جاءني"، كما ذكر في قوله تعالى [واسروا النجوى الذين ظلموا] ان الواو فاعل والذين ظلموا بدل منه.

وانما جعله من هذا الباب (لئلا ينتفى التخصيص إذ لا سبب له) أي للتخصيص (وسواه) أي سوى تقدير كونه مؤخرا في الاصل على انه فاعل معنى، ولو لا انه مخصّص لما صح وقوعه مبتدأ (بخلاف المعرف) فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير اعتبار التخصيص، فلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد في المنكر دون المعرف.

فان قيل: فلزمه ابراز الضمير في مثل "جاآني رجلان" "

→

الأول: أن جملة: (أكلوني) أكل: فعل ماض، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، و (البراغيث) بدل من الواو.

الثاني: أن جملة: (أكلوني) خبر مقدم، و (البراغيث) مبتدأ مؤخر.

الثالث: أن جملة: (أكلوني) أكل فعل ماض، والواو حرف للجمع المذكر، و(البراغيث) فاعل مرفوع.. قال أبو الحزم: فأما الإعراب الأول فهو خطأ بلا شك، لأننا قد بينا سابقا أن (الواو) في (أكلوني) ليس ضميرا، لأن الضمير لا يعود على متأخر بل يعود على متقدم، ولا متقدم هنا إذن فليس ضميرا.. وبقي الإعراب الثاني والثالث فأنت بالخيار إن شئت أعربت الجملة خبرا مقدما ومبتدأ مؤخرا.. وإن شئت أعربتها فعلا وفاعلا.

وجاؤوني رجال" والاستعمال بخلافه، قلنا ليس مراده ان المرفوع في قولنا "جاءني رجل"، بدل لا فاعل، فانه مما لا يقول به عاقل فضلا عن فاضل، بل المراد ان المرفوع في مثل قولنا " رجل جاءني " ان يقدر، ان الاصل "جاءني رجل" على ان "رجل" بدل لا فاعل، ففي مثل "رجال جاؤوني" يقدر ان الاصل جاؤوني رجال فليتأمل. (لعله لاجل ان فرض المحال ليس بمحال فلا يلزم وقوعه حقيقة لذا قال فليتامل).

(ثم قال) السكاكي (وشرطه) أي وشرط كون المنكر من هذا الباب، واعتبار التقديم والتأخير فيه (إذا لم يمنع من التخصيص مانع كقولك "رجل جاءني" على ما مر) ان معناه "رجل جاءني" لا امرأة أو لا رجلان.

توضيح (شَرٌّ أهَرَّ ذا نابِ)

قال سيبويه وفي المثل (شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ)وحَسُنَ الابتداءُ بالنكرة لأنه في معنى (ما أَهَرَّ ذا ناب إلاَّ شَرٌّ)، أَعني أَنَّ الكلام عائد إلى معنى النفي وإنما كان المعنى هذا لأن الخبرية عليه أَقوى أَلا ترى أَنك لو قلت (أَهَرَّ ذا نابٍ شَرٌّ) لكنت على طرف من الإخبار غير مؤكد، فإذا قلت (ما أَهَرَّ ذا نابٍ إلاَّ شَرٌّ) كان أَوْكَدَ أَلا ترى أَن قولك (ما قام إلاَّ زيد) (أَوْ كَدُ) من قولك (قام زيد)؟ قال وإنما احتيج في هذا الموضع إلى التوكيد من حيث كان أَمراً مُهِماً وذلك أَن قائل هذا القول سمع هَرِيرَ كلب

فأَضاف منه وأشفق لاستماعه أَن يكون لطارِقِ شَرٌّ فقال شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ أَي ما أَهَرَّ ذا ناب إِلاَّ شَرٌّ تعظيماً للحال عند نفسه وعند مُستَمِعِهِ وليس هذا في نفسه كأَن يطرقه ضيف أَو مسترشد فلما عناه وأَهمه أَكد الإِخبار عنه.

وخلاصة رأي السكاكي في (النكرة) هو أن تقديم النكرة التي خبرها فعلي (ومثلها عنده المشتق) للتخصيص مطلقًا، بشرط أن لا يمنع من التخصيص مانع، فـ(رجل جاءني) أو (ما رجل جاءني) أو (رجل ما جاءني) كل هذه الصور الثلاث للتخصيص عنده..

اما مثل(وشر أهرّ ذا ناب) فهي للتقوي فقط عند السكاكي وذلك؛ لأن هذا المثال وجدَ به مانع يمنع إفادته للاختصاص وذلك المانع هو من جهة انتقاء فائدة التخصيص والقصر للجنس والواحد.

أما امتناع كون التخصيص فيه للجنس فلإمتناع أن يراد أن (المهرّ شر لا خير)؛ لأنه لا يكون إلا شرًّا.

وأما امتناع كون التخصيص فيه للواحد فلنبو تخصيص الواحد عن مواضع استعمال هذا الكلام؛ لأنه يقال في مقام الحث على شدة الحزم عند الشدائد والتحريض على قوة الاعتناء بدفع هذا الشر لعظمه فلا يقصد به أن (المهرّ شر لا شران)؛ لأن كون (المُهِرّ شرًّا لا شرين) مما يثبط العزائم.. فلا يقصد من التقديم هنا إلا التقوية والتعظيم. وقد علم مما تقدم أن عبد القاهر يرى أن التقديم فيه للتخصيص، فاختلفا فيه.

لذا قال: (دون قولهم: شرّ اهرّ ذا ناب) فان فيه مانعا من التخصيص. (اما على تقدير الاول) يعنى تخصيص الجنس (فلإمتناع ان يراد ان المهرّ شرٌ لا خير) لان المهر لا يكون الا شرا. (واما على) التقدير (الثاني) يعنى تخصيص الواحد (فلنبوه عن مظان استعماله) أي لنبو[1] تخصيص الواحد عن مواضع استعمال هذا الكلام، لانه لا يقصد به ان المهرّ شر لا شرّانِ وهذا ظاهر.

نقاط الافتراق بين قولي الجرجاني والسكاكي

١- ظاهر كلام الجرجاني فيما يلي حرف النفي، القطع بأنه يفيد التخصيص مضمراً كان أو مظهراً معرفًا أو منكراً من غير شرط، لكنه لم يمثل إلا بالمضمر. وكلام السكاكي صريح في أنه لا يفيده إلا إذا كان مضمراً، أو منكراً بشرط تقدير التأخير في الأصل، فنحو: (ما زيد قام)، يفيد التخصيص على إطلاق قول الشيخ ولا يفيده على قول السكاكي ونحوه: (ما أنا قمت) يفيده على قول الجرجاني مطلقًا وعلى قول

---

(١) نَبا الشيء عنّي يَنْبو، أي تجافى وتباعد. وأنْبَيْتُهُ أنا، أي دفعته عن نفسي. وفي المثل: (الصدق يُنبي عنك لا الوعيد) أي إن الصدقَ يدفع عنك الغائلة في الحرب دونَ التهديد. ونَبا السيفُ، إذا لم يعمل في الضريبة. ونَبا بصري عن الشيء. ونَبا بفلانٍ منزلُه، إذا لم يوافقه. والمراد ههنا هو استبعاد استعمال ارادت عدد الشرور.

السكاكي بشرط.

٢- وظاهر كلام الجرجاني أن المعرّف إذا لم يقع بعد النفي وخبره مثبت أو منفي قد يفيد الاختصاص مضمراً كان أو مظهراً لكنه لم يمثل.

توجيه القزويني للقولين

حاول القزويني، الجمع بين قولي الشيخ ومن تبعه من جمهور النحاة وبين راي السكاكي، باختلاف الجهة في كل من القولين فلا منافاة بينهما لعدم تواردهما على جهة واحدة، وبيانه: أن السكاكي يمنع كون تقديم المنكر لتخصيص الجنس أو الواحد، والجمهور حيث يقولون: بأنه للتخصيص يريدون التخصيص النوعي بجعل التنكير في (شر) للتعظيم والتهويل، فلا منافاة لعدم توارد الإيجاب والنفي على موضع واحد.

خلاصة توجيه القزويني: ان وجه الجمع بين قولهم بتخصيصه وقول السكاكي بالمانع من التخصيص أن الذي نفاه السكاكي هو تخصيص الجنس أو الواحد وما قاله النحاة تخصيص النوع وحاصل هذا الجمع أن التخصيص هنا نوعي فلا منافاة لعدم توارد النفي والإيجاب على شيء واحد.

وايضا يرى القزويني ان في مذهب السكاكي (نظر) لأن في (شر أهر ذا ناب)، التخصيص قد يكون لمجرد التوكيد أو لتنزيله منزلة

المجهول، وقد يجاب عن هذا بأن الأصل في التخصيص أن يكون فيما يمكن فيه الإنكار، واستعماله فيما ذُكِرْ على خلاف الأصل.

لذا قال: (**وإذ قد صرح الائمة** (البلاغة) **بتخصيصه حيث تأولوه بما أهرَ ذا ناب الا شرا فالوجه**) **أي وجه الجمع بين قولهم بتخصيصه وقولنا بالمانع من التخصيص** (**تفظيع شان الشرَ به بتنكيره**) **أي جعل التنكير للتعظيم والتهويل ليكون المعنى شر عظيم فظيع اهرَ ذا ناب لا شر حقير، فيكون تخصيصا نوعيا، والمانع، انما كان من تخصيص الجنس أو الواحد.**

(**وفيه**) **أي فيما ذهب إليه السكاكى** (**نظرٌ، إذ الفاعل اللفظى والمعنوي**) **كالتأكيد والبدل** (**سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما**) **أي ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى.** (من امتناع تقديم الفاعل اللفظي؛ وسبب الاولوية هو: أن في تقديم التابع على المتبوع وعلى العامل، أما الفاعل اللفظي إذا قدم ففيه تقديمه على العامل فقط، وهذا رد لقول السكاكي: التقديم يفيد التخصيص إن جاز .. فإنه يفهم منه جواز تقديم الفاعل المعنوي دون اللفظي).

(**فتجويز تقديم** (الفاعل) **المعنوي دون** (الفاعل) **اللفظ** (ـي) **تحكم**).

وكذلك تجويز الفسخ في التابع عن التابعية دون الفاعل تحكم بل كل منهما يجوز فيه الفسخ والتقديم. فامتناع تقديم الفاعل إنما هو عند كونه فاعلًا فقط وإلا فلا امتناع في أن يقال في نحو زيد قام أنه كان في الأصل قام زيد فقدم وجعل مبتدأ، وامتناع تقديم التابع على المتبوع والعامل -حال كونه تابعًا- مما أجمع عليه النحاة إلا في العطف في ضرورة الشعر مثل(عليك ورحمة الله السلام).

لذا قالوكذا تجويز الفسخ في التابع (البدل) **دون الفاعل** (المبدل) **تحكم، لان إمتناع تقديم الفاعل هو انما كونه فاعلا وإلا فلا إمتناع في ان يقال في نحو ـ زيد قام ـ انه كان في الاصل ـ قام زيد ـ فقدّم "زيد" وجعل مبتدأ كما يقال في ـ جَرْدٌ قطيفةٌ[1] ـ ان جردا كان في الاصل، صفة، فقدم وجعل مضافا، وامتناع تقديم التابع حال كونه تابعا مما اجمع عليه النحاة الا في العطف في ضرورة الشعر[2]، فمنع هذا مكابرة والقول بان في**

---

(١) وهو باب من إضافة الصفة إلى موصوفها مثل: فَاضِلِ رَجُلٍ، وجَرْدُ قَطِيفَةٍ، وسَحْقُ عِمامَةٍ، تأويلُه: أن يُقَدَّرَ موصوفٌ أيضا، و يقدر إضافة الصفة إلى جنسها ويجر جنسها بـ(مِنْ)، أي: (شَيْءٌ جَرْدٌ من جنس القطيفة)، و(شَيْءٌ سَحْقٌ من جنس العمامة).

(٢) كما في قول الشاعر:

ألا يا نخلةٌ من ذاتِ عِرقٍ

حالة تقديم الفاعل ليجعل مبتدأ: يلزم خلو الفعل عن الفاعل وهو محال بخلاف الخلو عن التابع فاسد، لان هذا اعتبار محض.

(ثم لا نسلم انتفاء التخصيص) في نحو ـ رجل جاءني (لو لا تقدير التقديم لحصوله) أي التخصيص (بغيره) أي بغير تقدير التقديم (كما ذكره) السكاكي من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل، والسكاكي وان لم يصرح بان لا سبب للتخصيص سواه، لكن لزم ذلك من كلامه حيث قال: انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط الابتداء.

(اقول: قد يجاب بأن مراد السكاكي تخصيص مخصوص، وهو الجنس أو الواحد مما لا يحصل بدون اعتبار التقديم). ومن العجائب ان السكاكي انما ارتكب في مثل ـ رجل جاءني ـ ذلك الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ نكرة محضة.

وبعضهم يزعم انه عند السكاكي بدل مقدم لا مبتدأ، وان الجملة فعلية لا اسمية. ويتمسك في ذلك بتلويحات بعيدة من كلام السكاكي، وبما وقع من السهو للشارح العلامة (الخطيب

→

عليكِ ورحمةُ اللهِ السلامُ

فالأصل: عليك السلام ورحمة الله.

القزويني) في مثل ـ زيد قام، وعمرو قعد ـ ان المرفوع يحتمل ان يكون فاعلا مقدما او بدلا مقدما، ولا يلتفت إلى تصريحاتهم بامتناع تقديم التوابع، حتى قال الشارح العلامة في هذا المقام: ان الفاعل هو الذى لا يتقدم بوجه ما.

واما التوابع تحتمل التقديم على طريق الفسخ، وهو ان يفسخ كونه تابعا ويقدم، واما لا على طريق الفسخ فيمتنع تقديمها ايضا، لاستحالة تقديم التابع على المتبوع من حيث هو تابع فافهم.

(ثم لا نسلم امتناع ان يراد ـ المهر شر لا خير) كيف وقد قال الشيخ عبد القاهر: قدم ـ شرّ ـ لا المعنى ان الذى اهرّه من جنس الشر لا من جنس الخير.

(ثم قال) السكاكى (ويقرب من) (والخلاصة أن قوله (ويقرب) يشمل أمرين: أحدهما المقاربة في التقوي، والثاني عدم كمال التقوي. فالأول لتضمنه الضمير، والثاني لشبهه بالخالي عن الضمير. والحاصل أنه لما كان متضمناً للضمير ومشابهًا للخالي عنه روعيت فيه الجهتان: أما الأولى فبأن جعل قريبًا من (هو عرف) في التقوي، وأما الثاني فبأن لم يجعل جملة ولا عومل معاملتها في البناء) قبيل (هو قام "زيد قائم" في التقوي لتضمنه) أي لتضمن "قائم" (الضمير) مثل "قام" فيحصل للحكم

تقوّ، (وشبهه) أي شبه السكاكي مثل "قائم" المتضمن للضمير (بالخالي عنه) أي عن الضمير من جهة (عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة) نحو "انا قائم، وانت قائم، وهو قائم" كما لا يتغير الخالي عن الضمير نحو "انا رجل، وانت رجل، وهو رجل". وبهذا الاعتبار قال ـ يقرب ولم يقل نظيره، وفي بعض النسخ وشبهه بلفظ الاسم مجرورا عطفا على تضمنه يعني ان قوله يقرب مشعر بان فيه شيئا من التقوي وليس مثل التقوي في زيد قام فالاول لتضمنه الضمير والثانى لشبهه بالخالي عن الضمير.

(ولهذا) أي ولشبهه بالخالي عن الضمير (لم يحكم بانه) أي مثل قائم مع الضمير وكذا مع فاعله الظاهر ايضا (جملة ولا عومل) قائم مع الضمير (معاملتها) أي معاملة الجملة (في البناء) حيث اعرب في مثل "رجل قائم" و "رجل قائم".

ومن المسند إليه الذي يرى تقديمه على المسند حال كون ذلك التقديم مماثلًا للتقديم اللازم في القياس كتقديم لازم الصدارة، فتقديم هذا ليس بلازم في القياس بل في الاستعمال، وإنما يرى التقديم هنا كاللازم لكون التقديم أعون على المراد بهذا التركيب؛ لأن الغرض منه إثبات الحكم وهو الجود وانتفاء البخل عن المخاطب بطريق الكناية التي هي أبلغ من التصريح، والتقديم لإفادته التقوي أعون على ذلك.

لذا قال:(ومما يرى تقديمه) أي من المسند إليه الذى يرى تقديمه على المسند (كاللازم لفظ مثل وغير) إذا استعملا على سبيلا الكناية.

المراد من التعريض

المراد من التعريض في قوله الآتي هو التعريض اللغوي وهو الإشارة على وجه الإجمال والإيهام وعدم التصريح. وبهذا يندفع ما يقال من أن التعريض من قبيل الكناية فيلزم أن يكون الكلام كناية وغير كناية وهو باطل، فالجواب أن التعريض لا يلزم أن يكون نوعا من الكناية بل هو أعم من ذلك إذ قد يكون كناية ومجازًا وحقيقة.. هذا ولو أريد هنا التعريض لم يكن التقديم كاللازم؛ لأن التقديم إنما كُأن كاللازم عند إرتكاب الكناية لكونه على إثبات الحكم بالطريق الأبلغ وهو الكناية، وإذا أريد التعريض فلا كناية، وذلك بأن يراد(بمثل) وكذلك (غير) إنسان آخر معين مماثل للمخاطب (في مثل) أو غير مماثل له (في غير)؛ لأنه لا يلزم من نفي البخل مثلًا عن واحد معين نفيه عن المخاطب.

لذا قال: (في نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت تجود من غير ارادة تعريض بغير المخاطب) (هذا من إطلاق الملزوم وإرادة اللازم ففي (مثلك لا يبخل) أطلق الملزوم وهو نفي البخل عن المماثل وأريد اللازم وهو نفيه عن المخاطب، والمسوغ للابتداء

بمثل تخصيصها بالإضافة، وإن لم تتعرف بها لتوغلها في الإبهام) **بان يراد بالمثل والغير انسان آخر مماثل للمخاطب أو غير مماثل بل المراد نفى البخل عنه على طريق الكناية، لانه إذا نفى عمن كان على صفته من غير قصد إلى مماثل، لزم نفيه عنه، واثبات الجود له بنفيه عن غيره، مع اقتضائه محلا يقوم به.**

وانما يرى التقديم في مثل هذه الصورة كاللازم (لكونه) أي التقديم (اعون على المراد بهما) ان بهذين التركيبين لان الغرض منهما اثبات الحكم بطريق الكناية التى هي ابلغ من التصريح والتقديم لافادته التقوي اعون على ذلك (فالمراد نفي البخل عن المخاطب على طريق الكناية؛ لأنه إذا نفي عمن كان على صفته من غير قصد إلى مماثل لزم نفيه عنه وإثبات الجود له بنفيه عن غيره (إذا قلت: غيرك لا يجود) مع اقتضائه محلًا يقوم به)**وليس معنى قوله كاللازم انه قد يقدم وقد لا يقدم بل المراد انه كان مقتضى القياس ان يجوز التأخير لكن لم يرد الاستعمال الا على التقديم كما نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز.**

خلاصة بحث تقديم المسند اليه

يقدم المسند إليه لأغراض، منها:

١- أنه الأصل إذ هو المحكوم عليه ولا مقتضى للعدول عنه، نحو: (العدل أساس الملك).

٢- ليتمكن الخبر في ذهن السامع؛ لأن في المبتدأ تشويقا إليه كقوله تعالى: (إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ)[١]. وقول أبي العلاء: (والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد) يريد أن الخلائق تحيرت في المعاد الجسماني، كما يرشد إلى ذلك ما قبله:

بأن أمر الإله واختلف الناس فداع إلى ضلال وهادي فإتيانه بالمسند إليه على تلك الشاكلة موصوفا بحيرة البرية فيه، يستدعي تشوق السامع إلى أن يعرف ما حكم به عليه، فإذا جاء الخبر تمكن في النفس لما تقدمه من التوطئة له.

٣- تعجيل المسرة للتفاؤل؛ لأن السامع إذا قرع سمعه في ابتداء الكلام ما يشعر بالسرور هش وفرح به، نحو: الهدى في قلوب المخلصين.

٤- تعجيل المساءة ليتطير السامع ويتبادر إلى ذهنه حصول الشر بادئ ذي بدء.

٥- التبرك به نحو: اسم الله اهتديت به.

---

(١) سورة الحجرات الآية: ١٣.

٦- إيهام أنه لا يزول عن البال لكونه مطلوبا، نحو: رحمة الله ترجى، نصر الله قريب.

٧- إفادة التخصيص إذا كان الخبر فعلا وولي المسند إليه حرف النفي، نحو: (ما أنا قلت هذا)، أي: لم أقله وهو مقول لغيري. لا تقول ذلك إلا في شيء ثبت أنه مقول، لكن تريد أن تنفي كونك قائلا له. ومنه قول المتنبي:(وما أنا أسقمت جسمي به ولا أنا أضرمت في القلب نارا)، إذ المعنى: ما أنا الجالب لهذا السقم الموجود والضرم الثابت، ولأجل هذا لا تقول: ما أنا قلت هذا ولا أحد غيري للتناقض بين أول الكلام وآخره، ولا ما أنا رأيت كل أحد؛ لأنه يفيد أن غيرك رأى كل أحد، ولا ما أنا كلمت إلا زيدا؛ لأنه يقتضي أن يكون إنسان غيرك قد كلم كل أحد سوى زيد. لأن المستثنى منه مقدر عام وكل ما نفيته عن المذكور على وجه الحصر يجب ثبوته لغيره تحقيقا لمعنى الحصر، سواء كان على وجه الخصوص أو على وجه العموم.

فإن لم يل المسند إليه حرف النفي، بألا يكون في الكلام حرف نفي، أو يكون حرف النفي متأخرا عن المسند إليه، فإما أن يكون معرفة أو نكرة، فإن كان كان معرفة أفاد تقديمه أحد أمرين:

أ- تخصيصه بالمسند ردا على من زعم انفراد غيره به أو مشاركته فيه، كما تقول: أنا سعيت في حاجة فلان، وعلى الأول يؤكد بنحو: لا غيري، وعلى الثاني بنحو: وحدي. ومن الواضح في ذلك قولهم في المثل: (أتعلمني بضب أنا حرشته). حرش الضب صاده، فهو حارش،

وهو أن يحرك يده على باب جحره ليظنه حية فيخرج ذنبه ليضربها، وبذلك يأخذه، يضرب مثلا لمن يريد أن يعلم المتعلم.

وقوله تعالى: (وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ)[١]، مردوا: مرنوا واستمروا. والمعنى: لا يعلموا أسرارهم ولا يطلع على دخائل ما أبطنوا من الكفر إلا نحن.

ب- تقوية الحكم وتقريره لدى السامع بدون تخصيص، كقولك: هو يعطي الجزيل، وهو يحب الثناء. ألا ترى أنك لا تريد أن غيره لا يعطي الجزيل ولا يحب الثناء. وعلة التقوية ما ذكره عبد القاهر من أن الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل إلا الحديث قد نوى إسناده إليه، فإذا جئت بالحديث دخل على القلب دخل المأنوس.

يرشد إلى ذلك أن هذا الضرب يجيء فيما سبق فيه إنكار منكر، نحو أن يقول الرجل: ليس لي علم بالذي تقول، فتقول له: أنت تعلم أن الأمر على ما أقول ولكنك تميل إلى خصمي، وعليه قوله تعالى: (وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ)[٢]، والفعل المنفي كالمثبت في ذلك، فتارة يفيد التخصيص، كما تقول: أنت ما سعيت في حاجتي، وتارة يفيد التقوية نحو: أنت لا تكذب، وعليه قوله تعالى: (وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ

---

(١) سورة التوبة الآية: ١٠١.

(٢) سورة آل عمران الآية: ٧٥.

لَا يُشْرِكُونَ)[١].

وإن كان نكرة أخبر عنه بفعل أفاد تخصيص الجنس أو الواحد به، نحو: (رجل جاءني) أي: لا امرأة ولا رجلان، ذاك أن أصل النكرة أن تكون لواحد من الجنس فيقع القصد بها تارة إلى الجنس فحسب، كما إذا كان المخاطب بهذا الكلام قد عرف أن قد أتاك آت من هو جنس الرجال ولم يدر أرجل هو أم رجلان أو اعتقد أنه رجلان.

تنبيه: مما رأت العرب تقديمه كاللازم لفظ (مثل): إذا استعمل كناية من غير تعريض، نحو: مثلك لا يبخل، ومثلك رعى الحق والحرمة، ونحو قول ابن القبعثري[٢]، مجيبا الحجاج، على سبيل المغالطة، حينما توعده، بقوله:(لأحملنك على الأدهم، مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب). ونحو قول المتنبي يعزي عضد الدولة بعمته:

(مثلك يثني المزن عن صوبه ويسترد الدمع عن غربه). الغروب مجاري الدموع، والصوب القصد، ويثني يدفع، يريد أنك قدير على دفع الحزن ورد الدموع إلى مجاريها إذ لا مشبه لك. فلا يقصد في كل هذا وأشباهه بمثل إلى إنسان سوى الذي أضيف إليه، بل يريدون أن كل من

---

(١) سورة المؤمنون الآية: ٥٩.

(٢) هو الغضبان بن القبعثري الشيباني، وكان ممن خرج على الحجاج بن يوسف الثقفي، وأراد بالأدهم الأول القيد، وبالثاني الفرس الأدهم.

كان هذا شأنه وتلك حاله كان من موجب العرف والعادة أن يفعل أو لا يفعل، ولأجل إفادتها ذلك المعنى قال المتنبي في تلك القصيدة:(ولم أقل مثلك أعني به سواك يا فردا بلا مشبه).

وكمثل (غير) إذا سلك بها هذا المسلك تقول: (غيري يفعل كذا)، على معنى أنك لا تفعله، لا أن تعرض بإنسان آخر، وعليه قول أبي تمام:(وغيري يأكل المعروف سحتا وتشحب عنده بيض الأيادي)، السحت المال الحرام، وتشحب تتغير. فهو لم يرد أن يعرض بشاعر سواه فيزعم أن الذي اتهم به من هجو الممدوح كان من ذلك الشاعر، لا منه، بل أراد أن ينفي عن نفسه كفران النعمة وجحدها، لا غير.

واستعمال (مثل وغير) على تلك الشاكلة مما ركز في الطباع وجرى على جميع الألسن، فمن نحا بهما غير هذا النحو، فقد قلب الكلام عن جهته، وغيره عن صورته، وما ذاك إلا لأنه قد غفل عن سر تقدمهما، وهو إفادة تقوية الحكم وتأكيده.

٨- إفادة التعميم والنص على شمول النفي ﷺعموم السلبﷺ وذلك حين تتقدم أداة العموم ككل وجميع ونحوهما على أداة النفي، وهي غير معمولة للفعل المنفي فيتوجه النفي إذ ذاك إلى أصل الفعل، ويعم كل فرد من أفراد ما أضيف إليه كل، نحو: كل ظالم لا يفلح، فالمعنى: لا يفلح أحد من الظلمة. وعليه قول أبي النجم: (قد أصبحت أم الخيار تدعي علي ذنبا كله أصنع) وعلة ذلك أنك إذا بدأت بكل كنت قد بنيت النفي عليه، وسلطت الكلية على النفي وأعملتها فيه، وذلك يقتضي ألا

يشذ عنه شيء. أما إن قدم النفي على أداة العموم لفظا، كقول أبي الطيب: (ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن)، وفي رواية يشتهي بالياء، والسفن بفتح فكسر، أي: ربان السفينة. أو تقديرا بأن قدمت أداة العموم على الفعل المنفي وأعمل فيها، كقولك: (كل الدراهم لم آخذ)، توجه النفي إلى الشمول خاصة دون أصل الفعل، وأفاد الكلام نفي المجموع (سلب العموم)، فيحتمل ثبوت البعض، كما يحتمل نفي كل فرد، يدل على ذلك الذوق والاستعمال، وهذا الحكم أكثري، وليس بكلي، بدليل قوله تعالى: (وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ)[١]، (وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ)[٢]، (وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ)[٣]. إلى غير ذلك. وقيل أن مثل هذا من عموم السلب لا من سلب العموم فانه يعدل بحسب الظاهر عما يدل على عموم السلب إلى ما يفيد سلب العموم والسلب عام بحسب الحقيقة، تعريضا بأن المخاطب شر هذا النوع فالمعنى في هذه الآية أن محبة الله لا تعم المختالين الفخورين حتى تشمل هؤلاء، فلو تعقلت محبته بمختال فخور لم تتعلق بأولئك؛ لأن مختالهم وفخورهم شر مختال وفخور، وهكذا باقي الآي التي جاءت على النمط.

---

(١) سورة البقرة الآية: ٢٧٦.

(٢) سورة لقمان الآية: ١٨.

(٣) سورة القلم الآية: ١٠.

توضيح مصطلح(اسوار القضية الحملية)

سور القضية هو اللفظ الذي يدل على الحكم بمعنى يحدد القضية من ناحية الكم الى كلية وجزئية ومن ناحية الكيف الى موجبة وسالبة. وسمي سو ا ر لانه يحصر القضية ويكون عادة في اولها ولهذا تسمى القضية المسورة بالقضية المحصورة.

واسوار القضية الحملية على النحو التالي :

١- سور القضية الكلية الموجبة: هو اللفظ الذي يدل على معنى الشمول والكلية بشرط ان يكون موجبا. مثل: (كل) :(كافة) (جميع) (عامة) (قاطبة).

٢- سور القضية الكلية السالبة: هو اللفظ السالب الذي يدل على معنى الشمول والكلية. مثل: (لاشيء من) (لا واحد من)..

٣- سور القضية الجزئية الموجبة: هو اللفظ يدل على انواع مختلفة من الكم وما تعطي معنى الحكم على جزء من الكل. مثل: (بعض) (أغلب) (قليل من) (واحد) (اقل).

٤- سور القضية الجزئية السالبة: (ليس بعض) (بعض ...ليس) (قليل من)..

لذا قال: (قيل وقد يقدم) المسند إليه المسوّر "بكل" على المسند المقرون بحرف النفي (لأنه) إي التقديم (دال على العموم) أي على نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف إليه لفظ "كل" (نحو ـ كل انسان لم يقم) فانه يفيد نفى القيام عن كل

واحد من افراد الانسان (بخلاف ما لو اخر نحو - لم يقم كل انسان - فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد) فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي، والتاخير لا يفيد الا سلب العموم ونفى الشمول، وذلك أي كون التقديم مفيدا للعموم دون التأخير (لئلا يلزم ترجيح التأكيد) وهو ان يكون لفظ "كل" لتقرير المعنى الحاصل قبله (على التأسيس) وهو ان يكون لإفادة معنى جديد، مع ان التأسيس راجح، لأن الإفادة خير من الاعادة، وبيان لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس:

اما في صورة التقديم فلأن قولنا - انسان لم يقم - موجبة مهملة (المعنى ان مثل قضية(إنسان لم يقم): فهي موجبة: لأن النفي لم يسلط عليها، ومعدوله؛ لأن حرف النفي فيها جزء من المسند، ومهملة: لأنها لم تسور (بكل) ولا (ببعض) ولا بما ماثلهما. فهي في قوة القضية السالبة الجزئية مثل قولك(لم يقم بعض الإنسان)، فكل منهما لا يفيد نفي الحكم عن كل فرد فرد من الأفراد)، اما الايجاب فلأنه حكم فيها بثبوت عدم القيام لإنسان، لا بنفي القيام عنه، لان حرف السلب وقع جزأ من المحمول(المسند الذي هو يمثل الحكم)، واما الاهمال فلأنه لم يذكر فيها ما يدل على كمية افراد الموضوع(كل، جميع، قاطبة، او بعض، من جملة، جزء..)، مع ان الحكم فيها على ما صدق عليه

الانسان (هذا من تتمة الدليل على انها مهملة، ولو لم يذكره لو وردت القضية الطبيعية مثل ـ الإنسان نوع ـ فانه لم يذكر فيها ما يدل على كمية الافراد، ولكن الحكم فيها ليس على ما صدق عليه الإنسان) **وإذا كان ـ انسان لم يقم ـ موجبة مهملة يجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة** (بعض)**الافراد لا عن كل فرد** (لان (القضايا) **الموجبة المهملة المعدولة المحمولة في قوة السالبة الجزئية) عند وجود الموضوع**(هو المحكوم عليه او المسند اليه)، **نحو ـ لم يقم بعض الانسان ـ بمعنى انهما متلازمان في الصدق، لانه قد حكم في المهملة** (انسان لم يقم)**بنفي القيام عما صدق عليه الانسان اعم من انه يكون جميع الافراد أو بعضها، وايا ما كان، يصدق نفي القيام عن البعض، وكلما صدق نفي القيام عن البعض، صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة، فهى في قوة السالبة الجزئية** (المستلزمة نفى الحكم عن الجملة) **لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما بنفي الحكم عن كل فرد، أو نفيه عن البعض مع ثبوته للبعض، وايا ما كان يلزمها نفى الحكم عن جملة الافراد** (دون كل فرد) **لجواز ان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض الاخر ، وإذا كان ـ انسان لم يقم ـ بدون "كل" معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد، فلو كان بعد**

دخول "كل" ايضا معناه كذلك (اي معناد نفي القيام لا عن كل فرد مع ان القضية غير مهملة لوجود (كل) فيها) **كان "كل" لتأكيد المعنى الاول** (وهو نفي القيام عن البعض)، **فيجب ان يحمل على نفي الحكم عن كل فرد ليكون "كل" لتأسيس معنى آخر ترجيحا للتأسيس على التأكيد.**

واما في صورة التأخير فلأن قولنا ـ لم يقم انسان ـ سالبة مهملة لا سور فيها (لم يقم إنسان: فهي قضية سالبة: لأن النفي مسلط عليها، ومهملة؛ لأنها لم تسور بكل ولا ببعض. فهي في قوة السالبة الكلية مثل: لا شيء من الإنسان بقائم) (**والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي عن كل فرد**) **نحو ـ لا شئ من الانسان بقائم ـ ولما كان هذا مخالفا لما عندهم من ان المهملة في قوة الجزئية بينه بقوله** (**لورود موضوعها**) **أي موضوع المهملة** (**في سياق النفي**) **حال كونه نكرة غير مصدرة بلفظ "كل" فانه يفيد نفى الحكم عن كل فرد، وإذا كان ـ لم يقم انسان ـ بدون "كل" معناه نفى القيام عن كل فرد، فلو كان بعد دخول "كل" ايضا كذلك** (نفي القيام عن كل فرد) **كان "كل" لتأكيد المعنى الاول، فيجب ان يحمل على نفى القيام عن جملة الافراد ليكون "كل" لتأسيس معنى آخر، وذلك لان لفظ "كل" في هذا المقام لا يفيد الا احد**

هذين المعنين (نفي القيام عن كل فرد او نفي القيام عن جملة الافراد) **فعند انتفاء احدهما يثبت الاخر ضرورة**(وجه الضرورة مانعة الخلو)، **والحاصل ان التقديم** (المسند اليه) **بدون "كل" لسلب العموم ونفى الشمول** (انسان لم يقم) **والتأخير** (المسند اليه بعد اداة العموم كل) **لعموم السلب وشمولِ النفى** (كل انسان لم يقم)، **فبعد دخول "كل"**(على المسند اليه)، **يجب ان يعكس هذا** (السلب)، **ليكون "كل" للتأسيس الراجح دون التأكيد المرجوح.**

حاصل التعليل: أن التقديم قبل (كل) لسلب العموم. فيجب أن يكون بعد (كل) لعموم السلب. لتكون لفظه (كل) للتأسيس. وذلك؛ لأن لفظة كل لا تخلو عن إفادة أحد هذين المعنيين. فعند انتفاء أحدهما يثبت الآخر ضرورة، لمانعة الخلو، والتأكيد أن تكون لفظة (كل) لتقرير المعنى الحاصل قبله، والتأسيس أن تكون لإفادة معنى جديد، والتأسيس أرجح؛ لأن الإفادة خير من الإعادة..

هذا والنظر فيهما (عموم السلب وسلب العموم) إنما هو للأفراد لا للجملة (الهيئة الاجتماعية). وإنما الفرق بينهما من جهة كون (كل) فرد متعلقًا للنفي في الأول أو متعلقًا للمنفي في الثاني. ثم إن سلب العموم يتحقق بعدم حصوله من بعض دون بعض وبعدم حصوله من كل واحد؛ لأنه رفع للايجاب الكلي فيصدق بكل من السلب الجزئي والكلي،

وأيا ما كان يتحقق السلب الكلي ولذا نراهم يقولون إن سلب العموم من قبيل السلب الجزئي؛ لأنه هو المحقق. وسلب العموم لا يستلزم عموم السلب وهذا لا ينافي ما ذكر سابقاً من أن سلب العموم صادق بصورتين.. وهذا البحث مكانه علم المنطق لا البلاغة.

(**وفيه نظر** (أي في هذا التعليل)، **لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى**)(اي النفي عن جملة الأفراد في الصورة الأولى -أعني الموجبة المعدولة المهملة كقولنا -إنسان لم يقم-) **يعني الموجبة المهملة المعدولة المحمول نحو- انسان لم يقم -** (**وعن كل فرد في**) **الصورة الثانية**) (وعن كل فرد في الصورة الثانية -أعني السالبة المهملة كقولنا -لم يقم إنسان-) **يعني السالبة المهملة نحو - لم يقم انسان -** (**انما افاده الاسناد إلى ما اضيف إليه "كل"**) **وهو لفظ "انسان"** (إنما أفاده الإسناد إلى إنسان)، (**وقد زال ذلك**) **الاسناد المفيد لهذا المعنى** (**بالاسناد إليها**) **أي إلى "كل" لان "انسانا" صار مضافا إليه فلم يبق مسندا إليه** (**فيكون**) **أي على تقدير ان يكون الاسناد إلى كل ايضا، مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد إلى "انسان" يكون كل** (**تأسيسا لا تأكيدا**) (المعنى: إذا أضيف كل إلى إنسان وحول الإسناد إليه، وأفاد في الصورة الأولى نفي الحكم عن جملة الأفراد، وفي الثانية نفيه عن كل فرد منها، كان (كل) تأسيساً لا تأكيداً) **لان التأكيد لفظ يفيد تقوية ما**

يفيده لفظ آخر وهذا ليس كذلك (اي لأن التأكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر في تركيب واحد وإسناد واحد وما نحن فيه ليس كذلك)**لان هذا المعنى حينئذ انما افاده الاسناد إلى لفظ "كل" لا شئ آخر حتى يكون "كل" تأكيدا له.**

وحاصل هذا الكلام:

(اولا): أنا لا نسلم أنه لو حمل الكلام بعد دخول (كل) على المعنى الذي حمل عليه قبل (كل) كان كل للتأكيد. ولا يخفى أن هذا المنع إنما يصح على تقدير أن يراد به التأكيد الاصطلاحي أما لو أريد بالتوكيد أن يكون كل لإفادة معنى كان حاصلًا بدونه، أي سواء كان الإسناد واحداً، أو متعدداً فاندفاع المنع ظاهر، وحينئذ فقط يتوجه الاعتراض الثاني.

لذا قال: وحاصل هذا الكلام: انا لا نسلم انه لو حمل الكلام بعد دخول "كل" على المعنى الذى حمل عليه قبل "كل" كان "كل" للتأكيد.

(ثانيا): ولئن سلمنا أنه يسمى تأكيداً (فقولنا لم يقم إنسان) إذا كان مفيداً للنفي عن كل فرد كان مفيداً للنفي عن جملة الأفراد لا محالة فيكون (كل) في (لم يقم كل إنسان) إذا جعل مفيداً للنفي عن جملة الأفراد تأكيداً لا تأسيساً كما قال في (كل إنسان لم يقم) لأن هذا المعنى كان حاصلًا بدونه وحينئذ فلو جعلنا (لم يقم كل إنسان) لعموم

السلب مثل (لم يقم إنسان) لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس إذ لا تأسيس أصلًا؛ لأن لفظ (كل) للتأكيد على كل حال، بل إنما يلزم ترجيح أحد التأكيدين، وهما (تأكيد النفي عن كل فرد وتأكيد النفي عن جملة الافراد) والمراد هنا بأحد التأكيدين هو الأول، والمراد بالآخر هو الثاني على الآخر. فلا يلزم من جعله للنفي عن كل فرد ترجيح التأكيد على التأسيس.

والحاصل: أن قضية (لم يقم إنسان) لما كان مفيداً للنفي عن كل فرد ويلزمه النفي عن جملة الاشخاص أيضاً، لأن ثبوت النفي عن الكل ثابت للجزء تضمنا، فكلا المعنيين حاصل قبل دخول (كل) على جملة (لم يقم انسان)فعلى أيهما حملت النفي قبل او بعد دخول(كل) فهو تاكيد لا تأسيسٌ فلا يصح قول المستدل أنه يجب أن يحمل على النفي عن جملة الاشخاص دون عموم السلب لئلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس بلا مرجح.

لذا قال: ولا يخفى ان هذا انما يصح على تقدير ان يراد به التأكيد الاصطلاحي اما لو اريد بذلك ان يكون "كل" لإفادة معنى "كل" حاصلا بدونه، فإندفاع المنع ظاهر وحينئذ يتوجه ما اشار إليه بقوله (ولأن) الصورة (الثانية) يعنى السالبة المهملة نحو لم يقم انسان (إذا افادت النفى عن كل فرد فقد افادت النفى عن الجملة فإذا حملت) "كل" (على الثاني) أي على افادة النفى عن

جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم ـ كل انسان ـ نفى القيام عن الجملة لا عن كل فرد (لا يكون) "كل" (تأسيسا) بل تأكيدا، لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه، وحينئذ فلو جعلنا ـ لم يقم كل انسان ـ لعموم السلب مثل ـ لم يقم انسان ـ لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس إذ لا تأسيس اصلا بل انما لزم ترجيح احد التأكيدين على الاخر.

وما يقال (القائل هو بدر الدين بن مالك وهو يسير على اصطلاح المناطقة، والخطيب والتفتازاني يسيران على اصطلاح أهل العربية فبينهما بون بعيد): **ان دلالة ـ لم يقم انسان ـ على النفى عن الجملة** (اي عن جملة الافراد) **بطريق الالتزام، ودلالة ـ لم يقم كل انسان ـ عليه بطريق المطابقة فلا يكون تأكيدا.**

تقرير قول بدر الدين: يقول ان عبارة (إنسان لم يقم) معناه المطابقي نفي الحكم عن الأفراد أو بعضها ونفي القيام عن مجموع الافراد بدلالة الالتزام، بخلاف عبارة (كل إنسان لم يقم) فإن دلالته على نفي الحكم عن المجموع بالمطابقة، فلا تكرار، فلا تاكيد.

ففيه نظر إذ لو اشترط في التأكيد اتحاد الدلالتين (الالتزامية والمطابقية) **لم يكن حينئذ كل انسان لم يقم على تقدير كونه لنفي الحكم عن الجملة تأكيدا، لأن دلالة انسان لم**

يقم على هذا المعنى التزام (اي بالدلالة الالتزامية) (**ولان النكرة المنفية إذا عمت كان قولنا - لم يقم انسان - سالبة كلية لا مهملة**) **كما ذكره هذا القائل لأنه قد بيّن فيها** (اي في قولنا- لم يقم انسان) **ان الحكم مسلوب عن كل واحد من الافراد والبيان لابد له من مُبيّن، ولا محالة ههنا شئ يدل على ان الحكم فيها على كلية افراد الموضوع ولا نعنى بالسور** (في الكلام المتقدم) **سوى هذا، وحينئذ يندفع** (اي يبطل)**ما قيل سماها مهملة باعتبار عدم السور.**

قال الشيخ (عبد القاهر الجرجاني): كلمة كل في النفي إن أدخلت في حيزه، بأن قدم عليها: لفظاً، كقول أبي الطيب:

ما كل ما يتمنى المرء يدركه
تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن

وقول الآخر: وهو لأبي العتاهية

ما كل رأي الفتى يدعو إلى رشد
إذا بدا لك رأي مشكل فقف

وقولنا (ما جاء القوم كلهم) و (ما جاء كل القوم)، و (لم آخذ الدراهم كلها)، و (لم آخذ كل الدراهم). أو تقديراً، بأن قدمت (لفظة كل) على الفعل المنفي وأعمل فيها؛ لأن العامل رتبته التقدم على المعمول كقولك كل الدراهم لم آخذ، توجه النفي إلى الشمول خاصة

دون أصل الفعل، وأفاد الكلام ثبوته لبعض أو تعلقه ببعض (أي تعلق الفعل: هذا والشاهد على ذلك الذوق[١]. والحق أن هذا الحكم أكثري لا كلي بدليل قوله تعالى: {وَاللَّهُ لا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُور} وما شابهه من الآيات) .

وإن أخرجت (لفظة كل) من حيزه بأن قدمت عليه لفظًا ولم تكن معمولة للفعل المنفي توجه النفي إلى أصل الفعل وعمّ ما أضيف إليه (كل). (فالمسند إليه المسور بـ(كل) إذا أخر عن أداة السلب يفيد سلب العموم، وعلى مذهب عبد القاهر يفيد النفي عن بقاء الكل مع أصل الفعل) .

كقول النبي صلى الله عليه وآله لما قال له ذو اليدين أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله قال صلى الله عليه وآله: (كل ذلك لم يكن)، أي لم يكن واحد منهما، لا القصر ولا النسيان.

وقول أبي النجم: (قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كله لم

---

(١) اقول: ويلاحظ أن كلام عبد القاهر يؤيد كلام صاحب المصباح وإن اختلفا في التعليل، إذ أن كلام صاحب المصباح حق وتعليله باطل، فأورد الخطيب القزويني رأي عبد القاهر ليشير إلى التعليل الصحيح.. وما ذكره عبد القاهر يخالف أيضاً رأي صاحب المصباح إذ أن (لم يقم كل إنسان) صادق عند صاحب المصباح بصورتين هما، نفي الحكم عن كل فرد ونفيه عن بعض دون بعض، وعند عبد القاهر لا يصدق إلا على الصورة الثانية.

أصنع). ثم قال (أي عبد القاهر): وعلة ذلك أنك إذا بدأت بكل كنت قد بنيت النفي عليه وسلطت الكلية على النفي وأعملتها فيه، وإعمال معنى الكلية في النفي يقتضي أن لا يشذ شيء عن النفي، فأعرفه. هذا لفظه(أي لفظ عبد القاهر).

لذا قال: (وقال عبد القاهر ان كانت)[1] كلمة ("كل" داخلة في حيز النفي بان اخرت عن اداته) (اي اخرت كل عن اداة النفي) **سواء كانت معمولة لاداة النفى او لا، وسواء كان الخبر فعلا (نحو ـ ما كل ما يتمنى المرء يدركه) تجرى الرياح بما لا تشتهى السفن[2]، أو غير فعل، نحو قولك ـ ما كل متمنى المرء حاصلا (أو معمولة للفعل المنفى)، الظاهر انه عطف ـ على داخلة ـ وليس بسديد، لأن الدخول في حيز النفى شامل لذلك، وكذا لو عطفتها على "اخرت" بمعنى ـ أو جعلت معمولة ـ لان التأخير عن اداة النفى ايضا شامل له، اللهم الا ان يخصص التأخير بما إذا لم تدخل الاداة على فعل عامل في "كل" على ما يشعر به المثال، والمعمول (أعمّ) من ان يكون فاعلا أو مفعولا أو تأكيدا**

---

(١) عبد القاهر يُحكّم الذوق والأسلوب العربي الفصيح، دون تحكمات المنطق والمناطقة.

(٢) البيت لأبي الطيب المتنبي.

لأحدهما أو غير ذلك (نحو ما جاءني القوم كلهم) في تأكيد الفاعل (أو ما جاءني كلا القوم) في الفاعل، وقدم التأكيد على الفاعل لان "كلا" اصل فيه (أو لم آخذ كل الدراهم) في المفعول المتأخر (أو كل الدراهم لم آخذ) في المفعول المتقدم، وكذا لم آخذ الدراهم كلها أو الدراهم كلها لم آخذ - ففي جميع هذه الصور (توجه النفى إلى الشمول خاصة) لا إلى اصل الفعل (وافاد) الكلام (ثبوت الفعل أو الوصف لبعض) مما أضيف إليه "كل" ان كانت "كل" في المعنى فاعلا للفعل أو الوصف المذكور في الكلام (أو) افاد (تعلقه) أي تعلق الفعل أو الوصف (به) أي ببعض مما اضيف إليه "كل" ان كان "كل" في المعنى مفعولا للفعل أوْ الوصف، وذلك بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال.

واشكل في المطول: لأنا نجده حيث لا يصلح أن يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى: {وَاللَّهُ لا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ}، {وَاللَّهُ لا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ}، {وَلا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ}، فالحق أن هذا الحكم أكثري لا كلي. هذا ومن البدهي أنه قد سبق تعليلان لهذه المسألة تعليل صاحب المصباح وتعليل عبد القاهر.. ولابن السبكي تعليل آخر ارتضاه، وهو أن (لم يقم كل إنسان) سالبة محصلة معناها نقيض لمعنى الموجبة المحصلة وهي (قام كل إنسان) حكمًا على كل فرد بالقيام فيكون المحكوم به في السالبة المحصلة نقيض قيام كل فرد ونقيض

الكلي جزئي فيكون مدلوله سلب القيام عن بعضهم.

لذا قال: والحق ان هذا الحكم اكثري لاكلي بدليل قوله تعالى ﴿والله لا يحب كل مختال فخور﴾ ﴿والله لايحب كل كفار اثيم﴾ ﴿ ولا تطع كل حلاف مهين ﴾ (والا) أي وان لم تكن داخلة في حيز النفى بان قدمت على النفى لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفى (عم) النفى كل فرد مما اضيف إليه "كل" وأفاد نفى اصل الفعل عن كل فرد (كقول النبي صلى الله عليه واله وسلم لما قال له ذو اليدين) اسم واحد من الصحابة (اقصرت الصلاة) بالرفع فاعل اقصرت (ام نسيت) يا رسول الله (كل ذلك لم يكن) هذا قول النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم، والمعنى لم يقع واحد من القصر والنسيان على سبيل شمول النفى وعمومه لوجهين احدهما ان جواب ام اما بتعيين احد الامرين أو بنفيهما جميعا تخطئة للمستفهم لا بنفي الجمع بينهما لانه عارف بان الكائن احدهما.

والثانى ما روى انه لما قال النبي عليه السلام كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بل بعض ذلك قد كان ومعلوم ان الثبوت للبعض انما ينافى النفى عن كل فرد لا النفى عن المجموع (وعليه) أي على عموم النفى عن كل فرد.

(قوله) أي قول ابى النجم قد اصبحت ام الخيار تدعى ❖ على

ذنبا كله لم اصنع، برفع كله على معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه على من الذنوب ولافادة هذا المعنى عدل عن النصب المستغنى عن الاضمار إلى الرفع المفتقر إليه أي لم اصنعه. (واما تأخيره) أي تأخير المسند إليه (فلاقتضاء المقام تقديم المسند) وسيجئ بيانه.

قال الخطيب القزويني في الايضاح: واعلم أن (هذا هو توجيهه للمسألة بعد أن ناقش الآراء وعرضها) المعتمد في المطلوب الحديث وشعر أبي النجم، وما نقلناه عن الشيخ عبد القاهر وغيره لبيان السبب وثبوت المطلوب لا يتوقف عليه. والاحتجاج بالخبر(وهو الحديث) من وجهين: أحدهما أن السؤال بـ(أم) عن أحد الأمرين لطلب التعيين بعْدُ ثبوت أحدهما عند المتكلم على الإبهام، فجوابه إما بالتعيين أو بنفي كل واحد منهما(قال في المطول بعد أن ذكر ذلك: ردا على المستفهم وتخطئة له في اعتقاد ثبوت أحدهما، لا ينفي الجمع بينهما؛ لأنه لم يعتقد ثبوتهما جميعًا، فيجب أن يكون قوله: (كل ذلك لم يكن) نفيًا لكل منهما).

وثانيهما: ما روي أنه لما قال رسول الله صلى الله عليه وآله: (كل ذلك لم يكن)، قال له ذو اليدين: بعض ذلك قد كان، والإيجاب الجزئي نقيضه السلب الكلي، وبقول أبي النجم ما أشار إليه الشيخ عبد القاهر وهو أن الشاعر فصيح، والفصيح الشائع في مثل قوله نصب (كل) وليس

فيه ما يكسر له وزناً، وسياق كلامه أنه لم يأت بشيء مما ادعت(انتهى). والمعنى: ان الاحتجاج بقول أبي النجم وهو: قد أصبحت أم الخيار تدعي على ذنبا كله لم أصنع، برفع (كله) على أنه مبتدأ والجملة بعده خبر والضمير العائد محذوف أي (لم أصنعه).

وقال سيبويه بعد أن أنشد البيت بالرفع: (فهذا ضعيف وهو بمنزلته في غير الشعر؛ لأن النصب لا يكسر البيت ولا يخل به ترك الهاء فكأنه قال غير مصنوع). عليه هذه المرأة، فلو كان النصب مفيداً لذلك والرفع غير مفيد لم يعدل عن النصب إلى الرفع من غير ضرورة. هذا كله من مقامات المسند اليه الذكر والحذف والاضمار كله بحسب مقتضى الظاهر. وعرفت مما سبق ان (الحال) هو الأمر الداعي لإيراد الكلام مكيفاً بكيفية مخصوصة سواء كان ذلك الأمر الداعي ثابتًا في الواقع أم كان ثبوته بالنظر إلى ما عند المتكلم.

أما ظاهر الحال فهو الأمر الداعي بشرط أن يكون ذلك الأمر ثابتًا في الواقع فقط. فظاهر الحال أخص من الحال، فيكون مقتضى ظاهر الحال أخص من مقتضى الحال، فإذا خرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كان سائراً على مقتضى الحال.

لذا قال: (هذا) أي الذي ذكر من الحذف والذكر والاضمار وغير ذلك في المقامات المذكورة (كله مقتضى الظاهر) من الحال.

وضع المضمر موضع المظهر

الإضمار في مقام الإظهار، وذلك في موضعين.

١- باب (ضمير الشأن والقصة)، ويكون مرفوعا نحو: (هي الدولة استعدت)، و(هو الحق حصحص)، ومنصوبا نحو: (فإنها لا تعمى الأبصار)[1] وسر هذا الأسلوب المبالغة وتعظيم تلك القصة وتفخيمها، من قبل أن الشيء إذا كان مبهما كانت النفوس متشوقة إلى فهمه، متطلعة إلى علمه، فإذا وضح وفسر حل محلا رفيع القدر لديها، ومن ثمة لا يكون إلا في المواضع التي يقصد فيها التهويل.

٢- باب (نعم و بئس)، نحو: (نعم رجلا زيد)، و(بئس غلاما سعيد)، وانتصاب ما بعدهما من النكرات يجيء على جهة التفسير، والداعي إليه المبالغة في المدح أو الذم، من حيث إنه عند الإبهام يكون للأفئدة تطلع إلى إيضاح المبهم وشغف إلى بيانه.

لذا قال: (وقد يخرج الكلام على خلافه) (وذلك لاقتضاء الحال إياه) **أي على خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه (فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم "نعم رجلا") زيد (مكان نعم الرجل زيد)** (فإن مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الإظهار دون الإضمار، لعدم تقدم ذكر المسند إليه وعدم قرينة تدل عليه. وهذا الضمير عائد إلى شيء

---

(١) سورة الحج الآية: ٤٦.

معقول معهود في الذهن، وهذا أحد قولين في الضمير، والقول الثاني أنه للجنس، والقولان يأتيان في (أل) من قولنا (نعم الرجل زيد)، فقد قيل أنها للعهد وقيل أنها للجنس - هذا وقد التزم تفسير الضمير بنكرة ليعلم جنس المتعقل) **فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند إليه وعدم قرينة تدل عليه، وهذا الضمير عائد إلى متعقل معهود في الذهن، والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل وانما يكون هذا من وضع المضمر موضع المظهر (في احد القولين) أي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف واما من يجعله مبتدأ و"نعم رجلا" خبره فيحتمل عنده ان يكون الضمير عائدا إلى المخصوص وهو مقدم تقديرا ويكون التزام افراد الضمير حيث لم يقل نعما ونعموا من خواص هذا الباب لكونه من الافعال الجامدة.**

(وقولهم هو أو هي زيد عالم مكان الشان أو القصة) (ضمير الشأن إنما يؤنث إذا كان الكلام مؤنثًا غير فضله، والمثال مجرد قياس على قولهم هي هند مليحة بجامع أن الضمير في كل عائد للقصة فهو لم يرد به الاستعمال والسماع فالمثال (هي زيد عالم) غير صحيح) **فالاضمار فيه ايضا على خلاف مقتضى الظاهر لعدم التقدم.**

واعلم ان الاستعمال على ان ضمير الشأن انما يؤنث إذا كان

في الكلام مؤنث غير فضلة، فقوله هي زيد عالم مجرد قياس ثم علل وضع المضمر موضع المظهر في البابين بقوله (ليتمكن ما يعقبه) أي يعقب الضمير أي يجئ على عقبه (في ذهن السامع لانه) أي السامع (إذا لم يفهم منه) أي من الضمير (معنى انتظره) أي انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى فيتمكن بعد وروده فضل تمكن لان المحصول بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب (هذا تعليل لوضع المضر موضع المظهر في البابين وقوله (ما يعقبه) أي يعقب الضمير أي يجيء على عقبه). **ولا يخفى ان هذا لا يحسن في باب نعم لان السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه ضميرا فلا يتحقق فيه التشوق والانتظار.**

والمعنى: أن هذا التعليل لا يحسن في باب نعم وكذا في ضمير الشأن المستتر نحو (كان زيد قائم)؛ لأن السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم أن فيه ضميراً فلا يتحقق فيه التشوق والانتظار؛ لأنه يجوز أن الفاعل اسم ظاهر يأتي به المتكلم بعد ذلك فإذا سمع التمييز علم جنس الضمير فلا يحصل له تشوق؛ لأنه حصلت له معرفة جنس الضمير ابتداء.

وضع المظهر موضع المضمر

وقد يعكس فيوضع المظهر موضع المضمر: (فإن كان المظهر اسم إشارة). فذلك إما لكمال العناية بتمييز المسند اليه لإختصاصه بحكم بديع كقول ابن الرواندي م ٢٤٥هـ :

كم عاقل عاقل أعيت مذاهبه
وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا
هذا الذي ترك الأوهام حائرة
وصير العالم النحرير زنديقا

(عاقل) وكذلك (جاهل) الثانية صفة الأولى. (أعيت مذاهبه) أي أعيته وأعجزته طرق معاشه. (الأوهام): العقول. (النحرير): المتقن للأمور من نحر الأمور علما أتقنها. (الزنديق): الكافر بالله. فقوله (هذا) إشارة إلى حكم سابق غير محسوس وهو: كون العاقل محرومًا والجاهل مرزوقًا فكان المقام مقام المضمر لكنه لما اختص بحكم بديع عجيب الشأن وهو جعل الأوهام حائرة والعالم النحرير زنديقًا كملت عناية المتكلم بتمييزه فأبرزه في معرض المحسوس.. وقد يقال أن الحكم البديع هو كون العاقل محرومًا والجاهل مرزوقًا، ومعنى كونه بديعاً أنه ضد ما كان ينبغي: فمعنى اختصاص المسند إليه بحكم بديع أنه عبارة عنه مع كونه ضد ما كان ينبغي. وهو فهم ضعيف خلاف الظاهر.

لذا قال: (وقد يعكس) وضع المضمر موضع المظهر أي يوضع المظهر موضع المضمر (فان كان) المظهر الذى وضع موضع المضمر

(اسم اشارة فلكمال العناية بتمييزه) أي تمييز المسند إليه (لإختصاصه بحكم بديع) كقوله (كم عاقل عاقل) هو وصف عاقل الاول بمعنى كامل العقل متناه فيه (اعيت) أي اعيته واعجزته أو اعيت عليه وصعبت (مذاهبه) أي طرق معاشه. وجاهل تلقاه مرزوقا ❖ هذا الذى ترك الاوهام حائرة وصير العالم النحرير) أي المتقن من نحر الامور علما اتقنها (زنديقا) كافرا نافيا للصانع العدل الحكيم، فقوله هذا اشارة إلى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فكان القياس فيه الاضمار فعدل إلى اسم الاشارة لكمال العناية بتمييزه ليرى السامعين ان هذا الشئ المتميز المتعين هو الذى له الحكم العجيب وهو جعل الاوهام حائرة والعالم النحرير زنديقا فالحكم البديع هو الذى اثبت للمسند إليه المعبر عنه باسم الاشارة.

خلاصة: الإظهار في مقام الإضمار

فإن كان المظهر اسم إشارة كان:

١- إما لكمال العناية به لأجل اختصاصه بحكم غريب، كقول ابن

الراوندي[١]: (كم عاقل عاقل أعيت مذاهبه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا).

هذا الذي ترك الأوهام حائرة وصير العالم النحرير زنديقا

فأتى باسم الإشارة لأجل الحكم البديع الذي اختص به المشار إليه وهو تركه الأوهام حائرة وتصييره العالم التحرير زنديقا. أعيت أعجزت، ومذاهبه وسائل عيشه، والزنديق من يبطن الكفر ويظهر الإسلام، واسم الإشارة يعود إلى الحكم السابق وهو حرمان العاقل ورزق الجاهل.

٢- وإما للتهكم بالسامع، كما إذا كان فاقد الصبر، فتقول له: هذا الهلال بين السحاب.

٣- وإما لإظهار بلاهته، كأن غير المحسوس عنده محسوس، نحو: فجئني بمثلهم.

٤- وإما لكمال فطنته حتى كأن غير المحسوس عنده محسوس، نحو: (تعاللت كي أشجى وما بك علة تريدين قتلي قد ظفرت بذلك)

تعاللت: ادعيت العلة، أشجى: أحزن. أي: بقتلي، وكان من حقه أن يقول به لكنه ادعى أن قتله قد ظهر ظهور المحسوس، وإن كان المظهر غير اسم إشارة، فإما:

---

(١) هو أحمد بن يحيى الراوندي المتوفى سنة ٢٩١هـ، قيل انه اتهم بالزندقة ونسب إليه أنه عارض القرآن، وأتى بما تضحك منه الثكلى.

١- لزيادة تمكينه في ذهن السامع نحو: (اللَّهُ الصَّمَدُ)[١]، ونحو: (الْحَاقَّةُ، مَا الْحَاقَّةُ)[٢]، وقول الحماسي:

شددنا شدة الليث غدا والليث غضبان

٢- وإما للاستعطاف والخضوع الموجبين للشفقة، كقوله:

إلهي عبدك العاصي أتاكا مقرا بالذنوب وقد دعاكا

٣- وإما لإدخال الروعة والمهابة في نفس السامع نحو: (فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ)[٣]، لاندراج كل كمال تحت لفظ الجلالة فأجدر به أن يكون موضع النكلان.

٤- وإما للتهكم والتعجب، نحو: (ص والقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ، بل الذين كَفَرُوا)[٤]، ثم قال بعد: (وَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا سَاحِرٌ كَذَّابٌ)(ص)، فالغرض شد النكير عليهم والتعريض بأنهم حقا أهل التمرد والعناد.

التهكم بالسامع

وإما للتهكم بالسامع، كما إذا كان فاقد البصر، أولم يكن ثم مشار إليه أصلاً. وإما للنداء على كمال بلادته بأنه لا يدرك غير المحسوس بالبصر، أو على كمال فطانته بأن غير المحسوس بالبصر عنده

---

(١) سورة الإخلاص الآية: ٢.

(٢) سورة الحاقة الآية: ١.

(٣) سورة آل عمران الآية: ١٥٩.

(٤) سورة ص الآيات ١ و٢ و٤.

كالمحسوس عند غيره. وإما لادعاء أنه كمل ظهوره حتى كأنه محسوس بالبصر. ومنه(أي من وضع اسم الإشارة موضع المضمر لادعاء كمال الظهور) في غير باب المسند إليه قوله:

تعاللت كي أشجي وما بك علة
تريدين قتلي، قد ظفرت بذلك

هو لابن الدمينة. وفي الأمالي نسبته لمرة السعدي الشاعر الأموي. ونسب صاحب العقد الفريد البيت لعلية بنت المهدي. (تعالل): ادعى العلة والمرض. (أشجي): أحزن من جشي بالكسر يشجى بالفتح، وقوله (بذلك) أي بقتلي، ولم يقل به لادعاء أن قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذي يشار إليه باسم الإشارة. وإما لنحو ذلك..

لذا قال: (أو التهكم) عطف على كمال العناية (بالسامع كما إذا كان) السامع (فاقد البصر) أو لا يكون ثمة مشار إليه اصلا (أو النداء على كمال بلادته) أي بلادة السامع بانه لا يدرك غير المحسوس (أو) على كمال (فطانته) بان غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس (أو ادعاء كمال ظهوره) أي ظهور المسند إليه. (وعليه) أي على وضع اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال الظهور (من غير هذا الباب) أي باب المسند إليه (تعاللت) أي اظهرت العلة والمرض (كي اشجى) أي احزن من شجى بالكسر أي صار حزينا لا من شجى العظم بمعنى نشب في حلقه (وما بك علة)

تريدين قتلى قد ظفرت بذلك) أي بقتلى كان مقتضى الظاهر (ان يقول به لانه ليس) بمحسوس فعدل إلى ذلك اشارة إلى ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس.

وإن كان المظهر غير اسم إشارة: فالعدول إليه عن المضمر إما لزيادة التمكين (أي جعل المسند إليه متمكنًا عند السامع: لأن في الإظهار من التفخيم والتعظيم ما ليس في الضمير، والمقام الذي يقتضي التمكن هو كون الغرض من الخطاب تعظيم المسند إليه)، كقوله تعالى: (قُلْ هُوَ اللَّهُ أحَد، اللَّهُ الصَّمَدُ)[1]. أي الذي يصمد إليه ويقصد في الحوائج، لم يقل هو الصمد لزيادة التمكن، ونظير{قُلْ هُوَ اللَّهُ أحَدٌ، اللَّهُ الصَّمَدُ} في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن.

ومن غير باب المسند إليه قوله: {وَبِالْحَقِّ أنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ}[2]. الضمير في أنزلناه للقرآن. فأعاد ذكر الحق مظهراً دون أن يقول: وبه نزل، وقوله: {فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فأنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا}[3].

وقول الشاعر عبد الله بن عنمة الضبي:

---

(١) الإخلاص: ١-٢.

(٢) الإسراء: ٥.

(٣) البقرة: ٥٩.

إن تسألوا الحق نعط الحق سائله
والدرع محقبة والسيف مقروب

بدل نعطكم إياه.

لإدخال الروع في ضمير السامع

وإما لادخال الروع في ضمير السامع وتربية المهابة. وإما لتقوية المأمور، مثالهما قول الملوك والامراء: الملك او الامير يأمرك بكذا. وعليه من غيره (فإذا عزمت فتوكل على الله) أي على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي الأمور من غير باب المسند إليه.

لذا قال: (وان كان) المظهر الذى وضع موضع المضمر (غيره) أي غير اسم الاشارة (فلزيادة التمكن) أي جعل المسند إليه متمكنا عند السامع (نحو قل هو الله احد، الله الصمد) أي الذى يصمد إليه ويقصد في الحوائج لم يقل هو الصمد لزيادة التمكن. (ونظيره) أي نظير (قل هو الله احد الله الصمد) في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن (من غيره) أي من غير باب المسند إليه.

(وبالحق) أي بالحكمة المقتضية للانزال (انزلناه) أي القرآن (وبالحق نزل) حيث لم يقل وبه نزل.

(أو ادخال الروع) عطف على زيادة التمكن (في ضمير السامع وتربية المهابة) عنده وهذا كالتأكيد لادخال الروع (أو

تقوية داعى المأمور، ومثالهما) أي مثال التقوية وادخال الروع مع التربية (قول الخلفاء امير المؤمنين يأمرك بكذا) مكانا انا آمرك. (وعليه) أي على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعى المأمور (من غيره) أي من غير باب المسند إليه (فإذا عزمت فتوكل على الله) لم يقل على لما في لفظ الله من تقوية الداعي إلى التوكل عليه لدلالته على ذات موصوفة بالاوصاف الكاملة من القدر الباهرة وغيرها (أو الاستعطاف) أي طلب العطف والرحمة (كقوله: الهى عبدك العاصى اتاكا ❖ مقرا بالذنوب وقد دعاكا لم يقل لنا لما في لفظ عبدك العاصى من التخضع واستحقاق الرحمة وترقب الشفقة.

الالتفات

وهو العدول من حالة من الحالات الثلاث . التكلم والخطاب والغيبة . التي يقتضيها الظاهر إلى حالة أُخرى منها . وله ست صور:

١ . الإلتفات من التكلم إلى الخطاب، كقوله تعالى: «و ما لى لا أعبُدُ الذى فطرنى وإليه تُرجعُون»[١].

٢ . الإلتفات من التكلم إلى الغيبة، كقوله تعالى: «إنا أعطيْناك

---

(١) يس: ٢٢.

الكوثر ❖ فصلّ لربّك و انحرْ»[١].

٣. الإلتفات من الخطاب إلى التكلم، كقوله تعالى: «واستغفروا ربّكمْ ثمّ توبوا إليه إنّ ربّى رحيمٌ ودود»[٢].

٤. الإلتفات من الخطاب إلى الغيبة، كقوله تعالى: «حتى إذا كنتمْ فى الفلكِ و جرينْ بهمْ»[٣].

٥. الإلتفات من الغيبة إلى التكلم، كقوله تعالى: «الله الذى أرسل الرياح فتثيرُ سحابًا فسقناه إلى بلدٍ ميّتٍ»[٤].

٦. الإلتفات من الغيبة إلى الخطاب، كقوله تعالى: «و قالوا اتخذ الرّحمنُ ولدا ❖ لقدْ جئتمْ شيئًا إدًا»[٥].

هذا، والإعتبارات الداعية إلى العدول عن مقتضى الظاهر، في باب الإلتفات كثيرة، لكنّهم ذكروا له اعتباراً عاماً يجري في كثير من أمثلته؛ وهو: التفنن في الأُسلوب، الموجب لتنشيط السامع، وجعله أكثر تنبّهاً للإصغاء إلى الكلام، حيث إن لكلّ جديد لذّة، ولكلّ طارىء بهجة.

وهناك بعض المواضع من الإلتفات تختصّ باعتبارات ولطائف،

---

(١) الكوثر: ٢٠.

(٢) هود: ٩٠.

(٣) يونس: ٢٢.

(٤) فاطر: ٩.

(٥) مريم: ٨٨، ٨٩.

لا يطّلع عليها إلاّ من أُوتي ذوقاً سليماً، وفهماً كافياً. واليك بعض الأمثلة على ذلك:

أ) قوله تعالى: «مالكِ يوْمِ الدّين ❖ اياكَ نعْبدُ»[1]، حيث التفت من الغيبة إلى الخطاب، ليشير إلى أن الخلق قاصرون عن مخاطبته، فإذا عرفوه بما هو له، و توسّلوا للقرب إليه، بالثناء عليه، و أقرّوا بالمحامد له، و تعبدوا له بما يليق بهم، تأهلوا - حينئذٍ - لمخاطبته و مناجاته، فقالوا: «اياكَ نعْبدُ و اياكَ نستعينُ»[2].

ب) قوله تعالى: «إنّا أعْطيْناكَ الكوْثرَ ❖ فصلّ لربّك و انْحرْ»[3]، حيث لم يقل «لنا»، تحريضاً على فعل الصلاة لحق الربوبية.

لذا قال: (قال السكاكي هذا) اعني نقل الكلام عن الحكاية إلى الغيبة (غير مختص بالمسند إليه ولا) النقل مطلقا مختص (بهذا القدر) أي بان يكون عن الحكاية إلى الغيبة ولا يخلو العبارة عن تسامح (بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا) أي وسواء كان في المسند أو غيره وسواه كان كل منها واردة في الكلام أو كان مقتضى الظاهر ايراده (ينقل إلى الاخر) فتصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلاثة في الاثنين

---

(١) الفاتحة: ٤، ٥.

(٢) الفاتحة: ٥.

(٣) الكوثر: ١، ٢.

ولفظ مطلقا ليس في عبارة السكاكى لكنه مراده بحسب ما علم من مذهبه في الالتفات بالنظر إلى الامثلة. (ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني التفاتا) مأخذوا من التفات الانسان عن يمينه إلى شماله أو بالعكس (كقوله) أي قول امرئ القيس (تقاول ليلك) خطاب لنفسه التفاتا ومقتضى الظاهر ليلى (بالاثمد) بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع.

(والمشهور) عند الجمهور (ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من) الطرق (الثلاثة) التكلم والخطاب والغيبة (بعد التعبير عنه) أي عن ذلك المعنى (باخر منها) أي بطريق آخر من الطرق الثلاثة بشرط أي يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويترقبه السامع ولابد من هذا القيد ليخرج مثل قولنا انا زيد وانت اعمر ونحن اللذون صبحوا الصباحا، ومثل قوله تعالى [واياك نستعين، واهدنا، وانعمت] فان الالتفات انما هو في اياك نعبد والباقى جار على اسلوبه ومن زعم ان في مثل يا ايها الذين آمنوا التفاتا والقياس آمنتم فقد سها على ما يشهد به كتب النحو.

(وهذا) أي الالتفات بتفسير الجمهور (اخص منه) بتفسير السكاكى لان النقل عنده اعم من ان يكون قد عبر عنه بطريق من الطرق ثم بطريق آخر أو يكون مقتضى الظاهر ان

يعبر عنه بطريق منها فترك وعدل إلى طريق آخر فيتحقق الالتفات بتعبير واحد وعند الجمهور مخصوص بالاول حتى لا يتحقق الالتفات بتعبير واحد فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما في تطاول ليلك.

(مثال التفات من التكلم إلى الخطاب ومالى لا اعبد الذى فطرني واليه ترجعون) ومقتضى الظاهر ارجع والتحقيق ان المراد مالكم لا تعبدون، ولكن لما عبر عنهم طريق التكلم كان مقتضى ظاهر السوق اجراء باقى الكلام على ذلك الطريق فعدل عنه إلى طريق الخطاب فيكون التفاتا على المذهبين.

(و) مثال الالتفات من التكلم (إلى الغيبة انا اعطيناكَ الكوثر، فصل لربك وانحر،) ومقتضى الظاهر لنا (و) مثال الالتفات (من الخطاب إلى التكلم) قول الشاعر (طحا) أي ذهب (بك قلب في الحسان طروب) ومعنى طروب في الحسان ان له طربا في طلب الحسان ونشاطا في مراودتها (بعيد الشباب) تصغير بعد للقرب أي حين ولى الشباب وكاد ينصرم (عصر) ظرف زمان مضاف إلى الجملة الفعلية اعني قوله (حان) أي قريب (مشيب، يكلفني ليلى) فيه التفات من الخطاب في بك الا التكلم. ومقتضى الظاهر يكلفك وفاعل يكلفني ضمير عائد إلى القلب وليلى مفعوله الثاني والمعنى يطالبني القلب بوصل ليلى. وروى

تكلفني بالتاء الفوقانية على انه مسند إلى ليلى والمفعول محذوف أي شدائد فراقها أو على انه خطاب للقلب فيكون التفاتا آخر من الغيبة إلى الخطاب (وقد شط) أي بعد (وليها) أي قربها (وعادت عواد بيننا وخطوب) قال المرزوقى عادت يجوز ان يكون فاعلت من المعاداة كل الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز ان يكون من عاد يعود أي عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا إلى ما كانت عليه قبل.

(و) مثال الالتفات من الخطاب (إلى الغيبة) قوله تعالى (حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم) والقياس بكم (و) مثال الالتفات (من الغيبة إلى التكلم) قوله تعالى (الله الذى ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه) ومقتضى الظاهر فساقه أي ساق الله ذلك السحاب اجراه إلى بلد ميت.

(و) مثال الالتفات من الغيبة (إلى الخطاب) قوله تعالى (مالك يوم الدين اياك نعبد) ومقتضى الظاهر اياه (ووجهه) أي وجه حسن الالتفات (ان الكلام إذا نقل من اسلوب إلى اسلوب آخر كان) ذلك الكلام (احسن تطرية) أي تجديدا واحداثا من طريت الثوب (لنشاط السامع وكان اكثر ايقاظا للاصغاء إليه) أي إلى ذلك الكلام لان لكل جديد لذة، وهذا وجه حسن الالتفات على الاطلاق.

(وقد يختص مواقعه بلطائف) غير هذا الوجه العام (كما في) سورة (الفاتحة فان العبد إذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد) ذلك العبد (من نفسه محركا للاقبال عليه) أي على ذلك الحقيقي بالحمد (وكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوى ذلك المحرك إلى ان يؤل الامر إلى خاتمتها) أي خاتمة تلك الصفات يعنى مالك يوم الدين (المفيد انه) أي ذلك الحقيق بالحمد (مالك الامر كله في يوم الجزاء) لانه اضيف مالك إلى يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية أي مالك في يوم الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم.

(فحينئذ يوجب) ذلك المحرك لتناهيه في القوة (الاقبالَ عليه) أي اقبال العبد على ذلك الحقيق، بالحمد (والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات) فالياء في بتخصيصه متعلق بالخطاب يقال: خاطبته بالدعاء إذا دعوت له مواجهة.

وغاية المخضوع: هو معنى العبادة وعموم المهمات مستفاد من حذف مفعول نستعين والتخصيص مستفاد من تقديم المفعول فاللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات، هي: ان فيه تنبيها على ان العبد إذا اخذ في القراءة يجب ان يكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك.

خلاصة في الالتفات

هو فن من البلاغة، ملاكه الذوق السليم، والوجدان الصادق، ويلقب (بشجاعة العربية) لأن فيه ورود الموارد الصعبة واقتحام مضايق الأساليب. وحقيقته التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة: التكلم، والخطاب، والغيبة، بعد التعبير عنه بطريق آخر منها، وذلك ست صور:

١- فمن التكلم إلى الخطاب نحو: (وما ليَ لا أعبُدُ الذي فطرني وإليهِ تُرجَعُون)[١] دون (أرجع).

٢- ومن التكلم إلى الغيبة نحو: (إنا أعطيناك الكوثر، فصلِّ لربِّكَ وانحر)[٢] دون (لنا).

٣- ومن الخطاب إلى التكلم نحو قول علقمة بن عبدة العجلي:

طحا بك قلب في الحسان طروب
بعيد الشباب عصر حان مشيب
تلكفني ليلى وقد شط وليها
وعادت عواد بيننا وخطوب

طحا ذهب، وبعيد تصغير بعد، وحان قرب، والولي القرب، وفاعل يكلف القلب، أي: يطالبني القلب بوصل ليلى. وكان مقتضى الظاهر يكلفك أي: القلب.

---

(١) سورة يس الآية: ٢٢.

(٢) سورة الكوثر الآيتان: ١ و٢.

٤- ومن الخطاب إلى الغيبة نحو: (حتى إذا كُنتم في الفلك وجَرَيْنَ بهِم)[١] دون (بكم).

٥- ومن الغيبة إلى التكلم نحو: (والله الذي أرسل الرياح فتثير سحابًا فسُقْنَاه)[٢] دون (فساقه).

٦- ومن الغيبة إلى الخطاب نحو: (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ، إِيَّاكَ نَعْبُدُ)[٣] دون (إياه). ووجه حسنه هو أن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب كان ذلك أحسن تطرية وتجديدا لنشاط السامع، وأكثر إيقاظا للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد، ومن ثم قيل: لكل جديد لذة، وقد تختص مواقعه بلطائف كما في سورة الفاتحة، فإن العبد إذا افتتح حمد مولاه الحقيق بالحمد عن قلب حاضر ونفس ذاكره لما هو فيه بقوله: الحمد لله، الدال على اختصاصه بالحمد، وأنه حقيق به وجد من نفسه محركا للإقبال عليه، فإذا انتقل إلى قوله: رب العالمين، الدال على أنه: مالك للعالمين، لا يخرج منهم شيء عن ملكوته، قوي ذلك المحرك، وهكذا كلما أجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوي ذلك المحرك، إلى أن يصل الأمر إلى خاتمتها المفيدة أنه مالك الأمر كله في يوم الجزاء، حينئذ يجد من نفسه إقبالا عليه وتخصيصا

---

(١) سورة يونس الآية: ٢٢.

(٢) سورة فاطر الآية: ٩.

(٣) سورة الفاتحة الآية: ٣.

له بالخطاب بغاية الخضوع والاستعانة به في المهمات.

٢. الأسلوب الحكيم

أطلق عليه الشيخ عبد القاهر الجرجاني اسم «المغالطة» وله نوعان:

١. تلقي المخاطب بغير ما يترقبه، بحمل كلامه على خلاف مراده. والإعتبار الداعي إلى ذلك هو تنبيه المخاطب على أنه كان الأولى به أن يقصد هذا المعنى المحمول عليه الكلام، لا ذاك المراد له.

ومن هذا الباب قول ابن القبعثري لما قال له الحجاج متوعّداً «لاحملنّك على الأدهم»: «مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب». حيث أبرز وعيده في معرض الوعد، وأراه بألطف وجه، أن من كان على صفته في السلطان وبسطة اليد، فجدير بأن يُصفد، لا أن يَصفِد.

٢. تلقي السائل بغير ما يتطلب، بتنزيل سؤاله منزلة غيره. والإعتبار الداعي إلى ذلك هو تنبيه السائل على أن ذلك الغير، هو الأولى بحاله والمهمّ له. ومنه قوله تعالى: «يسئلونكَ ماذا ينفقون قلْ ما أنفقتمْ منْ خيرٍ فللوالدينْ والأقربينْ واليتامى والمساكينِ وابنِ السَّبيل»[1]، حيث سألوا عن بيان الشيء الذي ينفقونه، فأجيبوا ببيان

---

(١) البقرة: ٢١٥.

المصارف، تنبيهاً على أن المهمّ هو السؤال عنها، لأنّ النفقة لايعتدبها إلاّ أن تقع في موقعها المناسب.

التعبير عن المضارع بلفظ الماضي وعكسه

و أهمّ الإعتبارات الداعية إلى الأوّل هو التنبيه على تحقق وقوع مضمون الخبر. ويغلب ذلك فيما إذا كان مدلول الفعل من الأُمور الهائلة، المتوعد بها، فيعدل فيه إلى لفظ الماضي، تقريراً وتحقيقاً لوقوعه. وحمل عليه قوله تعالى: « ونفخ فِى الصور فصعق من فى السماواتِ و مَن فى الأرض»[١].

و أهمّ الإعتبارات الداعية إلى الثاني هي إرادة استحضار الصورة العجيبة التي مرت وانقضت، حتى يخيّل للسامع أنها تحصل في الحال، لأنّ المضارع يدلّ عليه. ومنه قوله تعالى: «والله الذى أرسل الرياح فتثير سحابا»[٢].

لذا قال: ولما انجر الكلام إلى ذكر خلاف مقتضى الظاهر، اورد عدة اقسام: منه وان لم تكن من مباحث المسند إليه، فقال (ومن خلاف المقتضى) أي مقتضى الظاهر (تلقى المخاطب) من اضابة المصدر إلى المفعول أي تلقى المتكلم للمخاطب (بغير ما يترقب) المخاطب (بحمل كلامه). والباء في بغير للتعدية وفى

---

(١) الزمر: ٦٨.

(٢) فاطر: ٩.

بحمل كلام للسببية أي انما تلقاه بغير ما يترقبه بسبب انه حمل كلامه أي الكلام الصادر عن المخاطب (على خلاف مراده) أي مراد المخاطب، وانما حمل كلامه على خلاف مراده (تنبيها) للمخاطب (على انه) أي ذلك الغير هو (الاولى بالقصد) والاردة.

(كقوله القبعثرى للحجاج وقد قال) الحجاج (له) أي للقبعثرى حال كون الحجاج (متوعدا) اياه (" لاحملنك على الادهم") يعني القيد، هذا مقول قول الحجاج (" مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب") هذا مقول قول القبعثرى فابرز وعيد الحجاج في معرض الوعد وتلقاه بغير ما يتقرب بان حمل الادهم في كلامه على الفرس الادهم أي الذى غلب سواده حتى ذهب البياض الذى فيه وضم إليه الاشهب أي الذى غلب بياضه حتى ذهب سواده.

ومراده الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم، هو الاولى بان يقصده الامير (أي من كان مثل الامير في السلطان) أي الغلبة (وبسطة اليد) أي الكرم والمال والنعمة (فجدير بان يصفد) أي يعطى من اصفده (لا ان يصفد) أي يقيده من صفده (أو السائل) عطف على المخاطب أي تلقى السائل (بغير ما يطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره) أي منزلة غير ذلك السؤال (تنبيها) للسائل (على انه) أي ذلك الغير (هو الاولى بحاله أو المهم له

كقوله تعالى يسئلونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج) سألوا عن سبب اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه، فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم للحج يعرف بها وقته. وذلك للتنبيه على ان الاول والاليق بحالهم ان يسألوا عن ذلك لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض (وكقوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل) سألوا عن بيان ماذا ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان المهم هُوَ السؤال عنها لان النفقة لا يتعد بها الا ان تقع موقعها.

خلاصة في الأسلوب الحكيم

سماه الإمام عبد القاهر: المغالطة، وهو نوعان:

١- تلقي المخاطب والتلقي هي المواجهة. والمخاطب (بفتح الطاء) أي: تلقي المتكلم بالكلام الثاني المخاطب به، وهو المتكلم بالكلام الأول. بغير ما يترقب بحمل كلامه على غير ما يريد تنبيها على أنه الأولى بالقصد، كقول ابن حجاج البغدادي:

فقلت ثقلت إذ أتيت مرارا
قال ثقلت كاهلي بالأيادي

قلت طولت قال لا بل تطولـت
وأبرمت قال حبل ودادي

فلفظ ثقلت وقع في كلام المتكلم بمعنى حملتك المئونة فحمله المخاطب على تثقيل عاتقه بالمنن والأيادي.

٢- تلقي السائل بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره تنبيها على أنه الأهم كقوله تعالى: (يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فللوالدين والأقربين واليتامى والمساكين)[١]، فقد سألوا عن بيان ما ينفقون فأجيبوا ببيان المصارف تنبيها على المهم هو السؤال عنها؛ لأن النفقة لا يعتد بها إلا أن تقع موقعها.

التعبير عن المستقبل بزمن الماضي

التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي للدلالة على تحقيق وقعه، نحو: (ونادى أصحاب النار)، فقد جعل المتوقع الذي لا بد من وقوعه بمنزلة الواقع، ومثله التعبير عنه باسم الفاعل نحو: (وإن الدين لواقع) (الذاريات) بدل يقع، أي: الجزاء حاصل، فوقوع الجزاء استقبالي. أو باسم المفعول، نحو: (ذلك يوم مجموع له الناس)[٢] بدل يجمع.

(ومنه) أي من خلاف مقتضى الظاهر (التعبير عن المعنى المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه نحو قوله تعالى

---

(١) سورة البقرة الآية: ٢١٥.

(٢) سورة هود الآية: ١٠٣.

ونفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الارض) بمعنى يصعق. (ومثله) التعبير عن المقصود المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين لواقع) مكان يقع (ونحوه) التعبير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى (ذلك يوم مجموع له الناس) مكان يجمع وههنا بحث وهو ان كلا من اسمى الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى الاستقبال وان لم يكن ذلك بحسب اصل الوضع فيكون كل منهما ههنا واقعا في موقعه واردا على حسب مقتضى الظاهر. والجواب ان كلا منهما حقيقة فيما تحقق فيه وقوع الوصف وقد استعمل ههنا فيما لم يتحقق مجازا تنبيها على تحقق وقوعه.

القلب

القلب وهو جعل جزء من أجزاء الكلام مكان الآخر، والآخر مكانه، على وجه يثبت حكم كل منهما للآخر، فإن لم يثبت ذلك الحكم نحو: (في الدار زيد)، وكلم زيد خالد)، فإن كلا منهما وإن جعل في مكان الآخر باق على حكمه، لا يسمى ذلك قلبا.

وهو قسمان:

١- ما يكون موجبه تصحيح حكم لفظي فقط والمعنى صحيح بدونه، كقول القطامي: (قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك

الودعا) والمعنى: قفي يا ضباعة ساعة حتى أودعك قبل التفرق، فلا جعل الله لنا موقف الوداع موقفا. لما نكر موقفا وهو في وضع المبتدأ وعرف الوداع وهو في موضع الخبر جعل من (باب القلب).

٢- ما يكون موجبه تصحيح المعنى، كقولهم: عرضت الناقة على الحوض، وأدخلت القلنسوة في الرأس، مكان: عرضت الحوض على الناقة، وأدخلت الرأس في القلنسوة، إذ الأصل أن يجاء بالمعروض إلى المعروض إليه، وأن ينقل المظروف إلى الظرف لا بالعكس كما هنا. والصحيح جوازه إذا اشتمل على مغزى شريف ومعنى حسن، كقول رؤبة:(ومهمة مغبرة أرجاؤه كأن لون أرضه سماؤه) المهمة المفازة، والمغبرة المملوة بالغبار. والأرجاء النواحي.يريد كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه، فعكس التشبيه لقصد المبالغة، ونحوه قول أبي تمام يصف قلم الممدوح:

لعاب الأفاعي القاتلات لعابه
وأرى الجنى اشتارته أيد عواسل

الأرى العسل، واشتارته جنته، والعواسل جمع عاسلة وهي جانية العسل. وإن لم يشتمل على اعتبار لطيف رد، كقول عروة بن الورد:

(فديت بنفسه نفسي ومالي).

لذا قال: (ومنه) أي من خلاف مقتضى الظاهر (القلب) وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان الاخر والاخر مكانه (عرضت الناقة على الحوض) أي اظهرته عليها لتشرب (وقلبه) أي القلب

السكاكي مطلقا) وقال انه مما يورث الكلام ملاحة.

(ورده غيره) أي غير السكاكي (مطلقا) لانه عكس المطلوب ونقيض المقصود (والحق انه ان تضمن اعتبار لطيفا) غير الملاحة التى اورثها نفس القلب (قبل كقوله " ومهمه) أي مفازة (مغبرة أي مملوكة بالغبرة ارجاؤه،) أي اطرافه ونواحيه جمع الرجى مقصورا (كان لو ارضه سماؤه ") على حذف المضاف (أي لونها) يعنى لون السماء فالمصراع الاخير من باب القلب والمعنى كأن لون سمائه لغبرتها لون ارضه.

والاعتبار اللطيف هو المبالغة في وصف لون السماء بالغبرة حتى كأنه صار بحيث يشبه به لون الارض في ذلك مع ان الارضَ اصل فيه (والا) أي وان لم يتضمن اعتبار لطيفا (رد) لانه عدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة يعتد بها (كقوله) فلما ان جرى سمن عليها (كما طينت بالفدن) اي بالقصر (السياعا) اي الطين بالتبن والمعنى كما طينت الفدن بالسياع يقال طينت السطح والبيت.

ولقائل ان يقول: انه يتضمن من المبالغة في وصف الناقة بالسمن مالا يتضمنه قوله كما طينت الفدن بالسياع لا يهامه ان السياع قد بلغ مبلغا من العظم والكثرة إلى ان صار بمنزلة الاصل والفدن بالنسبة إليه كالسباع بالنسبة إلى ومثله باب

(التغلب): وهو إعطاء أحد المصطحبين أو المتشاكلين حكم الآخر، وهو باب ذو شعب كثيرة، ولم يذكره التفتازاني ههنا، وناتي به لزيادة الفائدة، ومن ذلك.

١- تغليب المذكر على المؤنث، نحو: وكانت من القانتين، أدرجت مريم في القانتين من الرجال، تغليبا لهم على القانتات، وقد جروا على خلاف الغالب في ألفاظ معدودات فغلبوا المؤنث على المذكر.

٢- تغليب الكثير على القليل نحو: فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا إبليس، غلب الملائكة على إبليس وهو ليس منهم، وسمى الجميع ملائكة.

٣- تغليب المعنى على اللفظ نحو: بل أنتم قوم تجهلون، بدل يجهلون، الذي ضميره للقوم ولفظه غائب مراعاة للخطاب بأنتم.

٤- تغليب المخاطب على الغائب نحو: أنت وزيد صنعتما كذا.

٥- تغليب أحد المتناسين على الآخر كالأبوين والقمرين للأب والأم والشمس والقمر، وعليه قول المتنبي: (واستقبلت قمر السماء بوجهها فأرتني القمرين في وقت معا).

٦- تغليب العقلاء على غيرهم نحو: (الحمد لله رب العالمين).

ويوضع الخبر موضع الإنشاء لأغراض، منها:

١- التفاؤل في الجمل الدعائية، نحو: وفقك الله إلى ما فيه الخير، وقول النابغة:

أتاني (أبيت اللعن) أنك لمتني
وتلك التي أهتم منها وأنصب

أبيت اللعن أي: أبيت أن تفعل شيئا تلعن به وكانت هذه تحية الملوك، وأهتم أصير لأجلها ذا هم، والنصب التعب.

٢- التباعد عن صيغة الأمر تأدبا واحتراما للسامع كما تقول لعظيم: (ينظر مولاي في شأني ويقضي طلبتي)، مكان: انظر واقض.

٣- التنبيه على تيسر المطلوب لوفرة الأسباب واستكمال العدة، كما يقول القائد حاثا جنده: تفتكون بالأعداء وتنزلونهم من حصونهم وتذيقونهم الردى، مكان: افتكوا وأنزلوهم وأذيقوهم.

٤- إظهار الرغبة في حصول المطلوب كما تقول في الكتاب لغائب: جمع الله الشمل وقرب أيام اللقاء.

٥- التنبيه على سرعة الامتثال، ولو ادعاء نحو: ﴿وإذ أخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم﴾[1]، مكان: لا تسفكوا، مبالغة في النهي بادعاء أنهم نهوا فامتثلوا، ثم أخبروا.

٦- حمل المخاطب على الفعل بألطف أسلوب، كقولك لرجل لا تحب أن يكذبك: تجيء غدا، مكان قولك: جيء، لتحمله على المجيء؛ لأنه إن لم يأت غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر. أما في الحقيقة فلا كذب؛ لأنه كلام في معنى الإنشاء.

---

(١) سورة البقرة الآية: ٨٤.

يوضع الإنشاء موضع الخبر لاعتبارات، منها:

١- إظهار العناية بالشيء والاهتمام به، نحو: (قل أمر ربي بالقسط وأقيموا وجوهكم عند كل مسجد) [١] لم يقل: وإقامة وجوهكم، إشعار بالعناية بالصلاة لعظيم خطرها وجليل قدرها في الدين.

٢- التباعد عن مساواة اللاحق بالسابق، نحو: (قال إني أشهد الله واشهدوا أني بريء مما تشركون، من دونه) [٢]، لم يقل: وأشهدكم، تحاشيا عن مساواة شهادتهم بشهادة الله تعالى.

٣- الرضا بما هو حاصل كأنه مطلوب في قوله صلى الله عليه وآله: (من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار) مكان يتبوأ.

الانتقال من الماضي إلى المضارع، أو بالعكس:

١- فالأول نحو: (والله الذي أرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه إلى بلد ميت) [٣]، جاء تثير، بدل أثارت، لتستحضر تلك الصورة الماضية، حتى كأن الإنسان يشاهد إثارة الريح للسحاب، فيستدل من ذلك على عجيب قدرته، وباهر حكمته.

٢- الثاني كقوله تعالى: (ويوم ينفخ في الصور ففزع من في

---

(١) سورة الأعراف الآية: ٢٩.

(٢) سورة هود الآية: ٥.

(٣) سورة الروم الآية: ٤٨.

السَّماوات ومَنْ فِي الأرْض)[١]، عطف ففزع على ينفخ تأكيدا للثبوت ومبالغة في الحصول ودلالة على أن ذلك كائن لا محالة.

تمارين في خروج التراكيب عن مقتضى الظاهر

بين السر في خروج التراكيب الآتية عن مقتضى الظاهر:

١- كل خليل كنت خاللته(لا ترك الله له واضحة)، الخليل الصديق، والواضحة الأسنان تبدو عند الضحك. كلهم أروغ من ثعلب (ما أشبه الليلة بالبارحة)، مثل يضرب لتشابه الأمور.

الجواب: وضع الخبر موضع الإنشاء للدعاية عليه في قوله: لا ترك الله له واضحة.

٢- (يا عِبادِيَ الذين أسْرفوا على أنْفسِهِمْ لا تقْنطوا مِنْ رحْمةِ اللهِ).

الجواب: فيه التفات بالانتقال من الخطاب إلى الغيبة في رحمة الله.

٣- (واسْتغْفِرُوا ربَّكُمْ ثمَّ تُوبُوا إليْهِ إنَّ ربِّي رحِيمٌ ودُودٌ)[٢].

الجواب: فيه التفات بالانتقال من الخطاب إلى التكلم.

٤- أأذكر حاجتي أم قد كفاني حياؤك إن شيعتك الحياء،

---

(١) سورة يس الآية: ٥١.

(٢) سورة هود الآية: ٩٠.

كريم لا يغيره صباح عن الخلق الجميل ولا مساء.

الجواب: فيه التفات من الخطاب إلى الغيبة.

٥- ألمع برق سرى أم ضوء مصباح أم ابتسامتها بالمنظر الضاحي.

الجواب: فيه تجاهل العارف.

٦- وقالوا قد صفت منا قلوب نعم صدقوا ولكن عن ودادي.

الجواب: فيه الأسلوب الحكيم، فقد حمل صفاء القلوب على خلوها من الود.

٧- يقول العبد للمولى إذا حول وجهه عنه: ينظر مولاي إلي هنيهة.

الجواب: وضع الخبر موضع الإنشاء تأدبا في قوله: ينظر، بدل: انظر.

٨- يكون مزاجها عسل وماء.

الجواب: فيه قلب، والأصل يكون: مزاجها عسلا وماء.

تمرين:

تطاول ليلك بالأثمد ونام الخلي ولم ترقد
وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العاثر الأرمد
وذلك من نبأ جاءني وخبرته عن أبي الأسود

قاله امرؤ القيس، والأثمد موضع، العاثر مرض العين.

٢- ﴿ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر

لهمُ الرَّسُولُ)[١].

٣- (يسألونكَ عنِ الأهلةِ قلْ هيَ مواقيتُ للنَّاسِ والحجِّ)[٢].

٤- (ويومَ نُسيِّرُ الجبالَ وترى الأرضَ بارزةً وحشرْناهمْ فلمْ نُغادرْ منْهمْ أحدًا)[٣].

٥- فلما أن جرى سمن عليها كما طينت بالفدن السياعا. الفدن القصر، وسباع الطين المخلوط بالتبن وجواب لما في البيت بعد.

٦- (وكَمْ منْ قريةٍ أهلكْناها فجاءها بأسْنا بياتًا)[٤].

(ثمَّ دنا فتدلى)[٥].

٧- بكرا صاحبي قبل الهجير إن ذاك النجاح في التبكير.

الأساليب البيانية في الكتاب العزيز

فليأتوا بحديثٍ مثلهِ إنْ كانوا صادقينَ

وحيث انتهى بنا الحديث الى بيان الاساليب صار لزاما علينا ان نبين شيئا هنا في هذه العجالة عن الاسلوب البياني في الكتاب العزيز على ان سياتي تفصيل الكلام فيه لاحقا لما لذلك من فائدة كبيرة في

---

(١) سورة النساء الآية: ٦٤.

(٢) سورة البقرة الآية: ١٨٩.

(٣) سورة الكهف الآية: ٤٧.

(٤) سورة الأعراف الآية: ٤.

(٥) سورة النجم الآية: ٨.

فهم آيات الكتاب العزيز فنقول في هذه المقدمة التعريفية انه قد خاض علماء البلاغة في وجوهِ إعجازِ الكتاب العزيز واساليبه البيانية كثيراً، منهم الخطابي، والرمّاني، والزَّمْلَكاني، والرازي، وابن سراقة، والقاضي أبو بكر الباقِلاني، وأنهى بعضهم وجوه إعجازه إلى ثمانين. والصواب أنه لا نهاية لوجوه إعجازه كما قال السكاكي في المفتاح: اعلم أن إعجاز القرآن يدرك ولا يمكن وصفه.

مراحل التحدي

المرحلة الأولى: تحداهم الله تعالى أن يأتوا بمثل القرآن من غير تعيين قدر معين. قال تعالى (فليأتوا بحديثٍ مثله إن كانوا صادقين)[١].

المرحلة الثانية :لمّا عجزوا عن الإتيان بمثله تحداهم الله تعالى أن يأتوا بعشر سور مثله. قال تعالى (أم يقولون افتراه قل فأتوا بعشر سُوَرٍ مثله مُفتريات وادعوا من استطعتم من دون الله إن كنتم صادقين فإلم يستجيبوا لكم فاعلموا أنما أنزل بعلم الله وأن لا إله إلا هو فهل أنتم مسلمون)[٢].

المرحلة الثالثة: لما عجزوا تحداهم الله تعالى أن يأتوا بسورة واحدة فقط قال تعالى (أم يقولون افتراه قل فأتوا بسورةٍ مثله وادعوا

---

(١) سورة الطور ٣٤ .

(٢) هود ١٣، ١٤.

مَنِ استطعتم من دونِ اللهِ إن كنتم صادقين)[١].

المرحلة الرابعة: تحداهم الله تعالى أن يأتوا بسورة تشبه القرآن ولو

بوجه من الوجوه. قال تعالى (وإن كنتم في ريبٍ مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورةٍ من مثلهِ وادعوا شهداءكم من دونِ اللهِ إن كنتم صادقين فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين)[٢].

والملاحظ ان المراحل الثلاث الأولى من التحدي مكية التنزيل وأن الله تعالى تحدى بها العرب فقط، ومن الناحية البيانية والبلاغية لأنها بضاعة القوم وما يُحسنون، أما المرحلة الرابعة فإنها خطاب للناس كافة عربهم وعجمهم وأن التحدي يشمل جميع المجالات وليس فقط البيان .. بل التحدي يشمل التشريع والحقائق العلمية والكونية وأخبار الغيب وغيرها. ويدل على ذلك سياق الآيات في قوله تعالى : (يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون الذي جعل لكم الأرض فراشا والسماء بناء وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقا لكم فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون وإن كنتم في ريبٍ مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورةٍ من مثلهِ وادعوا شهداءكم من دونِ اللهِ إن كنتم صادقين فإن لم تفعلوا

---

(١) يونس ٣٨.

(٢) البقرة ٢٣، ٢٤.

ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين)[١].

ثم يحدد الخطابي معايير الكلام البليغ ومقاييسه فيقول: أن أجناس الكلام مختلفة ومراتبها في نسبة التبيان متفاوتة، ودرجاتها في البلاغة متباينة غير متساوية فمنها: البليغ الرصين الجزل، ومنها الفصيح القريب السهل، ومنها الجائز الطلق الرَّسْل. وهذه أقسام الكلام الفاضل المحمود دون النوع الهجين المذموم الذي لا يوجد في القرآن شيء منه البتة.(أ. هـ) .

فالقسم الأول أعلى طبقات الكلام وأرفعه والقسم الثاني أوسطه واقصده والقسم الثالث أدناه وأقربه، فحازت بلاغات القرآن من كل قسم من هذه الأقسام حصة، وأخذت من كل نوع من أنواعه شعبة، فانتظم لها بامتزاج هذه الأوصاف نمط من الكلام يجمع صفتي الفخامة والعذوبة(ا.هـ).

ثم يبين (الخطابي) أسباب عجز العرب أن يأتوا بمثل القران في أمور: أن علمهم لا يحيط بجميع أسماء اللغة العربية وألفاظها التي هي ظروف المعاني والحوامل لها، ولا تدرك أفهامهم جميع معاني الأشياء المحمولة على تلك الألفاظ. ولا تكمل معرفتهم لاستيفاء جميع وجوه النظوم التي بها يكون ائتلافها وارتباط بعضها ببعض.

---

(١) البقرة ٢١ - ٢٤.

فيقول في هذا: (وإنما يقوم الكلام بهذه الأشياء الثلاثة: لفظ حامل، ومعنى به قائم، ورباط لهما ناظم. وإذا تأملت القرآن وجدت هذه الأمور منه في غاية الشرف والفضيلة حتى لا ترى شيئا من الألفاظ أفصح ولا أجزل ولا أعذب من ألفاظه .

وقد توجد هذه الفضائل الثلاث على التفرق في أنواع الكلام فأما أن توجد مجموعة في نوع واحد منه فلم توجد إلا في كلام العليم القدير الذي أحاط بكل شيء علما وأحصى كل شيء عددا.

فتفهم الآن واعلم أن القرآن إنما صار معجزا لأنه جاء بأفصح الألفاظ في أحسن نظوم التأليف مضمنا أصح المعاني من توحيد له عزت قدرته، وتنزيه له في صفاته، ودعاء إلى طاعته وبيان بمنهج عبادته من تحليل وتحريم وحظر وإباحة ووعظ وأمر بمعروف ونهي عن منكر وإرشاد إلى محاسن الأخلاق وزجر عن مساوئها واضعا كل شيء منها موضعه الذي لا يرى شيء أولى منه (ا.هـ).

ويرى الجرجاني أن الكلام الذي يؤدي الغرض عند المتكلم ويكون مقبولا عند المخاطبين لا بد له من ثلاثة عناصر :اللفظ والمعنى والنظم ..

فاللفظ هو الحروف والكلمات التي تنطق بها ألسنتنا والمعنى هو تلك الأمور التي نجدها في نفوسنا ونود أن نعبر عنها لكي يدركها المخاطبون .. فالمعنى هو المعبر عنه واللفظ هو المعبر به.. معنى النظم: هو توخي معاني النحو .. وبيان ذلك أننا حينما ننطق

بالكلمات والجمل فلا بد من أن تكون مرتبة ترتيبا معقولا مقبولا .. مثال ذلك: لديك صديق اسمه سعيد وتريد زيارته.. لكن لديك مشاغل.. فينكر عليك والدك زيارته أثناء انشغالك فيقول لك: (أتزور سعيدا؟) ويمكن أن يقال: (أسعيدا تزور؟) فالجملتان من حيث اللفظ سواء لكن اختلفتا في التقديم والتأخير فأصبح لكل منهما معنى مختلف.. فالأولى: (أتزور سعيدا) معناها هو كيف تزوره وأنت منشغل إذ لا يجب أن تضيع وقتك..

والثانية: (أسعيدا تزور) معناها هو أن سعيدا ليس حريًا بالزيارة .. فلا بد إذا للنظم من عمليتين اثنتين :

الاولى: ترتيب المعاني في النفس.

الثانية: ترتيب الألفاظ في النطق.

وهكذا يطبق الجرجاني نظرية النظم على القرآن الكريم.. فيخرج لنا بنفائس لا تقدر بثمن وإليكم بعض الأمثلة.. منها قوله تعالى(أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيم)[1]، حيث قدم (أنت) على الفعل، ولم يقدم الفعل فيقال: (أفعلت هذا)، والسر في ذلك أننا نقدم ما هو مشكوك فيه أما الأمر المتيقن فلا يجوز أن نقدمه .

ومنها: ما ورد في التعريف والتنكير وقوله تعالى: (وَلَتَجِدَنَّهُمْ

---

(١) الأنبياء: ٦٢.

أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ[١]، إذا أنتَ راجعتَ نفسَك وأذكيتَ حسَّك، وجدتَ لهذا التنكيرِ وأنْ قِيلَ: (على حياةٍ)، ولم يُقَلْ: (على الحياةِ)، حُسْناً وروعةً ولطفَ موقعٍ لا يقادره قدرُه، وتَجِدُكَ تَعْدَمُ ذلكَ مع التعريفِ، وتخرجُ عن الأريحيةِ والأُنْس إلى خلافِهما، والسببُ في ذلك أنَّ المعنى على الازدياد منَ الحياةِ لا الحياة من أصلها، وذلك أنه لا يَحْرِصُ عليه إلاّ الحيُّ، فأمَّا العادمُ للحياة فلا يصحُّ منه الحرْصُ على الحياةِ ولا على غيرها..

ومنها: الاستعارة في قوله تعالى: (واشتعل الرأسُ شيبا)[٢].

فالاشتعال للنار ولكنه هنا شبه انتشار الشيب بالاشتعال، ويرى الجرجاني أن الفضل للنظم وليس للاستعارة وحدها، فلو قيل (اشتعُل شيب الرأس)، لم يكن للكلام هذا الفضل وتلك المزية، وإنما المزية أنه أسند الاشتعال إلى الرأس، وجعل الشيب تمييزا، ويتضح الفرق لو تأملنا هاتين الجملتين: (اشتعلت النار في البيت) و (اشتعل البيت نارا)، فالأولى تبين اشتعال النار في جزء من البيت والثانية تفيد اشتعال البيت كله..

فالإعجاز عند الجرجاني يتمثل في نظم القرآن الفريد الذي لم يستطع أحد أن ينسج على منواله، وقد استعرض في كتابه دلال

---

(١) البقرة: ٩٦ .

(٢) مريم ٤.

الإعجاز بعض الأمور التي أوردت على سبيل أنها سبب الإعجاز وقد ردها جميعا نذكر منها :

منها: قالوا أنه من الممكن أن يكون الذي أعجزهم كلمات القرآن وألفاظه المفردة .. ويرد الجرجاني هذا القول لأن معناه أن القرآن جاء بألفاظ لم يعرفها العرب وهذا باطل.

ومنها: أنه من الممكن أن يكون الذي أعجزهم معاني الكلمات. وهذا باطل أيضا لأنه يقتضي أن يكون للكلمة معنى قبل نزول القرآن وأن هذا المعنى قد تغير بنزول القرآن وهذا غير صحيح ومنها: أن تكون خفة الكلمة وعدم ثقلها هو الإعجاز، ويرد الجرجاني هذا القول لأن للعرب كلاما خاليا من الثقل ومتلائم في حروفه ولم يوصف بأنه معجز .

ومن أكثر المستفيدين من نظرية النظم والأشد تطبيقا لها هو الزمخشري في تفسيره الكشاف، وقد أطنب في بيان بلاغة الآيات وتوضيح التقديم والتأخير فيها، والحذف والوصل والاستعارات وغير ذلك من علوم البلاغة أيما إطناب.

ويتلخص الإعجاز عند الباقلاني في وجوه منها :

أخبار الغيب التي تحدث عنها القرآن قبل أن تحدث مثل قوله تعالى: ﴿الم غلبت الرُّوم في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين لله الأمر من قبل ومن بعد ويومئذ يفرح المؤمنون

بنصر الله ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم)[١].

وقوله تعالى: (لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين محلقين رءوسكم ومقصرين لا تخافون فعلم ما لم تعلموا فجعل من دون ذلك فتحا قريبا)[٢].

ومنها: الإخبار عن الأمم الماضية مع أمية النبي صلى الله عليه وآله.

ومنها: نظم القرآن البديع وقد أسهب الباقلاني في بيان هذا الوجه وذكر عدة وجوه في تبينه منها :

أ-ما يرجع إلى جملة القرآن، حيث يختلف أسلوب القرآن عن كلام العرب فلا هو موزون مقفى كالشعر ولا هو بالسجع، وقد عقد الباقلاني فصلا كاملا لنفي السجع من القرآن.

ب-القرآن كله على نسق واحد من البلاغة والنظم والفصاحة من أوله إلى آخره، وأنت لو أخذت ديوانا لأحد الشعراء فسوف تجد القصائد فيه مختلفة من حيث بلاغتها، بل حتى أبيات القصيدة الواحدة تتفاوت بلاغتها، وقس على ذلك في النثر، فقد يجود الكاتب في مقالة أو اثنتين، ولكنه لا يستمر على نفس النسق لآخر الكتاب.

ت- موضوعات القرآن على اختلافها لا نستطيع أن نقول أن

---

(١) الروم ١-٥ .

(٢) الفتح ٢٧ .

بعضها أفصح من بعض بل كلها في غاية الفصاحة والبيان بينما نجد الشعراء مثلا يجيدون المديح ولا يجيدون الهجاء أو النسيب أو الوصف ..ومن المقرر في مقاره ان وجوه الاعجاز في الكتاب العزيز تتمثل بمحاور رئيسية منها:

إعجاز القرآن في اسمائه وأوصافه، فمن أسماء القرآن كما وردت فيه: القرآن، الموعظة، الرحمة، بصائر، البلاغ، الكريم، المجيد، العزيز، المبارك، التنزيل، المنزل، الذكر، الذكرى.. الخ وأما أوصاف القرآن فمنها أنه يقص وينطق ويحكم ويفتي ويبشر ويهدي ..وإذا أضيف ذلك إلى القرآن الذي هو كلام الله فالله هو الذي حكم به وأفتى به.

إعجاز القرآن في السور القصيرة والآية والآيتين .

إعجاز القرآن في حروف المعجم .

إعجاز القرآن في الإخبار بالمغيبات .

إعجاز القرآن ليس في الأمثال اللغوية فقط .

إعجاز القرآن في تناسبه وارتباط بعضه ببعض .

الإعجاز العلمي والكوني في القرآن.

أما أساليب القرآن فإن الإعجاز فيها يتمثل في :

إعجاز القرآن في الأقسام، حيث أن من عادات العرب أن تستخدم أسلوب القسم إذا أرادت أن تؤكد أمرا، وهو سبحانه يقسم بأمور على أمور، وإنما يقسم بنفسه المقدسة الموصوفة بصفاته، أو بآياته المستلزمة لذاته وصفاته، وإقسامه ببعض المخلوقات دليل على أنها

من عظيم آياته، وهو سبحانه يذكر جواب القسم تارة وهو الغالب، وتارة يحذفه كما يحذف جواب (لو) كثيرا كقوله تعالى: (ولوْ أنّ قرآنًا سُيّرتْ بهِ الجبالُ أوْ قطّعتْ بهِ الأرضُ أوْ كُلّمَ بهِ الموْتى)[١].

وكقوله سبحانه: (ولوْ ترى إذْ يتوفى الذين كفروا الملائكةُ)[٢].

وليس في ذكر الجواب زيادة على ما دل عليه الشرط ..

ومنها: إعجاز القرآن في الاستفهام، فان أكثر استفهامات القرآن أو كثيرا منها إنما هي استفهامات إنكار معناه الذم والنهي إن كان إنكارا شرعيا، أو معناه النفي والسلب إن كان إنكار وجود ووقوع، كقوله تعالى: (وضَربَ لنا مثلًا ونسِيَ خلقهُ قالَ منْ يُحْيِ العظامَ وهيَ رميمٌ)[٣]. وكقوله سبحانه: (آللهُ خيْرٌ أمّا يُشْرِكُونَ)[٤].

ومنها: في ضرب الأمثال، وفي القصص، ومعنى قوله تعالى (نحْنُ نقُصُّ عليْكَ أحْسَنَ القصَصِ بمَا أوْحيْنَا إليْكَ هذا القرآنَ وإنْ كُنْتَ منْ قبْلِهِ لمنَ الغافِلِينَ)[٥]. وقد ذكر الله تعالى هذه القصة (قصة موسى وفرعون) في أكثر من موضع من القرآن، بين في كل موضع منها من

---

(١) الرعد ٣١.

(٢) الأنفال ٥٠.

(٣) يس ٧٨.

(٤) النمل ٥٩.

(٥) يوسف ٣.

الاعتبار والاستدلال نوعا غير النوع الآخر، فيعبر عن القصة بجمل فيها معانٍ ثم يعبر عنها بجمل أُخر فيها معان أُخر. وغير ذلك..

ما هو المراد من الأسلوب البياني؟

فقد ذكر كثير من علماء البلاغة انه لا يمكن حصر الأساليب البيانيّة وإنْ حاولنا ذلك، ولكنّنا نستطيع توضيح المراد من الأسلوب البياني بذكر طائفة من الأساليب الكلاميّة التي إذا كانت ملائمة للغرض العام من الكلام، والوضع العام للمخاطب، والحال الخاص له، والْمُنَاخ النفسيّ العامّ، كانت أسلوباً بيانيّاً مُرْتَقِياً في معارج البلاغة الراقية، والأدب الرفيع. فمن اهم الأساليب الكلاميّة التي ذكرها البلغاء في الكتاب العزيز ما يأتي:

اولا: أسلوب الْعَرضِ المباشر الصريح للفكرة المراد الإعلام بها، أو العرض الملامس بساتر.

ثانيا: أسلوب العرض غير المباشر الذي يُعْتَمَدُ فيه على مقدار ذكاء المخاطب، ويدخل في أسلوب العرْض غير المباشر التعريضُ والتَّلمِيح، ومعاريض الأقوال، والإشارةُ ا لخفيّة، وفحوى الكلام، ولهذا الأسلوب صُوَر كثيرة جداً.

ثالثا: أسلوب الإطناب وعرض الفكرة مبسّطة موضّحة من كل جوانبها، ولهذا الأسلوب مراتبُ وصُوَر كثيرة، وهذا الأسلوب يناسب أصنافاً من النّاس، وأغراضاً معيّنة من الكلام، وأحوالاً خاصّة للمخاطبين.

رابعا: أسلوب الإيجاز والاختصار، ولهذا الأسلوب أيضاً مراتب وصُوَر كثيرة، وأسلوب الإيجاز والاختصار يناسب أصنافاً من النّاس، كالأذكياء، والأمراء، وأهدافاً معيّنة من الكلام، وأحوالاً خاصّة للمخاطبين.

خامسا: أسلوب الترغيب، وله مراتب وصُوَر كثيرة، وهو في الغالب يلائم معظم النفوس الإنسانيّة، لما أودع الله فيها من مطامع.

سادسا: أسلوب الترهيب، وله أيضاً مراتب وصوَر، وهو كأسلوب الترغيب يلائم في الغالب معظم النّفوس الإنسانية، لما أودع الله فيها من حذر وخوف.

سابعا: أسلوب العُنْفِ والقسوة، وهو يلائم بعض النّاس وفي بعض الأحوال.

ثامنا: أسلوب الرِّقَّة واللّين.

تاسعا: أسلوب الإثارة للعواطف والانفعالات، وكثيراً ما يكون هذا الأسلوب نافعاً ومجدياً في الحماسة والخطابة.

عاشرا: أسلوب الإقناع الفكري الهادىء.

الحادي عشر: أسلوب الجدل.

والدعاة إلى الله مطالبون بتدريب أنفسهم لاكتساب الذوق البياني، ولاكتساب المهارة في صناعة الكلام الرفيع، ثم هم مطالبون بتسخير أدبهم في دعوتهم إلى سبيل ربِّهم، اقتداءً بنبيّهم ورسولهم محمد صلى الله عليه وآله، وطريقة المعصومين عليهم السلام في

تبليغهم الاهداف السامية للرسالة السمحاء واقتباساً من المنهج القرآني في بلاغته العظيمة. (أولئك الذين هدى اللهُ فبهداهم اقتده قل لا أسألكم عليه أجراً إن هو إلا ذكرى للعالمين)[1].

سحر البيان في الكتاب العزيز

ومن عناصر الجمال الأدبيّ الذي يزيد الجمال جمالاً، والحسن حسناً وبهاء، التنويع والتنقّل والتلوين بين الصور والأشكال الجماليّة في الكلام.

ومن الصور المشرقة في تداعيات المعاني المفعمة بالأبعاد اللغوية الساحرة للألباب قول الحق تعالى «يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي» «الفجر»، فالمدخل الأول هو مخاطبة النفس المطمئنة التي علت على اللوامة والأمارة بالسوء، ودعوتها يوم يقوم الناس لرب العالمين، وذلك لإرجاعها إلى ربها الله الذي رضي عنها وأكسبها الرضا عنه، كما دعاها للدخول في زمرة العباد ومصاحبتهم إلى الجنة، ويتداعى المعنى ليأتينا من زاوية ثانية مضيفاً بُعداً جديداً «يا أيتها النفس المطمئنة» ينادي المنادي بهذا المعنى وهو يقصد بالنفس هنا «الروح» فقيل في بعض وجوه التفسير: يا أيتها الروح المكتسية بالاطمئنان المتوشح

---

(١) الانعام: ٩٠.

بالرضا ارجعي إلى ربك أي إلى جسم صاحبك لتُدخلي فيه الحياة وبدخولك في أجسام عبادي تصبحين دليلاً لهم إلى الجنة. وتتصل قمم التعبير لتضيف إلى عوامل إقناع مُلاَّك نواصي الكلم عوامل أخرى وتطوف بهم حول ما تتناوله الألفاظ من مستتر المعاني التي تختفي كلماتها وتغيب عن السطور لتعيها الصدور وهي تنبع من مألوف القول السائد بينهم، فإذا نظرنا إلى هذه الآية الكريمة فإن قناعتنا ستزداد رسوخاً بشأن قوة قدرة نفاذ المقصود إلى العقول، يقول الله تعالى «قل ما يعبأ بكم ربي لولا دعاؤكم فقد كذبتم فسوف يكون لزاما»[1].

ومن عناصر الجمال الأدبيّ تزيين الفكرة المقصودة بالذات بأفكار أخرى عن طريق التمهيد أو المقارنة أو التذييل.

(١) فالتمهيد يكون بعرض أفكار تمهّد للأفكار المقصودة بالذات، وتزيِّنُها وتجعلها مقبولة.

وأمثلة هذا التمهيد كثيرة في القرآن العظيم ومنها:

(أ) قول الله لرسوله في سورة (آل عمران): (فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله

---

(١) الفرقان: ٧٧.

يحبُّ المتوكلين)[١]. فقول الله لرسوله: (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ) تمهيد في ثناء وتكريم، لتحذير ضمني من شيء غير واقع حتماً، ألاَ وهو الفظاظة وغلظ القلب الذي جاء بصيغة: (وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَانْفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ). ثمّ نلاحظ أنَّ الجملتين معاً كانتا تمهيدين رائعين لتوجيه التكليف بقوله تعالى لرسوله: (فاعْفُ عَنْهُمْ واستغفرْ لهُمْ وشاورْهُمْ في الأمْرِ).

(ب) قوله الله تعالى في سورة (آل عمران): (لقدْ منّ اللهُ على المؤمنينَ إذْ بعثَ فيهِمْ رسُولاً مِنْ أنفُسِهِمْ يتلوا عليْهِمْ آياتِهِ ويزكّيهِمْ ويُعلّمُهُمُ الكتابَ والحكْمةَ وإنْ كانُوا من قبْلُ لفي ضلالٍ مُبينٍ)[٢]. إنَّ هذه الآية بمضامينها قد كانت تمهيداً يهيِّىء نفوس المؤمنين لتقبّل تلويمهم على ما بَدر منهم من تذمُّر واستنكار لبعض المصائب التي أصابتهم في أعمالهم الجهاديّة، بأسباب من عند أنفسهم، وهو ما جاء في الآية التالية: (أوَلمّا أصابتكُمْ مُصيبَةٌ قدْ أصبْتُمْ مِثليْها قلتُمْ أنّى هٰذا قلْ هُوَ منْ عندِ أنفُسِكُمْ إنّ اللهَ علىٰ كُلِّ شيْءٍ قديرٌ)[٣].

(ج) وقد علّم الله موسى أن يُمهّد لفرعون بمقدّمات العرض الرفيق جداً، قبل أنْ يوجّه له الدّعوة المقصودة، وهي أنْ يتزكّى أي

---

(١) آل عمران: ١٥٩.

(٢) آل عمران: ١٦٤.

(٣) آل عمران: ١٦٥.

يتطهّر من الكفر والطغيان والظلم والعدوان. فقال له كما جاء في سورة (النازعات): ﴿اذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ فَقُلْ هَل لَّكَ إِلَىٰ أَن تَزَكَّىٰ وَأَهْدِيَكَ إِلَىٰ رَبِّكَ فَتَخْشَىٰ﴾ (١). فأدب الدعوة العظيم بلغ به الأمر إلى ادّعاء الربوبيّة، قد اقتضى اتّخاذ الحكمة في دعوته، بتقديم مقدمات العرض الرفيق المهذّب جداً، دلّ عليها في النص: (هل لك إلىٰ أن). لقد كان يكفي أنْ يقول له: أدعوك أنْ تزكّى. أو يكرّمه قليلاً بصيغة العرض الاستفهامي: هل تتزكّى، أو يكرمه أكثر فيقول له: هل ترى أن تتزكّى، أو نحو ذلك. لكنّ الله علّم موسى أنْ يفرش لفرعون مقدّمات تكريم أكثر تناسب مكانة فرعون في قومه، وقد جاء التعبير عن هذه المقدّمات الطويلة نسبياً بقوله: (هل لك إلىٰ أن تزكّىٰ). فأطال المقدّمات بحسب عادات القوم، واختصر المطلوب الأساسي، فقال ﴿تَزَكَّىٰ﴾ بدل ﴿تتزكّى﴾.

وببيان الدواعي المنطقيّة، أو دواعي الالتزاميّة، كالتذكير بعهد الإيمان والإسلام، أو بسوابق الوعود والعهود، ونحو ذلك. والأمثلة القرآنية على هذا النوع كثيرة جداً.

فمنها قول الله تعالى في سورة (النور): ﴿ولا يأتلِ أولوا الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولي القربىٰ والمساكين والمهاجرين في سبيل الله وليعفوا وليصفحوا ألا تحبّون أن يغفر الله لكم والله

---

(١) النازعات: ١٩.

غفورٌ رحيمٌ)[١]. فأمَر الله عزّ وجلّ بالعفو والصفح، ثمّ أتبعه بعرضِ فيه الوعد بالمغفرة لمن يعفو ويصفح. ونجد في القرآن آيات كثيرة مختومة بنحو قوله تعالى: (إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ). (إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ). (إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ). (إِنَّ ٱللَّهَ لاَ يُحِبُّ ٱلخَائِنِين). (إِنَّ ٱللَّهَ لاَ يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ).)إِنَّ ٱللَّهَ لاَ يُحِبُّ ٱلْكَافِرِينَ) ممّا يشير إلى الوعد أو الوعيد بعد بيان المطلوب من فعل وترك.

ثم إنَّ الصورة البلاغية مهما كانت جميلة في ذاتها فلابد لها من غرض فكري يشكل موضوعا لذلك البيان، فليس المهم مجرّد الإشارة إلى الصورة البلاغيّة، بل لابد ان يكون البيان كاشفا عن ما وراءه من غرض او اغراض مهمة. ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: (فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا) إنَّ الصورة البلاغيّة في النَّص تتلخَّص بإسناد السيلان إلى الوادي، مع أنّ المراد سيلان الماء فيه.

وبالتأمّل في ما وراء ذلك يرى أنَّ الغرض هو إعطاء السامع أو القارىء صورة تُشْعِرُ على سبيل التخيّل بأنَّ الوادي يسيل فعلاً لكثرة تدفّق الماء وارتفاع نسبته في جانبي الوادي. وهذه الصورة قد تحدث في وهم الإنسان أو في تخيّلاته حينما يشاهد هدير الماء الكثير الذي يغمر قدراً كبيراً من الوادي. فالتعبير إذن تصوير صادق لما يَجْرِي في التخيُّل لدى مشاهدة الحدث المادي.

---

(١) النور: ٢٢.



البابُ الثالِثُ: أحوَالُ المُسنَدِ

وفيه عدة ابحاث:

(١)- في ترك المسند

(٢)- في ذكر المسند

(٣)- في افراد المسند وكونه فعلا او اسما

(٤)- في تنكير المسند

(٥)- في تخصيص المسند وتعريفه

(٦)- في كون المسند جملة

(٧)- في تأخير المسند وتقديمه

روي

عن ابي عبد الله ـ عليه السلام

أنتم أفقه الناس إذا عرفتم معاني كلامنا،

ان الكلمة لتنصرف على وجوه فلو شاء انسان

لصرف كلامه كيف شاء ولا يكذب [١]».
صدقت يا ابن رسول الله

---

(١) الوسائل: الجزء ٢، الباب ٩ من أبواب صفات القاضي، الحديث ٢٧.

الباب الثالث: احوال المسند

مقدمة

المُسند: هو الخبر، والفعل التام، واسم الفعل، والمبتدأ الوصف المستغنى بمرفوعه عن الخبر، وأخبار النَّواسخ، والمصدر النائب عن الفعل وأحواله: هي - الذكر، والحذف، والتَّعريف، والتَّنكير، والتقديم والتأخير، وغيرها - وفي هذا الباب ثلاثة مباحث اساسية.

اعلم في اغلب الدراسات والمصنفات البلاغية يؤخرون البحث عن المسند إليه لأنه فرع عنه ومسوق لأجله، لأن المسند إليه محكوم عليه، والمسند حكم، والثاني مؤخر عن الأول.

والمقصود من هذا الباب بيان الأحوال العارضة للمسند من حيث كونه مسندا، كالحذف والذكر وغير ذلك.

وقد عرفت مما تقدم إنَّ الكلامَ البليغَ: هو الذي يُصورِهُ المتكلِّمُ بصورةٍ تناسبُ أحوال المخاطبين، وإذاً لابُدّ لطالبِ البلاغة أن يدرس هذه الأحوال، ويَعرفَ ما يجبُ أن يُصَوّرَ به كلامهُ في كل حالةٍ، فيجعلَ

لكلِ مقام مقَالاً. فهو علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال.

(١)- في ترك المسند

يتعلق (بالمسند) أبحاث، البحث الأول في (حذفه)، ويكون للنكت الماضية في حذف المسند إليه، فمنها الاحتراز عن العبث أي الإتيان بما لا فائدة فيه للعلم به نحو: (زيد)، في جواب (من قام؟).

ويُترك المسند لأغراضٍ هي بعينها التي يُترك المسند إليه. قال الناظم: (الحَذْفُ لِلصَّوْنِ وَلِلإِنكَارِ.. وَالإِحْتِرَازِ أَوْ لِلإِخْتِبَارِ)، وكما أن المسند إليه يُحذف للصون، كذلك المسند يحذف للصون، إما لصون المسند لعظمته ومكانته، وإما لصون لسانك أنت عن حقارته ورزالته، كذلك للإنكار والاحتراز والاختبار.

ويحذف لأجل (تخييل) العدول إلى أقوى الدليلين، ولاجل (اختبار تنبه) السامع عند قيام القرينة أو لاجل (مقدار تنبهه)، ومن (الاختصار والاحتراز) عن العبث بناء على الظاهر، إما مع (ضيق المقام)، كقول الشاعر: (مَن يَكُ أمسى بِالمَدينَةِ رَحلُهُ، فَإِنّي وَقَيّارٌ بِها لَغَرِيبُ)[1]. أي وقيار كذلك، الرحل: المنزل، قيار: اسم فرس أو جمل للشاعر، ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر والتوجع. فالمسند إلى

---

(١) لضابئ بن الحارث البرجمي، في الكامل للمبرد:١٨٨: ١. وروايته (وقيارا).

(قيار) محذوف لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مع ضيق المقام بسبب التوجع والمحافظة على الوزن ولا يجوز أن يكون (قيار) عطفًا على محل اسم أن و (غريب) خبر عنهما، لامتناع العطف على محل اسم إن قبل مضى الخبر لفظًا أو تقديرًا، وذلك لما يلزم عليه من توجه العاملين (المبتدأ، وأن) إلى معمول واحد هو الخبر.

وأما إذا قدرنا (لقيار) خبًار محذوفًا فيجوز أن يكون هو عطفًا على محل اسم أن؛ لأن الخبر مقدم تقديرًا فلا يكون مثل (إن زيدًا وعمرًا ذاهبان) بل مثل (إن زيدًا وعمرو لذاهب) وهو جائز . ويجوز أن يكون مبتدأ والمحذوف خبره والجملة بأسرها عطف على جملة أن مع اسمها وخبرها. وايضا قول الشاعر: (نَحنُ بِما عِندِنا وَأَنتَ بِما، عِندَكَ راضٍ وَالرَأيُ مُختَلِفُ)[1]، أي ونحن بما عندنا راضون. فـ(نحن)، مبتدأ محذوف الخبر الذي هو (نحن بما عندنا راضون) فالمحذوف ههنا هو خبر الأول بقرينة الثاني.

---

(١) هو لقيس بن الخطيم أو عمرو بن امرئ القيس الأنصاري الخزرجي، ونسبه الجاحظ لعمرو، وهو جد عبد الله بن رواحة، وكان شاعرًا فحلًا من حكام العرب وقضاتهم، وهو يخاطب بهذا البيت مالك بن العجلان حين رد قضاءه في واقعة من وقائع الأوس والخزرج.

وكقوله تعالى (وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ)[١] على وجه، أي والله أحق أن يرضوه ورسوله كذلك ويجوز أن يكون جملة واحدة وتوحيد الضمير لأنه لا تفاوت بين رضا الله ورضا رسوله فكانا في حكم مرضي واحد، كقولنا (إحسان زيد وإجماله نعشني وجبر مني)، وكقولك (زيد منطلق وعمرو) أي عمرو وكذلك .

وعليه قوله تعالى (وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ)[٢]، اي واللائي لم يحضن مثلهن وقولك (خرجت فإذا زيد). وقال سيبويه: يقول الرجل للرجل: هل لكم أحدٌ إن الناس ألْبٌ عليكم، فيقول: إن زيدا، وإن عمرا، أي إن لنا زيدا وأن لنا عمرا، وذكر أن العرب يقولون: «إنّ مالاً وإنّ وَلَداً» أي إنّ لهم، وقول الأعشى: (إنّ مَحَلاً وإنّ مُرتَحَلاً.. وإنَّ في السّفْر ما مَضَى مَهَلا)[٣]، أي أن لنا في الدنيا حلولاً ولنا عنها مرتحلاً، وقوله تعالى (قُلْ لَوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي)[٤]، وتقديره لو تملكون تملكون مكرر لفائدة التأكيد فأضمر تملك الأول إضمارا على شريطة التفسير وأبدل من الضمير

---

(١) التوبة: ٦٢.

(٢) الطلاق: ٤.

(٣) كتاب سيبويه: ج٤.

(٤) الاسراء: ١٠٠.

المتصل الذي هو الواو ضمير منفصل وهو أنتم، لسقوط ما يتصل به من اللفظ فـ(أنتم) فاعل الفعل المضمر ويملكون تفسيره، قال الزمخشري هذا ما يقتضيه علم الإعراب، فأما ما يقتضيه علم البيان فهو إن كنتم تملكون فيه دلائل على الاختصاص وإن الناس هم المختصون بالشح المتبالغ.

ونحوه قول حاتم (لو ذاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْنِي)، أي لو كان ظالمي كريما ذا قدر كان سهلا عليّ. أي لو لَطَمَتْنِي ذاتُ سِوَارٍ؛ والمعنى لو ظلمني مَنْ كان كفؤا لي، لهان عليّ، ولكن ظلمني مِنْ هو دوني، وقيل أراد لو لَطَمَتْنِي حُرَّةً، فجُعلَ السّوار علامةً للحرية؛ لأن العرب قلّما تُلْبِسُ الإماءَ السِّوَار، فهو يقول: لو كانت اللاطمة حرة لكان أخفَ عليّ، وَهٰذا كما قَال الشاعر: (فَلَوْ أنَّى بُليتُ بِهَاشِمِيٍ .. خُؤُولَتُهُ بَنُو عَبدالمَدَانِ.. لَهَانَ عَلَيّ ما ألقَى، وَلَكِنْ .. تَعَالَوا فَانظُرُوا بِمَنِ ابْتَلاَنِي).

يُضرب للكريم يظلمه دنيء فلا يقدر على احتمال ظلمه.

قال الزمخشري: أي لو لطمتني حرّة ذات حليّ لاحتملت، ولكن لطمتني أمّة عاطل، وكان أصله أن امرأة شريفة منيت بذلك، وقال بعضهم: أظنّ أصله أن امرأة عطلا كانت في نساء حوال، فلطمت رجلا، فقال ذلك، يُضرب الكريم يظلمه دنيء فلا يقدر على احتمال ظلمه.

شرط حذف المسند من الكلام

وشرط الحذف أنْ توجد قرينة دالة عليه، ليفهم المعنى؛ وذلك:

(١)ـ كذِكْرِ سؤال محقّق، يشتمل على المسند، فيحذف من جوابه، بقرينة ذِكْره في السؤال؛ كقوله تعالى: {وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ}[١]. أي: خلقهن الله. فحذف المسند؛ لأنّ هذا الكلام عند تحقق ما فرض، من الشرط، والجزاء يكون عن سؤال محقّق .

(٢)ـ أو يكون (لدلالة ما قبله عليه)؛ كما في قوله تعالى: {وَ اللائِي يَئِسْنَ مِنْ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاثَةُ أَشْهُرٍ وَ اللائِي لَمْ يَحِضْنَ وَأُوْلاتُ الأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا}[٢]، والتقدير، والمطلقات اللائي لم يحضن بعد من الصغائر كذلك أي فعدتهن ثلاثة أشهر حذف الخبر للدلالة عليه في الخبر اعني قوله تعالى: (وَ اللائِي يَئِسْنَ مِنْ الْمَحِيضِ)[٣]، وحذف الخبر لدلالة ما قبله عليه أمر بيّن وقد أشار إليه بعض المفسّرين[٤] .

---

(١) سورة لقمان ٢٥

(٢) الطلاق: ٤..

(٣)- انظر: الحاشية ٧/ ٢٠٠، و ٥/ ٢٣٧ -ت٥/ ٢٢٥ -٧/ ١٢٧ .

(٤)- ينظر الكشاف ٤/ ٥٥٧، وإرشاد العقل السليم ٨/ ٢٦٢، وروح المعاني ٢٨/ ٢٠٣ .

هل المسند يحذف اذا كان أول الكلام أم آخره ؟

(١)- يكون حذف المسند، تارة من أول الكلام، لدلالة الآخر عليه؛ كقول قيس بن الخطيم [١]، أو عمرو بن امريء القيس الأنصاري [٢]: (نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ والرَّأْيُ مُخْتَلَفُ[٣]. فنحن: مبتدأ محذوف الخبر، أي: نحن بما عندنا راضون. فالمحذوف ههنا خبر الأول؛ لدلالة الثاني عليه.

(٢)- أو يكون حذف المسند من الأخير؛ لدلالة الأول عليه؛ كقول ضابيء بن الحارث البرجمي [٤]: (ومَنْ يكُ أمسى بالمدينةِ رحلُه فإني وقيارٌ

---

(١) هو قيس بن الخطيم بن عدي الأوسي (٢ ق هـ) شاعر الأوس، وأحد صناديدها في الجاهلية، أدرك الإسلام، وقُتل قبل أن يسلم، له: ديوان شعر، ينظر في ترجمته: جمهرة أشعار العرب للقرشي ١٢٣، وطبقات فحول الشعراء لابن سلام ٥٦، وخزانة الأدب للبغدادي ٣ / ١٦٨

(٢) هو عمرو بن امرىء القيس بن عمرو اللخمي (٢٥ ق هـ) من ملوك الدولة اللخمية في الجاهلية، استمر في الملك نحو أربعين سنة، ينظر في ترجمته: نهاية الأرب للنويري ١٥ / ٣١٩، و تاريخ اليعقوبي ١ / ١٧٠، والعبر لابن خلدون ٢ / ٢٦٣.

(٣) البيت من المنسرح، وهو منسوب لقيس بن الخطيم، ينظر: ديوانه ١٧٣، كما ينسب إلى عمرو ابن امريء القيس الأنصاري، ينظر: من اسمه عمرو من الشعراء ٧٥، ولعل الراجح أن قائله: عمرو بن امرىء القيس، كما رجّحه البغدادي بعد أن فصّل القول في الاختلاف في نسبة هذا البيت، ينظر: خزانة الأدب للبغدادي ٢/ ١٩٣، وينظر: تعليق الدكتور ناصر الدين الأسدي على ديوان قيس بن الخطيم ٥٣

(٤) هو ضابيء بن الحارث بن أرطأة من البراجم (٣٠هـ)، حبسه عثمان . ومات في ←

بهـا لغريـبُ)[١]. فالمسند إلى قيار، محذوف؛ للاختصار، والاحتزار عن العبث، بناء على الظاهر، مع ضيق المقام؛ بسبب التوجع، ومحافظة الوزن، أي: وقيار كذلك (على أحد الأقوال) .

ما موقع المسند المحذوف في الإعراب ؟

يختلف الموقع الإعرابي للمسند المحذوف، فقد:

(١)ـ يقع (خبرًا لمبتدأ)؛ كالمثال السابق: خرجتُ فإذا زيدٌ، أي فإذا زيد (حاضرٌ) .

(٢)ـ أو يقع (خبرًا في باب إنّ)؛ كقول الأعشى [٢]: إنّ محلاً وإنّ مرتحلاً وإنّ في السَفْرِ إذْ مضوا مهلا [٣]. إذ تقديره: إنّ لنا في الدنيا حلولاً، ولنا عنها إلى الآخرة ارتحالاً، فحذف المسند، الذي هو ظرف لقصد الاختصار، والعدول إلى أقوى الدليلين، وهو: العقل، ولضيق

→

الحبس، ينظر في ترجمته: الشعر والشعراء لابن قتيبة ٢٤٤، وخزانة الأدب للبغدادي ٤/ ٨٠ .

(١) البيت من الطويل، ينظر: شعر بني تميم في الجاهلية ٣٦٩ .

(٢) هو ميمون بن قيس بن جندل الوائلي (٧ هـ) من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية، وأحد أصحاب المعلقات، وهو المشهور بصنّاجة العرب لأنه كان يغنّي بشعره، أدرك الإسلام ولم يسلم، له ديوان شعر، ينظر في ترجمته: جمهرة أشعار العرب للقرشي ٢٩، والشعر والشعراء لابن قتيبة ٧٩، وخزانة الأدب للبغدادي١/ ٨٤.

(٣) البيت من المنسرح، ينظر : ديوان الأعشى ١٧٠ .

المقام، أي: المحافظة على الشعر، ولاتباع الاستعمال؛ لاطّراد الحذف في: إنّ مالاً، وإنّ ولداً . على خلاف فيه .

(٣)ـ أو يقع (خبراً في باب كان الناقصة)، ولو على قُبْحٍ عند النحاة[١].

(٤)ـ أو يقع (فعلاً بعد لو الشرطية)؛ كقوله تعالى: {قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّي}[٢] كأن الأصل لو تملكون تملكون، مكرر لفائدة التأكيد . فأضمر تملك الأول إضماراً على شريطة التفسير .

الخلاصة في حذف المسند

يُحذَف (المسند) من الكلام، ويُكتفى (بالمسند إليه) لأغراض بلاغية، ومنها :

(١)ـ الاحتراز عن العبث؛ كخرجت فإذا زيد . أي: حاضر. ومن الإحتراز عن العبث، لقرينة مذكورة، قال تعالى: (أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ)[٣]، أي رسوله بريءٌ أيضاً .

(٢)ـ ضيق المقام؛ كقول المتنبي: (قالتْ وقدْ رأتْ اِصْفِراري مَنْ به ؟

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٦٤، والارتشاف لأبي حيان ٣ / ١١٨٨

(٢) سورة الإسراء ١٠٠

(٣) التوبة: ٣.

وتَنهّدتْ فَأجَبتُها المتنهُدُ)[١]ن أي: **المتنهد هو المطالب به . ومن ضيق المقام عن الاطالة، كقوله:** (نحنُ بِما عِندِنا وَأنتَ بِما، عِندَكَ راضٍ وَالرَأيُ مُختَلِفُ)[٢]، **أي: نحن بما عندنا راضون.**

(٣)ـ التهويل؛ كما جاء في قوله تعالى: {إِذَا زُلْزِلَتْ الأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۞وَأَخْرَجَتْ الأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۞وَقَالَ الإِنسَانُ مَا لَهَا ۞}[٣]، **حيث نصب (إِذَا) بمضمر لم يذكر تهويلا وهو وقع ما وقع**[٤]، **وإضمار الفعل هنا هو قول جمهور النحاة**[٥] **وهو قول وجيه في الآية وذلك لعظم الأمر في ذلكم اليوم فناسب حذفه لهوله**[٦] .

(٤)ـ ولاتباع الاستعمال لاطراد الحذف كما إذا كان المسند الفعل (قولاً)؛ كما في قوله تعالى: {وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُمْ مَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرَ وَجَاءَكُمْ النَّذِيرُ فَذُوقُوا

---

(١) البيت من الكامل، ينظر ديوان المتنبي : ٣٣

(٢) ديوان الشاعر أُحَيحَة بن الجَلّاح ١٢٩ ق. هـ أُحَيحَة بن الجُلاح بن الحَريش الأوسي أبو عمرو . شاعر جاهلي، من دهاة العرب وشجعانهم.

(٣) الزلزلة: ١ - ٣.

(٤) الحاشية ت ٧/ ١٧٢ .

(٥) ينظر المحرر الوجيز ٥/ ٥١٠ .

(٦) ينظر حول ذلك الهول: مختصر منهاج القاصدين ٤٣٧ .

فَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ نَصِيرٍ}[١] يعني فنقول لهم أولم نعمركم،[٢]، ومثل هذا الحذف والتقرير وارد عند جمع من المفسرين وذلك حسب سياق الآيات[٣] .

ومن اتباع الإستعمال الوارد، قال تعالى: (اسْتُضْعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ)[٤]، أي: لولا أنتم موجودون.

لذا قال: (اما تركه فلما مر) (عبر هنا بالترك وفي المسند إليه بالحذف إشعاراً بأن المسند إليه ركن لا يستغني عنه في الكلام والاحتياج إليه دون الاحتياج إلى المسند بخلاف المسند فإنه ليس بهذه المثابة في الاحتياج ويجوز أن يترك ولا يؤتي به لغرض) **في حذف المسند إليه.**

لذا قال: (كقوله): ("ومن يك امسى بالمدينة رحله ❖ فاني وقيار بها لغريب") (مَن يَكُ أمسى بِالمَدينَةِ رَحلُهُ، فَإِنّي وَقَيّارٌ بِها لَغَريبُ، على أن قوله: (قيار) مبتدأ: حذف خبره، والجملة اعتراضية بين اسم إن وخبرها،

---

(١) فاطر: ٣٧.

(٢) الحاشية ٦/ ٢٢٩، و ينظر الحاشية: ٥/ ٢٦١ -ت٥ / ٢٢٠، ٣٢١ -ت٦ / ١٤٧، ١٧٣ -٧/ ١٤، ٣٦ .

(٣) ينظر الكشاف: ٣/ ٦١٥، والمحرر الوجيز ٤/ ٤٤١، وروح المعاني ٢٢/ ٢٩٨، والتحرير والتنوير ٢٢/ ٣١٩ .

(٤) السبأ: ٣١.

والتقدير: فإني وقيار بها كذلك لغريب، وإنما لم يجعل الخبر لقيار ويكون خبر إن محذوفاً، لأن اللام لا تدخل في خبر المبتدأ حتى يقدم، نحو: لقائم زيد).

الرحل هو المنزل والمأوى، وقيار اسم فرس أو جمل للشاعر وهو ضابئ بن الحارث (البرجمي) **كذا في الصحاح، ولفظ البيت خبر، ومعناه التحسر والتوجع فالمسند إلى قيار محذوف لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مع ضيق المقام بسبب التوجع ومحافظة الوزن.**

ولا يجوز ان يكون قيار عطفا على محل اسم ان وغريب خبرا عنهما لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر لفظا أو تقديرا، واما إذا قدرنا له خبرا محذوفا فيجوز ان يكون هو عطفا على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا فلا يكون مثل (ان زيدا وعمرو ذاهبان)، بل مثل (ان زيدا وعمرو لذاهب) وهو جائز، ويجوز ان يكون مبتدأ والمحذوف خبره والجملة باسرها عطف على جملة ان مع اسمها وخبرها.

(وكقوله: نحن بما عندنا وانت بما .. عندك راض والرأى مختلف) فقوله: نحن مبتدأ محذوف الخبر لما ذكرنا، أي نحن بما عندنا راضون، فالمحذوف ههنا هو خبر الاول بقرينة الثاني وفي البيت السابق بالعكس.

وقولك: (زيد منطلق وعمرو) أي وعمرو منطلق فحذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام (وقولك خرجت فإذا زيد) أي موجود أو حاضر أو واقف أو ما اشبه ذلك فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال، لان إذا المفاجأة تدل على مطلق الوجود.

وقد ينضم إليها قرائن تدل على نوع خصوصية كلفظ الخروج المشعر بان المراد فإذا زيد بالباب حاضر أو نحو ذلك.

ولإضمارك ما يكون مستقَرّاً لها وموضعا لو أظهرته، وليس هذا المضمَر بنفس المظهر. وذلك: إن مالا وإن ولدا وإن عددا، أي إن لهم مالا. فالذي أضمرت لَهُمْ. ويقول الرجل للرجل: هل لكم أحدٌ إن الناس ألْبٌ عليكم، فيقول: إن زيدا، وإن عمرا، أي إن لنا. وقال الأعشى: (إنّ مَحَلاً وإنّ مُرتَحَلاً.. وإنَّ في السّفْر ما مَضَى مَهَلا)[1].

لذا قال: (وقوله: ان محلا وان مرتحلا .. وان في السفر إذا مضوا مهلا)[2]، (أي) ان (لنا في الدنيا) حلولا (و) ان (لنا عنها) إلى

---

(١) انظر: كتاب سيبوية المؤلف: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ).

(٢) (إنّ محلاً، وإنّ مرتحلا .. وَإنّ في السّفْرِ مَا مَضَى مَهَلا) ٧ هـ. ميمون بن قيس بن جندل من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، أبو بصير، المعروف بأعشى قيس، ويقال له أعشى بكر بن وائل والأعشى الكبير. من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية وأحد أصحاب المعلقات. كان كثير الوفود على الملوك من العرب، والفرس، غزير الشعر، ←

الاخرة (ارتحالا). والمسافرون قد توغلوا في المضي لا رجوع لهم. ونحن على اثرهم عن قريب، فحذف المسند الذي هو ظرف قطعا لقصد الاختصار والعدول إلى اقوى الدليلين، اعني العقل ولضيق المقام، اعني المحافظة على الشعر.

ولاتباع الاستعمال لاطراد الحذف في مثل: ان مالا وان ولدا، وقد وضع سيبويه في كتابه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا.

(وقوله تعالى: قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي).

فقوله انتم ليس بمبتدأ لان لو انما تدخل على الفعل بل هو فاعل فعل محذوف، والاصل لو تملكون انتم تملكون فحذف الفعل الاول احترازا عن العبث لوجود المفسر ثم ابدل من الضمير المتصل ضمير منفصل على ما هو القانون عند حذف العامل فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما سبق اسم أو جملة. (وقوله تعالى: فصبر جميل يحتمل الامرين) حذف المسند أو المسند إليه (أي) فصبر جميل (اجمل أو فأمري صبر جميل) ففي الحذف تكثير للفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين

→

يسلك فيه كلّ مسلك، وليس أحدٌ ممن عرف قبله أكثر شعراً منه. وكان يُغنّي بشعره فسمّي (صناجة العرب).

بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصا في احدهما.

الحذف لا بد له من قرينة

اعلم أن الحذف لا بد له من قرينة كوقوع الكلام جوابا عن سؤال إما محقق كقوله تعالى (وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ)[١]. **وقوله تعالى:** (وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ)[٢].

وبعبارة اخرى: انه يشترط في ترك المسند وجود قرينةٌ دالةٌ عليه ليفهم من تلك القرينة المعنى، والقرينة إما سؤالٌ مذكور، نحو قوله تعالى: (وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ)[٣]. **لفظ الجلالة (اللَّهُ) فاعل لا تقول مبتدأ، لأنه وقع في جواب السؤال، والسؤال معادٌ في الجواب، فحينئذٍ تقول التقدير: (خلقنا الله)، فاللهُ فاعل، والعامل فيه يكون محذوفًا، أي (خلقنا الله).**

وقوله تعالى: (قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ * قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي)[٤] **ما قال: (قل الذي خلقها) وانما قال سبحانه قال:** (قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي) **إذًا**

---

(١) الزمر: ٣٨.

(٢) العنكبوت: ٦٣.

(٣) الزخرف: ٨٧.

(٤) يس: ٧٨، ٧٩.

التصريح بالعامل وهو فعلٌ (يُحْيِي).

فالسؤال الذي هو القرينة (مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ)؟ قد يكون مذكورًا منصوصًا عليه في الجواب كما في مورد السؤال في الآية المباركة، وجوابها.

وإما ان يكون مقدرا نحو قول ضرار بن نهشل يرثي يزيد بن نهشل: (لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ.. ومختبط مما تطيح الطوائح)[1]، ببناء الفعل للفاعل ونصب يزيد من وجوه أحدها أن هذا التركيب يفيد إسناد الفعل إلى الفاعل مرتين إجمالا ثم تفصيلا، الثاني أن نحو يزيد فيه ركن الجملة لا فضلة، الثالث أن أوله غير مطمع للسامع في ذكر الفاعل فيكون عند ورود ذكره كمن تيسرت له غنيمة من حيث لا يحتسب وخلافه بخلاف ذلك.

لذا قال: (ولابد) للحذف (من قرينة) دالة عليه ليفهم منه المعنى (كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو (وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ) **أي خلقهن الله فحذف المسند لان**

---

(١) يروى بضم ياء (ليُبك) ورفع (يزيد) وبفتحها ونصبه فلا إشكال في الرواية الثانية لأن ضارعا فاعل ويزيد مفعول وعلى الأولى يزيد مفعول لم يسم فاعله وضارع فاعل فعل دل عليه ليبك أي ليبكه.

هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق والدليل على ان المرفوع فاعل والمحذوف فعله انه جاء عند عدم الحذف كذلك كقوله تعالى: ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم، وكقوله تعالى قال من يحي العظام وهي رميم، قل يحييها الذي انشأها اول مرة.

(أو مقدر) عطف على محقق (نحو) قول ضرار بن نهشل يرثى يزيد بن نهشل (وليبك يزيد) كانه قيل من يبكيه فقال (ضارع) أي يبكيه ضارع أي ذليل (لخصومة) لانه كان ملجأ للاذلاء وعونا للضعفاء تمامه " ومختبط مما تطيح الطوائح ". ' '

والمختبط: هو الذى يأتي اليك للمعروف من غير وسيلة تطيح من الاطاحة وهى الا ذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية أي سائل يسئل من اجل اذهاب الوقائع ماله أو يبكى المقدر أي يبكى لاجل اهلاك المنايا يزيد.

(وفضله) أي رجحانه نحو ليبك يزيدا ضارع مبنيا للمفعول (على خلافه) يعنى ليبك يزيد ضارع مبنيا للفاعل ناصبا ليزيد ورافعا لضارع (بتكرر الاسناد) بان اجمل اولا (اجمالا ثم) فصل ثانيا (تفصيلا) اما التفصيل فظاهر.

واما الاجمال فلانه لما قيل: ليبك علم ان هناك باكيا يسند إليه هذا البكاء لان المسند إلى المفعول لابد له من فاعل محذوف اقيم المفعول مقامه ولا شك ان المتكرر آكد واقوى وان الاجمال ثم التفصيل اوقع في النفس (وبوقوع نحو يزيد غير فضلة) لكونه مسندا إليه لا مفعولا كما في خلافه (ويكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمع في ذكره) أي ذكر الفاعل لاسناد الفعل وتمام الكلام به بخلاف ما إذا بنى للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل إذ لابد للفعل من شئ يسند هو إليه.

وايضا مما ذكروه في باب ترك المسند: (باب نعم وبئس)، على جعل المخصوص بالمدح أو بالذم مبتدأ خبره محذوف. نحو: نعم الرجل عمرو، وبئس الرجل زيد. كأنه قيل: مَن الممدوح؟ ومن المذموم؟ فأجيب: زيد المذموم وعمرو الممدوح، فكل من زيد وعمرو: مبتدأ محذوف الخبر، والقرينة: وقوع المخصوص في جواب سؤال مقدر. ولم يذكره التفتازاني هنا. فلاحظ.

(٢)ـ في ذكر المسند

وماهي أسباب ذكر المسند في الكلام؟، فقد ذكر البلاغيون أن المسند يذكر في الكلام؛ لكون ذكره هو الأصل، وليس في الكلام ما

يقتضي العدول عنه. وذلك كقولك ابتداء: زيد صالح.

والمسند يذكر؛ لأنه ليس في الكلام ما يدعو إلى حذفه.

وملاحظة مقتضَى المقام هنا هو المزية البلاغية.

ويذكر للاحتياط لضعف التعويل على القرينة، أي: أن في الكلام قرينة تدل على المحذوف لو حذف، إلا أنه ليس لها من القوة والإيضاح ما يلهم السامع المعنى، ويضعه من أول الأمر بين عينيه، وذلك كقولك لِمَن سأل: من أكرم العرب وأشجعهم؟ فتقول في جوابه: عنترة أشجع العرب، وحاتم أجودهم. فتذكر أشجع، وأجود؛ خشيةَ أن يلتبس على السامع، إذا قلت: عنترة وحاتم، من غير أن تعين صفة كل واحد منهم، فلا يدرَى أيهم الأشجع والأجود؟.

وقد ذكر التفتازاني مثالًا لهذا الغرض، الدليل على ذلك التصريح به في قوله: (وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ)[1]. لم يكون الجواب بـ(ليقولن العزيز)، بل أعادوا العامل (خلق) مع كونه مذكورًا في السؤال احتياطًا لضعف التعويل على القرينة. ومنها لزيادة التقرير والتعريض بغباوة السامع، والاستلذاذ، والتعظيم، والإهانة، وبسط الكلام، وزيادة تقريره، وتثبيت معناه وتوضيحه حين يتعلق الغرض بذلك قال الله تعالى: {وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ

---

(١) الزخرف: ٩.

وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ} . فإن المسند لو حذف لدل عليه السؤال، وقد جاء كذلك في آيات أخرى إلا أن المقصد من ذكره هنا زيادة تقرير خلق الله للسموات والأرض.

ومثله: قوله تعالى: {وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ۞ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ}[1] . وقد ذكر المسند في قوله: {يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا} . وفي السؤال ما يدل عليه كما ترى.

والمقصود من الذكر: أن يتقرر أن الله أحياها، وكان يمكن أن يقال: يحييها الله، ولكن هذه الصلة تضمنت البرهان، وكأنه قال: يحييها الله بدليل أنه أنشأها أول مرة، فقد قرر القضية بذكر المسند. وقد عمَد القرآن في كثير من المواطن إلى أسلوب التكرار؛ ليوثق المعاني في النفوس. فجاء المسند مكررًا في مواضع كثيرة جدًا، من ذلك: قوله تعالى: {كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۞ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ}[2] . يكرر هنا وعيدًا، ويؤكد ليثبت الخوف في أرجاء النفس، ويملؤها بالإشفاق والحذر؛ فتنكف عن إصرارها على العناد والكفر.

ومن ذلك: قول الله تعالى: {فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ۞ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ

---

(١) يس: ٧٨، ٧٩.

(٢) التكاثر: ٣، ٤.

يُسْرًا}[١] كرر الوعد وأكده؛ ليرسل في النفس أطياف الأمل فتتبدد أشباح اليأس. هكذا نجد أن التكرار أشبه ما يكون بدندنة تستعذبها النفس المليئة، أو المستفزة شاجية كانت أو طروبة، او ليتعين كونه اسما فيستفاد منه الثبوت، والثبوت معناه عدم التغير، فإذا كان الاسم هو المسند حينئذٍ نفهم بأن مدلول المسند ثابتًا وليس بمتغير، أو كونه فعلاً لا اسماً ليدل على التجدد؛ لأن الفعل له دلالة يدل على أحوال الذات المتعلقة بالأزمنة، وياتي في محله فانتظر[٢].

---

(١) الانشراح: ٥، ٦.

(٢) زيادة فائدة: قولك: قام زيدٌ، زيدٌ هنا ذات دل الفعل على أنها موصوفةٌ بصفةٍ حُدث وهو القيام في الزمن الماضي، فدل ذكر المسند على ذاتٍ وهي مرتبطة بزمانٍ معين عرفنا هذا الارتباط من الفعل المسند الى الذات، وكونه في الزمن الماضي وعرفناه من صيغة قام، إذًا الفعل يدل على أحوال الذات المتعلقة بالأزمنة، فحينئذٍ يتغير بتغيرها، قام زيدٌ، يقوم زيدٌ، قم يا زيدٌ. تغيرت الأزمنة بتغير الفعل والذات هي الذات ثابتة، فلو حذف المسند في هاتين الصورتين الاسم والفعل لم يدر أهو اسمٌ أم فعل؟ فتفوت الدلالة على المعنى المراد من حدوثٍ في الفعل أو ثبوتٍ في الاسم، فيفيد التجدد والحدوث؛ لأن الفعل في أصل وضعه يدل على ذلك، أو ليتعين كونه اسماً فيفيد الثبوت والدوام.

تقول: زيد منطلق، وعمرو ينطلق. فلو حذفت المسند الثاني، وقلت: زيد منطلق وعمرو. لفهم انطلاق عمرو من الكلام الأول. ولكنك آثرت ذكر المسند؛ لتدل بصيغة الفعل على أنه يتجدد منه شيئاً فشيئاً، فهو ينطلق انطلاقًا عقب انطلاق. وتقول: زيد ينطلق وعمرو منطلق. فتذكر المسند فيهما، ولو حذفت الثاني لفهم من الكلام السابق انطلاق عمرو فقط، ولم يفهم منه الاستمرار. فأردت أن تنص ←

←

على استمرار انطلاق عمرو، فذكرت المسند. أو كونه ظرفا فيورث احتمال الثبوت والتجدد. يعني: مع الدلالة على التجدد، حصول الشيء الذي هو الحدث شيئاً فشيئاً، ولذلك فالجملة الاسمية تدل على الثبوت والدوام، والجملة الفعلية تدل على التجدد والحدوث . لان الفعل يدل على الحدث متعلق بالزمن، ولا شك أن الحدث يقع شيئاً فشيئاً، فحينئذٍ نقول: دلالة الجملة الفعلية على الحدث لكون الفعل دالاً على حدثٍ وزمنٍ، ولا شك أن الزمن له أجزاءٌ متعاقبة وكل زمنٍ يقطع فيه شيءٌ من الحدث حينئذٍ يحصل شيئاً فشيئاً. إذاً الحدوث نوعان: حدوثٌ بمعنى وجود الشيء بعد ألم يكن، وهذا الفعل بأنواعه الثلاثة يدل عليه، وليس هو مراد النحاة والبيانيين بكون الجملة دالةً على الحدوث، وانما هو خاصٌ بالنوع الثاني، وهو حدوث الشيء ووجوده مرةً بعد مرة، يعني: شيئاً فشيئاً وهذا لا يدل عليه الفعل الماضي البتة وانما هو خاصٌ بالفعل المضارع .

اما دلالة الاسم إذا وقع مسنداً فحينئذٍ يكون دالاً على الثبوت، لأن مدلول الاسم في الأصل ذات، والذات لا تتغير وإذا كان كذلك فحينئذٍ يكون ثابتاً، دلالةٌ أخرى الاستمرار هذا المراد بالدوام، الثبوت والاستمرار الثبوت والدوام، متغايران هي ليست كلمة واحدة، إذا قلت الاسم يدل على الثبوت والدوام، الثبوت له مدلول والدوام له مدلول آخر، الثبوت هو ثابتٌ لكن لا يلزم منه الاستمرار، الدوام يدل على أنه مستمرٌ، وكون المسند المذكور من التقييد بالوقت وإفادة التجدد، بأن يراد به بالاسم إذا وقع مسنداً الدوام والثبوت لأغراضٍ تتعلق به، فالاسم يثبت به الشيءُ للشيء من غير اقتضاء أن يتجدد، ويحدث شيئاً فشيئاً فلا تعرف في زيدٍ أو في زيدٌ منطلقٌ بأكثر من إثبات الانطلاق فعلاً له، الاسم ليس له فائدة إلا إثبات الشيء بالشيء فقط، أنه أثبت له، لكن هل يدل على أنه متجددٌ ؟ الجواب: لا . فلا تعرف في زيدٌ منطلقٌ لأكثر من إثباتِ الانطلاق فعلاً له كما في قولك: زيدٌ طويل، وعمروٌ قصير .

وأما الفعل فإنه يُقصد به التجدد والحدوث، ومعنى زيدٌ ينطلق، ليس هو معنى زيدٌ منطلق، زيدٌ منطلق يعني: ثبت الانطلاق لزيدٍ، وزيدٌ ينطلق بمعنى أن ينطلق ←

اغراض ذكر المسند

يُذكر (المسند) لأغراض بلاغية، منها :

(١)ـ كونه الأصل، ولا مقتضى للعدول عنه. وكونه الاصلي ولا داعي للعدول عنه، قال تعالى: (آللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ)[١].

(٢)ـ الاحتياط؛ لضعف التعويل على القرينة؛ كقوله تعالى: {وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ}[٢].

(٣)ـ أو التنبيه على غباوة السامع كقوله تعالى: {فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا}[٣] في جواب قولهم : {أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ} .

(٤)ـ زيادة الإيضاح والتقرير؛ كقولك للمخالف للإسلام الذي يعلم إقرارنا بنبوة محمد صلى الله عليه وآله: محمد نبينا .

(٥)ـ إظهار تعظيمه؛ كقولك: زيد سلطان العلماء .

(٦)ـ إهانته؛ كقولك: زيدٌ ابنُ الحجام .

(٧)ـ التبرك بذِكْره؛ كقولك: دليلُ رشدي القرآنُ .

→

أثبت الانطلاق لزيد ومنه وقع وحصل والباقي مستمرٌ، فمعنى زيدٌ ينطلق أن الانطلاق يحصل له شيئاً فشيئاً وهو يزاوله.

(١) النمل: ٥٩.

(٢) سورة الزخرف ٩

(٣) سورة الأنبياء ٦٣

(٨)- استلذاذه؛ كقولك: حبيبي محمدٌ .

(٩)- بَسْطُ الكلام حيثُ الإصغاءُ مطلوبٌ؛ كقوله تعالى: {هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي ولي فيها مآربُ أخرى}.

(١٠)- لأجل بيان تعيُّن مجيئِه بالفعل دون الاسم ليدل على التجدد؛ لأن الفعل يدل على أحوال الذات المتعلقة بالأزمنة، فتتغير بتغيرها .

(١١)- أو تعيُّن مجيئه بالاسمِ دون الفعل؛ ليدل على الثبوت .

(١٢)- التعجيب، والتهويل من حاله، نحو: زيد يقاوم الأسد، فإنه لو لم يذكر لفات ذلك الغرض .

(١٣)- إرادة الإشهاد في قضية، أو التسجيل على السامع بها، حتى لا يكون له سبيل إلى الإنكار؛ كقولك: مئةُ دينارٍ عندك .

(١٤)- الردّ على المخاطب، فيكون الذكر أحسن، قال تعالى حكاية عن منكر البعث: (مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ)[1] ؟! فردّه الله تعالى: (قل يحييها الّذي أنشأها أوَّلَ مرّةٍ).

(١٥)- ضعف تنبه السامع، نحو: (زيدٌ قائم وعمرو قائم).

(١٦)- افادة التجدّد بإتيان الفعل، كقوله: (يحمد الله كل عبد فقيه).

---

(١) يس: ٧٨.

(١٧)ـ افادة الثبوت والدوام بإتيان الاسم، قال تعالى: (عَـالِمُ الْغَيْـبِ وَالشَّهَادَةِ)[١].

لذا قال: (واما ذكره) أي ذكـر المسند (فلمـا مـر) في ذكـر المسند إليه من كون الذكر هو الاصل مع عدم المقتضى للعـدول ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة مثل خلقهن العزيـز العليم. ومن التعريض بغباوة السامع نحو: محمد نبينـا صـلى الله عليه وآله في جواب من قال من نبيكم (فإنه لو كان له فهم لم يسأل عن نبينا؛ لأنه أظهر من أن يُتوهم خفاؤه، فيجاب بذكر أجزاء الجملة: إعلامًا بأن مثله لا يكفي معه إلا التنصيص؛ لعدم فهمه بالقرائن الواضحة. . .

وكقوله تعالى: {بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَـذَا}[٢]. وذلك في جواب قولهم: {أَأَنْـتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ}[٣]. فلو قال: بل هذا، لكان المسند مفهومًا لدلالة السؤال الصريح عليه، إلا أنه -عليه السلام- عدَل عن الحذف؛ لأن في الحذف تعويلًا على ذكاء المخاطب، وتنويهًا بفهمه). **وغير ذلك.**

(أو) لاجل (ان يتعين) بذكر المسند (كونـه اسمـا) فيقيـد

---

(١) الزمر: ٤٦.

(٢) الأنبياء: ٦٣.

(٣) الأنبياء: ٦٢.

الثبوت والدوام (أو فعلا) فيفيد التجدد والحدوث.

(٣)- في افراد المسند وكونه فعلا او اسما

ان المسند قد يرد مفرداً في نحو: محمد عالم، وزيد كريم. لمجرد الإخبار عن المسند إليه قد يرد جملة بها ضمير يعود إلى المبتدأ، وهذا الضمير ليس مسنداً إليه، نحو: محمد أبوه عالم، علي أجداده ملوك، وهذا المسند يسميه البلاغيون مسنداً سببياً، أي: أن المسند إليه بسبب من المسند، ومرتبط به بروابط قوية.

وقد يرد المسند جملة بها ضمير يعود إلى المسند إليه متقدم، وهذا الضمير يكون مسنداً إليه أيضاً، نحو: محمد يعطي الجزيل، خالد يحمل السلاح، والمقام هو الذي يحدد نوع المسند الذي ينبغي على المتكلم أن يستعمله، فإذا أراد المتكلم مجرد الإخبار عن المسند إليه أورد المسند مفرداً، فيقول: محمد عالم، علي جواد.

وإذا أراد وصله بآبائه، وأنه ورثه المآثر والأمجاد عنهم، أورده سبباً، فيقول: محمد أبوه كريم، وخالد آباؤه أبطال، وهكذا. وإذا أراد تقوية الحكم أورده جملة غير سببية، فيقول: زيد يعطي الجزيل، خالد يجود بماله، هم يضربون الكبش، إلى آخر ذلك. فكون المسند مفرداً لكونه غير سببيٍ يعني: يكون المسند مفرداً إذا كان غير سببيٍّ مع عدم إفادة تقوي الحكم نحو زيدٌ قائمٌ، زيدٌ مبتدأ وقائمٌ خبر، قائمٌ خبر مفرد، الزيدان قائمان، قائمان خبر وهو مفرد، الزيدون

قائمون، قائمون خبر وهو مفرد، كزيدٌ قائمٌ، فقائمٌ ليس سببيًا ولا يفيد التقوي ك(قام)، بل يقرب منه، والسببي هنا ما جرى على غير مَنْ هُو لَهُ، بأن يكون إثبات المسند للمسند إليه بمتعلقه لا لنفسه - كما هو الشأن في النعت السببي - إذا قلت مثلاً: زيدٌ أبوه منطلقٌ، زيدٌ أبوه منطلقٌ، أبوه منطلقٌ الجملة خبر المبتدأ، أبوه منطلقٌ الإثبات هنا للحكم اي لمتعلق زيد؛ لأن الحديث عن أبي زيد وليس عن زيد، هذا مثل قولك: جاء زيدٌ القائم أبوه، فالقائم هنا نعت لزيد، لكن القيام ليس جارٍ لزيد، وإنما هو جارٍ لما بعده، فالذي يوصف بالقيام ليس هو الموصوف، وإنما هو ما بعده، وهنا كذلك، فالسببيّ ألا يجري الحكم المتعلق بالخبر للمبتدأ، بل لما تعلق به يعني لا لذات المبتدأ بل لشيءٍ تعلق به، كقولك: زيدٌ أبوه منطلقٌ، زيدٌ: مبتدأ أول، أبوه: مبتدأ ثاني، منطلقٌ: خبر الثاني والجملة خبر الأول، أبوه منطلقٌ لم يتعلق بزيد بل بمتعلق زيد وهو الأمر، كذلك: هند عبدها قائمٌ، عبدها قائمٌ، القيام هنا ليس لهند وإنما هو للعبد، كذلك الانطلاق ليس هو لزيد وإنما هو لأبي زيد، إذًا يسمى سببيًا عند البيانيين، هذا لم يذكره النحاة هناك، فلو كان سببيًا أو مفيداً للتقوي فهو جملةٌ قطعًا، يعني: كل ما يفيد السببية أو أفاد التقوية، يعني: التأكيد فهو جملة، وما لم يكن كذلك فهو مفردٌ. وفي (زيدٌ قائمٌ)، لا تكرير للإسناد فيه لأنك إذا قلت زيدٌ قام، شرب، زيدٌ مبتدأ قام فعل ماضي والفاعل ضمير مستتر يعود إلى زيد، هنا قالوا: فيه تقوية للحكم، الخبر وقع فعلاً ماضيًا، وأُسْنِدَ إلى ضمير زيد فكأنك

كررت زيداً مرتين، أثبت له الحكم مرتين، مرة بكون الجملة وقعت قام زيدٌ في القوة لأن الضمير يعود إلى زيد، ومرة أخرى أسندت القيام إلى فاعل، يعني: زيد وقع مرتين مرة بالاسم الظاهر وهو مبتدأ ومرةَ فاعلاً، فأخبرت عنه من حيث كونه مبتدأ ومن حيث كونه فاعلاً بـ(قام)، تأكيد، هذا يسمى تقوية الحكم، لكون قائم اسم فاعل، وهو مع مرفوعِه عند النحاة وعند البيانيين في حكم المفرد، ولذلك يمثل بهذا المثال للمفرد، زيدٌ قائمٌ يذكر النحاة بأن الكلام يتألف من اسمين، لان: قائمٌ مؤلف من كلمتين(اسم الفاعل ومرفوعه) فكيف هو مفرد؟ يجاب بأن اسم الفاعل مع مرفوعِهِ في حكم الاسم المفرد، فحينئذٍ لا تكرار، يعني: لم يسند قائم إلى زيد ولم يسند إلى ضمير زيد، ليس هو كـ(زيدٌ قام) ففرقٌ بينهما، فلا يفيد حينئذٍ تقوي الحكم، فزيدٌ قائمٌ هذا مفرد لأنه لا يفيد تقوي الحكم وليس بسببي، ومثله (قام زيدٌ) ليس فيه تكرار، لأن قام هنا أسند إلى زيد مرة واحدة، بخلاف (زيدٌ قام) أُسند إلى زيد مرتين، مرة باسم صريح ومرة بضميره حيث لا تكرار للإسناد فيه بخلاف الجملة نحو (زيدٌ قام)، فإنها تفيد ذلك التقوي لتكرار الإسناد فيها إلى زيدٍ مرتين، إلى لفظه وإلى ضميره .

مجيء المسند فعلا أو اسما

لمعرفة هذه الأغراض يلزمنا أن نعرف الفرق الدقيق بين دلالة صيغة الفعل على معنى، ودلالة صيغة الاسم على نفس المعنى، أي بين

أن تعبر عن الانطلاق بقولك: منطلق، وبين أن تعبر عنه بقولك: ينطلق وقد قالوا: إنك إذا قلت: منطلق فقد أفدت انطلاقًا ثابتًا، وإذا قلت: ينطلق فقد أفدت انطلاقا يتجدد، فصيغة الاسم تدل على الثبوت من غير إفادة التجدد، وصيغة الفعل تدل على الحدوث والتجدد، فقولك: زيد منطلق كقولك: زيد طويل من حيث دلالته على أنه طويل من غير أن يشعر بتجدد الطول وحدوثه، وقولك: زيد ينطلق كقولك: زيد يطول من حيث دلالته على حدوث الانطلاق وتجدده، وهذا إنما يصح إذا كان زيد غلاماً لم يستقر طوله.

ويظهر هذا واضحا في قولك: هذا الشيء أبيض، وقولك: هذا الشيء يبيض، فقولك: أبيض يفيد أن صفة البياض ثابتة لا تحدث فيه، ولا تتجدد كاللبن مثلا، وقولك: يبيض يفيد أنه يتحول إلى البياض شيئا، فشيئا فبياضه يحدث ويتجدد.

وإذا تقرر هذا ظهر أنه لا يصح وضع أحدهما موضع الآخر، فلكل منهما سياق يقتضيه، وصورة من المعنى لا يدل عليها غيره. انظر إلى قول النضر بن جؤبة: (لاَ يأْلَفُ الدِّرْهمُ المضْرُوبُ صُرَّتَنَا ... لكِنْ يَمُرُّ عَلَيهَا وَهْوَ مُنْطَلِقُ)[1]، الشاعر يذكر قومه بالسخاء، وأنهم لا يبقون

---

(١) البيت لنضر بن جؤية أو جؤية بن النضر، من أبيات من البسيط، وقبله:
قالتْ طَريفةُ ما تَبقى دَراهِمنا .. ومَا بِنا سَرفٌ فِيها ولا خُرقُ
إنا إذا اجْتمعتْ يَوْماً دَراهِمنا .. ظَلْتْ إلى طُرقِ المَعروفِ تَستبقُ.

من المال بقية، فصرتهم لا تألف الدرهم، والشاهد فيه: مجيء المسند اسماً لإفادة الثبوت والدوام لا التقييد والتجدد، يعني أن الانطلاق ثابت له من غير اعتبار تجدد. فقوله: وهو منطلق جاء بصيغة الاسم؛ لأنه يريد أن يثبت للدرهم صفة الانطلاق من غير إشعار بتجدد، وحدوث حتى يؤكد أنا الدرهم لا يتوقف توفقا ما عند الصرة ينقطع به انطلاقه ليتجدد بعد ذلك، وإنما هو منطلق انطلاقا ثابتا مستمرا، ولو قال: يمر عليها وهو ينطلق، لكان المعنى أن انطلاقه يتجدد، وهذا يعني أنهم يمسكونه زمانا ما كما قلنا.

قال عبد القاهر معلقا على هذا البيت: هذا هو الحسن اللائق بالمعنى، ولو قلته بالفعل: لكن يمر عليها وهو ينطلق، لم يحسن. قوله تعالى: {وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ}[1]، يفيد أن الكلب على هيئة وصفة ثابتة هي بسط الذراعين بالباب، كما تقول: هو طويل، في أنك تثبت له صفة هو عليها من غير إشعار بشيء آخر ولا إشارة إليه، ولو قال: كلبهم يبسط ذراعيه لكان المعنى أن الكلب يحدث البسط، ويزاوله ويتجدد منه شيئا فشيئا، وليس هذا هو المراد، وإنما المراد أن الكلب باسط ذراعيه بالباب، وهو على هذه الصورة الثابتة الجامدة، فتظل الصورة الثابتة الجامدة، فتظل الصورة العامة لفتية الكهف يلفها سياج

---

(١) الكهف: ١٨.

من المهابة والخشية: {لَوِ اطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا} . وقوله تعالى: {أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ}[1]. يقول الزمخشري: فإن قلت: لم قيل: ويقبضن، ولم يقل: وقابضات؟ قلت: لأن الأصل في الطيران هو صف الأجنحة؛ لأن الطيران في الهواء كالسباحة في الماء، والأصل في السباحة مد الأطراف وبسطها، وأما القبض فطارئ على البسط للاستظهار به على التحرك بما هو طار غير أصل بلفظ الفعل، على معنى أنهن صافات، ويكون منهن القبض كما يكون من السابح.

وقول الأعشى: (لَعَمرِي، لَقد لاحَتْ عُيُونٌ كَثيرَةٌ. إلى ضَوءِ نَارٍ في يَفَاعٍ تُحَرِّقُ. تُشَبّ لَمَقْرُورَيْنِ يَصْطَلِيَانِهَا. وَبَاتَ عَلى النّارِ النّدَى وَالْمُحَلّقُ)، المحلق رجل من العرب، كان عنده ثمان بنات لم يزوجهن، والسبب أنه كان بخيلاً، والعرب تغفر أي مرض إلا البخل، وكان في الجاهلية، فأصابه تكدس في البنات، حتى كلما تقدم رجل ليخطب بنته، قالوا: هو بخيل، فيقول: والله لا أخطب بنته، وكذلك كلما جاءه رجل قالوا: الرجل بخيل، فأتت امرأته فقالت لزوجها المحلق: لماذا لا تذهب إلى الأعشى الشاعر وتقريه وتضيفه وتكسوه، فيمدحك بالكرم، فتتزوج بناتك؟ قال: صدقتِ أصاب الله بك الخير، فذهب إلى الأعشى، فذبح له ناقة، وهو لا يذبح

---

(١) الملك: ١٩.

دجاجة أصلاً، ولكن من أجل تزويج بناته، فلما ضيفه كساه وألبسه. وقال: اذهب ولكن لا تنسنا من بعض الأبيات، فقال الأعشى وهو شاعر العرب، وهو صاحب قصيدة: (ودع هريرة إن الركب مرتحل وهل تطيق وداعاً أيها الرجل)، فقال في المحلق: (لعمري لقد لاحت عيون كثيرة إلى ضوء نار في اليفاع تحرق)، يقول: والله لقد نظرت عيون العرب كلها في البادية إلى ضوء هذا الرجل الكريم الذي يضيف الناس، ويكرم الناس، ويشعل النار. تشب لمقرورين يصطليانها وبات على النار الندى و المحلق يقول: الذي أصابه برد وجوع يأتي إلى هذه النار. الندى: - الكرم- والمحلق باتا على النار، فلما مدحه تزوجت بناته الثمان في شهر. والشاهد في قول الاعشى: قال: في يفاع تحرق، أي تتحرق، واليفاع المشرف من الأرض، فالنار على مكان عال تتحرق، ولو قال: متحرقة، لأنكرته النفس كما قال عبد القاهر، وذلك؛ لأن قولنا في يفاع متحرقة يفيد أن النار متحرقة فقط، وليس هذا غرض الشاعر، وإنما غرضه أن النار تتحرق ويتجدد منها الإحراق، ويحدث شيئا فشيئا، وأن المحلق هناك يجدد ويعلي لهبها، واشتعالها لتكون ناره أهدى لسارب الليل، وأجلب لطالب المعروف، وفيه من الدلالة على تمكن طبيعة السخاء، والبذل ما ليس في غيره.

وقول طريف بن تميم: (أوَ كُلَّمَا وردتْ عُكاظَ قبيلَةٌ.. بعثُوا إليَّ

رسُولَهُمْ يتوَسَّمُ)[١]، يذكر الشاعر بسالته وشهرته، وأنه كلما وردت قبيلة سوق عكاظ أرسلوا القيم على أمرهم يتوسم الوجوه؛ ليتعرف على طريف طلبا للثأر منه؛ لأن له في كل قوم نكاية، ولو وضع الاسم موضع الفعل، وقال: بعثوا إلي عريفهم متوسا، لذهب من المعنى شكله ورواؤه، وفسد الكلام، وذلك؛ لأنه أراد أن العريف يقع منه التوسم والتعرف، والتأمل شيئا فشيئا، فهو دائب المراجعة والتصفح، وتجديد النظر في وجوه القوم، وهذا يعني أنه معنى جدا بالبحث عن طريف، ولو قال: متوسما لكان المعنى أن العريف على صفة التوسم، والتأمل دون إشعار بحالة التجديد.

وإذا عرفت هذه الخصوصية في دلالة الفعل ودلالة الاسم، تلك الخصوصية التي تشتد الحاجة إلى معرفتها في علم البلاغة كما يقول الجرجاني، فاعلم أن الفعل يفيد أيضا تفييد المسند بأحد الأزمنة الذي يدل الفعل عليها، فإذا كان ماضيا فإنه يقيد الحدث بالزمن الماضي، وإذا كان مضارعا قيده بحال، وهكذا، وذلك بخلاف الاسم، فإنه لا يدل على زمان.

ولا يشتبه علينا أنه ليس بلازم من كون المسند فعلا أن يكون

---

(١) الشاعر طريف العنبري (أوَ كُلَّمَا وردتْ عُكاظَ قبيلَةٌ.. بعثُوا إليّ رسُولَهُمْ يتوَسَّمُ. فتوسّمُوني إنّني أنَا ذَاكُمُ.. شاكِ سِلاحي في الحوادثِ مُعْلَمُ. تحتِي الأغرُّ وفوقَ جلدِي نثرةٌ.. زَغْفٌ تردُّ السيفَ وهوَ مُثَلَّمُ).

جملة، فقد يكون فعلا وهو مفرد مثل: ينطلق زيد، فالمسند هو الفعل فقط، وهو مفرد وقد يكون ملة مثل زيد ينطلق، فالمسند هنا ينطلق مع فاعله -وهذا ظاهر.

والفرق بين كون المسند فعلا فقط مثل ينطلق زيد، وكونه جملة مثل زيد ينطلق أو زيد أبوه منطلق هو أن الجملة تفيد تقوي الحكم، وقد قالوا: إن كل ما خبره جملة يفيد التقوي.

وإذا عرفت أن الغرض من مجيء المسند جملة هو إفادة التقوي، فإني محدثك عن الفرق بين مجيء الجملة فعلية أو اسمية.

الخلاصة: إذًا المفرد المراد به ألا يكون سببيًا كـ(هندٌ عبدها قائم)، أو (زيدٌ ابوه منطلقٌ)، وألا يفيد التقوي، والتقوي له صورةٌ وهي قولهم: (زيدٌ قام). وأما قام زيدٌ فليس فيها تقوي البتة. و (زيدٌ قائمٌ) ليس فيها تقوي البتة . لأنه إذا وجد السببي وتقوي الحكم فهو جملةٌ قطعًا، ما عدا ذلك فليس بجملةٍ .

وتقوي الحكم في الاصطلاح تأكيده بالطريق المخصوص نحو (زيدٌ قام)، واصطلاح السكاكي في المسند هنا في (زيدٌ قام)، ويسمى مسنداً فعلياً وفي نحو (زيدٌ قام أبوه)، مسنداً سببيا .

لذا قال: (واما افراده) أي جعل المسند غير جملة (فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم) إذ لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه أو مفيدا للتقوى نحو زيد قام فهو جملة قطعا.

واما نحو: زيد قائم فليس بمفيد للتقوي بل هو قريب من

زيد قام في ذلك. وقوله: مع عدم افادة التقوي معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوي الحكم فيخرج ما يفيد التقوي بحسب التكرير، نحو: عرفت عرفت أو بحرف التأكيد نحو: ان زيدا عارف، أو تقول ان تقوي الحكم في الاصطلاح هو تأكيده بالطريق المخصوص نحو: زيد قائم.

فان قلت: المسند قد يكون غير سببي ولا مفيد للتقوي ومع هذا لا يكون مفردا كقولنا: انا سعيت في حاجتك، ورجل جاءني، وما انا فعلت هذا عند قصد التخصيص.

قلت: سلمنا انا ليس القصد في هذه الصور إلى التقوي.

لكن لا نسلم انها لا تفيد التقوي ضرورة حصول تكرار الاسناد الموجب للتقوي ولو سلم فالمراد ان افراد المسند يكون لاجل هذا المعنى ولا يلزم منه تحقق الافراد في جميع صور تحقق هذا المعنى.

ثم السببي والفعلي، من اصطلاحات صاحب المفتاح[1]، حيث سمي في قسم النحو الوصف بحال الشئ نحو: رجل كريم، وصفا فعليا، والوصف بحال ما هو من سببه نحو: رجل كريم ابوه،

---

(١) كتاب: مفتاح العلوم المؤلف: يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب المتوفى: ٦٢٦هـ.

وصفا سببيا، وسمي في علم المعاني المسند في نحو: زيد قام، مسندا فعليا وفي نحو: زيد قام ابوه، مسندا سببيا وفسر هما بما لا يخلو عن صعوبة وانغلاق، فلهذا اكتفى المصنف في بيان المسند السببي بالمثال.

وقال: (والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق) وكذا زيد انطلق ابوه.

ويمكن ان يفسر المسند السببي بجملة علقت على مبتدأ بعائد لا يكون مسندا إليه في تلك الجملة فيخرج عنه المسند في نحو زيد منطلق ابوه، لانه مفرد وفي نحو: قل هو الله احد، لان تعليقها على المبتدأ ليس بعائد وفي نحو: زيد قام، و زيد هو قائم، لان العائد فيهما مسند إليه ودخل فيه نحو: زيد ابوه قائم، و زيد قام ابوه، و: زيد مررت به، و زيد ضرب عمروا في داره، و زيد ضربته، ونحو ذلك من الجمل التي وقعت خبر مبتدأ ولا تفيد التقوي.

والعمدة في ذلك تتبع كلام السكاكي لانا لم نجد هذا الاصطلاح لمن قبله.

(واما كونه) اي المسند (فعلا فللتقييد) اي تقييد المسند (باحد الازمنة الثلاثة) اعني الماضي وهو الزمان الذي قبل زمانك الذي انت فيه والمستقبل وهو الزمان الذي يترقب وجوده بعد هذا

الزمان، والحال وهو اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ وهذا امر عرفي (الحال، عند البيانيين هو أجزاءٌ من أواخر الماضي وأوائل المستقبل، وأنكره بعض النحاة قالوا: الحال هذا لا وجود له. لأن الحال معناه الوقت الذي يكون متصلاً بآخر جزءٍ من الماضي وبأول جزءٍ من المستقبل، هذا لا وجود له، لأن كل ما مضى فهو ماضي، والمستقبل هو الآتي، فحينئذٍ أين وجود الحال؟ هو غير قارٍ، هذا لا وجود له، لكن اشتهر عند البيانين هو من أواخر الماضي وأوائل المستقبل متعاقبًا من غير مهلةٍ وتراخٍ . فقول المخبر: (زيد يصلي) منه ماضي ومنه مستقبل ومنه حال حينئذٍ فيه نوع تعميم، ولذلك هو اصطلاحاً عرفي فقطْ، وإلا الحال هذا هو حقيقته آخر أجزاء الماضي وأول أجزاء المستقبل وهو بينهما ولا يكاد أن يكون قاراً بل يذهب، منذ أن تتكلم صار ماضياً، زيدٌ يصلي والحال أنه قد مضى بعضٌ من صلاته وبعضٌ منها مشغولٌ به وبعضٌ منها مستقبلٌ له، فجعلوا الصلاة الواقعة في الأنات المختلفة المتعاقبة واقعةً في الحال وهذا أمرٌ عرفي، يعني: مجرد اصطلاحٍ فحسب). **وذلك لان الفعل دال بصيغته على احد الازمنة الثلاثة من غير احتياج إلى قرينة تدل على ذلك، بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه بقرينة خارجية كقولنا: زيد قائم الان، أو امس أو غدا، ولهذا قال (على اخصر وجه).**

ولما كان التجدد لازما للزمان لكونه كما غير قار الذات اي لا يجتمع اجزائه في الوجود والزمان جزء من مفهوم الفعل، كان الفعل مع افادته التقييد باحد الازمنة الثالثة مفيدا للتجدد.

وغالباً ما يكون ذلك في مقامات المدح والفخر، وانظر مثلًا إلى قول طريف بن تميم: (أو كلما وردت عكاظ قبيلة.. بعثوا إليَّ عريفهم يتوسم)، العريف: هو القيم الذي يقوم بأمر القوم، يقول: إنه شجاع مِقدام، له موقف مع كل قبيلة، فالقبائل جميعها تطلبه، وكلما وردت سوق عكاظ قبيلة بعثوا عريشهم يتفرس الوجوه، ويتوسمها؛ لعله يهتدي إليه فيثأر منه، وتلاحظ أن الشاعر قد استخدم الفعل المضارع يتوسم؛ لإفادة التجدد والحدوث.

فالعريف دائم المراجعة والتأمل، وإعادة النظر في وجوه القوم، يحدث منه التوسم شيئًا فشيئًا، ولو قال: بعثوا إليَّ عريفهم متوسماً لَمَا تحققت هذه الإفادة، ولما كان هناك إشعار بحالة التجدد هذه.

وقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ}[1]. فالرزق من الله متجدد مستمر، يتجدد بتجدد العباد، لا ينقطع ولا يزول. وهذا يلائمه التعبير

---

(١) فاطر: ٣.

بالفعل: {يَرْزُقُكُمْ}، ولو قيل: هل من خالق غير الله رازقكم، لما أفيدت هذه الإفادة. ومنه: قوله تعالى: {يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ}(١).

وقوله عز وجل: {إِنَّا سَخَّرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ}(٢). فالمحو والإثبات يتجددان، وهما مستمران. وتسبيح الجبال يحدث آناً بعد آن، ويقع حيناً بعد حين، وهذا يناسبه التعبير بالفعل الذي آثره النظم الكريم: {يَمْحُو}، {يُثْبِتُ}، {يُسَبِّحْنَ}.

وعندما يورد المتكلم المسند اسماً فإنه يقصد به إفادة الثبوت والدوام، وذلك يكون بمعرفة السياق وقرائن الأحوال. إذ الاسم يدل على الحدث مجرداً من الزمان، والمتكلم قد يسوقه في سياق ترشد قرائنه إلى إفادة الثبوت والدوام والاستمرار.

وقول الله تعالى: {وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ}(٣)، واضح ما يفيده الاسم هنا: {بَاسِطٌ} من ثبوت البسط ودوامه واستمراره، وأنه لو قيل: يبسط ذراعيه، لما أدَّى هذا الغرض. وقول الله تعالى: {أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ}(٤)، إنك تجد أنه لما كان الأصل في الطيران

---

(١) الرعد: ٣٩.

(٢) ص: ١٨.

(٣) الكهف: ١٨.

(٤) الملك: ١٩.

هو صف الأجنحة، فقد عبر عنه بالاسم الذي يفيد الثبوت والدوام. ولما كان القبض طارئًا على البسط فقد عبر عنه بالفعل الذي يفيد الحدوث والتجدد.

يقول الزمخشري[1]: فإن قلت: لما قيل: {وَيَقْبِضْنَ} ولم يقل: قابضات، قلت: لأن الأصل في الطيران هو صف الأجنحة؛ لأن الطيران في الهواء كالسباحة في الماء، والأصل في السباحة مد الأطراف وبسطها، وأما القبض فطارئ على البسط للاستظهار به على التحرك. فجيء بما هو طارئ غير أصل بلفظ الفعل على معنى: أنهم صافات، ويكون منهن القبض تارة، ويكون منهن القبض تارة بعد تارة كما يكون من السابح.

وقول النضر بن جؤبة الذي سبق الاستشهاد به: قالت طريفة: ما تبقى دراهمنا.. وما بنا سرف فيها ولا خرق.. إنا إذا اجتمعت يومًا دراهمنا.. ظلت إلى طرق الخيرات تستبق.. لا تألف الدرهم المضروب صرتنا.. لكن يمر عليها وهو منطلق. والدرهم المضروب: هو المسبوك هنا تجد أن الشاعر يمدح قومه بالكرم والعطاء، فهم لا يبقون من المال بقية، وصرتهم لا تألف الدرهم، وإنما يمر عليها الدرهم منطلقًا ومندفعًا إلى الخيرات. مثل هذا المقام، يلائمه التعبير بالاسم:

---

(١) وهو جار الله أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري، كبير المعتزلة، صاحب تفسير الكشاف، المتوفى: ٥٣٨هـ.

(منطلق)؛ لأنه يفيد انطلاق الدرهم انطلاقًا ثابتًا ومستمرًا، ولو قال: يمر عليها وهو ينطلق، لكان المعنى: أن انطلاقه يتجدد، وهذا يعني: أنهم يمسكونه زمنًا ما. ولا يخفى عليك عدم مناسبة ذلك لمقام المدح. والبيت يروَى برفع الدرهم وبنصب الصرة، وبنصب الدرهم، ورفع الصرة.

والرواية الثانية أبلغ؛ لأنها تدل على غِناهم، وأن الدراهم تمر، والصرة لا تألفها. أما الرواية الأخرى: ففيها إيهام أنهم فقراء، وأن الصرة خالية لا يألفها الدرهم المضروب.

والجملة في هذا الحكم كالمفرد، فإذا كان الاسم يفيد الثبوت والدوام في نحو قولك: زيد منطلق، وكذلك الجملة الاسمية.

وإذا كان الفعل يفيد التجدد والحدوث في نحو قولك: ينطلق زيد، فكذلك الجملة الفعلية. ولكون الجملة الاسمية تفيد الثبوت والدوام كانت آكد من الجملة الفعلية، ومن أجل هذا فإنه يحسن إيثار التعبير بالجملة الاسمية في المقامات التي تتطلب التأكيد، تأمل قول الله تعالى: {وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ}[1]. تجد أن المنافقين لكونهم قد أظهروا الإيمان؛ خوفًا ومداراةً للمؤمنين وليس عن يقين راسخ وثابت. وقد

---

(١) البقرة: ١٤.

عبروا عنه بالجملة الفعلية: { آمَنَّا }، ولما كان الكفر ثابتًا وراسخًا في عقولهم قد خاطبوا شياطينهم بالجملة الاسمية المؤكدة: {إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ}.

وقوله تعالى: {سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ}[1] كان الوثنيون الذين عبدوا الأصنام من عادتهم أنهم لا يدعون تلك الأصنام إذا نزلت بهم شدة، بل يدعون الله. وإذا ناسب التعبير عن صمتهم في الجملة الاسمية المفيدة للثبوت والدوام، وتأكيد الحكم، ولما كان الدعاء غير معتاد، فقد عبر عنه بالجملة الفعلية التي لا تفيد ثبوتًا. والمراد: سواء عليكم أأحدثتم الدعاء على غير عادة أم بقيتم مستمرين على عادة صمتكم. وقوله تعالى: {وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ}[2]. فالأصل: نسلم سلامًا، فقال: سلام عليكم. تلاحظ أن تحية إبراهيم عليه السلام جاءت بالجملة الاسمية، وتحيتهم جاءت بالجملة الفعلية، وكأنه -عليه السلام- أراد أن يجيبهم بأحسن مما حيوه به؛ أخذًا بآداب التحية في قول الله تعالى: {وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا}[3].

---

(١) الأعراف: ١٩٣.

(٢) هود: ٦٩.

(٣) النساء: ٨٦.

وقول الله تعالى: {قَالُوا أَجِئْتَنَا بِالْحَقِّ أَمْ أَنْتَ مِنَ اللَّاعِبِينَ}[١]. **أرادوا: أحدث منك مجيء بالحق، ولم تكن كذلك، أم أنت مستمر في لعبك الذي عهدناه فيك. عبروا عن مجيئه بالحق بالفعل الذي يفيد التجدد، وعن اللعب بالجملة الاسمية التي تفيد تأكيد لعبه واستمرار أحوال لهوه في اعتقادهم. ولا يخفى عليك ما وراء ذلك من عنادهم وإعراضهم عن الإذعان للحق وقبول الهداية. ومثال ذلك أيضاً: قول الله تعالى:** {وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ}[٢]. **فقولهم:** {آمَنَّا} **إخبار بوقوع الإيمان وإحداثه، ولكونهم كاذبين في دعواهم، فقد نفاها الله -عز وجل- بالجملة الاسمية المؤكدة:** {وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ}. **وقوله عز وجل:** {يُرِيدُونَ أَنْ يَخْرُجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُقِيمٌ}[٣]. **فقد أرادوا حدوث خروج، فأجيبوا بدوام البقاء واستمرار العذاب.**

ومن ذلك: قوله تعالى {عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ}[٤] **حيث عبَّر عن الصادقين بالفعل؛ لأنهم**

---

(١) الأنبياء: ٥٥.

(٢) البقرة: ٨.

(٣) المائدة: ٣٧.

(٤) التوبة: ٤٣.

يحدثون صدقًا بعد صدق في كل موطن، وعبر عن الكاذبين بالاسم: لأن ما صدر منهم كذب مستمر، وجارٍ على عادتهم الدائمة المستمرة. وناشئ عن رسوخ في الكذب والثبات.

لذا قال: واليه اشار بقوله (مع افادة التجدد كقوله) اي كقول ظريف بن تميم (أو كلما وردت عكاظ) هو متسوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون وكانت فيه وقايع (قبيلة بعثوا إلى عريفهم) عريف القوم القيم بامرهم الذي شهر وعرف بذلك (يتوسم) اي يصدر عنه تفرس الوجوه وتأملها شيئا فشيئا ولحظة فلحظة. واما كونه) اي المسند (اسما فلافادة عدمهما) اي عدم التقييد المذكور وافادة التجدد يعني لافادة الدوام والثبوت لاغراض تتعلق بذلك (كقوله: لا يألف الدرهم المضروب صرتنا) وهو ما يجتمع فيه الدراهم (لكن يمر عليها وهو منطلق) يعنى ان الانطلاق من الصرة ثابت للدرهم دائما.

قال الشيخ عبد القاهر: موضوع الاسم على ان يثبت به الشئ للشئ، من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا، فلا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا لا كما في زيد طويل وعمرو قصير. (واما تقييد الفعل) وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما (بمفعول) مطلق أو به أو فيه أو له أو معه (ونحوه) من الحال والتمييز والاستثناء (فلتربية الفائدة) لان

الحكم كلما زاد خصوصا زاد غرابة وكلما زاد غرابة زاد افادة. كما يظهر بالنظر إلى قولنا شئ ما موجود وفلان به، فلان حفظ القرآن الكريم سنة كذا في بلد كذا، ولما استشعر سؤالا وهو ان خبر كان من مشبهات المفعول والتقييد به ليس لتربية الفائدة بدونه اشار إلى جوابه بقوله: (والمقيد في نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا لا كان) لان منطلقا هو نفس المسند وكان قيد له للدلالة على زمان النسبة كما إذا قلت زيد منطلق في الزمان الماضي.

(واما تركه) (الضمير يعود إلى التقييد) اي ترك التقييد (فلمانع منها) اي من تربيه الفائدة، مثل خوف انقضاء المدة والفرصة أو ارادة ان لا يطلع الحاضرون على زمان الفعل أو مكانه أو مفعوله أو عدم العلم بالمقيدات أو نحو ذلك (يعني: المانع كانتهاز فرصة أو الاختصار، أو عدم العلم بمقيدات وإرادة ألا يتطلع عليه الحاضرون ونحو ذلك، مثلاً لو ضربت، أنت تعلم أنك ضربت زيد لكن ما تريد أن تخبر بأن الضرب قد وقع على زيد فتخفي، تقول: ضربت . وتسكت عن البقية لماذا ؟ سترًا لزيدٍ أو لنفسك أنت، وكذلك ما يتعلق بالحال والتمييز ونحوها).

بحث في (ان وإذا ولو)

هذا وقد اهتم البلاغيون بتقييد الفعل بأدوات الشرط: (إن) و(إذا)؛ لما يكمن وراء تقييد المسند: وهو الفعل بهما من اعتبارات بلاغية وملاحظات دقيقة. فلتعليق الفعل على الفعل في الزمان المستقبل سواء كان ماضي اللفظ أو مضارعه هذا المعنى مشترك بين (إذا) و(إن)، التعليق في المستقبل إِذَا جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمْتُه، هل وقع المجيء؟ لا، الإكرام قطعًا ما وقع، إذًا كلا المعنيين اللذيَنِ دلا عليه فعل الشرط والجواب لم يقعا، بل هما في مستقبل، إِذَا جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمْتُه، وتعليق الفعل على الفعل، يعني: جواب الشرط على فعل الشرط في الزمان المستقبل سواء كان ماضي اللفظ أو مضارعه هذا المعنى مشترك بين (إِذَا) و (إن)، فَإِذَا جَاءَ زَيْدٌ، جاء من حيث اللفظ ماضي ومن حيث المعنى مستقبل، إذًا صيرت الفعل الماضي لفظًا صيرته مستقبلاً. إن يجئ زيد، يجئ الأصل فيها أنها يجيء وهو دال على الحال والاستقبال، لكن بدخول (إن) عينته للمستقبل. إذًا إذا كان مضارعًا فهو محتمل على قول الجمهور للحال والاستقبال فتصيره (إِذَا) و (إن) للمستقبل، وإن كان ماضي اللفظ وهذا الغالب يكون مدخول (إِذَا) حينئذٍ صرفته إلى المستقبل . وهذا المعنى مشترك لكن (إِذَا) تختص بالمجزوم بوقوعه، يعني: إذا تختص بأن يكون ما بعدها مجزوم به، يعني: سيقع إما تحقيقًا نحو: (إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ جَاءَ زَيْدٌ)، فطلوع الشمس محقق. أو إدعاءً نحو قولك: (إِذَا جَاءَ صَدِيقِي أَكْرَمْتُهُ)،

فإن مجيئه ليس مقطوعًا به كطلوع الشمس لكنه مُدَّعَى باعتبار خطابي، فما بعد (إذَا) يكون محقق ومقطوع الوقوع إما تحقيقًا وإما ادعاءً. وبه قال الناظم: (وَالجَزْمُ أَصْلٌ فِي إِذَا)، اي الجزم لوقوع الشرط وليس الجزم أصلاً في (إنْ) يعني مدخول (إنْ) لا يكون مقطوعًا به، لا للجزم (إنْ) فإنها وإن شاركت (إذَا) في كون كل منهما للاستقبال، إلا أنها تفارقها في كونها موضوعة في الأصل لعدم الجزم بوقوع الشرط، ولهذا تدخل على النادر والمحال.

لذا قال: (واما تقييده) اي الفعل (بالشرط) (يعني: قُيِّدَ المسند الذي هو الفعل بالشَّرْط، وهنا لا يكون إلا فعلاً، وقوله (بِالشَّرْط) أي: بأداةٍ من أدواته مقدمةً كانت الأداة أو مؤخرة، إن جئتني أكرمتك، تقدم أداة الشَّرْط، أكرمتك إن جئتني تأخرت أداة الشرط)، **مثل: اكرمك ان تكرمني وان تكرمني اكرمك (فلا عتبارات) شتى وحالات تقتضي تقييده به** (اي: يكون هذا التقييد (بِالشَّرْط) باعتبار ما أي: المعنى الذي يجيء ويثبت من أداته؛ لأن أدوات الشرط إما حرفٌ وإما اسمٌ، وكل حرفٍ أو اسمٍ من أدوات الشرط له معنى، وهذه مبحوثةٌ كلها في علم النحو، فإذا أردت المجرد التعليق تأتي بأن الشرطية، وإذا أردت التعليق في مكانٍ تأتي بأين أو أينما، وإذا أردت الزمان تأتي بمتى.. وهلم جرا) **(لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادواته) يعني حروف الشرط واسمائه** (فلذا عبر بالأدوات الشاملة للنوعين، الحروف

والأسماء، وكلها مبسوطةٌ في النحو، يعني: فليرجع إليه) (**من التفصيل وقد بين ذلك**) اي التفصيل (**في علم النحو**).

وفي هذا الكلام اشارة إلى ان الشرط في عرف اهل العربية قيد لحكم الجزاء مثل المفعول ونحوه فقولك: ان جئتني اكرمك بمنزلة قولك: اكرمك وقت مجيئك اياي، ولا يخرج الكلام بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية بل ان كان الجزاء خبرا فالجملة الشرطية خبرية نحو: ان جئتني اكرمك، وان كان انشائيا فانشائية نحو: ان جاءك زيد فأكرمه. واما نفس الشرط، فقد اخرجته الاداة عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب، وما يقال من ان كلا من الشرط والجزاء خارج عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وانما الخبر هو مجموع الشرط والجزاء المحكوم فيه بلزوم الثاني للاول فانما هو باعتبار المنطقيين فمفهوم قولنا: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، باعتبار اهل العربية الحكم بوجود النهار في كل وقت من اوقات طلوع الشمس فالمحكوم عليه هو النهار والمحكوم به هو الموجود.

وباعتبار المنطقيين الحكم بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس فالمحكوم عليه طلوع الشمس والمحكوم به وجود النهار فكم من فرق بين الاعتبارين.

قال البلاغيون: إنّ (إنْ، وإذا) للشرط في الاستقبال بمعنى: تقييد حصول الجزاء على حصول الشرط في الاستقبال، نحو: إن تزرني أكرمك، إذا جاءك الفقير فأحسن إليه. وتختلف (إن) عن (إذا)، في أن (إذا) تستعمل في الشرط المقطوع لقبوله، وذلك بأن يكون الشرط مجزوماً بوقوعه في المستقبل، نحو: إذا غربت الشمس حل الظلام، إذَا أذن المؤذن أسرع المسلم للصلاة، أو يظن ظنًّا قويًّا وقوعه فيه، نحو: إذا جئتني أكرمتك، إذا كنت تعتقد اعتقاداً قويًّا أنه سيأتي، وترجح مجيئه على عدم مجيئه، ولذا كان الغالب في الفعل المستعمل مع (إذا) أن يكون بلفظ الماضي؛ للإشعار بتحقيق الوقوع، أما (إنْ) فتستعمل في الشرط غير المقطوع بوقوعه، بأن يتردد في وقوعه في المستقبل، أو يُظن عدم وقوعه، ويترجح على الوقوع، أو يكون مما لا يقع إلا نادرًا، كما سنرى في الشواهد.

فإذا كان الشرط مجزوماً ومقطوعاً بعدم وقوعه في المستقبل فلا تُستعمل فيه (إن) ولا (إذا) إلا لنكتة بلاغية، وانظر مثلًا إلى قول الله تعالى: {فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ}[1]. تلاحظ أنه قد استعملت (إذا) في جانب الحسنة، و(إن) في جانب السيئة؛ وذلك لأن مجيء الحسنة أمر مقطوع به محقق

---

(١) الأعراف: ١٣١.

الوقوع، إذ المراد بالحسنة الحسنة المطلقة عن التقييد بنوع معين: ولذا عُرِّفت تعريف الجنس لتشمل كل فرد من أفراده، وكل نوع من أنواع الحسنات، وشأن هذا أن يقع كثيراً؛ لاتساعه، وكثرة أفراده وأنواعه، ولكون مجيء الحسنة محققاً ومقطوعاً بوقوعه، فقد عبر عنه بلفظ الماضي: {جَاءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ}، أما إتيان السيئة فغير محقق الوقوع، إذ نادراً ما تقع السيئة بالنسبة إلى الحسنة؛ ولذا استعملت (إنْ) معها، ونكّرت السيئة؛ لإفادة التقليل، فعبر عن الإصابة بلفظ المضارع: {تُصِبْهُمْ} المشعر لعدم تحقق الوقوع.

وتأمل قول الله تعالى في آية أخرى: {وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ}[1]. تجد أنه نكرت الرحمة: {وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً}، وعبر عن الإذاقة بالماضي: {أَذَقْنَا}، واستعملت (إذا)؛ وذا للدلالة على أن إذاقة الناس قدراً قليلًا من الرحمة أمر مقطوع به، ثم استعملت (إن) والمضارع: {تُصِبْهُمْ}، ونكرت السيئة {تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ}؛ لإفادة أن إصابة السيئة لهم أمر غير مقطوع به، فالله عز وجل لا يؤاخذهم بما كسبوا بل يعفو عن كثير: {وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ وَلَكِنْ يُؤَخِّرُهُمْ إِلَى أَجَلٍ

---

(١) الروم: ٣٦.

مُسَمًّى}[١]. وقول الله تعالى: {إِذَا مَسَّ النَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْا رَبَّهُمْ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا أَذَاقَهُمْ مِنْهُ رَحْمَةً إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ۞ لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ فَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ}[٢]، وقوله عز وجل: {وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَذُو دُعَاءٍ عَرِيضٍ}[٣] تجد أن قوله عز من قائل: {أَذَاقَهُمْ مِنْهُ رَحْمَةً}، {أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ} مقطوع بوقوعه، وهذا واضح كما بينا في الآيتين السابقتين؛ ولذا استعملت إذا في الموضعين، أما قوله تعالى: {إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ}[٤]. قد يلتبس عليك التعليق بـ(إذا) فيهما، وتقول: إن مس الضر أو الشر ينبغي ان يكون نادراً وغير مقطوع بوقوعه، فالموضع هنا موضع إن لا إذا، ولكن هٰذا الالتباس سرعان ما يزول عندما تتأمل السياق في الآيتين، وتعرف أن الحديث عن الإنسان الكافر الذي إذا مسه شر أو ضر دَعَا ربه منيبًا إليه، دعاه دعاءً عريضًا، فإذا ما أنعم الله عليه أعرض ونأى بجانبه وكفر بأنعم ربه. ولهذا توعدهم الله عز وجل: {فَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ}[٥]. فمثل هذا

---

(١) فاطر: ٤٥.

(٢) الروم:٣٣، ٣٤.

(٣) فصلت: ٥١.

(٤) المعارج: ٢٠.

(٥) النحل: ٥٥.

الكافر ينبغي أن يكون مس الضر أو الشر له في حكم المقطوع به، وتلاحظ التعبير بلفظ المس في الآيتين هو أقل من الإصابة أو الإذاقة، ثم تنكير الضر وتعريف الشر بـ(أل) الجنسية المفيدة أي نوع من أنواع الشر، فإذا ما أضفتَ ذلك إلى الإنسان المتحدث عنه، وقد وقفت على حقيقته تيقنت أن الشرط ينبغي أن يكون مجزوماً به ومقطوعاً بوقوعه. وعندما تتأمل الشعر العربي، تجد للتعليق بهاتين الأداتين موقعًا لطيفًا، ومذاقًا حلوًا.

اقرأ مثلًا قول أبي الطيب المتنبي: (إذا أنتَ أكْرَمتَ الكَريمَ مَلَكْتَهُ، وَإنْ أنْتَ أكْرَمْتَ اللّئيمَ تَمَرّدَا)، تجده قد استخدم إذا في جانب إكرام الكريم، فدل على أنه أمر محقق، وينبغي أن يوجد دائمًا وأن يقع كثيرًا، ثم استخدم إن في جانب إكرام اللئيم، فدل على أنه نادرًا ما يقع؛ لأن النفوس تنفر من اللئام وتأبَى إكرامهم.

واقرأ قول الله تعالى: {إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا}[1] وقوله عز وجل: {إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ۞ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا ۞ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ}[2] تجد التعليق بـ(إذا) في الأداتين أفاد تحقيق وقوع الشرط، فزلزلة الأرض وإخراجها أثقالها في ذلك اليوم

---

(١) الزلزلة: ١.

(٢) النصر: ١: ٣.

من الأحداث الثابتة المحققة، ومجيء نصر الله الذي وعد به سبحانه وتعالى حق ثابت لا ريب فيه، ولا يتردد في إثباته مؤمن، فقد جاء كما وعد جل وعلا.

وقوله تعالى: {وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ}[١].

وقوله عز وجل: {إِنْ يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً وَيَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُمْ بِالسُّوءِ وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ}[٢]، وقد أفاد التعليق بـ(إن) ضعف شوكة الكفرة، وعدم جرأتهم على قتال المؤمنين؛ فقتالهم أمر نادر الوقوع غير مقطوع به، وكذا الظفر بالمؤمنين، أي: ظفر هؤلاء الأعداء بالمؤمنين أمر غير محقق وغير مقطوع به: {إِنْ يَثْقَفُوكُمْ}[٣]، أي: يظفروا بكم، ثم تأمل قوله: {وَوَدُّوا} بالماضي عطفاً على المضارع: {يَكُونُوا} و {يَبْسُطُوا}، وما ينبئ به استعمال الماضي في موضع المضارع من رغبة الكفرة وتمنيهم وحرصهم الشديد على أن يتحقق هذا الفعل. كأنه قيل: ودوا قبل كل شيء كفركم وارتدادكم عن دينكم، هم يتمنون لكم مضار الدنيا والآخرة من قتل الأنفس، وتمزيق الأعراض، وردكم كفاراً، وردكم كفاراً أسبق المضار عندهم لعلمهم أن الدين أعز عليكم من أرواحكم،

---

(١) آل عمران: ١١١.

(٢) الممتحنة: ٢.

(٣) الممتحنة: ٢.

والعدو أهم شيء عنده أن يقصد أعز شيء عند صاحبه. هذا هو رأي الزمخشري، ويرى الخطيب القزويني أن: {وَوَدُّوا} ليس معطوفًا على الجزاء، بل هو معطوف على الجملة الشرطية، كما في عطف: {ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ}[1] في الآية السابقة؛ وذلك لأنه ليس في تقييد: {وَوَدُّوا} بالشرط فائدة؛ إذ ودادتهم أن يرتدوا كفاراً حاصلة، وإن لم يظفروا به. ذكر ذلك الخطيب القزويني في كتاب (الإيضاح). وقد تخرج (إنْ) عن أصلها فتستعمل في المجزوم به، كالتجاهل مثلاً كقول الابن لمن يسأل عن أبيه: (إن كان في الدار أخبرتك). هذا فيه إيهام وتجاهل بأنه ليس في الدار، وإنما الأصل أن يقول: (إذا كان في الدار أخبرتك). لأنه متحقق الوقوع بأنه في الدار لكن أراد أن يخرج الخبر مخرج المشكوك فيه أو النادر لأنه ليس واقعًا، فالأصل في إذا للجزم وقد تخرج عنه، والأصل في (إنْ) لعدم الجزم وقد تخرج عنه.

لذا قال: (ولكن لابد من النظر ههنا في ان وإذا ولو) لان فيها ابحاثا كثيرة لم يتعرض لها في علم النحو (فان وإذا للشرط في الاستقبال لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط) فلا يقع في كلام الله تعالى على الاصل الا حكاية أو على ضرب من التأويل (واصل إذا الجزم) بوقوعه فان وإذا يشتركان في

---

(١) آل عمران: ١١١.

الاستقبال بخلاف لو، ويفترقان بالجزم بالوقوع وعدم الجزم به واما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فلم يتعرض له لكونه مشتركا بين إذا وان والمقصود بيان وجه الافتراق.

(ولذلك) أي ولان اصل ان عدم الجزم بالوقوع (كان) الحكم (النادر) لكونه غير مقطوع به في الغالب (موقعا لان و) لان اصل إذا الجزم بالوقوع (غلب لفظ الماضي) لدلالته على الوقوع قطعا نظرا إلى نفس اللفظ وان نقل ههنا إلى معنى الاستقبال (مع إذا نحو فإذا جاءتهم) أي قوم موسى (الحسنة) كالخصب والرخاء (قالوا لنا هذه) أي هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها (وان تصبهم سيئة) أي جدب وبلاء (يطيروا) أي يتشأموا (بموسى ومن معهُ) مُن المؤمنين جئ في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع إذا (لان المراد بالحسنة الحسنة المطلقة) التى حصولها مقطوع به.

(ولهذا عرفت) الحسنة (تعريف الجنس) أي الحقيقة لان وقوع الجنس كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع بخلاف النوع وجئ في جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان لما ذكره بقوله (والسيئة نادرة بالنسبة إليها) أي إلى الحسنة المطلقة (ولهذا نكرت) السيئة ليدل على التقليل.

(وقد تستعمل ان في) مقام (الجزم) بوقوع الشرط (تجاهلا)، كما إذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم انه فيها،

فيقول: ان كان فيها اخبرك يتجاهل خوفا من السيد (أو لعدم جزم المخاطب) بوقوع الشرط فيجرى الكلام على سنن اعتقاده (كقولك لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل) مع علمك بانك صادق.

(أو تنزيله) أي لتنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط (منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم) كقولك لمن يؤذي اباه: ان كان اباك فلا تؤذه.

(أو التوبيخ) أي لتعيير المخاطب على الشرط (وتصوير ان المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن اصله لا يصلح الا لفرضه) أي فرض الشرط (كما يفرض المحال) لغرض من الاغراض (نحو افنضرب عنكم الذكر) أي انهملكم فنضرب عنكم القرآن. وما فيه من الامر والنهى والوعد والوعيد (صفحا) أي اعراضا أو للاعراض أو معرضين (ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ ان بالكسر) فكونهم مسرفين امر مقطوع به لكن جئ بلفظ ان لقصد التوبيخ.

وتصوير ان الاسراف من العاقل في هذا المقام يجب ان لا يكون الا على سبيل الفرض والتقدير كالمحالات لاشتمال المقام على الايات الدالة على ان الاسراف مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل اصلا فهو بمنزلة المحال وان كان مقطوعا، بعدم وقوعه

لكنهم يستعملون فيه ان لتنزيله منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت كما في قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين.

(أو تغليب غير المتصف به) أي بالشرط (على المتصف به) كما إذا كان القيام قطعي الحصول لزيد غير قطعي لعمرو فنقول ان قمتما كان كذا (وقوله تعالى للمخاطبين المرتابين وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا، يحتملهما) أي يحتمل ان يكون للتوبيخ والتصوير المذكور وان يكون لتغليب غير المرتابين على المرتابين لانه كان في المخاطبين من يعرف الحق وانما ينكر عنادا فجعل الجميع كأنه لا ارتياب لهم.

وههنا بحث، وهو: انه إذا جعل الجميع بمنزلة غير المرتابين كان الشرط قطعي اللاوقوع فلا يصح استعمال ان فيه كما إذا كان قطعي الوقوع لانها انما تستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة وليس المعنى ههنا على حدوث الارتياب في المستقبل.

ولهذا زعم الكوفيون ان ان ههنا بمعنى إذ ونص المبرد والزجاج على ان ان لا تغلب كان على معنى الاستقبال لقوة دلالته على المضى فمجرد التغليب لا يصحح استعمال "ان" ههنا بل لابد من ان يقال لما غلب صار الجميع بمنزلة غير المرتابين فصار

الشرط قطعي الانتفاء فاستعمل فيه ان على سبيل الفرض والتقدير للتبكيت والالزام كقوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا، وقل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين.

التغليب وفوائده البلاغية

التَّغْليب: إعطاء أحد المتصاحِبَيْن في اللّفظ، أو المتشاكِلَيْنِ المتشابِهَيْنِ فِي بَعْضِ الصفات، أو المتجاورين أو نحو ذلك حُكْمَ الآخَر. ومن فوائده الإيجاز في العبارة، مع فوائد بلاغية تُلاحَظُ في مُخْتَلِفِ الأمثلة. ويكون التغليب في أمور كثيرة:

منها: تغليبُ المذكّر على المؤنّث، وتغليب الكثير على القليل، وتغليب المعنى على اللفظ، وتغليب المخاطب على الغائب، وتغليب أحد المتناسبين أو المتشابَهيْن أو المتجاورِيْنِ على الآخر، وتغليب العقلاء على غيرهم، إلى غير ذلك من أمور. ذكر الله عزّ وجلّ في القرآن الذين آمنوا والّذين كفروا في نصوص كثيرة، ويدخل المؤمنات في الذين آمنوا، والكافرات في الّذين كفروا، لأنّ الاقتصار في اللفظ على المذكورين قد كان على سبيل التغليب. وقول الله عزّ وجلّ {إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ إِنِّي خَالِقٌ بَشَراً مِّن طِينٍ ۞ فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُواْ لَهُ سَاجِدِينَ ۞ فَسَجَدَ الملائكة كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۞ إِلاَّ إِبْلِيسَ استكبر وَكَانَ مِنَ

الكافرين}[١] . فقد جاء في هذا النّصّ وأشباهه ذِكْرُ الملائكة دُونَ ذِكْرِ مَنْ كَانَ معهم من الجنّ عَلى سبيل تغليب الكثير على القليل، فالذينَ كانوا مع الملائكة من الجنّ داخلون في عموم الامر بالسجود لآدم، دلَّ على هذا استثناء إبليس، فقد كان من الجن ففسق عن أمر ربه، ولو لم يكن الجنُّ الذين كانوا مع الملائكة مأمورين بالسجود لما استثناهُ اللهُ من عُمُومِ المأمورين به إذْ لم يَسْجُدْ. وقول الله عزّ وجلّ حكاية لمقالة هود عليه السلام لقومه: {ولاكني أَرَاكُمْ قَوْماً تَجْهَلُونَ}[٢] . كان مقتضى الظاهر أن يكون النص: قَوْماً يَجْهَلُون، بياء الغائب مراعاة للَفْظِ {قَوْماً} لكنْ جاء في النصّ تغليبُ المعنَى، فَهُوَ يُخاطبهم بقوله: {أَرَاكُمْ} فناسَبَ هذا المعنى أن يقول لهم {تَجْهَلُونَ} . والغرض البلاغيُّ من هذا التغليب موجهتُهم بوصفهم بالجهالة، إذْ وصَلُوا إلى طَوْرِ العناد الشديد والتحدّي بأن يأتيهم بالإهلاك الذي كان يُنْذِرُهُمْ به. وما جاء في قوله الله عزّ وجلّ خطاباً لموسى عليه السلام، وهو في المناجاة بجانب الطّور، ولم يكن معه أخوه: {اذهب أَنتَ وَأَخُوكَ بِآيَاتِي وَلاَ تَنِيَا فِي ذِكْرِي * اذهبآ إلى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طغى * فَقُولاَ لَهُ قَوْلاً لَّيِّناً لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ

---

(١) ص: ٧١ - ٧٤.

(٢) الاحقاف: ٢٣.

يخشى}[١] . ففي هذا النصّ تغليب المخاطب وهو موسى عليه السلام بأسلوب الخطاب على الغائب وهو هارون عليه السلام، والغرض البلاغيّ اعتبار الغائب كأنه حاضرٌ يتلقّى الخطاب. وإطلاق لفظ {العالمين} في القرآن في سورة (الفاتحة) وفي بعض النصوص الأخرى على كلّ ما سوى الله، تغليباً للعقلاء على غيرهم. وقول الله عزّ وجلّ {يابني ءادَمَ لاَ يَفْتِنَنَّكُمُ الشيطان كَمَآ أَخْرَجَ أَبَوَيْكُمْ مِّنَ الجنة}[٢]. أي: كما أخرجَ أباكم وأمّكم، فقد جاء ذكرهما بعبارة {أَبَوَيْكُمْ} على سبيل التغليب، لما بينهما من علاقة، وغُلِّبَ الذكر على الأنثى. ومنه ما هو معروف في استعمال الناس من إطلاق لفظ القمرين على الشمس والقمر.

التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي

من الخروج عن مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي، والغرض من هذا التعبير الدلالة على تحقق الوقوع، وهو كثير في القرآن المجيد. ومن روائعه ما كان على سبيل اقتطاع أحداث المستقبل التي سيتحقّق وقوعها حتماً، وتقديمها في صورة أحداثٍ تمّ وقوعُها.

ومن الأمثلة قول الله عزّ وجلّ: {والذين آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصالحات لاَ

---

(١) طه: ٤٢ - ٤٤.

(٢) الاعراف: ٢٧.

نُكَلِّفُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا أولائك أَصْحَابُ الجنة هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ * وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ الأنهار وَقَالُواْ الحمد للَّهِ الذي هَدَانَا لهاذا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لولا أَنْ هَدَانَا الله لَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بالحق ونودوا أَن تِلْكُمُ الجنة أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ * ونادى أَصْحَابُ الجنة أَصْحَابَ النار أَن قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقّاً فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقّاً قَالُواْ نَعَمْ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَن لَّعْنَةُ الله عَلَى الظالمين}[1]. **فجاء في هذه الآيات وطائفة من الآيات بَعْدَها في السورة تَقْدِيمُ صُوَر من أحْداثِ المستقبل التي ستكون بِصِيَغِ أفعالٍ من أفعالِ الماضي، كأَنَّها أُمُورٌ قَدْ وقعت فعلاً ومضت للدّلالة على تحقُّقِ وقُوعها في المستقبل، ولإعطاء الأحْدَاث المستقبليَّة صُوَرَ قِصَص تَمَّ حُدُوثُها، فهي تُقَدَّم بتَصْوِيرٍ فَنِّيٍّ مطابق للواقِع. ومعلومٌ لدى كلِّ ذَوَّاق للتَّصْويرِ الفَنِّي في القصَصِ أنَّ ما كانَ منها أكثر مطابقةً للواقع كان أكْثَرَ تأثيراً في النفوس، واستثارةً للمشاعر.**

لذا قال: (والتغليب) باب واسع (يجرى في فنون كثيرة كقوله تعالى وكانت من القانتين) غلب الذكر على الانثى بان اجرى الصفة المشتركة بينهما على طريقة اجرائها على

---

(١) الاعراف: ٤٢ - ٤٤.

الذكور خاصة فان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث لكن لفظ قانتين انما يجرى على الذكور فقط .

(و) نحو (قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون) غلب جانب المعنى على جانب اللفظ لان القياس يجهلون بياء الغيبة لان الضمير عائد إلى قوم ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة. (ومنه) أي ومن التغليب (ابوان) للاب والام (ونحوه) كالقمرين للشمس والقمر، وذلك بان يغلب احد المتصاحبين أو المتشابهين على الاخر بان يجعل الاخر متفقا له في الاسم ثم يثنى ذلك الاسم ويقصد اللفظ اليهما جميعا فمثل ابوان ليس من قبيل قوله تعالى [وكانت من القانتين] كما توهمه بعضهم لان الابوة ليست صفة مشتركة بينهما كالقنوت.

فالحاصل: ان مخالفة الظاهر في مثل "القانتين" من جهة الهيئة والصيغة وفي مثل "ابوان" من جهة المادة وجوهر اللفظ بالكلية.

(ولكونهما) أي ان واذا (لتعليق امر) هو حصول مضمون الجزاء (بغيره) يعنى حصول مضمون الشرط (في الاستقبال) متعلق بغيره على معنى انه يجعل حصول الجزاء مترتبا ومعلقا على حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز ان يتعلق بتعليق امر

لان التعليق انما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال الا ترى انك إذا قلت :ان دخلت الدار فانت حر، فقد علقت في هذه الحال حريته على دخول الدار في الاستقبال (كان كل من جملتي كل) من ان وإذا بعني الشرط والجزاء (فعلية استقبالية).

اما الشرط فلانه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه.

واما الجزاء، فلان حصوله معلق على حصول الشرط في الاستقبال ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل (ولا يخالف ذلك لفظا الا لنكتة) لامتناع مخالفة مقتضى الظاهر من غير فائدة. وقوله لفظا: اشارة إلى ان الجملتين وان جعلت كلتاهما أو احديهما اسمية أو فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني الان فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك اياي الان فاعتد باكرامي اياك امس.

وقد تستعمل ـ ان ـ في غير الاستقبال قياسا مطردا مع ـ كان ـ نحو: وان كنتم في ريب، كما مر وكذا إذا جئ بها في مقام التأكيد بعد واو الحال لمجرد الوصل والربط دون الشرط نحو: زيد وان كثر ماله بخيل، وعمرو وان اعطى جاها لئيم. وفي غير ذلك قليلا كقوله: فيا وطني ان فاتني بك سابق .. من الدهر فلينعم

لساكنك البال[١].

ثم اشار إلى تفصيل النكتة الداعية إلى العدول عن لفظ الفعل المستقبل بقوله (كابر او غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب) المتأخذة في حصوله نحو ان اشتريت كان كذا حال انعقاد اسباب الاشتراء (أو كون ما هو مقطوع الوقوع كالواقع) هذا عطف على قوة الاسباب وكذا المعطوفات بعد ذلك باو لانها كلها علل لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل على ما اشار إليه في اظهار الرغبة. ومن زعم انها كلها عطف على ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل فقد سها سهوا بينا.

(أو التفاؤل أو اظهار الرغبة في وقوعه) أي وقوع الشرط (نحو ان ظفرت بحسن العاقبة) فهو المرام هذا يصلح مثالا للتفاؤل ولاظهار الرغبة ولما كان اقتضاء اظهار الرغبة ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل يحتاج إلى بيان ما اشار إليه بقوله (فان الطالب إذا عظمت رغبته في حصول امر يكثر تصوره) أي الطالب (اياه) أي ذلك الامر (فربما يخيل) أي ذلك الامر (إليه حاصلا) فيعبر عنه بلفظ الماضي (وعليه) أي على استعمال الماضي مع ان لاظهار

---

(١) الشاعر ابو العلاء المعري: فيا وَطَني إنْ فاتَني بكَ سابِقٌ.. من الدهر فليَنْعِمْ لساكِنِكِ البال.

الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى " ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء " (ان اردن تحصنا) حيث لم يقل ان يردن.

فان قيل تعليق النهي على الاكراه بارادتهن التحصن يشعر بجواز الاكراه عند انتفائها على ما هو مقتضى التعليق بالشرط، اجيب بان القائلين بان التقييد بالشرط يدل على نفي الحكم عند انتفائه انما يقولون به إذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان يكون فائدته في الاية، المبالغة في النهي عن الاكراه يعني: انهن إذا اردن العفة فالمولى احق بارادتها وايضا دلالة الشرط على انتفاء الحكم انما هو بحسب الظاهر والاجماع القاطع على حرمة الاكراه مطلقا قد عارضه والظاهر يدفع بالقاطع.

(قال السكاكي أو للتعريض) أي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل. اما لما ذكر واما للتعريض بان ينسب الفعل إلى واحد والمراد غيره (نحو) قوله تعالى " ولقد اوحى اليك والى الذين من قبلك (لئن اشركت ليحبطن عملك) " فالمخاطب هو النبي صلى الله عليه وآله وعدم اشراكه مقطوع به، لكن جئ بلفظ الماضي ابرازا للاشراك الغير الحاصل في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا لمن صدر عنهم الاشراك بانه قد حبطت اعمالهم كما إذا شتمك احد فتقول والله ان شتمني الامير لاضربنه، ولا يخفى عليك انه لا معنى للتعريض لمن لم

يصدر عنهم الاشراك وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على اصله ولما كان في هذا الكلام نوع خفاء وضعف نسبه إلى السكاكي والا فهو قد ذكر جميع ما تقدم.

ثم قال: (ونظيره) أي نظير لئن اشركت، (في التعريض) لا في استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى: (ومالي لا اعبد الذي فطرني، أي وما لكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل واليه ترجعون) إذ لو لا التعريض لكان المناسب ان يقال واليه ارجع على ما هو الموافق للسياق.

(ووجه حسنه) أي حسن هذا التعريض (اسماع) المتكلم (المخاطبين) الذين هم اعداؤه (الحق) هو المفعول الثاني للاسماع (على وجه لا يزيد) ذلك الوجه (غضبهم وهو) أي ذلك الوجه (ترك التصريح بنسبتهم إلى الباطل ويعين) عطف على يزيد.

وليس هذا في كلام السكاكي أي على وجه يعين (على قبوله) أي قبول الحق (لكونه) اي لكون ذلك الوجه (ادخل في امحاض النصح لهم حيث لا يريد) المتكلم (لهم الا ما يريد لنفسه).

بحث في لو الشرطية

لو كما يقول المبرد: تدل على وقوع الشيء لوقوع غيره. ومعنى كون لو للشرط أنها لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضاً. فهي للشرط في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط في الواقع فيلزم انتفاء الجزاء أي يلزم بالنظر لعرف أهل اللغة انتفاء الجزاء من حيث ترتبه على ذلك الشرط، كما تقول: لو جئتني أكرمتك، معلقاً الإكرام بالمجيء، مع القطع بانتفائه، فيلزم انتفاء الإكرام.. فهي لامتناع الثاني أعني الجزاء لامتناع الأول أعني الشرط، يعني أن الجزاء منتف بسبب انتفاء الشرط.

هذا هو المشهور بين الجمهور، واعترض عليه ابن الحاجب بأن الأول سبب والثاني مسبب وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز أن يكون للشيء أسباب متعددة بل الأمر بالعكس؛ لأن انتفاء المسبب على انتفاء أسبابه، فهي لامتناع الأول لامتناع الثاني، ألا ترى قوله تعالى: {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا} إنما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس، واستحسن المتأخرون رأي ابن الحاجب حتى كادوا أن يجمعوا على أنها لامتناع الأول لامتناع الثاني، إما لما ذكره، وإما؛ لأن الأول ملزوم والثاني لازم، وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس لجواز أن يكون اللازم أعم. وقيل ان منشأ هذا الاعتراض قلة التأمل؛ لأنه ليس معنى قولهم: لو

لامتناع الثاني لامتناع الأول، أنه يستدل بامتناع الأول على امتناع الثاني، حتى يرد عليه أن انتفاء السبب أو الملزوم لا يوجب انتفاء المسبب أو اللازم، بل معناه أنها للدلالة على أن انتفاء الثاني في الخارج إنما هو بسبب انتفاء الأول، فمعنى(ولو شاء لهداكم) أن انتفاء الهداية إنما هو بسبب انتفاء المشيئة يعني أنها تستعمل للدلالة على أن علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات إلى أن علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي، ألا ترى أن قولهم لولا لامتناع الثاني لوجود الأول نحو (لولا علي عليه السلام لهلك عمر) معناه أن وجود علي عليه السلام سبب لعدم هلاك عمر لا أن وجوده دليل على أن عمر لم يهلك، ولهذا صح مثل قولنا: لو جئتني لأكرمتك لكنك لم تجئ، أعني عدم الإكرام بسبب عدم المجيء، قال الحماسي: (ولو طار ذو حافر قبلها.. لطارت ولكنه لم يطر)، يعني أن عدم طيران تلك الفرس بسب أنه لم يطر ذو حافر قبلها، وقال أبو العلاء المعري: (ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم.. رعايا ولكن ما لهن دوام).

وأما المنطقيون فقد جعلوا (أن) و (لو) أداة للزوم وإنما يستعملونها في القياسات لحصول العلم بالنتائج فهي عندهم للدلالة على أن المعلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الأول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللام من غير التفات إلى أن علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي؟

وقوله تعالى: {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّـهُ لَفَسَدَتَا} وأرد على هذه القاعدة، لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشائع المستفيض[١] .

---

(١) معاني وإعراب: لو ـ لولا:

(أ)- معاني وإعراب: (لو): حرف غير عامل يختصّ بالدّخول على الأفعال، يأتي في عدّة استعمالات :

١- لو حرف امتناع لامتناع أو(شرط): تعرب أداة شرط غير جازمة لاعمل لها، تفيد امتناع الجواب لامتناع الشّرط كقوله تعالى: (لو كنت فظّا غليظ القلب لانفضّوا من حولك). وقول الشّاعر : (لو أصابوا لهم مجالا لأبدوا.. معجزات الذّكاء في كلّ قصد). وقولك لصديقك: لو جئتنا لأكرمتك. (لو): حرف امتناع لامتناع يتضمّن معنى الشّرط مبني على السّكون لا محلّ له من الإعراب.

٢- (لو) حرفا مصدريًّا: حرف مبني على السّكون لا محلّ له من الإعراب، تُرادف (أن) المصدريّة، وتؤوّل مع الفعل المضارع الذي يليها، ويعرب المصدر المؤوّل من (لو) والفعل حسب موقعه في الجملة، ويكثر استعمال (لو) بعد الفعل (ودّ(ويعرب غالبا في محلّ نصب مفعول به كقوله تعالى: (ودّ الذين كفروا لو تغفلون عن أسلحتكم). وقوله تعالى: (يودّ أحدهم لو يعمّر ألفَ سنة). فالمصدر المؤوّل في الآيتين: لو تغفلون (غفلة)، ولو يعمّر (التّعمير) في محلّ نصب مفعول به والتّقدير:(ودّ الذين كفروا غفلتَكم عن أسلحتكم). وتقدير الثّانيَة: (يودّ أحدهم التّعميرَ ألف سنة).

٣- (لو) حرف للتّمني: التّمنّي يعني طلب المحال أو الشّيْئ البعيد ويعرب (لو) حرف تمنٍّ مبني على السّكون لا محلّ له من الإعراب، ولا جواب له كقولك: (لو يطلع الصّبح). وإن جاء له جواب وجب نصبه إن كان فعلا مضارعا بعد فاء السّببيّة كقوله تعالى: (وقال الذين اتّبعوا لو أنّ لنا كرّةً فنتبرأَ منهم كما تبرّؤوا منّا). وقوله: (لو أنّ لي كَرّةً فأكونَ من المحسنين).

٤- لو حرف عرض وتحضيض: لو حرف عرض: يعرب حرفَ عرضٍ مبني على السّكون ←

←

لا محلّ له من الإعراب كقولك: (لو تراجع دروسك فتنجح). وقولك: (لو تصاحبني للنّزهة). (لو) حرف تحضيض: يعرب حرف تحضيض مبني على السّكون لا محلّ له من الإعراب. كقولك: (لو تنجدون المستغيث). وإذا جاء له جواب كان فعله المضارع منصوبا بأن المضمرة وجوبا بعد فاء السّببيّة مثل:(لو تنجدون المستغيث فينجوَ).

٥-(لو) حرف وصل: تعرب حرف وصل مبني على السّكون لا محلّ له من الإعراب ولا جواب له، تفيد التّقليل مثل: (تصدّق ولو بشقّ تمرة). والتّقدير: (تصدّق ولو كان تصدّقكم بشقّ تمرة). يلاحظ: ان (لو) أداة خاصّة بالأفعال فإذا جاء بعدها إسم كان الفعل محذوفا ومقدّرا قبل الإسم كقول احدهم: (لو غيرُك فعلها يا فلان) . غيرُ: فاعل لفعل محذوف تقديره:(لو قالها غيرك فعلها يا فلان). وقد يكون الإسم نائب فاعل إذا كان الفعل مبنيًا للمجهول كقولك: (لو غيرك يُقْتَدى يا إمام). غيرُك: نائب فاعل للفعل يقتدى المبني للمجهول. وقد ترد خبر (كان) المحذوفة مع اسمها، كقول: (التمس ولو خاتما من حديد). خبر كان المحذوفة مع اسمها والتّقدير: (التمس ولو كان الملتمس خاتما من حديد). فحذف كان واسمها بعد لو الشّرطية شائع. وقد يحذف فعل الشّرط بعدها، والمصدر المؤوّل من أن واسمها وخبرها فاعلا لفعل الشّرط المحذوف، والجملة بعدها هي جملة جواب الشّرط كقوله تعالى:(ولو أنّهم صبروا حتّى تخرج إليهم لكان خيرا لهم). فعل الشّرط محذوف تقديره: (ثبت)، والمصدر المؤوّل من (أنّ واسمها وخبرها) في محل رفع فاعل لفعل الشّرط المحذوف، وجملة (كان خيرا لهم) جملة جواب الشرط والتّقدير: (ولو ثبت صبرُهم حتّى تخرجَ إليهم لكان خيراً لهم).

(ب)- معاني وإعراب . لولا . حرف غير عامل يأتي على ثلاثة أوجه:

١- حرف امتناع لوجود: حرف يتضمّن معنى الشّرط، يدلّ على امتناع شيء لوجود غيره، لا عمل له. يختص بالدّخول على الجملة الإسميّة ويعرب ما بعده مبتدأ كقوله تعالى: (لولا فضلُ الله عليكم ورحمتُه في الدّنيا والآخرة لمسّكم فيما أفضتم فيه عذابٌ عظيمٌ). والتّقدير: (لولا فضلُ الله ورحمتُهُ لهلكتم). لولا: حرف

←

←

امتناع لوجود، يتضمّن معنى الشّرط مبني على السّكون لا محلّ لها من الإعراب. فضل: مبتدأ مرفوع، والخبر محذوف تقديره موجود، و جملة المبتدأ والخبر المحذوف(فضلُ الله موجودٌ) هي جملة الشّرط، و(لمسّكم عذاب عظيم): هي جملة جواب الشرط. وقولك: (لولا الأمّ لانعدم الحنان). وقول الشّاعر: (لولا المشقّة ساد النّاس كلُّهم.. الجود يُفْقِر والإقدام قَتَّال). يلاحظ: الإسم الوارد بعد لولا الشّرطية يعرب مبتدأ ويكون، اسما ظاهرا كقولك: (لولا العلم لساد الجهل). إذا كان المبتدأ ضميرا كان ضمير رفع منفصل مثل: أنا، نحن، هو، هي، أنت.. وغيرها، كقوله تعالى: (لولا أنتم لكنّا مؤمنين). أما (لولاك، ولولاها) فلا تجوز إلاّ في الشّعر وهذا للضّرورة الشّعريّة. وقد يكون المبتدأ مصدرا مؤوّلا من أنّ والفعل كقوله تعالى: (وهمّ بها لولا أن رأى برهان ربّه). فالمصدر المؤوّل (أن رأى) في محلّ رفع مبتدأ. والتّقدير: (وهمّ بها لولا رؤيةُ برهانِ ربه). وقد يرد المصدر المؤوّل من (أنّ واسمها وخبرها) مبتدأ كقولك: (لولا أنّ البحرَ جميلٌ لغادرت الشّاطئ). والتّقدير: (لولا جمالُ البحر لغادرتُ الشّاطئَ)، جمال: مبتدأ مرفوع بالضّمة وهو مضاف، البحر: مضاف إليه. لغادرت الشّاطئ: فعل وفاعل ومفعول به، والجملة الفعليّة في محلّ رفع خبر المبتدأ. وقد يحذف خبر المبتدأ وذلك إذا دلّ على كون عام (بمعنى يقدّر بكائن أو موجود) كقوله تعالى: (لولا أنتم لكنّا مؤمنين)، فخبر المبتدأ (أنتم) محذوف تقديره: موجودون. أمّا إذا دلّ على معنى خاص بذاته وجب ذكره كقولك: (لولا حاتمٌ كريمٌ لما بقي ذكره)، فالخبر كريم لا يمكن حذفه لأنّه لا يقدّر بلفظ موجود وهذا لفساد المعنى. (لولا) التّحضيضيّة: تدخل على الفعل المضارع لأنّ الطّلب يكون في المستقبل كقوله تعالى:(قال يا قوم لما تستعجلون بالسّيئة قبل الحسنة لولا تستغفرون الله لعلّكم تُرحمون). (لولا): حرف تحضيض مبني على السّكون لا محلّ له من الإعراب. (لولا) للتّوبيخ: وذلك إذا دخلت على الفعل الماضي لأنّ التّوبيخ يكون على فعل تمّ وحصل في الماضي كقولك لشخص تكاسل في تقديم يد العون: (لولا أسعفت المريض). وقوله تعالى: (لولا إذ سمعتموه قلتم ما يكون لنا أن

←

لذا قال: (ولو للشرط) اي لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا (في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط) فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني لاكرمتك معلقا الاكرام بالمجئ مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام فهي لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط يعني ان الجزاء منتف بسبب انتفاء الشرط، هذا هو المشهور بين الجمهور.

(هذا خلافاً لقول ابن الحاجب لأنه يرى العكس، الجمهور على أنه امتنع الثاني بامتناع الأول، هو يرى أن الأول امتنع لامتناع الثاني). **واعترض عليه ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني مسبب وانتفاء السبب لا يدل على**

→

نتكلّم بهذا). فجملة (إذ سمعتموه) جملة اعتراضيّة دالّة على الظّرفيّة، أمّا الفعل الماضي (قلتم) فهو الدّال على التوبيخ لأنّه حصل وتمّ. يلاحظ: قد يكون الفعل بعد لولا ماضيا لكنّ معناه للتّحضيض وليس للتّوبيخ كقوله تعالى: (ربّنا لولا أرسلت إلينا رسولا فنتّبع آياتك). لأنّ معنى التوبيخ لا يناسب المقام. وإذا كان الجواب بعد (لولا) التّحضيضيّة والتّوبيخيّة فعلا وجب نصبه بأن مضمرة بعد فاء السّببيّة مثل:(لولا تجتهد في دروسك فتنجحَ وتحققَ آمالك). و(لولا) التّحضيضيّة والتّوبيخيّة تختصّ بالأفعال، فإذا جاء بعدها اسم قدّرنا لها فعلا مناسبا كقولك: (لولا التّلاميذُ يأتون في الوقت المطلوب). والتّقدير: (لولا يأتي التّلاميذُ في الوقت المناسب). فالتّلاميذُ: فاعل لفعل محذوف وجوبا يفسّره الفعل المذكور. وقولك: (لولا الضّعيفَ ساعدتَه). الضّعيفَ: مفعول به لفعل محذوف وجوبا يفسّره الفعل المذكور والتّقدير: (لولا تساعد الضّعيفَ).

انتفاء المسبب لجواز ان يكون للشئ اسباب متعددة بل الامر بالعكس لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء جميع اسبابه فهي لامتناع الاول لامتناع الثاني الا ترى ان قوله تعالى: لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا، انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الالهة دون العكس.

واستحسن المتأخرون رأي ابن الحاجب حتى كادوا ان يجمعوا على انها لامتناع الاول لامتناع الثاني.

اما لما ذكره واما لان الاول ملزوم والثاني لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس لجواز ان يكون اللازم اعم.

وانا اقول منشأ هذا الاعتراض: قلة التأمل، لانه ليس معنى قولهم لو لا امتناع الثاني لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاع السبب أو الملزوم لا يوجب انتفاع المسبب أو اللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى ـ لو شاء الله لهديكم ـ ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشيئة.

يعني: انها تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات إلى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي؟ الا ترى ان قولهم لو لا لامتناع الثاني لوجود الاول نحو: لو لا علي عليه السلام لهلك عمر، معناه

ان وجود علي عليه السلام سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك. ولهذا صح مثل قولنا: لو جئتني لاكرمتك لكنك لم تجئ، اعني عدم الاكرام بسبب عدم المجئ. قال الحماسي: ولو طار ذو حافر قبلها، لطارت ولكنه لم يطر، يعنى ان عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها، وقال أبو العلاء المعري: ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم، رعايا ولكن ما لهن دوام.

واما المنطقيون فقد جعلوا، ان و لو، اداة اللزوم وانما يستعملونها في القياسات لحصول العلم بالنتائج فهي عندهم للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات إلى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي وقوله تعالى: لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا، وارد على هذه القاعدة لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشانع المستفيض وتحقيق هذا البحث على ما ذكرناه من اسرار هذا الفن.

وفي هذا المقام مباحث اخرى شريفة اوردناها في الشرح واذا كان -لو- للشرط في الماضي (فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها) إذ الثبوت ينافي التعليق والاستقبال ينافي المضي فلا يعدل في جملتيها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة.

ومذهب المبرد انها تستعمل في المستقبل استعمال ان للوصل وهو مع قلته ثابت، نحو قوله عليه السلام: اطلبوا العلم ولو بالصين، و اني اباهي بكم الامم يوم القيامة ولو بالسقط.

(فدخولها على المضارع في نحو) واعلموا ان فيكم رسول الله (لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم) أي لو قعتم في جهد وهلاك (لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا)، والفعل: هو الاطاعة يعني ان امتناع عنتكم بسبب امتناع استمراره على اطاعتكم فان المضارع يفيد الاستمرار ودخول لو عليه يفيد امتناع الاستمرار.

ويجوز ان يكون الفعل امتناع الاطاعة يعنى ان امتناع عنتكم بسبب استمرار امتناعة عن اطاعتكم لانه كما ان المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفى استمرار النفي والداخل عليه لو يفيد استمرار الامتناع كما ان الجملة الاسمية المثبتة تفيد تأكيد الثبوت ودوامه.

والمنفية يفيد تأكيد النفي ودوامه لا نفي التأكيد والدوام كقوله تعالى " وما هم بمؤمنين " ردا لقولهم انا آمنا على ابلغ وجه وآكده كما في قوله تعالى (" الله يستهزئ بهم ") حيث لم يقل الله مستهزئ بهم قصدا إلى استمرار الاستهزاء وتجدده وقتا فوقتا.

(و) دخولها على المضارع (في نحو قوله تعالى ولو ترى) الخطاب

لمحمد صلى الله عليه وآله، أو لكل من تأتي منه الرؤية (إذ وقفوا على النار) أي اروها حتى يعاينوها واطلعوا عليها اطلاعا هي تحتهم أو ادخلوها فعرفوا مقدار عذابها وجواب لو محذوف أي لرأيت امرا فظيعا.

(لتنزيله) أي المضارع (منزلة الماضي لصدوره) أي المضارع أو الكلام (عمن لا خلاف في اخباره)، فهذه الحالة انما هي في القيامة لكنها جعلت بمنزلة الماضي المتحقق فاستعمل فيها. لو، واذ، المختصان بالماضي لكن عدل من لفظ الماضي، ولم يقل ولو رأيت اشارة إلى انه كلام من لا خلاف في اخباره والمستقبل عنده بمنزلة الماضي في تحقق الوقوع فهذا الامر مستقبل في التحقيق ماض بحسب التأويل كأنه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رأيته ولو رأيته لرأيت امرا فظيعا.

(كما) عدل عن الماضي إلى المضارع (في ربما يود الذين كفروا) لتنزيله منزلة الماضي لصدوره عمن لا خلاف في اخباره.

وانما كان الاصل ههنا هو الماضي لانه قد التزم ابن السراج وابو علي في الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بـ ما (ربَ جارة، فاذا دخلت عليها (ما)، كفتها عن عمل الجر، والبصريون لا ينصبون الفعل بعد ربما، وسيبويه في باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل ولا

تغير الفعل عن حاله، قال: ومن تلك الحروف ربما وقلما وأشبههما، جعلوا رب مع ما بمنزلة كلمة واحدة، وهيؤوها ليذكر بعدها الفعل، لأنهم لم يكن لهم سبيل إلى رب يقول، ولا إلى قل يقول، فألحقوهما وأخلصوهما للفعل)، **يجب ان يكون ماضيا لانها للتقليل في الماضي، ومعنى التقليل ههنا انه يدهشهم اهوال القيمة فيبهتون فان وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك. وقيل هي مستعارة للتكثير أو للتحقيق ومفعول - يود - محذوف لدلالة لو كانوا مسلمين عليه ولو للتمني حكاية لوادادتهم.**

واما على رأي من جعل لو التي للتمني حرفا مصدرية فمفعول يود هو قوله لو كانوا مسلمين.

(أو لا ستحضار الصورة) عطف على قوله لتنزيله يعنى ان العدول إلى المضارع في نحو: ولو ترى، اما لما ذكر واما لاستحضار صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار لان المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذى من شأنه ان يشاهد كأنه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك الا في امريتهم بمشاهدته لغرابته أو فظاعته أو نحو ذلك (كما قال الله تعالى فتثير سحابا) بلفظ المضارع بعد قوله تعالى: الله الذي ارسل الرياح، (استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة

الباهرة) يعنى اثارة صورة السحاب مسخرا بين اسماء والارض على الكيفيات المخصوصة والانقلابات المتفاوتة.

(٤)- في تنكير المسند

أغراض تنكير المسند، أنه يرد أحيانًا نكرة، وأحيانًا معرفة. وتنكيره أو تعريفه إنما يكون لإفادة أغراض يقصد إليها البلاغي. فمن أغراض تنكيره: عدم إيراد التخصيص أو العهد، كقولك: زيد كاتب، وعمرو شاعر. إذا أردت مجرد الإخبار عنهما بالكتابة والشعر، أما إذا أردت التخصيص، فإنك تقول: زيد الكاتب، وعمرو الشاعر. كذلك إذا أردت كاتبًا أو شاعرًا معهودًا، قلت: فلان الكاتب أو الشاعر، فتعرف المسند في الحالتين.

ومنها: إرادة التفخيم والتعظيم، كما في قول الله تعالى: {ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ}[1]. أي: هو هدى. فتنكير المسند: {هُدًى} أفاد تعظيم هداية القرآن، وتفخيمها، وأنها بلغت درجة لا يمكن إدراك كنهها، ومثله قوله تعالى: {وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ}[2].

---

(١) البقرة: ٢.

(٢) الأنعام: ١٥٥.

وقوله عز وجل: {وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى}[1]. ولا يخفى عليك ما في تنكير المسند في الآيتين من إفادة التفخيم التعظيم، {كِتَابٌ}، {قُرْآنًا}، {هُدًى}، {شِفَاءٌ}، {وَقْرٌ}، {عَمًى}، التنكير أفاد تفخيم القرآن، وتعظيم هدايته، والتنويه بشأنه. ومن ذلك أيضاً: إفادة التحقير والتهوين، كما في قول الشاعر: (غدرت بأمر كنت أنت دعوتنا.. إليه وبئس الشيمة الغدر بالعهد.. وقد يترك الغدر الفتى وطعامه.. إذا هو أمسى حلبة من دم الفصد)، فتنكير المسند: (حِلبة)، أفاد التحقير، والمعنى: أن الوفي لا يغدر ولو أخنى عليه الدهر، وأمسى طعامه بهذه الحقارة حلبة من دم الفصد.

لذا قال: (وأما تنكيره) أي تنكير المسند (فلإرادة عدم الحصر والعهد) الدال عليهما التعريف (كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر أو للتفخيم نحو هدى للمتقين) بناء على انه خبر مبتدأ محذوف أو خبر تلك الكتاب (أو للتحقير) نحو ما زيد شيئا.

---

(١) فصلت: ٤٤.

خلاصة: اغراض تنكير المسند

تنكيره، فلأنّ الاصل في المسند أن يكون نكرة، لإفادة العلم بشيء مجهول، لكن قد يرجّحها أمور:

(١)- قصد بيان عدم معرفته بالعهد .

(٢)- بيان عدم الحصر. كقولك: زيد كاتب، وعمرو شاعر.

(٣)- (العهدية)، و(الحصر) في شيء معين، وكلاهما من مدلولات التعريف؛ كقولك: زيد كاتب، وعمرو شاعر . فكأنك لا تريد أن الكاتب، والشاعر منحصران في زيد وعمرو. وحتى لا يكون كاتب غير زيد، وشاعر غير عمرو . ولا تريد أنهما مذكوران قبلُ لفظاً، أو حكماً.

(٤)- يكون تنكير المسند للتفخيم، أي: إرادة تفخيم شأن المسند، بمعنى تعظيمه، نحو قوله تعالى: {الم ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ} على أن {هُدًى} خبر مبتدأ محذوف، أو خبر: {ذَلِكَ الْكِتَابُ} ، أي: هدى لا يُدرك كنهُه، من غاية ارتفاع شأنه، وعظمته، ومنه قوله تعالى: {إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ}[1] .

(٥)- ويأتي تنكير المسند للتحقير، وانحطاط الشأن، إلى غاية لا يمكن فيها أن يُعرف، نحو: ما زيد شيئًا . أي: شيئًا يُعبأ به .

(٦)- ومن مقتضيات تنكير المسند كون المسند إليه نكرة، نحو:

---

(١) سورة الحج ١

رجل من قبيلة كذا حاضر. فإنه يجب حينئذٍ تنكير المسند، فإنه لا يصح الإخبار بالمعرفة عن النكرة.

(٥)ـ تخصيص المسند وتعريفه

(أ)ـ **تخصيص المسند**، إذا وُصِف الشيء بمنفك عنه تابع له نحو قولك: (زَيْدٌ كَاتِبٌ مُجِيد). زَيد مبتدأ، وكاتب خبر، ومجيد نعت لكاتب الذي هو المسند، هنا وصف فأفاده التخصيص لأنه كاتب منه مجيد ومنه غير مجيد، فإذا قلت: مجيد. فحينئذٍ صار الكاتب مجيداً صار مجيداً فأفاده التخصيص لكون الفائدة أعم، لأن زيادة الخصوص توجب أتمية الفائدة لا شك، جَاءَ رَجُلٌ قَصِير، جَاءَ رَجُلٌ عَالِم، جَاءَ رَجُلٌ جَاهِل، لا شك أنه أفاده فائدة أتم من كونه جَاءَ رَجُلٌ، فإذا قلت: جَاءَ رَجُلٌ عَالِمٌ طَوِيلٌ .. افاد التخصيص. وقد يخصص المسند بالإضافة نحو (زَيْدٌ غُلامُ رَجُلٍ)، والحكم حكمه يعني: غلام رجل لا غلام امرأة .

لذا قال:(واما تخصيصه) أي المسند (بالاضافة) نحو زيد غلام رجل (أو الوصف) نحو زيد رجل عالم (فلكون الفائدة اتم) لما مر من ان زيادة الخصوص توجب اتمية الفائدة.

واعلم ان جعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات وجعل الاضافة والوصف من المخصصات انما هو مجرد اصطلاح. وقيل لان التخصيص عبارة عن نقص الشيوع، ولا شيوع للفعل

لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال تقيده والوصف يجئ في الاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه وفيه نظر.

(واما تركه) أي ترك تخصيص المسند بالاضافة أو الوصف (فظاهر مما سبق) في ترك تقيد المسند لمانع من تربية الفائدة.

(ب)- تعريف المسند

اما تعريف المسند ليكون الحكم على الذي علمه المخاطب ببعض المعرفات التي هي إحدى طرق التعريف، بأن يكون مضمراً أو علماً، أو اسم إشارة، أو موصولاً .. إلى غير ذلك، فالحكم هنا كالحكم في المسند إليه، سواء اتحد التعريفان نحو: (الرَّاكِبُ هُوَ الْمُنْطَلِقُ). أو اختلافا (زَيْدٌ هُوَ الْمُنْطَلِقُ). ففي الرَّاكِبُ هُوَ الْمُنْطَلِقُ الرَّاكِبُ الْمُنْطَلِقُ متحدان، إذ الطريق واحد وهو (أل) الرَّاكِبُ محلًى بـ (أل) معرف بـ (أل)، الْمُنْطَلِقُ معرف بـ (أل). وفي (زَيْدٌ هُوَ الْمُنْطَلِقُ)، اختلاف زَيْدٌ وهو مسند إليه عَلَمْ وَالْمُنْطَلِقُ محلًى بـ (أل). ويجب عند تعريف المسند تعريف المسند إليه، لأن المسند لا يكون أعرف من المسند إليه، فإذا كان المسند معرفةً وجب تعريف المسند إليه، أليس كذلك، وهذا معنى كلامهم: إذا عُرِّفَ المسند وجب تعريف المسند.

هذا هو الأصل أنه يجب عند تعريف المسند تعريف المسند إليه، نعم لم يشترط الاتحاد في التعريف، فتعريف المسند حينئذٍ يكون لما

مضى من المسائل المتعلقة بتعريف المسند إليه يعني: متى تعرفه بـ (أل)، ومتى يكون ضميراً، ومتى يكون عَلَماً، ومتى يكون بالإضافة.. إلى ما سبق، وإن كان جنس التعريف هنا قد يخالف جنس التعريف هناك بحيث إن تعريف المسند قد يفيد الحصر، ولذلك يقول: (زَيْدٌ هُوَ الْمُنْطَلِقُ). هو ضمير فَصْلٍ وعند كثير من البيانيين أن ضمير الفصل مر معنا أنه يفيد التخصيص لكن متى يفيد التخصيص؟ إذا لم يوجد في الجملة ما يفيد التخصيص، فإذا وجد في الجملة ما يفيد التخصيص حينئذٍ صار مؤكِّداً، فقولنا مثلاً: (زَيْدٌ هُوَ الْمُنْطَلِقُ . زَيْدٌ الْمُنْطَلِقُ) حصل تعريف الجزأين وسيأتينا أنه من المخصصات زَيْدٌ الْمُنْطَلِقُ لا غيره من أين أخذنا ؟ من تعريف الجزأين، إذًا وُجِدَ عندنا سبب وطريق للحصر والقصر، وهو تعريف الجزئين، إذا أدخلت ضمير الفصل مع الدلالة دلالة الجملة على الحصر والقصر حينئذٍ صار مؤكداً ولا يفيد التخصيص، إن زَيْدٌ هُوَ الْمُنْطَلِقُ ما الذي أفاد التخصيص؟ تعريف الجزأين، وما وظيفة (هو) ضمير الفصل؟ نقول هنا: مؤكد . حينئذٍ إذا عُرِّفَ المسند أفاد التخصيص بخلاف تعريف المسند إليه لا يفيد التخصيص (زَيْدٌ عَالِمٌ)، زَيْدٌ مسند إليه وهو معرفة، عَالِمٌ خبر، هل أفاد التخصيص؟ لا مع كون المسند إليه معرفةً والمسند نكرةً لم يفد التخصيص، بخلاف (زَيْدٌ هُوَ الْعَالِمُ) حينئذٍ أفاد التخصيص بتعريف المسند، إذًا تعريف المسند ليكون الحكم على الذي علمه المخاطب

ببعض المعرفات السابقة التي مرت معنا فيما سبق، والتَعْرِيفُ لإفادة المخاطب حكماً أو لازم حكمٍ على شيء معلوم له بأحد طرق التعريف بـ(أمر آخر مثله)، أي: إذا كان السامع يعلم بالمحكوم عليه إحدى صفتين مثل: زَيْدٌ أَخُوكَ . أيهما المبتدأ وأيهما الخبر ؟ لأن الجزأين معرفان هنا، حينئذٍ نأتي إلى المعنى زَيْدٌ أَخُوكَ، - عند (ابن مالك) يتعين لانه لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ هنا زَيْدٌ أَخُوكَ زَيْدٌ مبتدأ وَأَخُوكَ خبر متعين، وعند غيره يجوز الوجهان - الذي يُرجِّحُ المبتدأ- على القول بجواز الابتداء بالخبر - هو المعنى فإذا كنت تعلم زيداً والمخاطب لا يعلم أنه يعلم أنه أخوه حينئذٍ تجعل المعلوم زيد، وتجعل الخبر الذي هو مجهول أخوك، وإذا كان يعلم أن له أخاً لكن لا يدري أنه زيد فحينئذٍ تقول: (أَخُوكَ زَيْدٌ). فحينئذٍ صار المحكوم عليه أخوك لكونه معلومًا، لكن لا تدري أنه هو زيد أو عمرو أو خالد وقلت: أَخُوكَ زَيْدٌ. فصار فرق بينهما، إذا كان السامع يعلم للمحكوم عليه إحدى الصفتين وأردت أن تفيده الأخرى فاجعل المعلوم له مبتدأ، وغيره خبراً كما إذا كان يعرف زيداً باسمه ووصفه، ويجهل كونَهُ أخاه تقول: زَيْدٌ أَخُوكَ. وعكسه وهو (أَخُوكَ زَيْد) لمن علم أن له أخاً ولا يعلم كونه زيداً.

لذا قال: (واما تعريفه فلإفادة السامع حكما على امر معلوم له باحدى طرق التعريف) يعني انه يجب عند تعريف المسند إليه إذ ليس في كلامهم مسند إليه نكرة ومسند معرفة

في الجملة الخبرية (بآخر مثله) أي حكما على امر معلوم بامر آخر مثله في كونه معلوما للسامع باحدى طرق التعريف سواء يتحدا الطريقان نحو: الراكب هو المنطلق أو يختلفان نحو: زيد هو المنطلق (أو لازم حكم) عطف على حكما (كذلك) أي على امر معلوم باخر مثله.

وفيه، هذا تنبيه على ان كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي افادة الكلام للسامع فائدة مجهولة لانه العلم بنفس المبتدأ والخبر لا يستلزم العلم باسناد احدهما إلى الاخر (نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق) حال كون المنطلق معرفا (باعتبار تعريف العهد أو الجنس).

وظاهر لفظ الكتاب(كتاب سيبويه) ان نحو زيد اخوك انما يقال لمن يعرف ان له اخا.

والمذكور في الايضاح(ايضاح العلوم للقزويني) انه يقال لمن يعرف زيدا بعينه سواء كان يعرف ان له اخا أو لم يعرف.

ووجه التوفيق ما ذكره بعض المحققين من النحاة ان اصل وضع تعريف الاضافة على اعتبار العهد والا لم يبق فرق بين غلام زيد وغلام لزيد فلم يكن احدهما معرفة والاخر نكرة لكن كثيرا ما يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة إلى معين

كالمعرف باللام وهو خلاف وضع الاضافة فما في الكتاب ناظر إلى اصل الوضع وما في الايضاح إلى خلافه.

(وعكسها) أي ونحو عكس المثالين المذكورين وهو: اخوك زيد، والمنطلق عمرو.

والضابط في التقديم انه إذا كان للشئ صفتان من صفات التعريف وعرف السامع اتصافه باحديهما دون الاخرى فايهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه بالاخر فيجب ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ وايهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك ان تحكم بثبوته للذات أو انتفائه عنه يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبر فإذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه وأردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك، وإذا عرف اخا له ولا يعرفه على التعيين وأردت ان تعينه عنده قلت: اخوك زيد، ولا يصح "زيد اخوك"، ويظهر ذلك في نحو قولنا "رأيت اسودا غابها الرماح" ولا يصح رماحها الغاب.

(والثاني) يعنى اعتبار تعريف الجنس (قد يفيد قصر الجنس على شئ تحقيقا نحو زيد الامير) إذا لم يكن امير سواه.

(أو مبالغة لكماله فيه) أي لكمال ذلك الشئ في ذلك

الجنس أو بالعكس (نحو عمرو الشجاع) أي الكامل في الشجاعة كانه لا اعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال.

وكذا إذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو: الامير زيد، والشجاع عمرو، ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو.

والحاصل: ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفة أو نكرة وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ والجنس قد يبقى على اطلاقه كما مر، وقد يقيد بوصف أو حال أو ظرف أو مفعول أو نحو ذلك نحو: هو الرجل الكريم، وهو السائر راكبا، وهو الامير في البلد، وهو الواهب الف قنطار، وجميع ذلك معلوم بالاستقراء وتصفح تراكيب البلغاء.

وقوله قد يفيد بلفظ "قد" اشارة إلى انه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء: إذا قبح البكاء على قتيل، رايت بكاءك الحسن الجميلا، فانه يعرف بحسب الذوق السليم والطبع المستقيم والتدرب في معرفة معاني كلام العرب ان ليس المعنى ههنا على القصر وان امكن ذلك بحسب النظر الظاهر والتأمل القاصر.

(وقيل) في نحو: زيد المنطلق، أو المنطلق زيد، (الاسم متعين

للابتداء) تقدم أو تأخر (لدلالته على الذات، والصفة) متعينة (للخبرية) تقدمت أو تأخرت (لدلالتها على امر نسبي) لان معنى المبتدأ المنسوب إليه، ومعنى الخبر المنسوب، والذات هي المنسوب إليها والصفة هي المنسوب فسواء قلنا زيد المنطلق أو المنطلق زيد يكون زيد مبتدأ والمنطلق خبر وهذا رأى الرازي.

(ورد بان المعنى الشخص الذى له الصفة صاحب الاسم) يعنى ان الصفة تجعل دالة على الذات ومسندا إليها والاسم يجعل دالا على امر نسبي ومسندا.

فتحصل: تعريف المسند لأمور:

(١)- إفادة السامع حكماً معلوماً على أمر معلوم، وذلك يفيد النسبة المجهولة، فمن عرف زيداً بشخصه، وعرف أنّ له صديقاً، ولكن لم يعرف أنّ زيداً هو صديقه، قيل له: (زيد صديقك) وهذا يفيد النسبة، وإن لم يفد الخير لكونه معلوماً.

(٢)- قصر المسند على المسند إليه حقيقة، كقولك: (الحسن والحسين -عليهما السلام- سيدا شباب اهل الجنة).

(٣)- قصر المسند على المسند إليه ادّعاءً، كقوله: (وأخو كليب عالم الانساب).

(٦)- في كون المسند جملة

عرفت مما تقدم ان المسند إما مفرد وإمّا جملة، وعرفت ان المفرد على قسمين: فعل، نحو: (قام زيد) و اسم، نحو: (زيد أسد)، ثم اعلم ان الجملة على ثلاثة أقسام:

(١)- اسمية، نحو: (زيد أبوه منطلق).

(٢)- فعلية، نحو: (زيد يصلّي).

(٣)- ظرفية، إما جاراً أو مجروراً، نحو: (محمد في الدار)، أو نحو: (عليّ عندك).

ثم ان الجملة على ثلاثة أقسام:

(١)- السببية، وهي ما تكون من متعلقات المسند إليه،.نحو: (حسين انتصر ابنه).

(٢)- المؤكدة، وهي ما تكون مؤكدة للحكم، نحو: (جعفر يفقه) لتكرر الإسناد.

(٣)- المخصصة، وهي ما تكون مخصصة للحكم بالمسند إليه، نحو: (أنا سعيتُ في حاجتك) أي: الساعي فيها أنا وحدي لا غير. وقد مر معنا هذا كله.

لذا قال: (واما كونه) أي المسند (جملة فللتقوي)، نحو: زيد قام (أو لكونه سببيا) (وقد عرفت مما تقدم ان السببي هنا ما جرى على غير مَنْ هُو لَهُ، بأن يكون إثبات المسند للمسند إليه بمتعلقه لا لنفسه)، **نحو:**

زيد ابوه قائم (أبوه قائم الجملة خبر المبتدأ، الإثبات هنا للحكم اي لمتعلق زيد؛ لأن الحديث عن أبي زيد وليس عن زيد، القائم هنا نعت لزيد، لكنه ليس جارٍ لزيد، وإنما هو جارٍ لما بعده، فالذي يوصف بالقيام ليس هو الموصوف. وإنما هو ما بعده، فالسببيّ ألا يجري الحكم المتعلق بالخبر للمبتدأ، بل لما تعلق به يعني لا لذات المبتدأ بل لشيءٍ تعلق به، كقولك: (زيدٌ أبوه قائمٌ)، زيدٌ: مبتدأ أول، أبوه: مبتدأ ثاني، قائمٌ: خبر الثاني والجملة خبر الأول، أبوه قائم لم يتعلق بزيد بل بمتعلق زيد وهو الأمر، كذلك: هند عبدها قائمٌ، القيام هنا ليس لهند وإنما هو للعبد، كذلك القيام في المثال ليس هو لزيد وإنما هو لأبي زيد) **(لما مر) من ان افراده يكون لكونه غير سببي مع عدم افادة التقوي. وسبب التقوي في مثل: "زيد قام" على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي ان يسند إليه شئ فإذا جاء بعده ما يصلح ان يسند إلى ذلك المبتدأ صرفه ذلك المبتدأ إلى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير أو متضمنا له فينعقد بينهما حكم.**

ثم إذا كان متضمنا له لضميره المعتد به بان لا يكون مشابها للخالي عن الضمير كما في زيد قائم صرفه ذلك الضمير إلى المبتدأ ثانيا فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا يختص التقوي بما يكون مسندا إلى ضمير مبتدا ويخرج عنه نحو: زيد ضربته

ويجب ان يجعل سببيا (إذا يسمى سببياً عند البيانيين، هذا لم يذكره النحاة هناك، فلو كان سببياً أو مفيداً للتقوي فهو جملةٌ قطعاً، يعني: كل ما يفيد السببية أو أفاد التقوية يعني: التأكيد فهو جملة، لأنك إذا قلت زيدٌ قام، زيدٌ مبتدأ قام فعل ماضي والفاعل ضمير مستتر يعود إلى زيد، هنا قالوا: فيه تقوية للحكم، الخبر وقع فعلاً ماضياً، وأُسْنِدَ إلى ضمير زيد فكأنك كررت زيداً مرتين، أثبت له الحكم مرتين، مرة بكون الجملة وقعت (قام زيدٌ) في القوة لأن الضمير يعود إلى زيد، ومرة أخرى أسندت القيام إلى فاعل، يعني: زيد وقع مرتين مرة بالاسم الظاهر وهو مبتدأ ومرةً فاعلاً، فأخبرت عنه من حيث كونه مبتدأ ومن حيث كونه فاعلاً بقام، فحصل تأكيد وتقوية، هذا يسمى تقوية الحكم).

واما على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل اللفظية الا لحديث قد نوى اسناده إليه. فإذا قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به، فإذا قلت قام دخل في قلبه دخول المأنوس وهذا اشد للثبوت وامنع من الشبهة والشك. وبالجملة ليس الإعلام بالشئ بغتة مثل الإعلام به بعد التنبيه عليه، والتقدمة، فان ذلك يجري مجرى تأكيد الإعلام في التقوي والاحكام فيدخل فيه نحو: زيد ضربته، وزيد مررت به

ومما يكون المسند فيه جملة لا للسببية أو التقوي خبر ضمير الشان ولم يتعرض له لشهرة امره وكونه معلوما مما سبق. (اقول: قد تقدم منا بيانه في الشرح المتقدم فراجع). واما صورة التخصيص نحو: انا سعيت في حاجتك، ورجل جاءني فهي داخلة في التقوي على ما مر (واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر) يعني ان كون المسند جملة للسببية أو التقوي وكون تلك الجملة اسمية للدوام والثبوت وكونها فعلية للتجدد والحدوث والدلالة على احد الازمنة الثلاثة على اخصر وجه وكونها شرطية للاعتبارات المختلفة الحاصلة من ادوات الشرط.

(وظرفيتها لاختصار الفعلية إذ هي) أي الظرفية (مقدرة بالفعل على الاصح) لان الفعل هو الاصل في العمل. وقيل باسم الفاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا، ورجح الاول بوقوع الظرف صلة للموصول نحو: الذي في الدار اخوك.

واجيب بان الصلة من مظان الجملة بخلاف الخبر، ولو قال إذا الظرف مقدر بالفعل على الاصح، لكان اصوب لان ظاهر عبارته يقتضى ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على القول الغير الاصح، ولا يخفى فساده.

(٧)ـ في تأخير المسند وتقديمه

والأصل في المسند هو التأخير لان المسند اليه في الاهمية أَوْلى. دواعي تقديم المسند إذا كان الأصل فيه التأخير: ذكر علماء البلاغة من الدواعي البلاغية لتقديم المسند إذا كان الأصل فيه التأخير أربعة أمور.

الداعي الأوّل: تخصيص المسند بالمسند إليه، أي: قَصْرُ المسند على المسنَدِ إليه، فلا يكون لغيره، وسيأتي إن شاء الله في بحث القصر بيان القصر الحقيقي والقصر الإضافي. نحو: قول الله عزّ وجلّ: { وَهُوَ الله لا إله إِلاَّ هُوَ لَهُ الحمد فِي الأولى والآخرة وَلَهُ الحكم وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ}[١] .

في هذه الآية جملتان قدّم فيهما المسند على المسند إليه، هما: {لَهُ الحمد فِي الأولى والآخرة}، (لَهُ) مسند، (الحمد..)، مسند اليه، {وَلَهُ الحكم}، (لَهُ)، مسند (الحكم)، مسند اليه، والجملتان اسميتان، والأصل فيهما تقديم المسنَدِ إليه، وقدم فيهما المسند لإفادة التخصيص بمعنى القصر. واللام بمعنى الاختصاص، أي: اختص الله بكلّ الحمد وبكلّ الحكم، بمعنى أنّ كلَّ الحمد وكلّ الحكم مقصوران عليه، لا يتعديان إلى غيره سبحانه. ومنه قول الله عزّ وجلّ: {لِلَّهِ الأمر مِن

---

(١) القصص: ٧٠.

قَبْلُ وَمِن بَعْدُ}[١]. وهذه جملة اسمية، والأصل فيها تقديم المسند إليه. وقُدّم فيها المسند لإفادة التخصيص، أي: الحصر، (لِلَّهِ) مسند (الأَمْرُ) مسند اليه. اللاّم بمعنى الملك، والجار والمجرور متعلقان بخبر مقدم مقدّر، والمعنى اختصّ ملْكُ الأمر بالله، أي: كلّ الأمر مقصور ملكه على الله سبحانه، لا يتعدّاه إلى غيره. ونظير ذلك قول الله عزّ وجلّ: {لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ}[٢].

وقول الله عزّ وجلّ: {واقترب الوعد الحق فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الذين كَفَرُواْ ياويلنا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هاذا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ}[٣]. والشاهد: جملة {فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الذين كَفَرُوا}، {إِذَا} فجائية {هِيَ} ضمير القصة، وهو مبهم جاء تفسيره في الجملة بعده، ويؤتَى في البيان العربي بضمير القصة لتعظيم الأمر المبهم الذي تقدم تفسيره. {شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الذين كَفَرُوا} جملةٌ قُدِّم فيها الخبر وهو {شَاخِصَةٌ} على المبتدأ وهو {أَبْصَارُ..} لإرادة التخصيص، على معنى تخصيص الشخوص بأبصار الذين كفروا يوم القيامة، دون غيرهم وهم

---

(١) الروم: ٤.

(٢) الكافرون: ٦.

(٣) الانبياء: ٩٧.

أهل الإيمان.

وتأمل قول الله عزّ وجلّ بشأن عباد الله المخلَصينَ في جنّات النعيم: {يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ * بَيْضَآءَ لَذَّةٍ لِّلشَّارِبِينَ * لاَ فِيهَا غَوْلٌ وَلاَ هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ}[1] . غَوْل: الْغَوْلُ ما يحدثه شرب الخمر من صداع وسكر، والغول الإهلاك، يقال: غاله غَوْلاً إذا أهلكه. يُنْزَفُون: يَسْكَرُون - تذهبُ عقولهم، يقال لغة: شرب خمراً فأنزف، أي: سَكِر، أو ذهب عقله. الشاهد: {لاَ فِيهَا غَوْلٌ} قُدّم المسندُ هو {فِيهَا} المتعلق بخبر محذوف مقدر، وأخّر المسند إليه وهو {غَوْلٌ} لإفادة التخصيص، أي: خمر الجنّة مخصوصة بنفي الغول عنها بخلاف خمر الدنيا، فنفي إلْغَوْلِ مقصورٌ على خمر الجنة لاَ يَتَعَدَّاها إلى غيرها من الخمور، وهي خمور الدنيا. والنصوص القرآنية الشواهد على هذا الداعي كثيرة.

واما تقديم المسند فلقصر المسند إليه على المسند نحو: (تَمِيمِيٌّ زَيْدٌ). واذا تقدم المسند على المسند إليه قد يفيد الحصر والقصر- كما سيأتي- تَمِيمِيٌّ زَيْدٌ، أي لا غيره لا ينسب لغير تميم. (فِي الدَّارِ زَيْدٌ)، في الدَّارِ فقط زيد. (فِي الْبَلَدِ عَالِمٌ)، عالم واحد، إذًا تَمِيمِيٌّ زَيْدٌ يعني: أنه مقصور على التميمية لا يتجاوزها إلى غيرها.

---

(١) الصافات: ٤٥ - ٤٧.

الداعي الثاني: قالوا التَنْبِيه من أوّل الامر على أنّه خبرٌ لا نعت. إذا كان تأخيره قد يوهم ابتداءً أنّه نعتٌ للمسند إليه. ويمكن أن نصوغ هذا الداعي بأن نقول: دفع سَبْقِ التوهّم إلى أنّه نعت، بالتَنْبِيه على أنه خبر مع بدء الجملة. وأمثلة ذلك وشواهده كثيرة: نحو قول النَطّاح في وصف أبي دُلف العجلي: (لَهُ هِمَمٌ لاَ مُنْتَهى لِكِبَارِهَا.. وَهِمَّتُهُ الصُّغْرَى أَجَلُّ مِنَ الدَّهْرِ)، أصل الكلام: (هِمَمٌ لَهُ لاَ مُنْتَهَى لِكِبَارِهَا)، لكنّ هذه الصيغة توهم أنّ (لَهُ) صفة لهمم، لأنّ النكرة تستدعي النعت أكثر ممّا تستدعي الخبر، وهو يريد أن يُثبت لممدوحه هممًا لا منتهى لكبارها، ودفعاً للتوهم الذي كان يمكن أن يحدثُ قدَّم المسند (لَهُ) على المسند إليه وهو (هِمَمٌ ..). وجاء في شعره فيه بعد هذا البيت قوله: (لَهُ رَاحَةٌ لَوْ أَنَّ مِعْشَارَ جُودِها.. عَلَى الْبَرِّ كَانَ البَرُّ أَنْدَى مِنَ الْبَحْرِ)، فقدّم المسند وهو (لَهُ) على المسند إليه وهو (رَاحَةٌ)، وهنا مثال لوجوب تقديم المسند(لَهُ) على المسند اليه(رَاحَةٌ) لأنّها نكرة غير موصوفة، فلا يجوز نحويّاً الابتداء بها، فوجب تقديم المسند على المسند إليه وفق القواعد النحويّة، لا بمقتضى داعٍ بلاغي. وقول الله عزّ وجلّ بشأن عذاب الذين كفروا يوم القيامة. {وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ}[1] . وقوله تعالى: (وَلَهُمْ عَذَابٌ

---

(١) المائدة: ٣٦.

مُّقِيمٌ}[١]. وقوله تعالى: {وَلَهُمْ فِي الآخرة عَذَابٌ عَظِيمٌ}[٢]. جاء في هذه النصوص تقديم المسند وهو {لَهُمْ} على المسند إليه وهو {عَذابٌ أليم - عذابٌ مقيم - عذاب عَظيمٌ} لئلا يسبق إلى التوهّم أن المسند قد سيق على سبيل النعت للمسند إليه، وأن الخبر لم يأتِ بَعْدُ، مع ما في هذا التقديم من بيان وجمال واثر بليغ في النفوس.

الداعي الثالث: أن يكون في المسند ما يدعو إلى التفاؤل بالخير أو التشاؤم من الشرّ، ويريد موجّه القول المبادرة بما يحدثُ في نفس المتلقّي من التفاؤل أو التشاؤم. كأن تقول لمن تريد أن يحسَّ بالتفاؤل: مع أذان الفجر أو عند شروق الشمس ولادَة ابنك. وكأنٍ تقول لمن تريد إثارة تشاؤمه وقد سأل متى يكون زواجه: حين تصيح الْبُومةُ زَواجُك. ومن إرادة الإشعار بالتفاؤل، قول الشاعر: (سَعِدَتْ بغُرَّةِ وَجْهِكَ الأَيَّامُ.. وتَزَيَّنَتْ بِلقَائِكَ الأَعْوَامُ).

الداعي الرابع: إرادة التشويق إلى ذكر المسند إليه، ويكثرُ هذا الداعي في المدح والوعظ. فمن أمثلته في المدح قول ابن وهب يمدح المعتصم: (ثَلاَثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا.. شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ والْقَمَرُ)،

---

(١) المائدة: ٣٧.

(٢) المائدة: ٤١.

ومن أمثلته في الوعظ، قول ابي العلاء المعرّي: (وَكَالنَّار الْحَيَاةُ فَمنْ رَمَادٍ.. أَوَاخِرُهَا وَأَوَّلُهَا دُخَانُ).

ومن أمثلته قول الشاعر: (ثلاثَةٌ لَيْسَ لَهَا إِيَابُ.. الْوَقْتُ والْجَمَالُ والشَّبَابُ).

لذا قال: (واما تأخيره) أي تأخير المسند (فلان ذكر المسند إليه اهم كما مر) في تقديم المسند إليه.

(واما تقديمه) أي تقديم المسند (فلتخصيصه بالمسند إليه) أي لقصر المسند إليه على ما حققناه في ضمير الفصل لان معنى قولنا تميمي انا هو انه مقصور على التميمية لا يتجاوزها إلى القيسية (نحو لا فيها غول أي بخلاف خمور الدنيا) فان فيها غولا. فان قلت المسند هو الظرف اعني فيها والمسند إليه ليس بمقصور عليه بل على جزء منه اعني الضمير المجرور الراجع إلى خمور الجنة قلت المقصود ان عدم الغول مقصور على الاتصاف بفى خمور الجنة لا يتجاوزه إلى الانصاف بفى خمور الدنيا وان اعتبرت النفى في جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور على عدم الحصول في خمور الجنة لا يتجاوزه إلى عدم الحصول في خمور الدنيا فالمسند إليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقي وكذلك قياس في قوله تعالى لكم دينكم ولي دين.

ونظيره ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى " ان حسابهم الا على ربي، من ان المعنى حسابهم مقصور على الاتصاف بـ على ربي، لا يتجاوزه إلى الاتصاف بعلى فجميع ذلك من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه بعضهم.

(ولهذا) أي ولان التقديم يفيد التخصيص (لم يقدم الظرف) الذى هو المسند على المسند إليه (في لا ريب فيه) ولم يقل لا فيه ريب (لئلا يفيد) تقديمه عليه ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن، وانما قال في سائر كتب الله تعالى لانه المعتبر في مقابلة القرآن كما ان المعتبر في مقابلة خمور الجنة هي خمور الدنيا لا مطلق المشروبات وغيرها.

(أو التنبيه) عطف على تخصيصه أي تقديم المسند للتنبيه (من اول الامر على انه) أي المسند (خبر لا نعت) إذ النعت لا يتقدم على المنعوت. وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتأمل في المعنى والنظر إلى انه لم يرد في الكلام خبر للمبتدأ (كقوله: له همم لا منتهى لكبارها .. وهمته الصغرى اجل من الدهر) حيث لم يقل همم له.

(أو التفاؤل) نحو: سعدت بغرة وجهك الايام. (أو التشويق إلى ذكر المسند إليه بان يكون في المسند المتقدم طول يشوق النفس

إلى ذكر المسند إليه فيكون له وقع في النفس ومحل من القبول لان الحاصل بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب (كقوله ثلاثة) هذا هو المسند المتقدم الموصوف بقوله (تشرق) من اشرق بمعنى صار مضيئا (الدنيا) فاعل تشرق والعائد إلى الموصوف هو الضمير المجرور في وقوله (ببهجتها) أي بحسنها ونضارتها أي تصير الدنيا منورة ببهجة هذه الثلاثة وبهائها والمسند إليه المتأخر هو قوله (شمس الضحى وابو اسحق والقمر).

(تنبيه، كثير مما ذكر في هذا الباب) يعنى باب المسند (والذي قبله) يعنى باب المسند إليه (غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما) من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق. وانما قال كثير مما ذكر لان بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل المختص بما بين المسند إليه والمسند وككون المسند مفردا فعلا فانه مختص بالمسند إذ كل فعل مسند دائما.

وقيل: هو اشارة إلى ان جميعها لا يجرى في غير البابين كالتعريف فانه لا يجرى في الحال والتمييز وكالتقديم فانه لا يجرى في المضاف إليه.

وفيه نظر لان قولنا جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضى ان يجرى شئ من المذكورات في كل واحد من

الامور التى هي غير المسند إليه والمسند فضلا عن ان يجرى كل منها فيه إذا يكفي لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته في شئ مما يغايرهما فافهم.

(والفطن إذا اتقن اعتبار ذلك فيهما) أي في البابين (لا يخفى عليه اعتباره في غيره هما) من المفاعيل والملحقات بها والمضاف إليه.

دَعْوَاهُمْ

فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ

وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ

وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ[1]

---

(١) سورة يونس الآية: ١٠.

ان
شاء اللّه
الأثر الآت
الجزء الثالث
في تتمة علم المعاني
بغية الباني
في شرح كتاب مختصر المعاني
للعلامة سعد الدين التفتازاني
شرح وتحقيق/ المحتاج والمفتقر لرحمة
ولطف واحسان ربه المنتظر لمولاه والمتشوف
للطلة المباركة علاء الدين آل صبي نجفي
النجف الاشرف مضجع الولي الطهر الطاهر
أمير المؤمنين ويعسوب الدين وقائد الغرّ
المحجلين والد الكرام البررة أفضل
الخلق وخير الأنام عليهم الصلاة
والسلام المصطفى المرتضى
البتول المجتبى
سيد الشهداء
زين العابدين
الباقر الصادق
الكاظم الرضا
الجواد الهادي
العسكري
الحجة

فهرس كتاب بغية الباني

الباث الثاني: أحوال المسند إليه ٥

المبحثُ الأول ٩

في حَذفِ المسند إليه ٩

مقدمة ٩

انواع الحذف ١٢

مقتضيات الحذف ١٣

مُرجِّحات الحذف على الذِكر ١٦

أمثلة في عموم الحذف من الكتاب العزيز ٢٥

امثلة حذف المسند اليه وغيره من الشعر العربي ٢٦

خلاصة البحث الاول ٢٩

المبحث الثاني ٣٥

في ذكر المسند إليه ٣٥

أمثلة في ذكر المسند اليه من الكتاب العزيز ٤٦

امثلة ذكر المسند اليه من الادب العربي ٥٠

خلاصة البحث الثاني ٥٢

تمرينات على الذكر والحذف ٥٣

البحث الثالث ٥٥
في تعريف المسند اليه ٥٥
تمهيد ..... ٥٥ —
البحث البلاغي ٦٥
في مقتضيات تعريف المسند اليه ٦٥
اولا: في مقتضيات اختيار الضمير في تعريف المسند اليه ٦٥
تعريف المسند اليه بالضمير ٦٧
التقديم التقديري للضمير ٦٩
التقديم الحكمي للضمير ٧٠
في مقتضيات اختيار المعرفة(ضميرا) ٧٩
ترك الخطاب مع معين الى غيره ٨٢
تعريف المسند إليه بايراده عَلَمَاً ٨٧
مقتضى اختيار الْعَلَم ٨٨
خلاصة في تعريف المسند إليه بالعلمية ٩٨
تعريف المسند إليه بايراده اسم موصول ٩٩
مقتضيات اختيار اسم الموصول ١٠٢
خلاصة في تعريف المسند إليه بالموصولية ١١٥
تعريف المسند إليه بايراده اسم الاشارة ١١٨
مقتضيات اختيار اسم الإشارة ١٢٠
مقتضيات بلاغية لم يذكرها الماتن ١٢٩
خلاصة في تعريف المسند إليه باسم الإشارة ١٣٤
المبحث الثالث ١٣٧
المسند اليه معرف باللام ١٣٧

أقسام لام العهد الخارجي ١٤١
أقسام لام الحقيقة ١٤٣
في لام الاسْتِغْراقَ ١٥١
خلاصة في تعريف المسند إليه باللام ١٦٤
تعريف المسند اليه بالاضافة ١٦٨
دخول الألف واللام على المضاف ١٧٠
خلاصة في تعريف المسند إليه بالإضافة ١٧٦
تمارين في تعريف المسند اليه ١٧٧
المبحث الرابع ١٧٩
المسند اليه نكرة ١٧٩
تمهيد التنكير ١٧٩
مقتضيات تنكير المسند اليه ١٨٤
خلاصة بحث التنكير ١٩٤
تمارين في تنكير المسند اليه ١٩٨
فائدة :في قاعدة مشتهرة ٢٠٠
تمرينات على التعريف والتنكير ٢٠٤
المبحث الخامس ٢٠٧
بيان ما يَتعلَّق بوصفِ المسند اليه ٢٠٧
توضيح مصطلح(الحال والصفة والنعت) ٢٠٧
ما يتعلق بالمسند اليه ٢١٠
(التقييد بالوصف) ٢١٠
إتباع المسند إليه بالتوكيد ٢١٧
في اتباع المسند اليه بـ(عطف البيان) ٢٢٢

الابدال من المسند اليه ٢٢٧
اتباع المسند اليه بـ(عطف النسق) ٢٣٤
قصر قلب وإفراد في حرف(لا) ٢٣٩
الاضراب بـ(بل)..... ٢٤٠
التقييد بضمير الفصل ٢٤٤
تمرينات على التوابع..... ٢٥١
المبحث السادس ٢٥٣
تقديم المسند إليه ٢٥٣
تمهيد ٢٥٣
للتقدم أحوال أربع ٢٥٤
تقسيم الجرجاني التقديم..... ٢٥٦
توضيح مصطلح(الاختصاص و التَّقَوِّي)..... ٢٥٨
طرق حصول الاختصاص ٢٦٠
تطبيقات في تقديم المسند اليه..... ٢٦٢
توضيح مصطلح (عموم السلب وسلب العموم)..... ٢٦٥
عود على ذي بدء ٢٦٧
رأي الجرجاني في افادة تقديم المسند اليه ٢٧٤
رأي القزويني حال عدم نفي الفعل عن المسند اليه ٢٨٢
بناء الفعل على نكرة..... ٢٨٧
العَوْدُ أَحْمَدُ ٢٩٠
انخرام (قاعدة) الجرجاني في التخصيص ٢٩١
توضيح مصطلح (الفاعل المعنوي والنحوي)..... ٢٩٢
مذهب السكاكي في تقديم المسند إليه وإفادته للتخصيص..... ٢٩٣

توضيح (شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ) ٣٠٢
نقاط الافتراق بين قولي الجرجاني والسكاكي ٣٠٤
توجيه القزويني للقولين ٣٠٥
خلاصة بحث تقديم المسند اليه ٣١٣
توضيح مصطلح(اسوار القضية الحملية) ٣١٩
وضع المضمر موضع المظهر ٣٣٥
وضع المظهر موضع المضمر ٣٣٨
خلاصة: الإظهار في مقام الإضمار ٣٣٩
التهكم بالسامع ٣٤١
لإدخال الروع في ضمير السامع ٣٤٤
الالتفات ٣٤٥
خلاصة في الالتفات ٣٥٢
٢. الأسلوب الحكيم ٣٥٤
خلاصة في الأسلوب الحكيم ٣٥٧
التعبير عن المستقبل بزمن الماضي ٣٥٨
القلب ٣٥٩
تمارين في خروج التراكيب عن مقتضى الظاهر ٣٦٥
الأساليب البيانية في الكتاب العزيز ٣٦٧
سحر البيان في الكتاب العزيز ٣٨٠
البابُ الثَّالِثُ: أَحوَالُ المُسْنَدِ ٣٨٥
الباب الثالث: احوال المسند ٣٨٧
مقدمة ٣٨٧
(١)- في ترك المسند ٣٨٨

شرط حذف المسند من الكلام ٣٩٢
ما موقع المسند المحذوف في الإعراب ؟ ٣٩٤
الخلاصة في حذف المسند ٣٩٥
الحذف لا بد له من قرينة ٤٠١
(٢)- في ذكر المسند ٤٠٤
اغراض ذكر المسند ٤٠٩
(٣)- في افراد المسند وكونه فعلا او اسما ٤١٢
مجيء المسند فعلا أو اسما ٤١٤
بحث في (ان وإذا ولو) ٤٣٢
التَّغْليب وفوائده البلاغية ٤٤٤
التَّعبير عن المستقبل بلفظ الماضي ٤٤٦
بحث في لو الشرطية ٤٥٣
(٤)- في تنكير المسند ٤٦٤
خلاصة: اغراض تنكير المسند ٤٦٦
(٥)- تخصيص المسند وتعريفه ٤٦٧
(ب)- تعريف المسند ٤٦٨
فتحصل: تعريف المسند لأمور: ٤٧٤
(٦)- في كون المسند جملة ٤٧٥
(٧)- في تأخير المسند وتقديمه ٤٧٩
فهرس كتاب بغية الباني ٤٩١